

67



CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 060 270 075

OLIN

PJ

G101

I123

M96

Jun '1

الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

النصريف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

بتحقيق لجنة من الأستاذين

عبد الله أمين

أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين

إبراهيم مصطفى

المضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة

الجزء الأول



ملتزم الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة ومنطبعة في الباطن بحلب وأولاده بمصر



الطبعة الأولى

في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ = أغسطس سنة ١٩٥٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

بالنسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي ثلاث :

الأولى : نسخة بالتصوير الشمسي تملكها الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف ، وهي منقولة ، عن نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث (طوبقيو سراي) بالآستانة ، ورقمها فيها ٢٢٨٠ ، كتبها لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصاري المقرئ الأندلسي في طرابلس الشام في مدّة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧ هـ .

وهي جيدة الخط واضحة مقابلة على الأصل الأول الذي نقلت عنه مقابلة جيدة ، وهي محرّرة سليمة إلا من بعض أغلاط إملائية وأخرى نحوية تافهة ، لا تخفى على القارئ .

وفي النسخة المصوّرة مع ذلك عيب ، وهو أنّ المصوّر ، في مواضع كثيرة ، نرك الصفحتين المتقابلتين من الأصل تتدخل إحداهما في الأخرى ، فيضيع في آخر كل سطر من اليميني أو أول كل سطر من اليسرى كلمة أو بعض كلمة .

ومع ذلك فقد جعلنا هذه النسخة الأصل المعولّ عليه ، وإن رجحنا عليها ماجاء في الأخرين أو في إحداهما في غير موضع ، ورمزنا لها بالحرف « ص » .

الثانية : نسخة بالتصوير الشمسي أيضا بدار الكتب المصرية ورقمها ٦١٤١ هـ ، وهي منقولة عن نسخة مخطوطة كتبها لنفسه محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر ، في مدة آخرها أوائل ذي الحجة سنة ٦٠٩ هـ في مكتبة كوبرللي بالآستانة .

وهي متوسطة الخط كثيرة الهوامش والحواشي بين السطور ، كثيرة الأخطاء ،
وفي مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها ، وفي بعض صفحاتها
تقديم وتأخير .

وكنا - قبل عثورنا على النسخة الأولى - اعتمدنا على هذه النسخة فكلفتنا جهدا
وعناء لسقمها ، ورمزنا لها بالحرف « ظ » .

الثالثة : نسخة مخطوطة بخط مغربي دقيق ، وفي بعض حروفها غموض ، وكان
يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميذ المركزي المغربي الشنقيطي ، وهي
الآن في مكتبته بدار الكتب المصرية برقم ٢ صرف ش .

في آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرللي بالآستانة
السابق ذكرها ، كتبها للإمام الشنقيطي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودي
الجزولي الحسني البعللوي في مدة آخرها منتصف ذي الحجة من سنة ١٣٠٣ هـ .

وهذه النسخة خالية من الهوامش والحواشي بين السطور التي اكتظت بها الأصل
الذي نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذي لاحكم له ، وفيها تصويب لبعض
أخطاء الأصل غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التي سقطت من نسخة
ابن المظفر ، ومن بعض التحريف الذي وقعت فيه ، ورمزنا لها بالحرف « ش » .

وهي والنسخة الثانية ، لابن المظفر مع ما فيهما ، من نقص وخطأ ، قد انتفعنا
بهما انتفاعا كبيرا ، وبخاصة في المواضع الضائعة في الأولى في ملتي كل صفحتين .

وجعل الكتاب في النسخة الأولى ثلاثة أجزاء : الأول يشتمل على المتن والشرح
جميعا ، والثاني : تفسير المشكل من اللغات التي أوردتها مؤلف المتن ، والثالث :
تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف . وجعل في النسختين الثانية والثالثة
أربعة أجزاء يجعل المتن والشرح فيهما جزأين ، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة
أجزاء مثلهما .

فهرس المباحث

الصفحة

- ١ خطبة المؤلف
- ٢ علم التصريف والحاجة إليه
- ٣ مالا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع
- ٣ تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس
- ٣ ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة
- ٥ قيمة كتاب الصرف للمازني
- ٥ ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة
- ٦ رواة كتاب المازني

باب الأسماء والأفعال

- ٧ كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل
- ٨ ما في حكم الحروف من الأسماء المبنيّة
- ٩ ما جاء مشتقا من الأسماء المبنيّة
- ٩ الألف في « أنا » في الوقف والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة
- ١٠ إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف .
- ١١ الأصليّ والزائد
- ١٣ الزيادة للإلحاق ولغيره
- ١٣ الزيادة للإلحاق
- ١٤ الزيادة للمدّ
- ١٥ الزيادة للمعنى
- ١٥ الزيادة من أصل الوضع
- ١٧ أبنية الأسماء والأفعال الثلاثيّة التي لازيادة فيها
- ٢٤ أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها

- ٢٨ الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها
- ٢٩ الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال
- ٣٠ أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها
- ٣٤ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال - في الأسماء
- (٣٥ : ١٥) الواو والياء لا يكونان أصلا في الرباعي^١
- (٣٦ : ١٧) أَلْفُ فُعُلْتَنِي لَا تَكُونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ
- ٣٨ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال - في الأفعال
- ٤١ الإلحاق المطّرد في الأسماء والأفعال
- ٤٤ الزيادة للإلحاق المطّرد وغير المسموع للتدريب
- ٤٧ إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء
- (٤٨ : ٧) الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في مرمريس
- ٤٩ زيادة النون والألف
- (٥١ : ١١) أَلْفٌ قَبَعَثْرِي لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَلَا لِلإِلْحَاقِ
- ٥٣ الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
- (٥٣ : ١٥) زيادة همزة الوصل
- ٥٥ تسكين أوائل الأفعال
- ٥٦ انكسار الحرف لا يجيز إمالته
- ٥٦ دخول همزة الوصل على فعل الأمر
- ٥٧ ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
- (٥٧ : ١٥) الأسماء هي الأولى في الوضع
- ٥٧ الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
- ٦٤ إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
- ٦٥ دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائل همزة الوصل
- ٦٦ دخول همزة الوصل على الحروف

(١) كل عنوان مسبق بمثل هذا الرقم بين قوسين عنوان يفهم من الكلام .

(٦٦ : ٥)	ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل
(٦٧ : ١٣)	حذف النون من جمع المذكر السالم لطول الاسم
٦٩	أداة التعريف والتنوين
٧١	الفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله
٧٣	القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض
٧٤	افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء
٧٥	حكم بناء انفعل وافتعل
٧٧	استفعل وزيادة همزة السين والتاء في أوله
٧٨	افعاللت وزيادة همزة الألف واللام فيه
٨٠	افعللت وزيادة همزة اللام فيه
٨١	تضعيف العين وزيادة واو بين العينين
٨٢	افعول وزيادة الواو ثالثة مضعفة
٨٣	ما ألحق بالأربعة من الفعل
٨٤	ما ألحق بالأربعة بالواو والياء
٨٩	زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام
٩١	بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي
٩٣	الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول من المواضي التي تجاوزت ثلاثة أحرف
٩٦	مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما فيه الواو والياء
٩٨	حروف الزيادة
٩٨	باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة
٩٩	الهمزة التي في أول الكلمة
١٠١	الياء في أول الكلمة
١٠١	لم يقضى بزيادة همزة الياء في أول الكلمة

- ١٠٢ النون والتاء في أول الكلمة لاتعدان زائدتين إلا بثبت
 ١٠٤ زيادة النون والتاء في أول الكلمة
 ١٠٥ الهمزة غير أول لايجعل زائدة إلا بثبت
 ١١١ مواضع زيادة الياء
 ١١٢ مواضع زيادة الواو
 ١١٣ الهمزة الأصلية في أول الكلمة
 ١١٨ الألف لاتكون أصلا أبدا
 ١٢٩ الميم في أول الكلمة زائدة
 ١٢٩ الميم في معد أصل وليست زائدة
 ١٣٢ الميم في معزى أصل
 ١٣٣ زيادة الألف والنون في آخر الكلمة
 ١٣٥ مواضع زيادة النون حشوا
 ١٣٩ زيادة التاء آخر
 ١٤٠ زيادة الياء والألف في يهري
 ١٤١ الميم في مهدد أصل
 ١٤٤ الزوائد لاتلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة
 ١٤٥ الياء في يستعور أصل
 ١٤٥ الميم في منجنون أصل
 ١٤٦ الميم في منجنيق والخلاف فيها
 ١٤٩ زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم
 ١٥٠ زيادة الميم آخر
 ١٥١ الميم في دلامص
 ١٥٣ أمهات الزوائد
 (١٥٤ : ٤) همزة التأنيث
 ١٥٥ انقلاب همزة التأنيث عن ألفه

الألف والنون في نحو عثمان وسرحان	١٥٧
النون في صنعاني وبيهراني	١٥٩
التاء في مثل تمر	١٥٩
زيادة العين في مثل فعَلّ واللام في مثل محمّر	١٦٢
زيادة النون والواو في نحو حنطأو	١٦٤
زيادة اللام في ذلك وأولالك	١٦٥
ما تعرف به حروف الزيادة	١٦٦
زيادة النون في فرسن	١٦٧
النون في ضيفن زائدة	١٦٧
الواو والياء في الرباعي	١٦٨

باب ما قيس من الصحيح ١٧٣

على ماجاء من الصحيح من كلام العرب

(١٧٩ : ٤) قياس مصدر الثلاثي المتعدى

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم	١٨٠
يجوز أن يبني من ضرب على مثال جعفر ويجعل اسما وصفة وفعلا	١٨٢
متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب	١٨٢

باب الياء والواو اللتين هما فاءات ١٨٤

اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذي فاؤه واو	١٨٥
باب فَعَل المفتوح العين يفعل بكسرها ويفعل بضمها داخل عليه	١٨٦
لم كان باب فَعِل يفعل كفتح ، وباب فَعَل يفعل كضرب	١٨٧
رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من يعد ويزن	١٨٨
باب كَرُم يكرُم وتباعده عن بابي فَعِلَ وفَعَلَّ	١٨٨
معنى قولهم : الأصل في قام وباع قدوم وببيع ونحو ذلك	١٩٠
حملهم الشيء على حكم نظيره	١٩١

- ١٩٣ بناؤك مثل دحرج من أخذ
- ١٩٥ ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على فَعَلْ بفتح فسكون
- ١٩٥ ثبات الياء وهى فاء فى يَفْعَلْ من فَعَلْ
- ١٩٦ إتمام وَعْدَةٌ وولادة
- ١٩٧ الكلام فى لَدَى
- ١٩٨ المصدر إذا كان على فِعْلَةٌ فالهاء لازمة له
- ١٩٨ قولهم كل اسم على فعلول فهو مضموم الأول
- ٢٠٠ قد نجىء الكلمة على الأصل ومجرى بابها على غيره
- ٢٠١ إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه واوًا أو ياءً
- ٢٠٢ ماورد عن العرب فى مضارع وَجِلَّ
- ٢٠٣ قول الخليل فيمن قال : مررت بأخوأك ، وضربت أخوأك
- ٢٠٥ قول الحجازيين : ياتزن ويا تعد
- ٢٠٦ لماذا أَعِلَّ يَطَأُ ويسع وأمثالهما مما كان على فَعِلَّ يَفْعِلْ
- ٢٠٩ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على فَعُلَّ يَفْعُلْ
- ٢١٠ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول
- ٢١١ باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات
- ٢١١ بناء فَعُلَّ للمجهول
- ٢١٢ همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض وهى فى أول الكلمة
- ٢١٤ جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا
- ٢١٥ واو نَرَوَى ونحوه من الأصل
- ٢١٦ لا يهمز نحو يُسِرَّ وَيُمِينْ
- ٢١٧ إذا اجتمعت واوان فى أول الكلمة همزت أولاهما
- ٢١٧ التضعيف فى أول الكلمة قليل
- ٢١٨ إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدّة جاز همز الأولى وعدم همزها

- ٢٢٠ قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضمَّ ما قبلها
- ٢٢١ لو بنيت مثل يَمْعُول من وعد ويئس لم يغير
- ٢٢١ ماذا تصنع لو بنيت مثل فَعْلُول منهما
- ٢٢٤ بناء افتعل وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء
- ٢٢٥ إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء
- ٢٢٦ رأى الخليل أن تولجا فوعل لاتفعل
- ٢٢٧ تيقور فيعول من الوقار
- ٢٢٨ بعضهم لا يبدل فاء افتعل وما تصرف منه تاء إذا كانت واوًا أو ياء
- ٢٢٨ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
- ٢٣١ الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا
- ٢٣٣ باب ما الياء والواو فيه ثانية
- وهما في موضع العين من الفعل
- ٢٣٣ تحيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
- ٢٣٥ أصل قُلْتُ فَعَلْتُ محوَّلة إلى فَعَلْتُ
- ٢٣٦ الدليل على أن أصل قُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٣٨ أصل طُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٤١ تعدية طلته من طاولته فطلته يدلّ على أنه محوَّل
- ٢٤٢ أصل بَعْتُ بَيَّعْتُ
- ٢٤٤ لم يجيء فعل فيما عينه أو لامه ياء
- ٢٤٥ المضارع من قال على يفعل ، ومن باع على يفعل
- ٢٤٦ اعتل هبت وخيفت من أصل بناءهما لالمحوّلين
- ٢٤٨ فَعِلَ من الأجوف بالواو والياء
- ٢٥١ نقل باع وقام إلى بَيَّعَ وقوِّمَ
- ٢٥٢ بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول : « كَيْدٌ زَيْدٌ يَفْعَلُ وما زَيْلٌ يَفْعَلُ »

- ٢٥٣ كَيْلَتِ طَعَامِي لِلْفَاعِلِ ، وَكَيْلَتِ طَعَامِي لِلْمَفْعُولِ
- ٢٥٤ من العرب من لا يُشْمُ « بيع الطعام » إذا أمِنَ اللبَسُ
- ٢٥٥ من العرب من يدع الكسرة في بَعْتِ ، خِفَتِ ولا يبالي الالتباس
- ٢٥٥ من يقلب عين باع واوًا فإنه يخلص الضمّة
- ٢٥٦ إعلال مِتَ تَموتَ ودِمَتِ تدوم
- ٢٥٧ من العرب من يقول « لأفعل ذلك ولا كَرِدًا ولا هَمًا »
- ٢٥٨ أصل لَيْسَ : لَيْسَ
- ٢٥٩ مجيء عَوَرَ وَصَيْدَ ونحوهما على الأصل
- ٢٦٠ مجيء اجتوروا وبابه على الأصل
- ٢٦١ باب تاه يتيه ، وطاح يطيح
- ٢٦٢ من العرب من يقول : « تَيْهَ وَطَيْحَ »
- ٢٦٥ العرب تقول : « وقع في التوه والتيه »
- ٢٦٧ باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة
- إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح
وسُكِّنَ المعتلّ وأعلّ
- ٢٦٨ المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر
- ٢٦٩ جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها
- ٢٧٠ اسم المفعول من هذا الباب يعلّ كالمضارع المبني للمفعول
- ٢٧٢ مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
- ٢٧٣ لو بنى اسم على وزن الفعل صحّ ولم يُعَلّ
- ٢٧٥ مجيء مَزَيْدَ وَمَجَبَّ وَبناتُ النَّبِيَّةِ من الأسماء شواذ
- ٢٧٦ مجيء استحوذ وأغليت المرأة من الأفعال شواذ
- (٢٧٧ : ١٥) أَضْرَبُ المَطْرَدِ والشاذ
- ٢٧٩ إذا سميت بالفعل يزيد بعد إعلاله بقى على إعلاله

- ٢٨٠ إذا بنيت من يخاف ونحوه اسما على يفعل صحته
 ٢٨٠ إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما
 ٢٨٢ إعلال اسم الفاعل من أفعل واستفعل
 ٢٨٢ إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع
 ٢٨٣ إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو بيع وعيب
 ٢٨٦ ما ورد عن العرب من نحو مغيوم ومطيوبة
 ٢٨٧ اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول من نحو بيع وقيل
 ٢٩١ اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما
 ٢٩٢ ما لا يعتل من محوّل إليه وهو اختار وانقاد ومضارعهما وما كان نحوهما
 ٢٩٣ المبني للمجهول من اختار وانقاد ونحوهما
 ٢٩٥ مجيء مقوّدَه ومكوّزَه ومزَيّد على الأصل
 ٢٩٦ مفعلة بضم العين من عشت وبعث كمفعلة بكسرها فيهما عند الخليل
 ٢٩٧ مفعلة من العيش وفُعِل من البيع عند الأخفش
 ٣٠٢ تصحيح فاعلت وتفاعلتا وفعلت وتفعّلنا ومصدرهن وعدم إعلالهن
 ٣٠٤ ومما جاء على أصله افعلت وافعاللت
 ٣٠٥ ومما جاء على أصله اجتوروا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا
 ٣٠٦ لو بنيت افتعلوا من ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعلت
 ٣٠٦ جمع مقال ومباع ومعاش على مفاعل لا يُعل
 ٣٠٧ همز معايش ومصاب خطأ
 ٣١١ اختلاف العرب والعلماء في مدائن
 ٣١٣ رواية مداین بلا همز عن بعض العرب
 ٣١٤ ماصح لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده معا
 ٣١٥ فعل التعجب بصيغته مشبه بالاسماء فيما تقدم
 ٣٢١ ما لا يُعل وما يُعل من الاسماء التي تنبئها على أمثلة الأفعال
 ٣٢٣ يصحح مِفْعَلٌ لأنه منقوص من مِفْعَال

- ٣٢٣ إعلال مَفْعِلٍ ومَفْعُلٍ من قال وباع
- ٣٢٤ رأى الخليل في أن مَفْعُلُهُ ومَفْعِلُهُ من الياء سواء
- ٣٢٤ تصحيح أفعله نحو أسوره وأعينه
- ٣٢٤ مجيء تَدْوِرَةٍ على أصلها
- ٣٢٦ قلب ألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز في الجمع همزة
- ٣٣٠ تصحيح اسم الفاعل من حور وصيد لتصحيح الفعل عند الخليل
- ٣٣١ بقاء الواو والياء متحركتين في تقاويل وتبايع جمعين لتَقْوِيلٍ وتَبْيِيعِ اسمين منقولين
عن الفعل بعد إعلاله .

باب ما جاء من الأسماء ٣٣٢

- ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل
الذي ليس في أوله زيادة
- ٣٣٣ قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
- ٣٣٣ مجيء رَوْعٍ وَحَوِيلٍ مصححا غير معلّ
- ٣٣٤ لو بنيت من قام مثل عضد لقلت قام
- ٣٣٥ فَعَلٌ وفِعَلٌ لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين
- ٣٣٦ فَعُلٌ من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو
- ٣٣٧ آثروا تسكين عين نحو عور على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو رسل
- ٣٣٨ قد يجركون عين نحو سور في الشعر كما يفكون المضاعف نحو ضننوا
والأجلل
- ٣٣٩ فَعُلٌ الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستقل الضمة فيه
- ٣٤٠ من قال في رُسُلٍ الصحيح رُسُلٌ فأسكن قال في بَيْضِ الأجوف بالياء بيئض
فأسكن

باب ما تقلب فيه الواو يا ٣٤١

- ٣٤١ وقالوا : « سباط ورياض » فأعلوا
- ٣٤٤ قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها

فهرس الشعر والرجز

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
١١ : ٧٦	داج		
١٤ : ٣١٨	مُلْهَج	١ : ٤٠	خَبَبْنَا
٢ : ١٤٨	الْمُزْرَجِ	٢ : ٤٠	عَصَبَا
٣ : ١٤٨	كالمزرج	٣ : ٤٠	فانشعبا
		٣ : ٢٨٤	أثوبا
٦ : ٣٤٣	سبوح	١١ : ٢١	تذهبا
		٩ : ٢٢٤	أصابا
١١ : ١٢٩	تعددا	٢٠ : ٢٧	فشربوا
١٢ : ١٢٩	أجلدا	١١ : ٢٨٨	مَشَيْبُ
١٥ : ١٤٢	مَهْدَدَا	١٥ : ٢٢٣	سرحوبُ
٤ : ٦٤	وتضهنا	١ : ١٠٥	وارتبي
٦٧ : ٢٧٨	رشدَا	١٢ : ١٩٢	مؤرنب
٦٨ : ٢٧٨	ويَدَا	١٤ : ٣٤٨	والخطبِ
١٩ : ٢٧٨	أحدَا		
٦ : ٣٤٠	صَيْدَا	١ : ٣٩	دَتَوْتُ
١٧ : ١٢٦	أسودا	١ : ٣٩	الموتُ
٧ : ٢٩٠	الجلودا	١ : ١٣٣	سنتيتُ
١٢ : ٦٧	بساعدا	٢ : ١٣٣	كبريتُ
١٣ : ٦٧	الأساودِ		
١١ : ٦٧	يا أم خالد		
١٠ : ١٢٨	من الأسد	٤ : ٢٢٦	تَوَانَجْنَا

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
٨ : ١٤١	اليهـير	١٠ : ١٩٣	الرفـد
٤ : ٢٢٧	تبقوري	٥ : ٢٤١	الجيد
٩ : ١٤١	بشر	٦ : ٢٦٩	المؤيد
١٠ : ١٤١	الهـير	٩ : ٢٦٩	بمؤيد
٢ : ٣٠٩	وانتظاري	٦ : ٣٠٥	فجىء بزاد
١٦ : ١٣٨	بمعمر	١١ : ٢١	ببرداد
١٧ : ١٣٨	واصفري		
٩ : ١٠	شعري		
١٦ : ١١٣	الإصارا	١٢ : ٢٤	انعصر
٨ : ٨٤	بيقرا	٦ : ٦٨	مين أخـر
١١ : ٢٦٠	لم تُعارا	٦ : ٣٤٩	وادخـر
٤ : ٣٥	كوثرا	٦ : ٣٤٩	الأمر
١٢ : ١٤١	اليهـيرى	١٢ : ٧٥	السحر
٤ : ١٦٣	وصارا	١٣ : ٧٥	بالشـر
٨ : ٣٠٣	النوارا	٤ : ١٧٧	طمير
١٢ : ٣٢٢	كثارا	١٧ : ٢٨٨	المسرور
١٠ : ٢٤	فطاروا	١٨ : ٢٨٨	الحير
٤ : ٦٨	أو ينقر	٧ : ٢٨٩	المور
١٣ : ٣٣٨	سور	٧ : ٢٨٩	المهمور
١٦ : ١٩٧	وإدبار	٨ : ٢٨٩	مكفور
		٨ : ٢٨٩	مطور
١٨ : ٢٧	حقر	٧ : ٣٥	المدعور
١٨ : ٢٧	خـر خـر	٩ : ٥٨	ماندى
٢ : ٦٠	تهزبنز	٧ : ٨٣	المصعور

ر

ز

ص ، ص	القافية	ص ، ص	القافية
	ف		س
٥ : ٦٧	نَطَفُ	١ : ١٢٨	مُكْرَسَا
٤ : ٢٥٠	يُعَنَّفُ	٢ : ١٢٨	وَأَبْلَسَا
١٠ : ٤١	سِرْهَافُ	١٦ : ٢٦٣	اعْلَانِكَسَا
٣ : ٢٨٥	المدووف	١٠ : ١٤	الرءوسا
	ق	٨ : ٣١١	مُؤْسَى
٨ : ٤	المُتَمَدِّقُ	١٣ : ١٣٠	المتقاعس
١٨ : ٣٤٨	الْحَلِيقُ	١ : ١٣	مر مريس
١٢ : ٣٥	مُطْرِقُ		ش
١٠ : ٢٤١	تَحْرَاقُ	٧ : ٣٠٨	المعيش
٢ : ٢١٨	الأواق		ط
٨ : ١٦٥	في جِدْرِ الق	١٥ : ٢٧	هابطا
١٥ : ٧٥	الوريق	١٥ : ٢٧	العُلابطا
١٦ : ٧٥	كاشخروق		ع
	ك	١٩ : ٦٠	الجرعنا
٢ : ١٦٦	أولالكا	١٤ : ٢٤٠	سَرُعَا
١٦ : ٢٥٠	إِذْ تَحَاكُ	٩ : ٣٤٩	رُتَعَا
١٦ : ٢٥٠	ولا تشاك	١ : ٢٠٦	فبيجعا
	ل	١ : ٥٨	وازعُ
٩ : ٦٧	الأغلا	١٠ : ٦٤	بلاقعُ
٨ : ٢٤٢	الأوعلا	١٩ : ٢٧٩	الأذرعُ
١٦ : ١٨٧	غليلا	١٠ : ٣٢٢	مُسْتَمْبِعُ
		٩ : ٢٩٠	ذراعى

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
١٠ : ٣١٢	يتركَل	١ : ١١	عَيْلٌ
١٦ : ٣٤٢	طِيأُهَا	١ : ١١	الكَكَلِكُلُ
٣ : ٦٦	بِجَلٍ	١٤ : ١٤	دَوَالٍ
١ : ١٦١	الْحِجِيلُ	١٣ : ٢٠	الدُّثَيْلُ
٢ : ١٦١	الرَّجِيلُ	٨ : ٦١	وَأَشْمَلُ
١٢ : ٢٥٠	وَأَمُّ الرَّحَالِ	١٥ : ٦٦	الْحَلَالُ
١٢ : ٢٥٠	وَلَا مَالٌ	١٦ : ٦٦	الشَّمَالُ
٦ : ٢٥٦	وَمَا فَضِيلٌ	١٧ : ٦٦	الْوَصَالُ
		٢٠ : ٦٦	العَوَالُ
١٤ : ١٩	زَيْمًا	٣ : ٨٢	خَلِيلُ
١٠ : ٣٥	أَزْنَمًا	٤ : ٨٢	صَلِيلُ
٧ : ٥٨	ابْتَمًا	٣ : ٩٣	سِرْبَالِي
١٨ : ٥٩	الْمَأْزَمًا	٨ : ١٠٦	بِاللَّيْلِ
١٨ : ٥٩	اللِّهَازِمَا	٦ : ١٥٠	بِمَأْسَلِ
٢٠ : ٣٧	يُؤَكْرِمَا	١٧ : ٢٢٣	الْقَتَالِ
٨ : ١٣٩	آرَامُهَا	٥ : ٢٢٤	وَمَنْزَلِ
١٨ : ٣٠٦	يَقُومُهَا	١٤ : ٢٥٠	الْحَلِّ
١٥ : ١٠٩	الْأَضْحَمًا	١٤ : ٢٥٠	مَتَمَهْلٌ
٦ : ١٠	السَّنَامَا	١٧ : ٣٢٤	ذُبَالٌ
١٢ : ١٤	أَمُّ حَكِيمٍ	١٥ : ٣٣٨	الإِسْمَلِ
١٤ : ٣٥	يَرْمِي	٤ : ٣٣٩	الْأَجَلِ
١٨ : ٣٠٨	مَكْرَمٌ	٧ : ٣٣٩	وَأَظْلَلِ
٤ : ٢٢٩	وَالنَّعَمِ	٨ : ٧٢	تَنْدَخَلِ
٥ : ٦٢	كِرْمٌ	٣ : ١٩٨	أَلْسَلُ
١٥ : ١٢٦	مَبِغْرُومٌ	١٤ : ٣٠٣	شَمِيلُ

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	هـ	٢ : ١٩١	يدوم
٤ : ٢١	وغاربه	٧ : ٢٢٤	الخيامو
١٧ : ٢٦٢	واكتتابها	١٦ : ٢٨٦	مغبيوم
١١ : ٢٠٠	ألبه	١٤ : ٢٥٢	بيستم
١٤ : ٢٨٦	مطوية	٣ : ٣٤٩	حكّم
١٦ : ٨١	برودها	٣ : ٣٤٩	النجم
٣ : ٦٢	السه		ن
٣ : ٦٢	لاتنسه	١٣ : ٣٦	سودانا
١ : ٨٢	الربعه	١ : ٦٨	عثمانا
٨ : ١٣٩	آرامها	٦ : ٩٨	السمانا
١٨ : ٣٠٦	يقومها	١٤ : ٢٦٣	ما بانا
١١ : ٦٠	مقدمه	١٤ : ١٠٩	اللعين
١١ : ٦٠	سيمه	١٢ : ١٦٨	علاجين
١٣ : ٦٠	سيمه	١٣ : ١٦٨	خلسين
٨ : ٢٦٦	مسيه	١٥ : ٣٠٨	معون
	ا	١١ : ٨٦	يسرنديني
١٧ : ٨٢	الأذي	١٢ : ٨٦	يغرنديني
١٨ : ٨٢	اجلوزا	٣ : ١٦٨	الضبافين
١٧ : ١٢٤	من علا	١ : ٣٣٩	صندوا
١٨ : ١٢٤	الفلا	١٦ : ١٩٢	يؤنفسين
١٥ : ٦٠	انتمى	٩ : ٢٦٢	المتيهين
١٦ : ٦٠	سما	١٠ : ٢٦٣	المتيهين

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	ي		و
٨ : ١١٨	وعاديا		
٦ : ١٦٠	الرَّوَى	٨ : ٦٤	غَدَّوَا
٧ : ١٦٠	قد أنى	٨ : ٦٤	دَلَّوَا
٩ : ١٦٠	الغَصَى	١ : ٧٦	أم مدَّوَى
١٠ : ١٦٠	طَغَى		
١١ : ١٦٠	بالتقى	١٧ : ٧٢	منهوى

فهرس الأعلام

- ابن أحر - ١٧٧ : ٣ - ٢٦٠ : ١٠
 ابن الأعرابي - ٦٠ : ٩
 ابن الأنباري - ٢١٦ : ١٢
 ابن السري السراج - ٦ : ١١
 ابن السكيت - ٢٧٨ : ٩
 ابن دريد - ١٣٥ : ٦ - ١٤٧ : ٣ ،
 . ١٠
 ابن عباس - ٢٥٦ : ٦
 ابن مقبل - ٢٢٩ : ٣ - ٣٢٤ : ١٦
 ابن مِقْسَم (أبو بكر محمد بن الحسن)
 : ٨٢ : ٢ - ١٦٠ : ١٧ - ١٦٤ :
 : ١١ - ٢٧٧ : ١١ - ٣٤٠ : ٥
 : ٣٤٧ : ٣ - ٦٠٦ : ٨ - ٣٤٨ : ٦
 أبو الأخرز الحمانى - ٣٠٨ : ١٧
 أبو الأسود الدؤلى - ٢٥٦ : ٥
 أبو جندب - ٣٠١ : ١
 أبو حاتم - ١٤٧ : ٥
 أبو خراش - ٢٥٢ : ١٣
 أبو ذؤيب الهذلى - خويلد بن خالد -
 : ٢٦٢ : ١٦ - ٢٧٩ : ١٨
 . ٩ : ٣٢٢
 أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى - ٦ :
 : ١٢ - ١٤ : ١٣ - ١٦ : ٩
 : ١٩ : ٩ - ٣٧ : ١٢ - ٦٢ : ٤
- : ٧٦ : ٨ - ١٢٩ : ١٠ - ١٦٧ :
 : ١٤ - ١٦٨ : ١ - ١٧٠ : ٢ -
 : ٢٠٣ : ١٣ - ٢٥٧ : ٣ - ٢٥٩ :
 : ١٦ - ٢٦٥ : ٣ - ٢٧٦ : ٩ -
 : ٢٨١ : ٦ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٩٠ :
 : ٦ - ٣٣٨ : ١٤ - ٣٣٩ : ٨ -
 . ١ : ٣٤٠
 أبو عبيدة معمر بن المثنى - ٧٥ : ١٨ -
 : ١٤٧ : ٦٠٥ - ٣١٠ : ١٨ .
 أبو عمرو بن العلاء زبَّان - ٢٢٠ : ٧ -
 : ٢٨٦ : ١٢ .
 أبو قابوس - ١٢٨ : ١٠ .
 أبو النجم - ١٠ : ٨٠٩ - ٢٤ : ١١ -
 : ٦١ : ٧ - ٣٣٩ : ٣ .
 أخو هبيرة بن عبد مناف الملقب كلحبة -
 : ١٦٦ : ١ .
 أبو على - ٦ : ١٠ - ١٤ : ١١ -
 : ٢٧ : ٨ - ٣٠ : ٢ - ٣٣ : ٦ -
 : ٣٧ : ١٤ - ٤٣ : ١٥ - ٥٣ :
 : ٣ - ٦٠ : ٩ - ٦٤ : ٦ - ٦٥ :
 : ١١ - ٦٧ : ١ - ٧٢ : ١٥ -
 : ٧٣ : ١ - ٧٤ : ٦ - ٧٥ : ١٧ -
 : ٧٦ : ٣ - ١٠٥ : ١٥ - ١٠٦ :
 : ٥ : ١٧ - ١٠٧ : ٣ - ٥ :

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن

مسعدة - ٢٧ - ٥ : ٣٧ - ٤

: ١٢ ، ١٤ - ٦٣ : ١٧ - ٦٤

- ١ : ٦٧ - ٧ : ٦٦ - ١٢

: ٧٢ - ١٢ : ٧٠ - ٢ : ٦٨

- ٧ : ١٠٤ - ٣ : ٩٦ - ١٥

: ١٣٥ - ٣ : ١٢٦ - ١ : ١١٨

: ١٤٤ - ٨ ، ٣ : ١٣٨ - ٨

، ٢ : ١٨٠ - ١ : ١٧٦ - ١٧

- ٤ : ١٨٣ - ٢ : ١٨٢ - ١٤

- ١٥ ، ١٠ : ٢٦٥ - ١٣ : ٢٢٤

: ٢٨٧ - ٩ : ٢٨٣ - ٣ : ٢٦٦

: ٢٨٩ - ٧ ، ٢ : ٢٨٨ - ١٢

: ٢٩١ - ١٧ ، ١ : ١٩٠ - ١٢

- ٤ : ٢٩٢ - ١٧ ، ٨ ، ٨ ، ٥

- ٥ : ٢٩٨ - ١٢ ، ٨ : ٢٩٧

، ١٦ : ٣٠٠ - ١٥ ، ٣ : ٢٩٩

١٥ ، ١٢ ، ٧ ، ٣ : ٣٠١ - ١٧

، ٥ : ٣١٠ - ١٧ : ٣٠٩ - ١٦

الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن

سليمان - ٧٢ : ١٥

الأشناداني أبو عثمان - ١٣٥ : ٨

الأشهب بن رميلة - ٦٧ : ١٠

الأصمعي - ١٥١ : ١٣ : ٣٥ - ١٤

: ١٧٧ - ٧ : ١٦٥ - ١٦ : ١٥٢

- ١٣ : ٢٥٢ - ٥ : ٢٢٧ - ١٠

: ٢٦٢ - ١٤ : ٢٥٧ - ٥ : ٢٥٦

، ٣ : ٢٩٩ - ٧

١٢ ، ٤ ، ٢ : ١١٠ - ٦ : ١٠٨

: ١١٨ - ١٠ : ١١٦ - ١٤ : ١١٢

- ١٢ : ١٢٢ - ١٤ : ١٢١ - ١

: ١٢٥ - ١٦ : ١٢٤ - ١٣ : ١٢٣

: ١٢٩ - ١٦ ، ١٠ : ١٢٦ - ١٢

- ٤ : ١٣٥ - ١٦ : ١٣٢ - ١٥

: ١٥٠ - ١ : ١٤٨ - ٣ : ١٣٨

- ١٤ : ١٥٨ - ١ : ١٥٧ - ١٢

: ١٧٩ - ٤ : ١٦٥ - ١٢ : ١٦٣

- ٤ : ١٨١ - ١٣ : ١٨٠ - ١٥

- ١٢ ، ٦ ، ٢ : ١٨٥ - ٣ : ١٨٢

: ٢١٠ - ٧ : ٢٠٩ - ١٥ : ٢٠٠

: ٢٢٦ - ٤ : ٢١٦ - ١٢ ، ١

- ١٠ : ٢٣٠ - ١٠ : ٢٢٧ - ١٧

: ٢٤٠ - ١٧ : ٢٣١ - ١٤ ، ١٢

- ١٧ ، ١٣ ، ٥ : ٢٤٣ - ٤

: ٢٦٢ - ١٧ : ٢٥١ - ٣ : ٢٥٠

، ١ : ٢٧٦ - ١٧ : ٢٧٣ - ١٦

- ٢٠ ، ١٤ ، ١١ : ٢٧٨ - ٥

: ٢٨٨ - ٩ : ٢٨٥ - ٣ : ٢٧٩

- ١١ ، ٦ : ٢٩٠ - ٦ : ٢٨٩ - ٩

: ٣١٢ - ١٥ : ٣٠٩ - ١٩ : ٢٩٩

- ١١ ، ٩ ، ٧ : ٣١٨ - ٨

، ٨ : ٣٤٩ - ١٢ ، ٦ : ٣٤٧

الأخطل - ٦٧ - ١٠ ، ٣ : ٢١ - ٨

- ٩ : ٣١٢ - ١٧ : ٣٠٦ - ١٤

، ١٣ : ٣٤٨

- الأعشى - ١١٣ : ١٥ - ١٤٢ : ١٤ - خطام الريح الحاشعي - ١٩٢ : ١٥ .
- ١٦٣ : ٣ - ٢٤٠ : ١٣ - ٣٠٣ : الخليل - ٢٥ : ١٦ - ٦٨ : ٢ - ١٢١ :
- ١٣
- ١٣٤ : ١٣ - ١٥١ : ١٧ - أمرؤ القيس - ٦٨ : ٥ - ٨٤ : ٧ -
- ١٥٢ : ٤ ، ١٢ ، ١٧ - ١٦٤ : ٩٣ : ٢ - ١٥٠ : ٥ - ٢٢٣ :
- ١٦٧ : ٦ ، ٨ - ١٧٨ : ١٤ - ٢٢٤ : ٤ ، ٦ ، ٨ -
- ١٧٩ : ٥ - ١٨٠ : ٦ - ٢٠٣ : ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ -
- ٢٠٦ : ٦ - ٢٠٧ : ١ - ٢٢٦ : ٣ - أمية بن أبي عائذ - ٢٢٣ : ١٦ .
- ٢٢٧ : ٣ - ٢٣٧ : ١٨ - ٢٦١ : تأبسط شرا - ٢٤١ : ٩ .
- ٢٦٤ : ١٢ ، ١٥ - ٢٦٢ : ١٢ - ٢٦٤ : التوزي - ١٤٧ : ٦ .
- ٢٦٥ : ٥ ، ١٥ - ٢٦٦ : ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) -
- ٢٨٧ : ٥ ، ١٧ - ٢٨٦ : ٩ : ٦٠ - ٨٢ : ٢ - ١١٠ : ٩ -
- ٢٨٨ : ٧ ، ٩ - ٢٨٩ : ١٠ : ١٢٩ : ١٦ - ١٦٠ : ١٧ - ٢٧٧ :
- ٢٩٠ : ١٥ - ٢٩١ : ٣ ، ١٠ - ٢٩٢ : ٤ - ٢٩٦ : ١٠ ،
- ٢٩٧ : ٢ ، ٦ - ٢٩٨ : ١٤ - ٣٠١ : ٨ ، ١٠ ، ١٧ - ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ ،
- ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - ٣٠٦ : ١٢ - ٣٠٨ : ١١ - ٣٢٣ : ٣ ،
- ٣٢٤ : ١٣ ، ١٠ - ٣٢٤ : ٣ ، ٤ - ٣٣١ : ١٥ - ٣٣٠ : ٣ - ٣٢٦ :
- ٣٣٣ : ٧ ، ١٥ - ٣٣٨ : ١٤ - الخدساء - ١٩٧ : ١٥ .
- ٣٥ : ١١ - ١٢٦ : ١٤ - ذو الرمة -
- الرؤاسي (أبو دؤاد) واسمه يزيد بن معاوية - ٨١ : ١٧ .
- ٣٠٨ : ١٤ - جميل بن معمر (بثينة) -
- ٢٥٠ : ١٣ - جندل الطهوي -
- ٦٧ : ١٩ - حسان بن ثابت الأنصاري -
- ٣١١ : ٣ - الحسن البصري -
- ٣٠٨ : ١٧ - الحماني -
- ١٩ : ١٨ - الحطيم القيسي -
- ٣٥ : ٩ - حميد بن ثور الهلالي -
- ١٠ : ٥ - ١١ : ٥ - حميد بن حريث -
- ٣٠٨ : ٤ - خارجة بن مصعب -

— ٥ : ١٢٦ — ١٦ : ١٢٢

: ١٣١ — ١ : ١٢٧ — ١٢ : ١٠

— ١٣ : ١٣٤ — ٢ : ١٣٢ — ١٦

٨ : ٢ : ١٣٨ — ١٧ : ١٣٦

١٥٥ — ١٣ : ١٥٤ — ١٧ : ١٤٤

٩ : ١٦٤ — ٩ : ١ : ١٦٣ — ١١

— ١٣ : ٦ : ١٨٠ — ١٤ : ١٦٨

. ٣ : ١٩٦ — ٤ : ١٨٩ — ٢ : ١٨٢

— ٦ : ٢٦٥ — ٣ : ٢٢٩ — ٥

: ٢٨٧ — ١٧ : ٢٨٦ — ٥ : ٢٧٨

— ١٣ : ٢٨٩ — ٧ : ٢٨٨ — ٥

: ٣٣٢ — ٩ : ٣١٠ — ١٥ : ٢٩١

. ١٢ : ٣٤٧ — ١٣

الشمّاخ — ١٣ : ١٠٩ — ١٣ : ٣١٨

. الشنفرى — ٢ : ١٩٨

طرفة بن العبد — ١٥ : ١٣٨ — ٨ : ٢٦٩

طفيل بن كعب الغنوى — ١٦ : ١٠٤ —

. ١٣٩ : ١٥ : تعليقات

ظالم بن عمرو أبو الأسود — ٥ : ٢٥٦

. عامر بن الطفيل — ٤ : ٦٢

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت — ٧٦ :

. ١٠ — ٣٣٨ : ١٤

. عبد يغوث — ٧ : ١١٨

. عميد بن الأبرص — ١٤ : ١٢ : ٦٦

. ١٩

رؤبة بن العجاج — ٤ : ٧ — ١٠ : ١٤

: ١٦٨ — ١٧ : ١٣٢ — ١٨ : ٣٨

— ٩ : ٢٦٣ — ٧ : ٢٦٢ — ١١

: ٣١٠ — ٦ : ٣٠٨ — ٧ : ٢٦٦

. ١٨

الراعى (أبو جندل عبيد بن حصّين)

. ٣ : ٦٨

رياح بن سنيح الزنجى — ٧ : ٢٤٢

— الزجاج أبو إسحاق — ١٢ : ١١٦

: ٢٤٠ — ٧ : ٢٣٠ — ١ : ١٩٠

٢٠٢ : ٣١٠ — ١٤ : ٣٠٩ — ٥

السختياني أبو بكر أيوب كيسان ٣ : ٢٨١

. سعيد بن جبّير — ١٣ : ٢٣٠

. السليك بن السلكة — ١٠ : ٢٨٨

سهم الغنوى — ٤٠ : ١ : تعليقات — ١٣٩

. ١٥ : تعليقات

سيمويه — ١٠ : ١ : ١٢٠ : ١٤ — ١١ :

— ٩ : ٢٢ — ١١ : ٥ : ١٦ — ٤

: ٣١ — ١٠ : ٣٠ — ١٥ : ٢٨

— ١٦ : ٣٦ — ١٠ : ٣٣ — ٦

. ٨ : ٥٩ — ١٥ : ١٤ : ٣٨

— ١٥ : ٧٨ — ٢ : ٦٤ — ١٠

: ١٠٠ — ١٢ : ٨٠ — ١٩ : ٧٩

— ٩ : ١١٥ — ٢ : ١٠٤ — ١٧

- العجاج - ٤١ : ٩ - ١٠٦ : ١٣ -
 ١٢٧ : ١٦ - ١٢٩ - ١٠ - ١٣٠ :
 ٩ - ١٤٩ : ١٧ - ٢٦٣ : ١٥ -
 ٣٠٣ : ٧ - ٣٣٩ : ٦ .
 عدى بن زيد بن حمّاد - ٣٠٩ : ١ -
 ٣٣٨ : ١٢ .
 عدى بن ربيعة مهلهل - ٢١٨ : ١ .
 عقيلي - ٣٢٢ : ١١ .
 علقمة الفحل - ٢٨٦ : ١٥ .
 عمر بن أبي ربيعة الخزومي - ١٩١ : ١ -
 ٢٦٧ : ١٥ .
 عمر بن الخطاب - ١٢٩ : ١٦ .
 عمرو بن عبّيد - ٢٨١ : ٦ .
 عمرو بن امرئ القيس - ٦٧ : ٤ ، ١٥ .
 عيسى بن عمر - ٣٨ : ١٤ - ٢٥٦ :
 ٥ - ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ .
 غيّلان بن حريث - ٦٦ : ٢ - ١٢٤ :
 ١٦ .
 الفراء - ١٤٧ : ١٣ - ١٨٨ : ٢ -
 ٢٥٠ : ٩ - ٣٠١ : ١١ - ١٤٠ :
 الفرزدق - ٢٥٠ : ٣ .
 القطامي - ٢٤ : ٩ .
 قطرب - ١٢٣ : ١٨ - ٢٤٠ : ٥ .
 قَطْرِيّ بن الفُجاءة - ١٤ : ١١ -
 ٢٢٣ : ١٢ .
- قعب الغطفاني - ٣٣٨ : ١٧ .
 قبس بن الخطيم - ٦٧ : ٤ ، ١٥ .
 كثير عزة - ٢٨١ : ١٢ .
 الكسائي - ١١٦ : ١٠ ، ١١ .
 كعب بن مالك - ٢٠ : ١٢ .
 الكميت - ٢٢ : ١٦ - ٣٥ : ٣ -
 ٧٢ : ٧ .
 لبيد بن ربيعة العامري - ٦٤ : ٩ -
 ١٣٩ : ٧ .
 لقيط - ٦٠ : ١٨ .
 ليلى الأحمليّة - ١٩٢ : ١١ .
 المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد) -
 ٦ : ١٢ - ٢٥ : ١١ - ٩٨ : ٤ -
 ١١٠ : ٧ - ١٢٤ : ٩ - ١٣٠ :
 ١٦ - ١٨٨ : ٥ - ٢١٦ : ١١ -
 ٢٧٥ : ١٥ - ٢٧٦ : ٣ - ٢٧٨ :
 ١١ - ٢٨١ : ٦ - ٢٨٥ : ٦ :
 ٣١٨ : ٦ - ٣٤٦ : ١٤ .
 الملتمس - ٥٨ : ٦ .
 متمم بن نويرة - ٢٠٥ : ١٧ .
 المنتخّل - ٣٠ : ١٦ - ٦٠ : ١ -
 ٦٣ : ٣ .
 المثقّب العبدى (محصن أو عائذ
 ابن محصن) - ٢٦٩ : ٥ .

- | | |
|--|---|
| <p>النابعة الذبياني - ١٩ : ١٣ - ٥٧ :</p> <p>١٧ - ١٢٨ - ٩ : ١٩٣ - ٩ :</p> <p>نافع بن أبي نعيم - ٣٠٧ : ١٠ - ٣٠٨ :</p> <p>٣ .</p> <p>نصيب الأكبر - ٥٨ : ٨ .</p> <p>يزيد بن الحكم - ٧٢ : ١٦ .</p> <p>يزيد بن عمرو بن خويلد - ٣٠٥ : ٥ .</p> <p>يونس بن حبيب - ١١٦ : ١٠ ،</p> <p>٤ : ٢٤٠</p> | <p>مرداس بن حصين - ٢٩٠ : ٨ .</p> <p>مُرَّة بن محكان - ٤٠ : ١ .</p> <p>المَرَّار الفقعسي - ١٩١ : ١ - ٢٦٧ :</p> <p>١٥ .</p> <p>مروان بن سعيد المهلب - ١١٦ : ١٠ ،</p> <p>١١ .</p> <p>معروف بن عبد الرحمن - ٢٨٤ : ٢ -</p> <p>منظور بن مَرَّثَد - ١٠ : ٢٠ - ٢٨٩ :</p> <p>٦ .</p> <p>مهلهل (عدى وقيل امرؤ القيس) -</p> <p>١ : ٢١٨ .</p> |
|--|---|

فهرس الخطأ والصواب

[انظر الاستدراك في آخره]

صوابه	الخطأ	ص ، س
حذفها	في الوقف	٩ : ١٢
يستقبل	يستقبل	٩ : ١٥
يكون اسما وصفة	ويكون اسما وصفة	٨ : ١٨
ونغير	ونغير	٦ : ١٩
ونحوهما	ونحوهما	١٤ : ٢٤
وترسم	وترسم	١٢ : ٢٥
حتمز	حضر	١٨ : ٢٧
وفعل	وفعل	١١ : ٣١
يكتب بالألف وبالياء	نمّا	١٤ : ٣٥
سعلاة الخ	سِعلاة الخ	١٤ : ٣٦
طرفاء	طرفاء	١٣ : ٣٧
فيها [١٦ ب] وتعز	فيها وتعز	٧ : ٣٩
سردد	سودد	١٧ : ٤١
تستوفي	نستوفي	٧ : ٤٢
صيغة	صيغة	١٦ : ٤٤
حدثت	حدثت	٤ : ٥٦
لسكون	لكون	٧ : ٥٩
للهاء	للياء	٤ : ٦٠

صوابه	الخطأ	ص ، سن
آيمن في الموضوعين همزته حمزة وصل فيهما	آيمن	٦١ : ٩٠ ، ١٠
إنّ م	« إنّ م	٦١ : ١٠
إدخالهم	إخادهم	٦٥ : ٢
مآقيهما	مآقيها	٦٨ : ٦
٢٠	—	٦٨ : ٢٠
تصحيف	تصحیح	٦٨ : ٢٤
والذي	والتي	٧٤ : ١٥
والذي	والتي	٧٦ : ١٦
واصراباً	واصراباً	٧٨ : ١٤
اياضضتُ	اياضضتُ	٧٩ : ١٠
[١٣١] قال أبو الفتح	قال أبو الفتح	٨١ : ١٣
يرودها	يرودها	٨١ : ١٦
١٥	١٠	٨٣ : ١٥
وحرّقتُ	وحرّقتُ	٨٥ : ١
تقع	يقع	٨٨ : ١
افعنليت	افعنليت	٨٨ : ٤
الثلاثة	الثلاثة	٨٨ : ١١
جلبببتُ	جلبببتُ	٨٨ : ١٢
جهوررت	جهوررت	٨٨ : ١٢
« اطمأنّ »	« اطمأنّ »	٨٩ : ٨
تلقّف	تلقّف	٩٢ : ١

صوابه	الخطأ	ص ، س
وَحَدُّكَ	وَحَدُّكَ	١٥ : ٩٢
١٠	٠١	١٠ : ٩٣
صوابه	الخطأ	ص ، س
يَتَغَاوَلُ	يَتَغَاوَلُ	٨ : ٩٤
فَلَا تَعُدَّ	فَلَا تَعُدَّ	١٥ : ٩٦
حذفها	فصاعدا	١١ : ٩٩
تَرَعَمَ	تَرَعَمَ	١٣ : ١٠٣
فَرَعَلَا	فَرَعَلَا	١٦ : ١٠٣
أَبَ	أَبَ	٢ : ١٠٤
بِالْبَيْلِ	بِالْبَيْلِ	٨ : ١٠٦
١٠	—	١٠ : ١٠٧
تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	٤ : ١٠٨
وَالضُّهْرَاءُ	وَالضُّهْرَاءُ	٨ : ١١٠
يَهَيَّأُ	يَهَيَّأُ	٢ : ١١٢
أَلِيقَ	أَلِيقَ	١٣ : ١١٤
الْبَرِيَّةَ	الْبَرِيَّةَ	٤ : ١١٥
فِعَلَى غَيْرِ مَنْوَنَ	فِعَارًا	٩ ، ٦ : ١٢١
آءَ	آتَ	١٢ : ١٢٦
مُتَخَرِّقٌ	تَمَخَّرَقُ	٤ : ١٣٠
مِثْلَ	مِثْلُ	١٠ : ١٤١
وَمُتَهَلِّلٌ	وَمُتَهَلِّلٌ	٣ : ١٤٢
مُتَهَلِّلٌ	مُتَهَلِّلٌ	٤ : ١٤٢
إِنْ شَاءَ	نِ شَاءَ	١٠ : ١٤٥

صوابه	الخطأ	ص ، س
١٥	١٠	١٦٩ : ١٥
الأشهر من	الأشهر من	١٧٠ : ٨
عزويت	عزويت	١٧٢ : ٥
الشاعر	الشاء	١٧٧ : ٣
بمنزلة	بمنزلا	١٧٧ : ٨
بَرَهْرَهْرَهْ	بِرَهْرَهْرَهْ	١٧٩ : ١٩
زيداً	زيداً	١٩٩ : ١٧
لم تَهْمِزْ	لم تُهْمِزْ	٢١٦ : ٣
ويتنن	ويتنن	٢٢٢ : ١١
القياس في الواو	القياس الواو	١٢٩ : ١٢
والهمز في الطرف	والهمز في الطرف	١٢٩ : ١٧
ايتنن ، ايتنرا	واتنن واتنر	٢٢٨ : ٩
كثرة	كثرة	٢٣٠ : ١
ينقلوها	ينقلوهما	٢٣٥ : ٥
فُعال	فَعَال	٢٣٩ : ٤
عَرَفْتِ	عَرَفْتُ	٢٤٣ : ١٦
بنيته	بنيته	٢٤٤ : ١٥
أَقْوَمُ	أَقْوَمُ	٢٤٨ : ١٠
للفرق	للفق	٢٧٤ : ٦
تقرأ أن	تق أن	٢٧٨ : ١٩
يُحْرُ	يُحْرُ	٢٨٠ : ١٦
خاطمها	خاطمها	٢٨١ : ١١

(١) لعلها ايتسر والأليق ايتس .

صوابه	الخطأ	ص ، س
١٠	١٥	١٠ : ٢٨٥
في غَازٍ	غَازٍ	١ : ٢٩١
تَعْتَلَّ	يُعْتَلَّ	١٠ : ٢٩٥
في اِخْتَارٍ	اِخْتَارٍ	١٠ : ٢٩٤
خَوْفَ	خَوْفٍ	١٦ : ٢٩٤
قُدْرٍ	قَوْلٍ	١ : ٢٩٥
قَيْلٍ	قَيْلٍ	٤ : ٢٩٥
حَلَّاتٍ	حَلَّاتٍ	١٢ : ٣١٠
أَقْوَلُ	أَقْوَلُ	١ : ٣١٩
أَشْدَدَ	أَشْدَدَ	١٤ : ٣١٩
تَأَمَّلَتْ	تَأَمَّلَتْ	١٤ : ٣٣٢
سُوكَ	سُوكَ	١٥ : ٣٣٨
الْمَنْكِبَيْنِ	الْمَنْكِبَيْنِ	٦ : ٣٤٣
حُبَيْلَى حَبَالَى	حُبَيْلَى حَبَالَى	٩ : ٣٤٤
عَوْدٌ	عَوْدٌ	١١ : ٣٤٥
أَوْ ابْنِ	وَأَسْمِهِ	٩ : ٣٥٣

استدراك

٦ : ١٢ - سقطت ترجمة المبرد من هذا الموضع ، وهي :

أبو العباس المبرد ، هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية في عصره ، وكان جميلاً فصيحاً ، ثقة حافظاً ، توفي سنة ٢٨٥ هـ .

٣٧ : ١٥ - قوله « فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلا : أى

في الأصل .

٤٩ : ٢ ، ٣ - سقط الكلام في الشروح والتعليقات على الشاهد الآتي وهو

فاحذر ولا تكسّر كريئاً أعوجاً علسجا إذا ساق بنا عفنججا

وهما بيتان من مشطور الرجز ، لم نوفق للعثور عليهما ولا على قائلهما .

١٢١ : ٣ - « إيناك نعبد » سقطت الإشارة إلى هذه الآية في ذيل صفحتها ،

وهي (صدر الآية الخامسة من سورة الفاتحة ١)

٢٢٣ : ١٧ - كتب البيت خطأ ، وصوابه :

تهوى كجندلة المنجنيق يرمى بها السور يوم القتال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ،

الطيبين الطاهرين^٢ .

قال أبو الفتح عثمان بن جيني رحمه الله^٣ :

- هذا كتابٌ أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه
الله في التصريف ، بتمكين أصوله ، وتهذيب فصوله ، ولا أدع فيه بحول
الله وقوته غامضا إلا شرحته ، ولا مشكلا إلا أوضحتُه ، ولا كثيرًا من
الأشياء والنظائر^٥ إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه ، ومتقدما
في جنسه ، فإذا أتيت على آخره ، أفردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة
الغريبة . فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلا من المسائل المشكيلة^{١٠}
العويصة . التي تشد الأفكار ، وتروض الخواطر ، وليس يتبغى أن يتخطى
إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها ، فإنه إن هجم
عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع ، لم يحفظ
منها بكثير طائل ، وصعبت عليه أيما صعوبة ، وكان حكمه في ذلك
حكم من أراد الصعود إلى قلة جبل سامق في غير ما سبيل . أو كجازع^{١٥}
مفازة لا يهتدى لها بلا دليل .

١ - بعد البسملة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما) .

٢ ، ٢ - ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ - ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشياء والنظائر) .

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية ١
أتمَّ حاجةً ، وبهم إليه أشدُّ فاقةً ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرفُ أصولُ
كلامِ العربِ من الزوائدِ الدَّاخلِةِ عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به ،
وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق
التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المضارعَ مِن فَعَلَ لا يَجِيءُ إلا على يَفْعَلُ
بضمِّ العين ، ألا تَرَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانا يقول : كَرَّمَ يَكْرُمُ بفتحِ الراءِ
من المضارع ، لقضيتُ بأنَّهُ تاركٌ لكلامِ العربِ [٢ ب] سَمِعْتَهُم يقولون
يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْتَهُم ؛ لأنَّك إذا صح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضي
قضيتُ بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء ، ولم تحتجِ إلى السماع
في هذا ونحوه ٢ وإن كان السماعُ أيضا مما يشهدُ بصحَّة ٣ قياسِك . ومن ذلك
أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضي إذا كان على مثالِ أَفْعَلٍ يكونُ مُفْعَلًا
بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ نحو : أدخَلْتُهُ مدْخَلًا ، وأخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا ، ألا
تَرَى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمتَهُ على هذا الحدِّ لقلتُ مُكْرَمًا قياسا ،
ولم تحتجِ فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كلُّ اسمٍ كانت في أولِهِ ميمٌ زائدة
مما يُنْقَلُ ويُعْمَلُ به فهو مكسورُ الأوَّل ، نحو مِطْرَقَةٌ ومِروْحَةٌ ، إلا
ما استثنى ٤ من ذلك . فهذا لا يعرفُهُ إلا من يعلم أن الميمَ زائدة ، ولا يعلم
ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس .

١ - ظ ، ش : اللغة ، وهما شهما : الأدب .

٢ - ظ : أو نحوه .

٣ - ص : لصحة .

٤ - ص : استثنى له و ظ : استثنى به وفوق ، به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسمع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : رجُلٌ وحَجَرٌ ، فهذا مما لا يُقَدَّم عليه بقياس ، بل يُرْجَعُ فيه إلى السماع . فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّةً ، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللُغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

[تخليط أهل اللغة فيما سببه القياس]

ولهذا ما لا ٢ تكاد تجد لكثير من مُصنِّفِي اللُغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف ، وترى كتابه أسدَّ شيءٍ فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرِّفُ وَيَشْتَقُّ اضْطَرَبَ كلامه وخلط . وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكدر يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرَّر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره ، وليس هذا غصًّا من أسلافنا ، ولا توهينا لعلمائنا ، كيف وبعلمهم نعتدي ، وعلى أمثلهم نختدي ، وإتَّما أردتُ بذلك التنبيه على فضل هذا القيسيل [١٣] من علم العربية ، وأنه من أشرفه وأنفسه ، حتى إنَّ أهله المُشْبِلِينَ عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما يُخْطِئُونَ فيه ويخلطون ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، وبعينهم سواه مُتَشَاغِل .

١٥

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

ويدبغى أن يُعْلَمَ أَنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبة ٣ قريبا ، واتصالا شديدا ، لأن التصريف إمَّا هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفُهَا على وجوه شتَّى ،

١ - أكثر : زيادة من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ص .

٣ - ش ، ظ : سببا .

مثال ذلك أن تأتي إلى «ضَرَبَ» فتبني منه مثل «جعفر» فتقول : «ضَرَبَبَ» ومثل «قِمَطَرٍ» : «ضِرَبَّ» ، ومثل «دِرْهَمٍ» : «ضِرَبَبُ» ، ومثل «عَلِيمَ» : «ضَرِبَ» ، ومثل «ظَرْفٍ» : «ضَرُبَ» ؛ أفلا ترى إلى تصريحك الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاق أيضا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضَّرْبِ الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : «يَضْرِبُ» ، ثم تقول في اسم الفاعل : «ضَارِبٌ» ، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . ألا ترى إلى قول رؤبَةَ في وَصْفِهِ ١ امرأةً بكثرة الصَّخَبِ والخُصومة : «تشتق في الباطل منها المُمْتَدِّقُ» وهذا ٢ كقولك : تَتَصَرَّفُ في الباطل ، أى تأخذ في ضُروبِهِ وأفانينه . فمن ها ٣ هُنَا تَقَارِبًا واشتباكًا . إلا أن التصريف وسببته بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره . والاشتقاق إنما يكثر بك ؛ في كتب النحو منه ألفاظ مُشَرِّدة لا يكاد يعقد لها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُسِ الكُتُبِ الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المُتَنَقِّلة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : «قام بَكْرٌ» ورأيتُ بَكْرًا ، ومَرَرْتُ بِبَكْرٍ ، فإنك إنما خالفتَ بين حركات حُرُوفِ ٥ الإعراب لاختلاف العامل ، ولم تعرِّض لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتحركة ، إلا أن هذا الضرب

١ - ظ ، ش : صفة .

٢ - وهذا : عن ظ ، ش ، وهو غير واضح في ص .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - بك : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : حرف .

من العلم لما كان عَوِيصًا صَعْبًا بُدِيَّ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ ، بَعْدَهُ ، لِيَكُونَ الْارْتِيَاضُ فِي النُّحُو مُوَطَّنًا لِلدُّخُولِ فِيهِ ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَغْرَاضِهِ وَمَعَانِيهِ ، وَعَلَى تَصَرُّفِ الْحَالِ . فَمِنْ أَمَدِّهِ اللَّهُ بِصَفَاءِ الْقَمْرِيَّةِ ، وَأَيْدِهِ بِمَضَاءِ الْخَاطِرِ وَالرُّوِيَّةِ ١ ، وَوَاوَصَلَ الدَّرْسَ ، وَأَجْنَشَمَ النَّفْسَ ، وَهَجَرَ فِي الْعِلْمِ لَدَائِمَهُ ، وَوَهَبَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، اِمْتَازَ مِنَ الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ ، وَلِحِقِّ بِالصِّدْرِ الْمُقَدَّمِ ، ٥ وَلَحَظَّتْهُ الْعْيُونَ بِالنَّفَاسَةِ ، وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَصَابِعُ بِالرِّيَاسَةِ ، وَكَانَ مُوَفَّقًا لِمَا يَرْفَعُهُ وَيُعَالِيهِ ، مَسَدًّا فِيمَا يَنْقُصُهُ لَهُ وَيَنْتَحِيهِ .

[قيمة كتاب التصريف للمازني]

ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفَسِ كِتَابِ التَّصْرِيفِ ٥ وَأَسَدِّهَا وَأَرْصِنِهَا ، عَرِيقًا فِي الْإِيْجَازِ وَالِاخْتِصَارِ ، عَارِيًا مِنَ الْحَشْوِ ١٠ وَالِإِكْتَارِ ، مُتَخَلِّصًا مِنْ كَسْرَازَةِ أَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مُرْتَفِعًا عَنْ تَخْلِيْطِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، قَلِيلِ الْأَلْفَاظِ ، كَثِيرِ الْمَعَانِي ، عُنِيَتْ بِتَفْسِيرِ مُشْكَلِهِ ، وَكَشَفَ غَاهِضَهُ ، وَالزِّيَادَةَ فِي شَرْحِهِ ، مُجْتَنِبًا ذَلِكَ فِي جَنْبِ ثَوَابِ اللَّهِ ، وَمُزَكِّيًّا بِهِ مَا وَهَبَهُ لِي مِنَ الْعِلْمِ .

١٥ [ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة]

وَحَقِيقٌ عَلَى مَنْ ٢ نَظَرَ فِي كِتَابٍ قَدْ عُنِيَ بِهِ وَأَضَعَهُ ، ٣ وَانصَرَفَ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ مُصَنَّفُهُ ٣ ، فَحَظِي مِنْهُ بِأَقْصَى مَا طَلَبَ ، وَوَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ مِنْ كَسْبِ ، أَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ عَلَى مَا وَهَبَهُ لَهُ مِنْ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لِصَاحِبِهِ مَا وَقَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

١ - الروية : زيادة من ظ وش .

٢ - ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٣ - ما بينهما في ظ ، ش : وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه .

من حفظه ١ ، وأن يعزى فيما يحكيه عنه إليه ، فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبى إلا كُفّران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدق .
 وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا ، وأتبع كل فصل مما روته ورأيته ما يكون مقنعا في معناه ، ومغنيا عما سواه ، فما كان فيما أُورده من سداد و صواب فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير ٢ فما لا يعزى منه الحدائق المتقدمون [١٤] ، ولا يستكفهُ العلماء المُسبرزون .
 والله أسئدي ، وإياه أسترشيدُ ، وعليه أتوكل ، وهو حسبي وكفسي .

بسم الله الرحمن الرحيم

[رواة كتاب المازني]

١٠ قال أبو الفتح عثمان بن جيني ٣ : أخبرني الشيخ ٤ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ٥ قراءة مني عليه بحلب ٥ عن أبي بكر محمد بن السري السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقميَّة المازني ، رحمهم الله أجمعين ٦ .

قال أبو عثمان ٧ :

١ - من حفظه : زيادة من ظ وش .

٢ - ظ وش : وتقصير .

٣ - ٣ - ما بينهما زيادة من ظ وش .

٤ - الشيخ : ساقط من ظ وش .

٥ - النحوي زيادة من ظ وش .

٦ - أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبعدها في الصلب فيهما ما يأتي : قال أبو الفتح : هو مازن بن

همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جني هذا في صلب ص كذلك مسبوفا بما يأتي : في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح ، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب .

٧ - ص : قال قال أبو عثمان المازني .

باب الأسماء والأفعال

كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ؟ .

- قال أبو الفتح ٢ : أول ما في هذا أن يُسأل فيقال : لِمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟ . والجواب ٣ : أنه إنما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال ؛ لئيرى أصلها من زائدها ، لأنها مما يُصَرَّفُ ويُسْتَقُّ ٥ بعضها من بعض ، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ وَمَهْ ونحوهما ، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل . لأنها لا يعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مثال : هلْ أوقدْ أو حتىْ أو هلاّ ونحو ؛ ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ ؛ لأنه ليس بمُسْتَقُّ ، إلا أن تنقلها إلى التسمية . بها ، ١٠ فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ .

[الألفات في أواخر حروف المعاني أصول]

- ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد ، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » وما أشبههما ٥ ، لانقل إن الألف فيهما منقلبة كالألف عَصَاً وَرَحَىً وَغَزَاً وَرَمَى ، لأنها لو كان أصلها واوا ١٥ أو ياء لظهرتا لسكونهما [٤ ب] ، كما ظهرتا في نحو « كَسَى وَأَى وَلَوَى وَأَوْ » .

١ - ظ و ش : عددهما .

٢ - زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتي : قلت وفي نسخة أخرى .

٣ - ظ ، ش : فالجواب .

٤ - ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونحوهما . .

فلو^١ كان أصل ألف « مِين الواوِ لقلت : « مَوَّ » كما قلت : « لَوَّ » وكذلك لَوَّ
 كانت من الياء^٢ لوجب أن تقول : « مَيَّ » كما قلت : « كَيَّ »^٣ ولم تُقلب
 ياء « كَيَّ » وواو « أَوَّ » ألفا^٣ لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها
 مفتوح ، وهى فى الحروف ساكنة ككلام « هَلَّ وِبَلَّ »^٤ ودال ، « قَدَّ » فلهذا بطل
 ٥ أن تكون منقلبة ، ولو قال قائل : إنَّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلاً ،
 لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتق^٥ ، فلا يُعرف ذلك
 فيها ، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع .

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبى عثمان : الأسماء : يعنى الأسماء المتمكِّنة ، التى يمكن تصريفها
 ١٠ واشتقاقها نحو « رَجُلٌ وَفَرَسٌ » ، ولا يريدُ الأسماء المبنية المُوغلة فى شبه
 الحروف^٦ ؛ لأن تلك الأسماء فى حُكْم الحروف ، ألا ترى أنَّ « كَمٌ وَمَنْ »
 وإذْ « سواكن الأواخر « كَهَلٌ وَبَلٌ وَقَدَّ » . وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها
 الحروف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فعلوم أن الألف فى « مَتَى وَإِذَا وَأَتَى
 وَإِيَّاكَ » ونحوها غيرُ منقلبة من ياء ولا واو ، كما أنَّ الألف فى حَتَّى وَكَلَّا » كذلك .
 ١٥ وكما كانت « مَنْ وَكَمْ كَهَلٌ وَبَلٌ » ، فهذه الأسماء المبنية التى^٧ فى حُكْم
 الحروف لا تُشتق ولا تُتمثلُ مِين الفعل كما أن الحروف كذلك .

١ - ظ ، ش : ولو .

٢ ، ٢ - فى ظ ، ش : لقلت ، وفى هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - بل : زيادة من ظ وش

٥ - زادت ظ ، ش : قال أبو الفتح .

٦ - ظ ، ش : الحرف .

٧ - التى : ساقط من ظ ، ش .

[ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقاً نحو « لَبَيْك » . لأنهم يقولون أَلَبَّ
بالمكان ، ونحو « قَط » . لأنها من قَطَطْتُ أَيْ قَطَعْتُ ، لأن قولك : ما فعلتهُ
قَطُّ : معناه فيما انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك
مما يدخله التحقير ، أو يُستعمل استعمال المتصرف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلّما
كان الاسم في شبه الحروف أفعَدَّ ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلتحق في الوقف لبيان الحركة]

فأمّا الألف في « أنا » في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم نقص بذلك
[١٥] فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرة ، لأنها مبنيّة
كالخروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويُذهبها ، كما
يُذهب الهاء التي تتأحق لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل
أنا ٢ زَيْدٌ ، كما قال الله تعالى : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ٣ يُكتب في الوقف ؛ بألف بعد
النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كتبت على الوقف . فصار سُقوط
الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تتأحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل .
ألا ترى أنك تقول « اِرْمِيه » إذا وقفت وأنت تُريدُ « اِرْمِي » ، فإذا وصلت قلت :
« اِرْمِي يَارَجُلٌ » ، فالألف في « أنا » كالحاء في « اِرْمِيه » زائدة مثلها ، وبُيِّنَت الفتحه
بالألف كما بيّنت الكسرة ٥ بالهاء ؛ لأن الهاء مجاورةٌ للألف ، ومِثْلُ ذلك

١ - ظ وش : الحرف .

٢ - رسمت : أن : بدون ألف في ص .

٣ - سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ - في الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ - الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

ما حكاه سيبويه أن من العرب من يقول في الوقف: «قالا» وهو يريد «قال»، فيسبب الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف: «أنه» فيسببوا الفتحة بالهاء كما يسببونها بالألف، وكيلتاهما ساقطة في الوصل.

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف]

فأما قول الشاعر :

٥

أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرِّفوني مُحمِّدًا قد تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا

فإنه أجرأه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف، وعلى هذا قول

أبي النجِّم :

أنا أبو النجِّمِ وشِعْرِي شِعْرِي

أى وشعري الذي سمعت به، وقد أجرأت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر، حكى سيبويه عن العرب «ثلاثه ربعه» بفتح الهاء من ثلاثة وحذف همزة من أربعة وإلقاء حركتها على الهاء، وكان قياسه إذا حرّكها أن يردّها تاء، إلا أنها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك، وأنشد سيبويه أيضا :

١٠

ضَخَمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

١٥

يريد الأضحَمَ خفيف الميم، وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليُعلم [٥ ب] باجتماع الساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل، حريصًا على البيان؛ لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان، وعلى هذا قالوا: «خالد»: وهو يجعل: فإذا وصلوا قالوا: «خالد» يافتى فكان سبيله إذا أطلق الميم في «الأضحَم» بالنصب أن يُزيل التثقيب، إلا أنه أجرأه في الوصل. مجراه في الوقف للضرورة، وهو:

٢٠

ببازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ
 يريد العَيْهَلُ والكَلْكَلُ ، وهذا أكثر مِن أن أُضْبِطَه لك لسَعْتَه وكثْرَتَه ،
 والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يُحتاج إليه استظهارا وتأييضا بالأمثال والنظائر ،
 فإنَّ سيديوه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنيس بها ، فكذلك
 أجزى الشاعر قوله :

أنا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي

في الوصل مُجْرَاهُ في الوقف .

[الأصل والزائد]

وقولُ أبي عثمان : كم يكون عددُهما في الأصل : وما يُزَادُ فيهما على الأصل ؟

- قال أبو الفتح ١ : أعلم أنَّه إنَّما يُريد بقوله الأصل : الفاءَ والعينَ واللامَ ،
 والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما ، مثالُ ذلك قولك : ضرب ، فالضاد
 مِن ضرب فاءُ الفعل ، والراءُ عينُه ، والباءُ لامُه ؛ فصار مثالُ ضَرَبَ : فَعَلَّ ،
 فالفاءُ الأصلُ الأوَّلُ ، والعينُ الأصلُ الثاني ، واللامُ الأصلُ الثالثُ ، فإذا ثبت
 ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أوَّل الكلمة أو وَسَطها أو آخِرِها ،
 فهو زائد ، ومعنى زائد أنَّه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامَ ، وليس يَعْنون بقولهم
 زائد أنَّه لو حذِف من الكلمة لدَلَّتْ بعد حذْفه على ما كانتْ تدلُّ عليه وهو
 فيها ؛ ألا ترى أنَّ الألفَ مِن ضارب زائدة ، فلو حذَفْتها فقُلْتَ : ضَرَبَ لم
 يَدُلَّ على اسمِ الفاعل بعد الحذف ، كما كان يَدُلُّ عليه قبل الحذف ، وكذلك
 قولهم : مَضْرُوب ، لو حذفت الميم والواو لم يكن [١٦] ما بقي من الكلمة

١ - قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ - ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول ، كما يدلُّ عليه « مضروب » بكامله ، بل لم يكن يُمكن
النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم ؛ لأنَّ الضاد بعدها ساكنة ، والابتداءُ
بِالسَّاكنِ مُمْتَنِعٌ كما تعلم . فِيمَا زِيدَا فِي « ضَرَبَ » مِنْ أَوَّلِهِ قَوْلُهُمْ : « اسْتَضْرَبَ »
فلهمزة والسين والتاء زوائد ؛ لأنَّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله :
استنْفَعِلَ ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة ، ومثاله يَفْعَلُ ، والزيادة في وسطه
قَوْلُكَ : « ضَرُوبٌ » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُولٌ ، والزيادة في آخره . قَوْلُكَ :
« ضَرَبَانٌ » فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلَانٌ ، فالأصول يُقَابَلُ بها
في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللام . ويُلفظُ بالزائد بعينه لِنَقْطَا في المثال ، ولا
يُقَابَلُ به فاءٌ ولا عينٌ ولا لامٌ ؛ لأنَّه لو كان أحدَ الثلاثة ٢ لكان أصلاً لازائداً ،
ألا ترى أنَّكَ تقول في « ضَرُوبٍ فَعُولٌ » ، فتأتي في « فَعُولٌ » بالواو
التي كانت في « ضَرُوبٍ » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تكررَ الثاني مِنَ الأَصُولِ
وهو العين كررت في المثال العين بيزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ » فَتَشْتَقِلُ
العين مِن « فَعَلَّ » ، لأنها بيزاء الراء من « ضَرَبَ » ، فإن تكررَ الأَصْلُ الثالث وهو
اللام ، كررت في المثال اللام بيزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ » جِئْتَ
في المثال بلامين ، لما كان في ضَرَبَ بءان ، فإن تكررَ الأَصْلان كِلَاهُمَا ،
١٥ كررت في المثال العين واللام كِلَيْتَيْهِمَا ، تقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ »
زِدْتَ عَيْنًا وَلَا مَآ لَمَّا زِدْتَ فِي « ضَرَبَ » راء وباء ، والفاءُ لم تُكْرَرْ في كلام
العرب إلا في حرف واحد ، وهو « مَرْمَرِيْسٌ » وهي ٣ الدَّاهِيَةُ والشَّدَّةُ ،
قال الراجز :

١ - ط ، ش : زاد .

٢ - ط ، ش : الثلاث .

٣ - ط ، ش : وهو .

داهية حَدُّبَاءَ مَرْمَرِيْسِ

رَمَرْمَرِيْتِ : في معناه ، فمثاله من الفعل ١ « فَعَعَفَعِيل » ؛ لأنه من المراسمة وهي الشدَّة ، فتكررت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ، وإِنَّمَا بَسَطْتُ هذا الموضوع ، لأن أكثر مَنْ يتعرَّض للنظر في هذا العلم يسمع الأصلَ وَالزائدَ ولا ٢ يَعْرِف الغرض [٦ ب] فيهما . ، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى ، ٥ ليشترك في معرفته المبتدئُ والمتمكِّنُ فيه .

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان : فِيمَا يُزَادُ ما يُلْحَقُ بِناءِ بِنَاءِ ، ومنه ما يكونُ للمَدِّ ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ، وفيه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد ؛ لأنه ١٠ وَضِعَ على المعنى الذي أرادوا بهذه الهَيْئَةِ .

قال أبو الفتح : فَصَّلَ في هذه الجمل أنواع الزيادة ، وعَرَّفَ الغرض في أن زِيدَتْ ، وما الذي دعا إلى ذلك .

[الزيادة للإلحاق]

فَمَا زِيدَ فِيهِ للإلحاق كثير ، منه « كَوَثَرَ وَصَيَّرَفَ » فالواو والياء فيهما ١٥ زائدتان ؛ لأنهما مِنَ الكثرة والصرف ، وهما مُلْحَقَانِ « بِجَعْفَرَ وَسَلْهَبَ » ؛ وكذلك « جَدَّوَلٌ » الواو فيه زائدة مُلْحَقَةٌ « بِجَعْفَرَ » . وقد قيل : « جِدَّوَلٌ » بكسر الجيم ، فالواوُ في هذا مُلْحَقَةٌ له بِنَاءِ « دِرْهَمٌ وَهَجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ »

١ - من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ؛ فلا .

ومِنَ ذَلِكَ « سَمِيدَع » الْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ مُلْحِقَةٌ بِفَرَزْدَقٍ وَمِثَالُهُ فَعَعِيلَلٌ ،
 وَكَذَلِكَ « قَدَّوْكَس » . وَهَذَا أَكْثَرُ مِثَالٍ أَنْ أُضْبِطَهُ لَكَ ، وَإِنَّمَا أَذْكَرُ مِنْهُ وَمِثَالُ
 نِظَائِرِهِ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقِيَاسُ .

[الزيادة للمد]

٥ وقولته : ومِنَهُ مَا يَكُونُ لِلْمَدِّ ، يَعْنِي الْوَاوُ فِي « عَجْوِزٍ وَعَمُودٍ » ، وَالْيَاءُ
 فِي « جَرِيْبٍ وَقَضِيْبٍ » وَالْأَلْفَ فِي « كِتَابٍ وَسِرَاجٍ » لَمْ يَرُدَّ بِهِذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا
 إِلَّا امْتِدَادُ الصَّوْتِ وَالتَّكْثِيرُ بِهَا ؛ وَلأنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الْمَدِّ فِي كَلَامِهِمْ ،
 لِيَكُونَ الْمَاءُ عِوَضًا مِنْ شَيْءٍ قَدْ حَذَفُوهُ ، أَوْ لِلذِّكْرِ الصَّوْتِ فِيهِ ٢ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
 الضَّرْبَ الثَّلَاثَ مِنْ الطَّوِيلِ قَدْ أُلْزِمَ حَرْفَ الْمَدِّ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠ أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تَقْفِيْمُوا صَاغِرِينَ الرَّءُوسَا
 وَنَحْوَ قَوْلِ الْآخِرِ - أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ لَمَقْطِرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ - :

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ لَنَزَاهِدٍ فِي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلْتَقِ أُمَّ حَكِيمٍ
 وَنَحْوَ قَوْلِ الْآخِرِ - قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ - :

[١٧] جَزَوْنِي بِمَا رَبَيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ

١٥ كَذَلِكَ مَا إِنَّ الْخُطُوبَ دَوَّالٍ

فَهَذِهِ الْأَلْفُ فِي « دَوَّالٍ » وَالْيَاءُ فِي « حَكِيمٍ » وَالْوَاوُ فِي « الرَّءُوسِ » ،
 تُسَمَّى الرَّدْفَ . وَإِنَّمَا لَزِمَتْ هَذَا الضَّرْبَ لِتَكُونَ عِوَضًا مِنْ لَامٍ مَقَاعِيلُنْ ،
 وَهَذَا مُبَسَّيْنُ فِي عِلْمِ الْقَوَائِي ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعَرُوضِ ، فَلِهَذَا وَنَحْوَهُ مَا زِيدَتْ

١ - ظ ، ش : هذا .

٢ - ظ : به .

٣ - ظ ، ش : من .

هذه المدّات ، وللحاجة ١ إلى الاتّساع في كلامهم ؛ لأنهم قد ٢ يُعَبِّرون عن
المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرُّ إلى الاتّساع ، فمن ها ٣ هنا احتييج
إلى الزوائد المُكثِّرة للكلام .

[الزيادة للمعنى]

- وقوله : ومنه ما يُلْحَقُّ للمعنى : يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلام علامة ٥
للخفّة والتمكّن في الأسماء في نحو « زيدٌ وزيداً وزيدٍ » . ومن ذلك : حروفُ
المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يقرأُ ،
ألا ترى أنّه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنّه في حال قراءة ، ويصلح أن يكون
يُرادُ به أنّه ؛ سيقراً فيما يستقبل ، ومن ذلك : ألف « أنا » ، إنما زيدت
لبَيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها ، ومن ذلك : ألف النُدْبَةِ ، إنما
٦ زيدت لمدّ الصوت وإظهار التّفجّع على المندوب ، فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد
للمعنى ، ألا ترى أنّ الدّلالة على ذلك ٥ المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلاّ أنّ
النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول : وآزِيدُ ٦ .

[الزيادة من أصل الوضع]

- وقوله : « ومنه ما يُلْحَقُّ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلاّ بزائد ؛ لأنه وُضِعَ
١٥ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئَةِ » ، فإنّما يعنى به : افتقر ونحوه ؛ ألا ترى أنّ
الماضى من هذا اللفظ لم يُسقط به إلا على مثال : افتعل ، والزيادة لازمة له ، وهى

١ و ١ - بدل ما بينهما في ظ ، ش : لا امتداد الصوت للحاجة .

٢ - قد : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - تقول وآزيد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزةُ والتاءُ في أوَّلِهِ ، وقولهم : « فقير » يشهد بأنهم كأنهم^١ قد قالوا فيه « فقِرَّ »
 مثل « ظرُفَ فهو ظريف » [٧ ب] ، هذا أخصُّ به من فَعِلَ وفَعَّلَ ، وإن
 كانوا قد قالوا : « شقِيَّ فهو شقِيٌّ وقَدَرَ فهو قَدِيرٌ » ، فإن باب « فَعِيل » أن
 يكون « لِفَعْلٍ » ، وإذا^٢ كانوا قد^٣ قالوا : « يَدَرُ ويَدَعُ » ولم يقولوا :
 « وَذَرَّ ولا وَدَعَ » استغناءً عنهما « بِيَرَكَ » على ما قال سيبويه ، مع أن بين
 الماضي والمضارع نسبا قريبا ، فأن يقولوا : « فقير » ولا يقولوا : « فقِرَّ » - وإن كان
 عليه جاء - أجدر ؛ لبعُد ما بين الاسم والفعل ؛ ، وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ
 من أحكام الأفعال ؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم ، وكذلك « اشْتَدَّ » لم
 يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا شَدَّ . في هذا المعنى ، على أن أبا زيد قد حكاها
 في كتاب^٤ مصادره ، وقولهم : « شَدِيدٌ » كأنهم قد قالوا فيه : « شَدُّدٌ » وإن
 لم يجيئوا به . قال سيبويه : استغنوا « بافْتَقَرَّ واشْتَدَّ » عن « فْتَقَرَّتْ وشَدُّدٌ » ،
 كما استغنوا « بأحْمَرَ عن حَمِرَ » ؛ يريد أن « أحمرَّ » أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا
 بزائد نحو « أحمرَّ وأحمرَّ » ، قال سيبويه أيضا : كما استغنوا « بارْتَمَعَّ » عن « رَفَعَّ »
 وعليه جاء « رَفِيعٌ » ؛ يريد أن قولهم : « رَفِيعٌ : فَعِيلٌ » و « فَعِيلٌ » إنما يأتي
 من « فَعَّلَ » نحو كَرَّمُ فهو كَرِيمٌ . وكذلك قولهم : « ارْعَوَى الرجل » وزنه
 افْعَلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة ، وليس من لفظ رعيت ، لأن لام
 « رَعَيْتُ » ياء ، ولام « ارْعَوَى » واوٌ ، لظهورها كما ترى . وليس « الرَّعْوَى
 مِينِ » ارْعَوَى » إنما هي « فَعَلَّتِي » من « رَعَيْتُ » ، فإليبت ياؤها واوا ، بمنزلة

١ - كأنهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص وحاشية ظ : وإذا : و ظ ، ش : وإن .

٣ - قد : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : من الفعل .

٥ - كتاب : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : لظهورها .

« تَقْوَى » ، وكذلك قَوْلُهُمْ : « اقْطَرَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْمَأَزَّتْ » لم يستعملوها إلا بتكرير اللام ، فهذا ونحوه مِمَّا لم يُنطق به إلا بزيادة ؛ لأنهم قد يستغنون بالشئ عن الشئ حتى يكون المُسْتغْنَى عنه مُسْقَطًا مِنْ كلامهم ، ألا ترى أن قَوْلَهُمْ « مَلَامِيحٌ » إِنَّمَا هو في القياس جمع « مَلْمُوحَةٍ » [١٨] لاجمع « لَمُوحَةٍ » ، و « مُسْحَاءٌ » إِنَّمَا هو جمع « سَمِيحٍ » في القياس لا « سَمِيحٍ » و « مَشَابِيهُ » إِنَّمَا هو جمع « مَشَبِيهِ » لا « شَبِيهِ » ، فكأنهم قد نطقوا « بَمَلْمُوحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمَشَبِيهِ » لَمَّا جاء الجمعُ عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمِيحٍ عن سَمِيحٍ ، وبَلَمُوحَةٍ عن مَلْمُوحَةٍ ، وبشَبِيهِ عن مَشَبِيهِ حتى صار المُسْتغْنَى عنه مُسْقَطًا ، وقد قال بعضهم « سَمِيحٌ » وهو شاذٌ في الاستعمال ، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في « وَذَرَّ وَوَدَعَ » على قُرْبِ ما بين الماضي والمضارع ، فالجمعُ على بُعْدِهِ من الواحد أَجْدَرُ أَلَّا يَلْتَزِمَ أن يجيئوا بواحد من أجل مجيئهم به ، فهذا شرح هذا .

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها]

قال أبو عثمان ٣ : « فأقلُّ الأصول في الأسماء عَدَدَا الثلاثةُ ، نحو زَيْدٌ وعمْرٌ وبَكْرٌ وعِدْلٌ وبُرْدٌ وجَبَلٌ وفَخْدٌ وعَضُدٌ وزُفَرٌ ومِعْيٌ ، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضَرِبَ وظَرَفَ » ٣ .

١ - ص : لم يستعملوها ، ظ ، ش : لم يستعملوا ، وهامش ظ : لم يستعملها العرب .

٢ - ص وهامش ظ : وإذا ، ظ ، ش : وإن .

٣ و ٣ - بدل ما بينهما في ص :

(فأقلُّ الأسماء أصولًا ثلاثية ، وكذلك الأفعال ؛ فالأسماء نحو : زيد وعمرو وبكر وعيدل وبرد وجبل وفخذ وعضد وزفر ومعى . والأفعال نحو : ضرب وعلم وضرب وظرف ، فعلى هذا المثال الأسماء في الثلاثة والأفعال) .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول :
 أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . وأصل "خماسي" ؛ والأفعال التي لازيادة فيها تكون
 على أصليين : أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . ولا يكون فعل^١ على خمسة أحرف
 لازيادة فيه^٢ ، وأنا أذكر كل أصل في موضعه مُسْتَقْصِي^٣ بحول الله وقوته^٤ .
 ٥ — فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة : « فَعَلٌ » . وَفَعَلٌ ، وَفَعِلٌ .
 وَفَعُلٌ ، وَفَعِلٌ ؛ وَفَعِلٌ ، وَفَعِلٌ . وَفَعُلٌ ، وَفَعُلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ .
 هذه الأمثلة تكون اسما وصفة ؛ فنال :

فَعَلٌ ويكون اسما صفة . فالاسم كَلْتَبٌ وَكَعَبٌ ، والصفة ضَخْمٌ وَخَدَلٌ .
 وَفَعَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَسَنٌ وَطَلَلٌ ، والصفة بَطَلٌ وَحَسَنٌ .
 ١٠ وَفَعِلٌ [٨ ب] يكون اسما وصفة . فالاسم كَبِيدٌ وَفَخِيدٌ ، والصفة
 حَذِيرٌ وَقَطِينٌ .

وَفَعُلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَجُلٌ وَعَضُدٌ ، والصفة يَنْقُطٌ وَنَدُسٌ .
 وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم جِدْعٌ وَعَيْدَلٌ ، والصفة نِيضٌ .
 وَنِقْضٌ .

١٥ وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم إِيْلٌ وَإِطِيلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بِلِيْزٌ ،
 وهي الضَّخْمَةُ .^٥ وقد قالوا : أتانٌ إِيْدٌ^٥ فأما قول الشاعر :

أَرْتِنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِدَاكَ الْحِجْلِ
 فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنِّ صَاحِبِي أَلَا بَابِي أَصْلُ تَلِكِ الرَّجْلِ

١ - فعل : ساقط من ط ، ش .

٢ - ط ، ش : فيها .

٣ ، ٢ - ط ، ش : يعون الله . وفي هامش ط : بإذن الله إن شاء الله .

٤ - فعل : ساقط من ط .

٥ و ٥ - زيادة من ط ، ش .

وَيُرْوَى بِيئَبَا ١ . فإنما أراد به الإتيان لإقامة الوزن وأصل بنائها ٢ على « فِعْلٍ » ساكنة العين . ألا ترى أن هذا الشعر من الضَّرْبِ الثالث من المتقارب ووزنه في العروض فَعْلٌ . . وبيته :

وَأَبَيْتِي ٣ من الشَّعْرِ شعراً عَوِيصاً يُنْسَى الرِّوَاةَ الذي قد رَوَوْا

- فلو أسكن الجيم لفسد البيت كله ؛ لأنه كان يَصِيرُ ضَرْبُهُ على فِعْلٍ : وهذا فاسدٌ مُمْتَنِعٌ . وأما قولهم : « رَجُلٌ جَيِّزٌ ، وَبِحَكِّ ، وَنِفِيرٍ » ونحوه . ، فإنما أصل بنائه على فَعْلٍ كحَدِيرٍ . ولكنهم كسروا فاءَ الفِعْلِ إتياعاً من أجل حرف الخَلْقِ ، كما قالوا شِعِيرٍ وَبِعِيرٍ ، فكسروا فاءَ الفِعْلِ لكسرة عينه وعلى هذا تقول : « في رَغِيْفٌ رِغِيْفٌ » : بكسر الراء . وحكى أبو زيد عن العرب : « الجَنَةُ لِمَنْ خَافَ وَعَيْدَ اللَّهِ » ولا تقول : « في جَرِيْبٍ وَقَفِيْزٍ : جَرِيْبٌ ولا قَفِيْزٌ » لأنه ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الخَلْقِ ، فهذا تَشَعُّبٌ ، ثم نعود لما كُنَّا فِيهِ : وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفةً . فالاسم نحو ضِلَعٍ وَعَيْنِبٍ ، والصفة : قَوْمٌ عِدِيٌّ . ومكانٌ سَوِيٌّ . وقال النابغة :

بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي الْحِجَازِ تَرَاعِي مَنَزِلًا زَيْمًا

- [١٩] وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفةً . فالاسم : قُفْلٌ وَبَرْدٌ ، والصفة : حَلْوٌ وَمُرٌّ . وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفةً . فالاسم عُنُقٌ وَطُنْبٌ ، والصفة : سُرْحٌ وَطَلْقٌ . وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفةً . فالاسم رُبْعٌ وَخَزَزٌ ، والصفة : خُتْعٌ وَسُكْعٌ وقال ٧ الراجز :

١ - ظ ، ش : بئبا .

٢ - ظ ، ش : وأروى ، بدل : وأبى ، وهما روايتان .

٣ - على : زيادة في ظ ، ش .

٤ - لا : ساقط من ظ .

٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : قال .

قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

ولا يوجدُ في الكلام : فِعْلٌ : بكسر الفاءِ وضمَّ العينِ وإنما لم يَجِيءْ ذلك كراهية خروجهُم من الكسرِ إلى الضمِّ بناءً لازماً، وإذا كانوا قد قالوا أَقْتُلْ فُضِمُوا همزةً لضمِّ التاء ولم يَكْسِرُواها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بينَ همزةِ التاء حاجزاً وهو القافُ، فألاً يَحْرُجُوا مِن كسرِ ضمِّ بلا حاجزِ أَجْدَرُ، فأما قولهم : هو يَضْرِبُكَ . وخروجُهُم من كسرةِ الراءِ إلى ضمةِ الباءِ فليس يكسر ماقدَّ منه ؛ لأنَّ هذه الضمة ليست بلازمةً ، ألا ترى أنَّ النَّصبَ والحزمَ يُزِيلانها ، وإنما يُكْرَهُ من ذلك أن تكون الحركة لازمةً ، وليس في الكلام اسمٌ على فِعْلٍ : بضمِّ الفاءِ وكسرِ العينِ ، وإنما هذا بناءٌ يَخْتَصُّ به الفعلُ المَبْنِيُّ للمفعول نحو : ضُرِبَ وَقُتِلَ ١٠ إلاَّ في اسمٍ واحدٍ وهو دُوَيْبَةُ وهي ٢ دُوَيْبَةُ وبها سُمِّيتْ قبيلةُ أبي الأسود الدُّؤَلِيِّ وإنما فُتِحَتِ همزةُ في النسبِ لتوالي الكسرتين معَ ياءِ يِ الإضافةِ ، فهربوا إلى الفتحِ ، كما قالوا في شَقِيرَةَ شَقَرِي ، وفي الصَّعِيَّ صَعَقِي . قال الشاعر ٣ :

جاءُ وأبجيش لو قيسَ مُعَرَّسُهُ ما كان إلا كَمُعَرَّسِ الدُّمَيْلِ

فهذه الأسماء . وأما الأفعالُ الثلاثيةُ التي لازيادةُ فيها : فعلى ضربين : فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَفِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ [٩ ب] فالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ على ثلاثة أضْرُبٍ ١٥ « فَعَلَّ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ » .

فمثال فَعَلَّ يكونُ مُتَعَدِّياً وَغَيْرَ مُتَعَدِّ ، فالمتعدِّي نحوُ : « ضَرَبَ وَقَتَلَ » . وَغَيْرَ الْمُتَعَدِّيِّ نحوُ « جَلَسَ وَنَهَضَ » .

وَفَعَّلَ يكونُ مُتَعَدِّياً وَغَيْرَ مُتَعَدِّ ، فالمتعدِّي نحوُ « شَرِبَ وَرَكِبَ » ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ نحوُ « سَلِمَ وَقَدِمَ » .

١ - ظ ، ش : ضم .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - بهامش ظ أمامه ؛ وقال يصف قلة الجيش : جاوا ، صح .

وَفَعْلٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا غَيْرَ مُتَعَدٍّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ لِلْمَهِيئَةِ
الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ لِأَلْشَيْءِ بِفَعْلِهِ قَصْدًا لِغَيْرِهِ نَحْوَ « شَرُفٌ وَظَرْفٌ » ،
فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوَ قَوْلِهِ :

وَأَنَّ أَهْنَجُهُ يَضْجِرُ كَمَا ضَجِرَ بَازِلٌ مِنْ الْأُدْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الشَّاعِرُ ضَجِيرًا وَدَبَّرَتْ ، وَلَكِنَّهُ أَسْكَنَ الْحَرْفَ اسْتِنْقَالًا لِلْكَسْرَةِ ،
وَعَلَى هَذَا قَالُوا : « قَدْ كَرَّمَ الرَّجُلُ » ، يُرِيدُونَ كَرَّمَ ، وَقَالُوا « لَقَضُوا الرَّجُلُ »
يُرِيدُونَ لَقَضُوا الرَّجُلُ ، فَأَسْكَنُوا الْمَضْمُومَ كَمَا أَسْكَنُوا الْمَكْسُورَ ، وَلَمْ يَجِبْ مِنْ
هَذَا شَيْءٌ فِي الْمَفْتُوحِ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ : فَيَخِذْ وَرَجُلٌ وَهُوَ
يُرِيدُ فَيَخِذْ وَرَجُلًا ، لَمْ يَقُلْ فِي جَمَلٍ جَمَلٌ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ
أَنْشَدُوا لِلْأَحْطَلِ :

وَمَا كُلُّ مُسْتَبَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرِيدٌ

قَالُوا : أَرَادَ سَلَفَ وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَخَفَّفَ الْمَفْتُوحَ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ ،
فَهَذَا مَا قَالَ الْأَصْحَابُنَا فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا
مِنْ فَعْلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُسْتَعْمَلٌ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْاسْتِعْمَالِ
وَأَنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ : « تَفَرَّقُوا عِبَادِ يَدٍ وَشَطَائِطِ » ، كَأَنَّهُمْ قَدْ نَطَقُوا
فِيهِ بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّفْظِ ، فَكَأَنَّهُمْ ٢ اسْتَعْنَوْا
بِسَلَفَ هَذَا الْمَفْتُوحِ عَنِ ذَلِكَ الْمَكْسُورِ أَنْ [١٠] يَنْطَقُوا بِهِ غَيْرَ مُسَكَّنٍ .

وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَاءُوا بِجَمُوعٍ لَمْ يَنْطَقُوا بِهَا بِأَحَادٍ ، مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ
وَاحِدٍ ، فَإِنْ يَسْتَعْنَى بِفَعْلٍ عَنِ فَعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ — وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فَتْحَةٌ
عَيْنِ هَذَا وَكَسْرَةٌ عَيْنِ ذَلِكَ — أَجْدَرُ .

١ - ظ : فقال . وهو غلط .

٢ - ظ ، ش : وكانهم .

وأرى أنهم استغنوا بالفتوح عن المكسور لخفة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس^١
وهو أحسن من أن تحمّل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها^٢ ضرباً من القياس .
فإن قلت : فإننا لم^٣ نسمعهم يقولون : يسلف بفتح اللام ، فما تشكّر^٤
أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سلف على وجه ، إذ لو كان مراداً عندهم
نقالوا في مضارعه يسلف^٥ ، كما أن من يقول قد علم فيسكن عين الفعل ،
لا يقول في مضارعه إلا يعلم^٦ ، فالجواب أنهم لما^٧ لم ينطقوا بالمكسور على وجه
واستغنوا عنه بالفتوح ، صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على
مضارع المفتوح .

وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيبويه : أنهم يستغنون فيه بالشيء^٨ عن الشيء
حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً لاسمها إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عن
الفعل ، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة .

فإن قلت : إننا^٩ قد رأينا في هذا الحرف ، فإن نقس الشيء^{١٠} المتنازع فيه
لا يكون حجة^{١١} على^{١٢} الخصم ، إنما يكون حجة^{١٣} ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما
ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة ، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة
من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه
أبو علي في قول الكمي :

وبالعَدَوَاتِ مَسْبِيْتُنَا نُنْضَارُ وَنَبْعُ لَانَصَافِصُ فِي كَبِينَا .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة : قد .

٢ - ظ ، ش : له .

٣ - ص وهامش ظ : لم . وظ ، ش : لا .

٤ - لنا : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ - ظ ، ش : فانا .

٦ - الشيء : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزُبالة^١ ، ويقال الكِبا بالكسر والقمصر
 [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علي : إنما يُجمع من هذا المعتل بالواو والنون ما كان
 محذوف اللام نحو :^٢ بُرة وبُرُون ، وظُبّة وظُبُون^٣ . وكُبا : ليس بمحذوف
 اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما
 أن يكون جمع واحد محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التّام ، فهذا
 ما عندي في هذه الكلمة ، .

ثم نرجع إلى ما كُننا فيه ، فأما قَوْضُم : « قال وخافَ وطالَ » وسُكُونُ عَيْنِ
 الفعل منها وإجماعهم على ذلك فإن أصل العين منه الحركة^٤ ، فأصل « قال قَوْلَ » .
 وأصل « خافَ خَوْفَ » ، وأصل « طالَ طَوَّلَ » . ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها
 وانفتاح ما قبلها ، وليس أصل العين السكون ، ولو^٥ كان الأمر كذلك لصحّت
 الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ في موضعه .

فجميع ؛ الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عينُ الفعل منها^٥ إلا متحركة ،
 وإن سُكِنَتْ فليعلية دخلتها وأصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل .
 وأما الفِعْلُ المبنى للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فَعِلَ » نحو : « ضَرِبَ
 وَقَتِلَ » ، وهذا أصله « فَعَلَ أو فَعِلَ » ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثا عن المفعول^٦ ،
 ألا ترى أن « ضَرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ » ، ورُكِبَ منقولٌ من رَكِبَ^٦ ، ولا

١ - مثل الزبالة : ورد في ص بين « أيضا » و « قال أبو علي » . في السطر التالي

٢ و ٢ - ظ : برة وقلة ، وبرون وقلون .

٣ - ظ ، ش : لو .

٤ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع ، كلمة هذه .

٥ - ص ، ظ : منه . ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ - في ظ ، ش :

ألا ترى أن منقول ضَرِبَ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ من رَكِبَ ؛ وفي هامش
 ظ أمامه : ألا ترى أن أصل ضَرِبَ منقول عن ضَرَبَ ورُكِبَ منقول عن
 رَكِبَ : صح .

يكون فُعِيلَ منقولا من فَعُلَّ أبدا ؛ لأن فَعُلَّ لا يتعدَّى ، والفِعْلُ لا يُنْقَلُ إلى فُعِيلَ حتى يكون مُتَعَدِّيا قبل النَّقْلِ .

ألا ترى أن « ضَرَبَ » متعدّ ، فلذلك جاز أن تبنيّه للمفعول فتقول : « ضَرَبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رُكِبَ » ، و « فَعُلَّ » لا يتعدَّى أبدا ٥ فلا يجوز أن تبنيّه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثمّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل [١١] الفعلُ حديثا عنه ، بقِيَ الفعلُ حديثا عن غير مُحدَث عنه ، وهذا مُحال .

فإن أقمت الظرفَ مُقامَ الفاعلِ جاز أن تبني فُعِيلَ من فَعُلَّ نحو ظُرِفَ في هذا المكان ، فأما قولُ القُطامي :

وَنُفِخُوا عَن مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا ١٠

وقول أبي النجّوم :

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ

فإنما أريد به : « نُفِخُوا ، وَعُصِرَ » . ولكنّه خفّف الكلمة بحذف الكسرة ، فأما قولهم : « قد قَيْلَ ، وَخَيْفَ » ونحوهما ، فأصلهما « قَوْلَ ، وَخَوْفَ » ، ثم عُيِّرَا بعد ذلك ، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله . ١٥

فهذه أبنيّة الأسماء والأفعال الثلاثيّة التي لازيادة فيها .

[أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماءُ والأفعالُ على أربعةٍ أحرفٍ ليس فيها زائد ، فالأسماءُ نحو « جَعْفَمِرٍ وَقِمِطَطِرٍ وَسِبِطَطِرٍ وَدِرْقَسٍ » ، ومثل جَعْفَمِرٍ سَأَهَبَ » ،

وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماءً وصفات ، وأما الأفعال التي على أربعة أحرف^٢ ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وَسَرَهَفَ » وما أشبه ذلك ، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الرباعية التي لازيادة فيها تحيى على ستة

أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : - ٥
« فَعْلَلٌ . وَفِعْلِلٌ . وَفُعْلُلٌ . وَفِعْلَلٌ . وَفِعْلِلٌ . وَفُعْلُلٌ » .
ففعْلَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم « جَعْفَرٌ وَصَعْتَرٌ » ، والصفة :
« سَأَهَبٌ وَصَقَعَبٌ » .

وفِعْلِلٌ : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرْطِيمٌ وَعِظْلِيمٌ » ، والصفة :
« صِمْرِدٌ وَهَرْمِيلٌ وَخَيْرْمِيلٌ وَخِضْرِمٌ وَضِمْرِمٌ وَلِطْلِيْطٌ وَدِرْدِيْحٌ » ، وإنما
أكثرت من هذا لأن أبا العباس . ذكر أن فِعْلِلًا في الصفة قليل .
وفُعْلُلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْثُنٌ [ب ١١] وَتُرْثُتُمٌ » ، والصفة :
« كَلْكَلٌ وَقَلْقَلٌ » .

وفِعْلَلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم : « قِلْفَعٌ وَقِرْطَعٌ » ، والصفة :
« هِجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » ، وقد قيل : إن الهاء في « هِجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » زائدة وأنهما من
« البَلْعُ وَالجِرْعُ » . ، ومثلهما على هذا القول « هِفْعَلٌ » . وقد حكى عن الخليل
أنه كان يقول : إن الهاء في « هِرْ كَوَلَّةٌ » زائدة ؛ لأنها ترُكَّلُ^٣ في مشيها وهي
في هذا القول « هِفْعَوَلَّةٌ » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

١ - ص وهامش ظ : وأما . و ظ ، ش : فأما .

٢ - أحرف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في هامش ظ ، في ش : التي ترُكَّلُ : وفي ظ : من ترُكَّلُ .

قادهم إليه ، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان في « هِجْرَع وهَيْلَع وهِرْ كَوَلَّة » من معنى ما لاهاء فيه ، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ، ومعناه كعناه .

ولهذا الذي ذهب إليه نظائر في كلام العرب ،^١ من ذلك قولهم للمكان اللّسّين « دَمِثٌ » ، وقالوا « دِمِثْرٌ » أيضا ، وقالوا للطويل المنبسط « سَبِيطٌ » وقالوا فيه أيضا « سَبِطْرٌ » ، فسَبِطٌ ودَمِثٌ لفظهما قريب من لفظ سَبِطْرٌ ودِمِثْرٌ ومعناهما واحد^١ ، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الراء من حروف الزيادة .

ومثل ذلك قولهم : « تُعَلِّبٌ وتُعَالَّةٌ ، فتُعَلِبُ رباعيٌّ وتُعَالَّةٌ » ثلاثيٌّ والمعنى فيهما واحد ، وسأتى على أكثر من هذا في مواضعه ،^٢ فكنذلك^٣ يجوز أيضا أن تحمل « هِجْرَعَا وهَيْلَعَا وهِرْ كَوَلَّةٌ » على أنها من معنى « الجِرْعُ والبَسْعُ والرَّكْلُ » ، وقريبة من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة في أول الكلمة ، وليس موضع زيادتها أول الكلمة ، إنما موضعها أن تقع آخيرا ، فهذا ما يحتمله القياس عندى ،^٥ والقول الأول له وجه أيضا ، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمّهات ، وإن كانت في حشّو الكلمة [١٢٢] إلا أن الهاء في أمّهات تَبْلِي الطرفِ فهى من^٦ موضع الزيادة أقرب .

١ و ١ - في ظ ، ش : من ذلك قولهم للمكان اللين دمث ، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين دمث ، وقالوا أيضا فيه دمثر ومعناهما واحد : وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه .

٢ - ص : موضعه .

٣ - ظ ، ش : وكذلك .

٤ - في ظ : بين كلمتي « والركل » ، « قريبة » الجرع : المكان الطويل السبل .

٥ - عندي : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : في .

وَفِعَلٌ يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَلِاسْمِ « صِغَعْلٌ وَفِطْحَلٌ » ، وَالصِّفَةُ :
« حَبَجْرٌ وَسَبِطْرٌ » .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذي يَتَنَازَعُ فِيهِ النَّاسُ : « فَجُخْدَبٌ » ومثاله « فُعْلَلٌ » بفتح

- اللام ، حكاه أبو الحسن . وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال
بقوله ، والذي رواه الناس غيره « جُخْدَبٌ » بضم الدال وهو اسم لاصفة ، وقد
حكى غيره : « بُرْفُوعٌ وَبُرْفُوعٌ ، وَطُحْنُوبٌ وَطُحْنُوبٌ ، وَجُوذْرٌ وَجُوذْرٌ » ،
إلا أن جُوذْرًا ذكر أبو علي أنه أعجمي ، قال ^٢ فلا حُجَّةَ فِيهِ ^٢ . والضمُّ
في بُرْفُوعٍ وَطُحْنُوبٍ هو المعروف الشائع .

- فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « عَلَابِيطٌ . وَعُكْمَيْسٌ . وَهُدَيْدٌ . وَخَزْخِيزٌ . وَجِنَادِيلٌ .
وَذَلْدَلٌ . وَزَلْزَلٌ . وَعَمْرَتَيْنِ » ، فهذه كلها مخدوفات ، وأصلها : « عَلَابِيطٌ .
وَعُكْمَيْسٌ ، وَهُدَيْدٌ ، وَخَزْخِيزٌ ، وَجِنَادِيلٌ ، وَذَلْدَلٌ ، وَزَلْزَلٌ ، وَعَمْرَتَيْنِ »
ولكن الألف والنون حُدِفَا تَخْفِيفًا ، ودلَّ على أنه قد حُدِفَ مِنْهَا شَيْءٌ ، أَمَّهُمْ
قَدْ نَطَقُوا بِهَا تَامَةً نَحْوُ : « عَلَابِيطٍ وَعُكْمَيْسٍ وَجِنَادِيلٍ » . قال الراجز :

- ١٥ ما راعيتني إلا جناح هابيطا على البيوت قوطة العلابيطا
جناح : قالوا اسم الراعي ، ونصب القوطة بهابيطا ؛ لأنه يقال : هبط الشيء
وهبطته ، وقال الآخر :

أعددت للورد إذا الورد حصر
غربا جرورا وجلالا خزخيزا
وقال الآخر :

- ٢٠ وزعموا وكذبوا بأنه لقيتهم علايطا فشرّبوا

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - في ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه
كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات .
فهذه الأسماء الرباعية .

[١٢ ب] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : فعلٌ مبنى للفاعل ، وفعل مبنى
للمفعول . فالمبنى للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعَلَّلَ وهو على ضربين : مُتَعَدِّ
وغير مُتَعَدِّ . فالمتعدى نحو : « دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ » وغير المتعدى نحو :
« خَسَدَفَ وَهَمَلَجَ » ، والمبنى للمفعول لا يكون إلا على « فَعَلَّلَ » نحو « قُلُقِيلَ
وَزُلُزْلَ » ، فهذا ما في الفصل .

[الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها]

١٠ قال أبو عثمان : وتكون الأسماءُ على خمسة أحرف لازيادة فيها ، ولا يكون ذلك
في الأفعال ؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ٢
لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعلٌ
من بنات ٣ الخمسة البتة .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرّف العِلَّةُ في أن لم يكن فعلٌ من ذوات الخمسة ،
وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليُضَافَ إلى هذا
القول .

وذلك . أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ، لأن الزوائد تلزمها .

١ - ظ ، ش : فيه .

٢ - ظ ، ش : فضلية .

٣ - ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعاني ، نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ ، وألف الوصل والنون في نحو ١ احْرَنْجَمَ ، فكَرِهُوا أن يلزمها ذلك على طُولِهَا .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عِنْدَ كَيْبٍ . وَعَضْرَفُوط . وَقَبَعَتْرَى ونحوها فألحقوها الزوائد وهي ٢ خماسية ، فإن الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء ، لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل ٣ على أن الزوائد بابها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين ٤ في آخر : فَعْلَانٌ : ٥ بابها أن تكون ٥ في آخر ٦ غَضْبَان ، وَعَطْشَان ونحوهما من الصفات التي تشبههما . قال : قالوا ٧ : لأن غَضْبَان صفة ، والصفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعل وما شابهه أَحَقُّ . ومن ذلك أيضا أنك لا تجد ١٠ اسما اجتمع في أوله زيادتان ، إلا أن يكون [١٣] جاريا على الفِعْل نحو : مُنْطَلَقٍ ، ومُسْتَخْرَجٍ ، فلولا أنهما جاريان على الفِعْل الذي هو أَحَقُّ بالزيادة ، لما جاز وقوعُ زائدين ٨ في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا : ١٥

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ : وهما .

٣ - ش : يدل .

٤ - ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ - ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث .

٦ - آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ - قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : زائدين .

إن انقحلاً^١ في معنى قَحَلَ وليس من لفظه ، وأنه لازيادة في أوله . كذا
حكى^٢ أبو علي عن بعضهم . فاحتُملت الزوائد في الأسماء الحماسية^٣ ؛ لقوة الأسماء ؛
ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تَمَكَّنْهَا وكثرتها في الأفعال ، فكان^٤
الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا^٥ يُعَبَّأُ بها لذلك .

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها]

٥

قال أبو عثمان : فالأسماءُ من بناتِ الخمسة نحو « سَفَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ
وَجِرْدَحَلٍ وَحِينَزَقِرٍ وَجَحْمَرِشٍ وَقُدَّعْمِلَةَ » ، وتكون هذه الخمسة
أسماءً وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الحماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم
يذكره سيويوه : وهي « فَعَلَّلٌ وَفِعَلَّلٌ وَفَعَلَّلِيلٌ وَفُعَلَّلٌ » .
فمثال . فَعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « فَرَزْدَقٌ » ، وخَدَرْتُقٌ ،
والصفة « هَمْرَجَلٌ وَشَمَرَدَلٌ » .

وَفِعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « قِرْطَعْبٌ » ، والصفة « جِرْدَحَلٌ »
وَحِينَزَقِرٌ .

وَفَعَلَّلِيلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة ؛ لأنه قال قُبَيْلٌ : وتكون
هذه الخمسة أسماءً وصفات ، وذكر أبو العباس . أنه إنما جاء هذا المثال في النَّعْتِ

١ - ص : من .

٢ - ظ ، ش : حكاة .

٣ - الحماسية : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : لم .

٦ - وهي : ساقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَحْوَرِشٍ » وَنَحْوَرِشٍ^١ ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة؛ ومثل « جَحْمَرِشٍ » عندي « صَهْصَلِيقٌ وَقَهْبَلِيسٌ وَقَنْفَرِشٍ » .

وَفُعْلَلٌ يكون اسماً وصفة، فالاسم « الحَزْعَبِلَةُ »، والصفة « الخُبْعَيْنُ »، والقُدْ عَمِيلٌ^٥ وقيل قُدْ عَمِيلَةٌ اسم .

والخامس [١٣ ب] الذي لم يذكره سيبويه: فُعْلَلِيلٌ، وهو « هَنْدَلَعٌ » . وقالوا^٢: هو اسم بَقْلَةٍ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثلاً :

- ١٠ أَحَدٌ عَشْرٌ ثَلَاثِيًّا ، وَسَبْعَةٌ رُبَاعِيَّاتٌ ، وَخَمْسَةٌ خَمَاسِيَّاتٌ . فن الثلاثي : ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال : وهى : - فَعَعَلٌ ، وَقَعَعِلٌ ، وَقَعَعَلٌ . وواحد تختصُّ به الأفعالُ وهو : - فُعِيلٌ إلا في حرفٍ واحد وهو دُئِيلٌ^٥ . وقد ذكرته ، والباقي يختصُّ به الاسم .

وأما الرباعيُّ : فالأسماءُ والأفعالُ تشتركُ في مثالٍ واحد منه^٣ وهو فَعْلَلَلٌ .

- ١٠ ويختصُّ الفعلُ ببناءٍ واحد وهو فُعْلَلِيلٌ لأنه نظيرُ فُعِيلٍ في الثلاثيِّ ، والباقي يختصُّ به الاسمُ ، والخماسيُّ خمسةُ أمثلةٍ يختصُّ بها كلّها الاسم .

فان قال قائل : فلم كانت الثلاثيةُ أكثر أبنيةً ؟ فالجواب : أنه إنما كَسُرَ

تَصَرَّفُ ذَوَاتِ الثَلَاثَةِ فِي كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهَا أَعْدَلُ الْأَصُولِ ، وَهِيَ أَقْلُ مَا يَكُونُ

١ - نحو رش : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قالوا .

٣ - منه : ساقط من ظ ، ش .

عليه الكلمُ المتمكِّنة^١ : حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُحشَى به وحرفٌ ٢ يُوقَفُ عليه . ويدلُّك على تمكُّنها أنهم يَصرفون منها ما كان معرفةً مؤنثا إذا سكن وسطه نحو : هنديٌّ وجمَل . فصَرَفُهُم إيَّاه مع أن فيه علَّتَيْن ثَقيلَتَيْن وهما التعريفُ والتأنيثُ دلالةٌ على خفَّته ، ألا ترى أن الحفة فيه عادلَتُ أحد السببَيْن . فانصرف الاسم ؛ فلذلك كَسَّرتْ أمثلةُ الثلاثي .

ومِن هنا أيضا صارت ذواتُ الثلاثة أحقَّ بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضَرَبٌ من تَصريفها ، ولستُ أعنى بالتصريف هاهنا التنقُّل في الأزمنة نحو : ضَرَبَ ويضربُ^٣ وسيَضربُ ، وإنما أريد تنقُّل أحوال الكلمة وتعاوُرُ^٤ الزيادة إيَّاهَا .

١٠ ألا ترى أنهم إنما^٥ حكموا بزيادة النون في «سِنْدَأوٍ ، وقِنْدَأوٍ ، وحنِطَأوٍ ، وكَنْتَأوٍ» ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها ؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة : قَضُوا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثية ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبهت [١٤ ا] فلخفَّ ذوات الثلاثة ما كَسَّرتْ تصريفها واعتورتها الزيادات .

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلا ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة : فهي^٧ دون الخمسة .

١٥ فَمِن هنا جاء فيها^٨ دَحْرَجَ ونحوه ، ولذلك لم يَزِدْ على فَعْلَلٍ وفَعْلِلٍ ،

١ - المتمكِّنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - وحرف : ساقطة من ظ .

٣ - ظ ، ش : يضرب .

٤ - ظ ، ش : لتعاور .

٥ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : فهو .

٨ - ظ : فيها .

وكان ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فعلٌ ؛ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، ألا ترى أنك تقولُ في تحقير سَفَرَجَلٍ : « سَفَرِج » وفي تكسيره « سَفَارِج » ، فجرى هذان مجرى قولك : « سَفَرَجْ يُسَفَرِجُ سَفَرَجَةً » ، فهو مُسَفَرِجٌ « وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتُقَّ منه فعل لكانت هذه طريقته . »

٥

وسألت أبا عليّ فقلتُ له : هَلَّا حَقَّرُوا سَفَرَجَلًا وَكَسَّرُوهُ ١ ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال : لم يجز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف ٢ ، وأصلُ التصرف ٣ للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلَمَّا لم يكن لهم فعلٌ خماسيٌّ لم يُكسَّرْ نحو سَفَرَجَلٍ ، ولا حَقَّرَ إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديدٌ ، وهو تلخيص قول سيويوه .

١٠

ولهذا ماقلتُ الزوائد في بنات الخمسة . ومن ها هنا أيضاً لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدهوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين ٥ من أولها ؛ لقوة الأول وضعف الآخر .

١٥

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيءُ في مثل « عَضْرَفُوطٍ وَعَنْدَلِيْبٍ وَيَسْتَعْمُورٍ وَقَبَعَشْرِيٍّ » حشوا وآخرها ، ولا يقع شيءٌ من ذلك في أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها أخيراً ، وكلٌّ قليل .

١ - ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : التصريف . فيهما .

٤ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : للتوهين .

وإذا كانت ذواتُ الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة وأخفَ لاتقعُ الزوائد في أولها إلا في ضَرْبٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِهِ نحو : « مُدَحَّرِجٍ [١٤ ب] ومُسْرَهَيْفٍ » كراهية الابتداء بالزوائد فيها ، فذوات الخمسة - على طُولها وقِلَّتة تصرّفها وكثرة حرُوفها - أولى بذلك .

٥ ويدلُّ على أن الزيادة في أول الكلمة بأبها الفِعْلُ ، أنه لم يأتِ في ذوات الأربعة إلا فيما كان جارياً على فِعْلٍ نحو مُدَحَّرِجٍ وبابه ١ ، والحماسية لافِعْلٍ منها ٢ ، فلذلك لم يُزَدْ في أولها .

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

١٠ قال أبو عثمان : فقد ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرفها ، وسأبين لك ما يكون من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله . فما زيد في الثلاثة ليُسَلِّحَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوَثِرٌ » و« جَدَّوَلٌ » و« جَيْئَلٌ » ؛ فهذا كله ؛ مُسَلِّحٌ ببناء جعفر : والواو والياء فيه زائدتان .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زينة المُسَلِّحِ به لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة ، فذوات الثلاثة يُسَلِّغُ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة يُسَلِّغُ بها الخمسة ، ولا يَبْتَقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب : لأن ذوات

١ - وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش فيها .

٣ - ظ ، ش : وقد .

٤ ، ٤ - في ظ : فهذه كله . وفي ش : فهذه كلها .

الخمسة غاية الأصول ، فليس وراءها شيء يُلْحَقُ به شيء ، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة • وأنا أَوْضَحُ كل حرفٍ فيها : -

فكَوَثُرٌ : الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة : قال الشاعر :

وأنت كثيرٌ يا ابنَ مَرَّوانَ طَيِّبٌ وكان أبوك ابنَ العقائلِ كَوَثُرًا

فكَوَثُرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواو فيه زائدة ، لأنه النهْر ، وهم كثيرا • ما يصفونه بالتلوى ويشبهونه بالحياة ، وقد قال بعضُ المُحدِّثين في وصفه :

يَنَسَابُ مِثْلَ الحَيَّةِ المَدْعُورِ

والجدل : طى الخلق وشدّة الفتل ، والحياة أشبه شيء بالجدل :

١ فالجدول راجع في المعنى إلى الجدل والتلوى ١ قال الشاعر :

زِمَامَا كَثْعَبَانَ الحِمَاطَةِ أَرَمَمَا

١٠

وقال ذو الرمة :

رَجِيعةُ أسْفَارٍ كَأَنَّ زِمَامَها شُجَاعٌ لَدَى يُسْرَى الذَّرَاعَيْنِ مُطْرِقٌ

وأُشْدُ الأَصْمَعَى :

تُلاعِبُ مِثْنِي حَضْرَمِيٌّ كَأَنَّهُ حُبَابٌ نَقًّا يَتَلَوُّهُ مُرْتَجِلٌ يَرْمِي

١٥ وحيثُ شل : وإن لم نعلم ٢ وجه الاشتقاق فيها : فالياءُ لا بدَّ من أن تكون زائدة ؛ لأنها لا تكون أصلاً ، لاهي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيمرُّ بك ذلك في موضعه إن شاء الله ٣ .

قال أبو عثمان : والألفُ تلحقُ ببنات الثلاثة آخرًا فتُلْحَقُها بالأربعة من الأسماء نحو مِعْزَى وأرطى ، فمِعْزَى مُلْحَقٌ بِهَجْرَعِ ، وأرطى مُلْحَقٌ

١ و ١ - ورد في ظ ، ش بعد البيت • تلاعب مثنى حضرمي كأنه . . . الخ خطأ •

٢ - ظ ، ش : يلح .

٣ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

يَجْعَفَر . وذا أكثر من أن أعدّه لك ١ . ولكن أضع لك رسماً تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح : يدلُّ على زيادة الألف في مِعْزَى : أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ ومَعَزٌ ومَعِيزٌ فتهذب الألف في الاشتقاق ٢ ، ويدل على أن الألف في آخر أَرْطَى زائدة أنهم يقولون ٢ : أديمٌ مأروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرطى ، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق ؛ فَمِعْزَى فِعْلَى ، وأرطى فِعْلَى ٣ والألف في آخرهما للإلحاق ؛ لأنهما بوزن « هِجْرَعٍ وجَعْفَرٍ » ، ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ، أنهما منونتان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نُوتْنَا على وجه .

ألا ترى أن مثل « حُبَلَى وسَكْرَى وُجَادَى » لا ينون أبداً ، وأيضاً فقد قالوا : أَرْطَا ، فألحقوا الألف علامة التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أنك لاتقولُ في حُبَلَى : حُبْلَاةٌ . ولا في سَكْرَى : سَكْرَاةٌ ، وأيضاً فان مِعْزَى مذكَّرٌ ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِيَا يَعْلو قِرَانِ الأَرْضِ سُوْدَانَا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنه مذكَّرٌ ، وكذلك قولهم : « سِعْلَاةٌ ، وعِزْهَاءَةٌ وجَلْعَبَاءَةٌ ، وصلَحْدَاءَةٌ » ، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل « هِجْرَعٍ » ، وفرَزْدَقٍ « يدلُّ على ذلك لحاقُ علامة التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيديويه : « بُهْمَاءَةٌ » ، وهذا حرف شاذٌّ ؛ لأنه أدخل الهاء على ألف فِعْلَى وَأَلِفُ فِعْلَى لاتكون إلا للتأنيث .

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما كتب مرة أخرى سهواً في ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد لفظ (الاشتقاق) .

٣ - وأرطى فعلى : ساقط من ظ ، ش .

والقول^١ عندى فى ذلك أن الذى أدخل الهاء فى «بهماق» اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث ، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَسَعَشْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُحْدَب على مذهب الأَخْفَش .

- فان قلت : فانه يلزم على هذا أن تنوّن «بهمسى» بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق^٢ الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : «بهماة» بناها فى أول أحوالها على التأنيث كما قالوا : «عرقوة» و«محدوة» والنهاية وميدروان وثنايان . فبستوا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك «بهماة» تكون مبنية على التأنيث لا مذكّر لها .

- وحكى أبو الحسن «شكاعة» ، وحكى أبو زيد : أنهم يقولون : «قصباءة» ، وحلفاءة ، وطرفاءة بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدثنى أبو على : أن أبا الحسن حكى عنهم «أديم مرطى» وليس فى كثرة ما روط ، فينبغى أن يكون أرطى على هذا القول أفعلًا وتنون لأنها نكرة بمنزلة «أفكل» وأيدع ، وتكون أرطاة على هذا أفعلّة مثل أرملّة وإن لم تكن وصفا ، وحكى بعضهم : أديم مؤرطى ، فهذا يحتمل عندى أمرين ، أجودهما أن يكون مُفْعَلّى بمنزلة مُسَلَقى ومُجْعَبى . ويحتمل أيضا أن يكون مؤفعلًا بمنزلة قول الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكّرما

٢٠

١ - ظ ، ش : فالقول .

٢ - ظ ، ش : أدخل .

وإنما كان الوجه الأول أقيس ؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن
مأروطا [١٦] أفشَى في اللُغة من مَرطِيٍّ وكلاهما جائز والأول الاختيار .

[في الأفعال]

قال أبو عثمان : وقد تُسَلِّحُ الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِلَ
ذلك في الأسماء ١ مِثْلُ الثلاثة حين أُحْلِقَت بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن
شاء الله . فَمِنْ ذلك « قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ حَوَقَلَةً » ، وَجَهَّوَرَ فِي كَلَامِهِ جَهَّوْرَةً ،
وَبَيَّنَطَرَ الدَّابَّةَ بَيَّنَطْرَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يَتَسَعَّوا في الأفعال كما اتَّسَعَوْا في الأسماء
فألحقوا الثَلَاثِيَّةَ بالرَّباعِيَّةِ ، فالواوُ والياءُ في هذه الأفعال ونحوها ، لا تكون إلا
زوائِدَ ؛ لأنهما لا يكونان أُصُولًا في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيأتي
في موضعه . « فحَوَقَلَ نظير كَوَثَرَ وَجَهَّوَرَ نظير جَدَّوَلَ » وقد سُمِّيَ بهما
جميعاً ٢ قالوا : فلانُ بنُ حَوَقَلٍ وفلانُ بنُ جَهَّوَرٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا
بناءٌ لا يَخْتَصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصَرَّفُ رجلاً يُسَمَّى كَعْسَبًا ، ذكر
ذلك سيبويه . واحتجَّ به على عيسى بنِ عُمَرَ . لأنه كان لا يَصْرَفُ ضرب اسم
رجل . قال سيبويه : وَكَعْسَبَ فَعَلَّلَ ٣ من الكَعْسَبَةِ وهو ضربٌ من العدو ،
ويجوز عندي أن يكون اشتقاقُ حَوَقَلَ من الحَقْلَةِ وهي ما بَقِيَ من نُفَايَاتِ
التَّمَرِ ؛ لأن قولهم : قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ ، معناه كَبَّرَ وَضَعُفَ فَصَارَ كَأَنَّهُ
لم يَبْسُقْ منه إلا نُفَايَتُهُ ، وقال الراجزُ :

١ - في الأسماء : عن ص ، ظ ، وفي هامش ظ وفي ش : بالأسماء .

٢ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : آخر .

يا قَوْمٍ قَدْ حَوَقَلْتُمْ أَوْ دَنَوْتُمْ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
 وَهُوَ قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ : شَيْخٌ قَاحِلٌ : إِذَا كَسِبَ وَيَبِيسُ ١ ، وَلَيْسَ
 عَلَى نَظْمِهِ لِأَجْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الْحُرُوفِ ، وَلَكِنَّهُ قَرِيبٌ ٢ مِنْ لَفْظِهِ ، وَقَرِيبٌ
 مِنْ مَعْنَاهُ ٣ وَلَيْسَ عَلَى نَظْمِهِ ٣ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ

وَلَوْ قُلْتِ إِنَّ أَكْثَرَ لُغَاتِهَا عَلَى هَذَا الْمَنَاجِ لَكَانَ قَوْلًا .

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ : جَبَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَوَّيْتَهُ وَمَكَّنْتَهُ . ثُمَّ قَالُوا : « بُرْجٌ ،
 وَالتُّبْرُوجُ الْحِصُونُ » ، وَهِيَ تَمْنَعُ مِنْ فِيهَا وَتُعْزِزُهُ . وَقَالُوا : « الْمُرْجَبُ » لِلْمَعْظَمِ ،
 وَتَعْظِيمُكَ الشَّيْءَ وَمَنْعُكَ مِنْهُ وَجَبْرُكَ إِيَّاهُ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْمَعْنَى ،
 وَلَيْسَ جَبَرْتُ عَلَى تَأْلِيفِ بُرْجٍ وَلَا عَلَى تَأْلِيفِ الْمُرْجَبِ لِأَجْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ .
 ١٠ فَالْحُرُوفُ وَاحِدَةٌ ، وَاللَّفْظُ مُتَّفِقٌ ، وَالنَّظْمُ مُخْتَلِفٌ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ .

يَعْمَ أَكْثَرَ اللَّغَةِ وَيَحْتَاجُ النَّاطِرُ فِيهِ ، وَالباحثُ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَطِيفَ النَّظْرِ .
 ثُمَّ نَعُودُ لِمَا كُنَّا فِيهِ . وَقَوْلُهُمْ ٤ : جَهَّوْرٌ فِي كَلَامِهِ ، هُوَ مِنَ الْجَهَّارَةِ وَهُوَ
 ارْتِفَاعُ الصَّوْتِ وَظَهْوَرُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : أَرِنَا اللَّهُ جَهْرَةً : ٥ أَيْ عِيَانًا . وَمِنْهُ
 قَوْلُهُمْ « جَهَّهَرْتُ الْبَيْتَ » إِذَا أَخْرَجْتَ مَا فِيهَا مِنَ الْحَمَامَةِ ، فَأَظْهَرْتَهُ لِمِرْآةِ الْعَيْنِ ،
 ١٥ فَالْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ .

وَقَوْلُهُمْ : بَيْطَرَةَ الدَّابَّةَ : أَصْلُهُ مِنَ الْبَيْطَرِ وَهُوَ الشَّقُّ فِي جَيْمِدٍ أَوْ غَيْرِهِ ،
 وَيُقَالُ ٦ : بَيْطَرْتُ الْجُرْحَ أَبْطَرُهُ وَأَبْطَرُهُ بَيْطَرًا ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْبَيْطَارُ ،
 لِأَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَصِفُونَهُ بِالشَّقِّ وَالتَّقَبُّبِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١ - ظ ، ش : يئس .

٢ - قَرِيبٌ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٣ - تَقَدَّمَ قَبْلَهُ بِأَحَدٍ عَشْرَ كَلِمَةٍ فَهُوَ مِنْ لَهْجَةِ ابْنِ جَنَى .

٤ - ظ : قَوْلُهُ : وَكَانَتْ قَوْلُهُمْ . وَش : قَوْلُهُ .

٥ - مِنَ الْآيَةِ ١٥٣ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ ٤ .

٦ - ظ ، ش : يُقَالُ .

اعْصِ العواذِلَ وارْزَمِ اللَّيْلَ عن عَرْضِ بذي سبب يقاسى ليله حَبَبًا
 أقبَّ لم يَنْقُبِ البَيْطَارُ سُرَّتَهُ ولم يَدِجْهُ ولم يَقْطَعْ له عَصَبًا
 حتى تُصَادِفَ مالا أو يُقالَ قَفِي لاقى التي تَشْعَبُ الفتيانَ فانشعبا
 فن هنا قيل: بَيْطَرَ الدَابَّةَ، وقالوا في هذا المعنى: «رَجُلٌ^١ بَيْطَرَ وَبَيْطَرَ
 ٥ وَمُبَيْطَرَ وَبَيْطَارٌ» فقد صحَّ أن الياءَ في بَيْطَرَ زائدة، وإنما أذكر في هذه
 المواضع مثل هذا الاشتقاق؛ لأن الحاجة تدعو إليه ليتقوم الدلالة على زيادة
 الحروف المزيدة؛ لأنه موضع تبين ذلك.

قال أبو عثمان: فاذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره، زادوا
 ياء في آخره، فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف^٢، وذلك قولهم سَلَقِيته
 ١٠ وجَعَبِيته، فهذا الذي ذكرت [١٧] لك من الإلحاق في الثلاثة من الأسماء
 والأفعال بنات الأربعة.

قال^٣ أبو الفتح^٣: اعلم أن الياء في «سَلَقِيتهُ وجَعَبِيتهُ» هي أصلُ
 للألف في «سَلَقِي وجَعَبِي». فإن قيل: وما الدليلُ على أن الياء الأصلُ دون
 ١٥ الألف؟ قيل: ظهور الياء عند سكون لام الفعل، وذلك نحو «سَلَقِيتهُ
 وجَعَبِيتهُ»، فجرى ذلك مجرى «رَمِيتهُ وسَعِيتهُ»: لأن السكون بعد الحركة
 ولذلك^٥ قال أبو عثمان: زادوا في آخره ياء ولم يقل زادوا ألفا، ولهذا أيضا مثَّل
 بِسَلَقِيتهُ ولم يُمثَّل بِسَلَقِيتهُ.

١ - ظ، ش: الرجل.

٢ - ظ، ش: الكلمة: .

٣، ٣ - ظ: الشيخ.

٤ - ص: قبل.

٥ - ص: وكذلك.

« وقولُه : وأجروها مُجْرَى الياء التي من نفس الحرف : يُريد به أن الياء التي في سَلَقَيْتُ : على أنها زائدة : تجرى مجرى الياء التي في أمضيتُ وكلاهما أصل غير زائد ، ألا ترى أنك تقول : « سَلَقَيْتُ يَسَلَقِي سِلْقَاءٌ فهو مُسَلَقٍ ، كما تقول أجري يُجْري إجراءً فهو مُجْرٍ » .

وأما قولهم في المصدر أيضا « سَلَقَاءٌ وجَعْبَاءٌ » فهو نظير « الضَوْضَاءِ والقَوَاقِ » مصدر « ضَوَضَيْتُ وَقَوَيْتُ » ونظيرهما من الصحيح « الدَّحْرَجَةُ والقَلْبَقَلَمَةُ والزَّلْزَلَةُ » ؛ لأن « سَلَقَيْتُ » ملحق « بدحرج » ، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدَّحْرَجَةِ . وقالوا : « سَلَقَيْتُ سِلْقَاءً » كما قالوا « دَحْرَجْت دِحْرَاجاً » وقال الراجز :

١٠ سَرَهَمْتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافٍ
ولم يقولوا : أكرمته أكرمته بوزن دَحْرَجَةٍ ؛ لأن أكرمته ليس مُسَلْحَقًا بدحرجتُ .

[الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُتقدّمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ ، فإذا سُمِعَ قيل أُحْلِقُ ذا بكذا بالواو والياء وليس بمَطْرِدٍ ، فأما المَطْرِدُ الذي لا يَسْتَكْمِرُ ، فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق ، مثل « مَهْدَدٍ [١٧ ب] وَقَرَدَدٍ وَسُودَدٍ وَعُسْدَدٍ » ، والأفعال « جَنَّبَبٌ يُجَنَّبِبُ جَنَلْبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُتقدّمُ

عليه : يريد به الأسماء والأفعال جميعاً لأحد القَبِيلَيْن ، وإنما لم يطرِدْ عنده لأنه لم يَكْثُرْ كَثْرَةً ما يكون إلحاقه بتكرير لاميهِ نحو مَهْدَدٍ وجَلْبَبٍ ، فلما لم يكثر كَثْرَتَهُ لم يقسِهْ وسَلَّمْ ما سمع منه : وهذا الذي عملوه هو القياس عندي ؛ لأنك إذا أردت أن تُلْحِقَ شيئاً بشيءٍ أكثر حروفاً منه فلا بدّ من زيادة تُبَلِّغُهُ ذلك الغرض المطلوب . ٥

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيء بالزوائد ٢ قبل أن نستوفي ماله ٣ من الأصول ؛ لأنه كان يكون حكماً : لو فعلت ذلك : حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدان غيرهما فينفقه ، فلما أفنى ما أدانه عاد على ماله بالنفقة ، فهذا ليس في حزامته من بدأ بانفاق ماله ، فلما أفنى ونقيد دعتَه الضرورة إلى أن يدان ويسأل الناس فهو حينئذ أعذر من الأول . ١٥

وإنما مثَّلتُ هذا لينكشيف القياس ، ولم أتعدي في هذا التمثيل ما جرت به عادة التحويلين . ألا تَرَى أنهم يقولون إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالمٌ فلم يُتمِّلْ ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حُدُور من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الباء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُقْطِرِ العُلُوِّ ، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة . ١٥

فإن قلت : فهلاً قاسوا الإلحاق في مثل سَلَقَى وجَعَبَى لأن الزيادة بعد

١ - ظ ، ش : الحروف : بآل وهو خطأ ظاهر .

٢ - ظ ، ش : بالزوائد .

٣ - ص ، ظ : لك .

٤ - ظ ، ش : إلى .

انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا [١٨] بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلُّها أصول، فلما لم يكن بُدء من الزيادة، كرروا الأصل فقالوا جَلَسَبَ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشبهه.

ألا ترى أن جَلَسَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ، والجيمُ من الأصل، فكروا الباء في جَلَسَبْتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكريرُ أصلٍ والأصل أشبهُ بالأصل ٥ وإن كان مكرراً، والياءُ في سَلَقَيْتُ: مع أنها زائدة: ليست من أصل القاف في شيء، فهذا الذي عندي في هذا.

٥ ومعنى قوله: إن بابَ «مَهْدَدٍ وَجَلَسَبَ» مطَّرد، وبابَ «كُوَثِرٌ وَجَهْوَرٌ» غيرُ مطَّردٍ: يريد أنك لو احتجت في شِعْرٍ أو سَجْعٍ أن تَشْتَقَّ ٢ من ضَرْبِ اسْمٍ أو فِعْلاً أو غير ذلك: بلجاز ٣ وكنت تقول ضَرْبَ ١٠ زيد عمراً وأنت تريد ضَرْبَ ٣: وكنت تقول: هذا ضَرْبٌ قد؛ أقْبَلْ: إذا جعلته اسماً، وكذلك ما ٥ أشبهه هذا ولم يكن يجوز لك ٥ أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عمراً، و: لا هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يَطَّرِدْ اطِّرادَ الأول فلا تَقْسِمُهُ ٦.

١٥ وسألت أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أُثْبِتُ ما تَحَصَّلَ من قوله فيه فقال ٧: لو اضْطُرَّ شاعرُ الآن، بلجاز أن

١ - ظ، ش: لفظ.

٢ - ظ، ش: تشق.

٣ و ٣ - ساقط من ظ، ش.

٤ - قد: ساقط من ظ، ش.

٥ و ٥ - ظ، ش: أشبهه ولم يجوز له.

٦ - ظ، ش: نقيسه.

٧ - ظ، ش: قال.

يَبْنِي من ضَرَبَ اسماً وَفِعْلاً وَصِفَةً وَمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ أَفْضَلَ مِنْ خَرَجَجٍ » ؛ لِأَنَّهُ إِخْلَاقٌ مُطَرِّدٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُطَرِّدٍ مِنَ الْإِخْلَاقِ ، نَحْوُ هَذَا « رَجُلٌ ضَرَبْتُ » ، لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ مُطَرِّدٌ ، وَليْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا رَجُلٌ « ضَرَبْتُ » ، وَلَا : ضَوْرَبْتُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْإِخْلَاقِ .

فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا تَرْتَجِلُ اللَّغَةَ ارْتِجَالًا ؟ فَقَالَ نَعَمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ لَمَّا اطَّرَدَ صَارَ كَاطَّرَادِ رَفَعَ الْفَاعِلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الْخُشْكَنَانُ ؛ فَتَرْفَعُهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ لَفَقَطْتَ بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ ؟ قَالَ : وَإِدْخَالُهُمُ الْأَعْجَمِيَّ فِي كَلَامِهِمْ كِبَنَائِكَ مَا تَبَيَّنِيهِ مِنْ ضَرَبَ وَغَيْرِهِ [١٨ ب] فِي الْقِيَاسِ ؛ وَهَذَا مِنْ طَرِيفٍ مَا عُلِقَتْهُ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ أَوْ مَعْنَى لَفْظِهِ .

[الزيادة للإخلاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : فَإِذَا سُئِلْتَ كَيْفَ تَبْنِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ ؟ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، وَمِنْ عَلِمَ قُلْتَ : عَلِمْتُ ، وَمِنْ ظَرَفُ قُلْتَ : ظَرَفْتُ ؛ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً فَكَذَلِكَ . وَتُجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ : ابْنِي لِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ : فُكَّ صِيغَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ٣ وَصُغُ مِنْ حُرُوفِهَا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدْ سُئِلْتَ أَنْ تَبْنِي مِثْلَهُ : بِأَنَّ تَضَعُ الْأَصْلَ بِحَذَاءِ الْأَصْلِ ، وَالزَّائِدَ بِإِزَاءِ ٤ الزَّائِدِ ، وَالْمُتَحَرِّكَ

١ - ظ ، ش : مِنْ .

٢ - مَعْنَى : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : صِيغَتُهُ .

٤ - ظ ش بِحَذَاءِ .

بإزاء المتحرّك ، والساكن بإزاء الساكن ، وتضمّ ما سألك أن تضمّه ، وتفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحتذى المثال المطلوب .

وذلك نحو قولك : ابنِ مِينَ خِرَجَ مِثْلَ هِجْرَعٍ ؟ فجوابه « خِرْجِجٌ » .

ومثله من دخل : « دِخْلَلٌ » ، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما

تبينه أنت . وذلك قوله : ابنِ لِي من ضَرَبَ مِثْلَ خَيْفَتِي ؟ فجوابه : « ضَيْرَبٌ » .

لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك : اجعلْ ثاني الحروف ياءً زائدة فلم تعدّ .

ما سألك ، وكأنه في المسألة الأولى قال لك : كرّر اللام من خِرَجَ ؟ فجوابه :

خِرْجِجٌ . فإن كان المبنى منه معتلّ الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال

المقصود إعلالا بحركةٍ أو سكونٍ أو قلبٍ أو حذفٍ : ارتكبت ما أدّك إليه

السؤال . وسيمرّ بك تفصيل هذه الحملة في مواضعه . وإنما قدّمتُ هذا لتجعله

قاعدة تبني عليها ، وإذا عُرِفَ الأصل قرّبَ الفرع والله المعين .

وقوله : وَتَجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ : يُرِيدُ بِهِ أَنَّكَ تَقُولُ :

ظَرْفَفٌ هُوَ يُظَرْفِفُ ظَرْفَفَةً هُوَ مُظَرْفِفٌ وَذَلِكَ مُظَرْفِفٌ وَتُظَاهِرُ

وَلَا تَدْعِمُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْحَقٌ : فَلَوْ أَدْعَمْتَ لَزَالَ الْبِنَاءُ .

قال أبو عثمان : فهذا الذي ذكرتُ لك [١١٩] أَنَّهُ يَطَّرِدُ فِي الْإِلْحَاقِ وَالَّذِي

تَقْدِمُ قَبْلَهُ مِنَ الْمُسْحَقِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ لَيْسَ بِمَطَّرِدٍ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ ، وَلَكِنَّكَ

إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتَهُ فِي جَوَابِكَ زَائِدًا بِإِزَاءِ الزَّائِدِ وَجَعَلْتَهُ الْبِنَاءَ كَالْبِنَاءِ

الَّذِي سَأَلْتَهُ عَنْهُ .

قال أبو الفتح : قد تقدّم قولنا في الفصل بين المطّرد وغيره . وقوله : إن

سُئِلْتُ عن مثالي جعلت في جوابك زائدا بإزاء الزائد : يريد أنك إذا مثلته إماماً للريضة وإما لتبيين الأصل من ١ الزائد : لزمك أن تنطق بالزائد في المثال يمتاز الأصل من غيره .

وقوله : وجعلت البناء كالبناء الذي سُئِلْتُ عنه : يريد به الآن الصيغة ونظم الحروف في التقديم والتأخير والحركة والسكون ، ولهذا ٢ قلت في « كَوْتَرٍ : إِنَّهُ : فَوَعَلَ . وفي صَيْرَفٍ إِنَّهُ : فَيَعْلَلُ . وفي جَهْوَرٍ إِنَّهُ : فَعَوَلُ » .
قال أبو عثمان : ٣ فإن قيل لك ابن ٣ من ضَرَبَ مثل جَدْوَلٍ ؟ قلت : ضَرَوَبٌ . ومثل كَوْتَرٍ : ضَوْرَبٌ . ومثل جَيِّشَلٍ : ضَيْرَبٌ ، وإن كان فعلاً فكذلك .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أنه ليس يريد أنك تتقيس في الإلحاق على « جَدْوَلٍ وكَوْتَرٍ وجَيِّشَلٍ » قياساً مُطَرِّداً ؛ لأنه قد ذكر بَدِينًا أنه غير مُطَرِّدٍ في بابه ، وإنما يريد أنك لو مثلته من الضرب لقلت : « ضَوْرَبٌ وضَرَوَبٌ وضَيْرَبٌ » ، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلت : « فَوَعَلَ وفَعَوَلَ وفَيَعْلَلُ » ، فكأنه قال لك : ما مثال « كَوْتَرٍ وجَدْوَلٍ وجَيِّشَلٍ » من الضَّرْبِ ، كما يقول لك : ما مثال هذه الأشياء من الفعل .

١٥ وقوله : وإن كان فعلاً فكذلك : يريد به أنك لو مثلت « حَوْقَلٍ وجَهْوَرٍ وبَيْطَرٍ » من ضَرَبَ ، لقلت : « ضَوْرَبٌ وضَرَوَبٌ وضَيْرَبٌ » كما فعلت في الاسم ، لأن التمثيل في القبيلين واحد .

١ - من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ - ظ ، ش : فلهذا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لي .

[إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ الخمسة من الأسماء كما بُلِغَ بالثلاثة الأربعة كما ذكرت لك ^١ ، وسُنْبِيْنُ كُلِّ [١٩ ب] شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ ^٢ . فِيمَا أُحِيقَ مِنَ الأَرْبَعَةِ بِالخَمْسَةِ قَفَعَعُدَّ مُلْحَقٌ بِسَقَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ .

- قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المَطْرِدَ فِي إِيْحَاقِ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ بِالخَمْسَةِ أَنْ تَكْرَّرَ اللامُ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الثَلَاثَةِ نَحْوُ : « مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ » ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الخَمْسَةِ مِنَ الأَرْبَعَةِ مَحَلُّ الأَرْبَعَةِ مِنَ الثَلَاثَةِ ؛ فَلذَلِكَ اسْتَوِيَا فِي هَذَا المَعْنَى . وَلِهَذَا بَدَأَ أَبُو عُثْمَانَ « بِقَفَعَعُدَّ » وَتَرَكَ « فِدَوَ كَسَا وَتَمِيدَعَا » وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَيْسَ إِحْوَاقُهُ بِتَكَرُّرِ اللامِ ، وَسَيَأْتِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وَمِثْلُ ^٣ قَفَعَعُدَّ سَبَّهَلَلٍ وَصَمَعَعُدَّ ؛
- قال أبو عثمان : وَقَدْ تُلْحَقُ الثَلَاثَةُ بِالخَمْسَةِ نَحْوَ عَفْسَجَجٍ وَهُوَ مِنَ الثَلَاثَةِ ، فَالْتُونُ ^٥ وَإِحْدَى الجِمْيْنِ زَائِدَتَانِ .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا اسْتَوْفَيْتَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ مِنَ الأَصُولِ ثُمَّ تَكَرَّرَتِ اللامُ قَضَيْتَ بزيادتها ^٦ وذلك نَحْوُ « قَرْدَدٍ وَجَلْسَبَ » فَالذال والباء الأخيرتان زائدتان ^٦ لأنهما ^٧ قد تَكَرَّرتا . وَلَوْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الذالِ الأَخِيرَةِ حَرْفٌ غَيْرُ

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : مثال .

٤ - صمعدد : بالعين المهملة في النسخ الثلاث .

٥ - ص وهامش ظ : فالنون : وظ ، ش : والنون .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

٧ - ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمة رباعيةً وذلك نحو « قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ » لو كان هذا مما يُسْتطَقُّ به . .

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباء ، لكانت الكلمة رباعيةً نحو :
 « حَلْبَسَ وَجَلْبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَدَ وَجَلَبَ » لكان
 ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكررَت كما تكررَت اللام ، ومثله قَطَعَ وَكَسَّرَ ،
 ولكن لو وجدت بعد الراءِ من قَرَدَدِ ، واللام من جَلَبَبِ ، لفظ الفاء لكانت
 الكلمة رباعيةً ؛ لأن الفاء لم تُكْرَرْ في كلامِ العرب إلا في حرف واحد وهو :
 « مَرْمَرِيْسُ » فلو قالوا : « قَرَقَرٌ وَجَلَجَبٌ » لكان رباعيا ولم تكنِ الفاءُ
 مكررةً .

ونظيره من كلامهم في الأسماء « قَرَقَلٌ » ، وَفَرَفَخٌ ، وفي الأفعال :
 « زَهْرَقَ ، وَدَرَدَبَ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَلَقٌ » ، وَدَرْدَبِيْسُ » .
 وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَنَسَجِجٍ^٢
 [٢٠] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكررَت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ
 والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، والكلمةُ على خمسة أحرف ،
 ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جهلتِ الاشتقاقُ ؛
 لأنها لم تُوجد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكررة ، لأنها من
 حروف الزيادة العشرة فقد صحَّ من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية ، وأما من

١ - ص : لما .

٢ - في عفننجج : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : هذه .

طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك ؛ لأن « العَفَسَنَجَج » هو الجافي ، وقد قالوا
عَفَسَجَهُ بالعصا : إذا ضَرَبَه ، والضربُ بالعصا من الجفأ . قال الرَّاغِزُ :

فاحذرْ فلا تَكْثِرْ كَثْرِيًّا أَعْوَجَا عِلْجَا إذا ساقَ بنا عَفَسَنَجَجِيَا

[زيادة النون والألف]

- قال أبو عثمان : ومثلُ ذلك أَحَبَسَنَطِي ودَلَسَنَطِي وسَرَسَنَدِي ، النونُ
والألفُ زائدتان ، لأنك تقول حَبِيطَ بطنُهُ ، ودَلَسَ بطنُهُ ، وسَرَسَدَه ، فهذا من
الثلاثة وقد أُحْلِقَ بالحمسة كما أُحْلِقَتِ الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا
موضع اختصار .

قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أُورده ؛ لأن معنى

- حَبِيطَ بطنُهُ : انتفخ ، « والحَبَسَنَطِي » هو الكبيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَسَ بطنُهُ
بمَنَكِبِهِ إذا دَفَعَهُ ، « والدَلَسَنَطِي » هو الشديدُ الدَّفْعِ ، « والسَرَسَنَدِي » الجريءُ
مِنَ النَّمُورِ . وقال : سرَدَه إذا مَضَى قَدُماً ، وجميع هذه الأمثلة ٢ مُفسَّر
في فِصْلٍ في آخر الكتاب على حَدِيثِهِ إن شاء الله .

قال أبو عثمان : وأكثر ما يَبْلُغُ بِنَاتُ ٣ الثلاثة من الأفعال بالزيادات سبعة

- أحرفٍ نحو مَصْدَرِ اشْتَبَاهَ ، واحْمَارَ ، إذا قَلَّتْ فِيهِ ؛ اشْتَهِيَابٌ واحْمِيرَارٌ ، وقد
تَبَلَّغَهُ مَصَادِرُ الأربعة في « احْمِرْ نَجَامٍ » وما كان على وزنه [٢٠ ب] من المصادر ،
ولا يبيحُ هذا العَدْدُ إلا في مَصَادِرِ الثلاثة والأربعة المَزِيدَةِ ٦ على ما
ذَكَرْتُ لَكَ .

١ - ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اللغة .

٣ - ٣ ، ٣ - ظ ، ش : يبلغ بينات .

٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ٥ - ظ ، ش : مصدر .

٦ - المزیدة : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بنات الثلاثة إنما احتمات أن تبلغ سبعة أحرفٍ لما أذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُّها ، فاحتمات كثرة الزيادات لتصرفها وتمكُّنِها ؛ وأيضا فإن الهمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبلَّغَ بالفعل على ثِقَلِهِ ستة أحرفٍ فالصدرُ الذي هو اسمٌ جديرٌ لِحِفَّتِهِ وتمكُّنِهِ ، أن يزداد عليه حرفٌ واحد . وأيضا فإن الزوائد ، وإن أطالتِ الكلمة ، فعلى كلِّ حال هي زوائد ، والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذفُ كثيرٌ منها في التحقيرِ والتكسيرِ ، ولا سيما تحقيرُ الترخيمِ ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرتُ لك .

ثم حُمِلَت بنات الأربعة على بنات الثلاثة ؛ لأنه قد جاء الفعلُ رباعياً كما جاء ثلاثياً فلذلك بلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف ، ولما كان جميع ما يبلغ السبعة إنما هو مصادرٌ ولم يكن لبنات الخمسة فيعمل لم يبلغ سبعة أحرف ، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « مَشْيُوسَاءُ ، وَمَبْغُولَاءُ ، وَمَعْيُورَاءُ ، وَمَاتُونَاءُ ، وَمَشْيُوخَاءُ ، وَمَكْبُورَاءُ ، وَمَصْغُورَاءُ ، وَمَعْلُوجَاءُ ، وَمَشْيُوحَاءُ ، وَهَزْزَبْرَانٌ ، وَعُرَيْقُصَانٌ ، وَمَعْكُوكَاءُ ، وَبَعْكُوكَاءُ ، وَقَرَعْبَلَانَةٌ ، وَعَقْمُرِيَانٌ » .

وهذا مما لا يُعْرَجُ عليه لقلته ونزارته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه في آخره ٢ زائدان زيدا معا ٢ فجزرنا لذلك تجزى الزائد الواحد ، ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعا كما تُحذف الهاءُ من طلحة والألف من حُبْلَتِي .

١ - ظ ، ش : جمه .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : زائدتان معا .

قال أبو عثمان : وقد تزداد في بنات [١٢١] الخمسة حتى يكون عددُها ستةً بالزيادة ولا يتسلُّونَ بها السَّبْعَةُ مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غايةُ الأصول فلا تحتمِلُ غايةَ الزيادات ، فمما زيد عليه^٢ من الخمسة : « عَضْرَفُوْطٌ ، وَعَسْنَدَلِيْبٌ وَحَسْنَدَفُوْقٌ » ، ومِثْلُ « قَبَّعَسْرِيْ » ، زيدتِ الألفُ في آخره لغير التأنيث ؛ لأنَّها مُسَوِّتَةٌ ، ولو كانت غيرَ مُسَوِّتَةٍ لكانت للتأنيث ، فعلى هذا تجرى بنات الخمسة بأصولها وزوائدها^٣ .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلُّها أصولاً فقد تباعدت عن أصل الأصول وأخفها وهو الثلاثي ، فنقلت لذلك . والزيادة^٤ في الكلمة تزيدها ثِقَلًا فلم يجمعوا عليها ثِقَلِ الأصل وثِقَلِ الزيادة ولم يكن منها فعلٌ فيبلغ بمصدره سبعة^٥ أحرف كما فعل في أشهباب^٥ واحرَّ نجام^٥ ، فرفض ذلك لذلك - فأما^٦ قَبَّعَسْرِيْ : فتوزن ألفه يدلُّ على أنها ليست للتأنيث ، ألا ترى أن مثلَ حُبَلِيْ ، وسَكْرِيْ . لَمَّا كانت أَلِفُهُ للتأنيث لم تَنَوَّنْ على وجه .

فإن قلت : أتقول إن أَلِفَهُ للإلحاق ؟ فالجواب : أنها ليست للإلحاق ؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيُلْحَقَ به ، ولكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من التوسُّع ، ولا تكاد تجد بنات الخمسة قد حَقَّقَتْها الزيادة من

١ - ظ ، ش : به .

٢ - ظ : عليها .

٣ - في ظ ، ش : في هذا الموضع عقب كلام أبي عثمان المازني ما يأتي : (قال أبو الفتح : حنلقوق : رباعي ذكره في الحماسي وهذا سهو) وهذه القولة في ص حاشية على هامشها مصدره بكلمة حاشية وليس في صدرها : (قال أبو الفتح) وما فيها هو الصواب .

٤ - ظ ، ش : والزوائد .

٥ - ظ ، ش : بأشهباب .

٦ - ظ ، ش : وأما .

آخرها غير هذا الحرف ، وما لاحتكم له لقلته . وقد قالوا : « ضَبَّغَطْرَى » .
فأما قولهم « قَرَّعِبْلَانَةٌ » فكان الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون
في آخرها وهي خماسية : أن الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير
الانفصال عندهم ، حتى أنهم يُسْقِطُونَ كثيرا من أحكامهما . ألا ترى أنهم
يُصَغِّرُونَ « زَعْفَرَانًا زُعَيْفِرَانًا » ، كما يقولون « عَقْرَبٌ وَعُقَيْرِبٌ » ولو اعتدوا
بالألف والنون لم يجز هذا .

وقد أجزوا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة ؛ ألا تراهم
قالوا في ترخيم « عَمَّانَ يَا عُمَّانَ » كما قالوا في ترخيم « طَلْحَةَ يَا طَلْحَةَ » فلما كانت
الألف والنون عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة ، وبمنزلة
الحرف الواحد المنفصل من الكلمة ، اجترءوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة
في هذا الحرف الذي لانظير له ، وكذلك [٢١ ب] ما جاء نحو « مَعْيُورَاءَ » وبابه ،
لأنهم أجزوا الألف والهمزة مجرى الحرف الواحد لما لم يفرقا فأشبهها الماء .

وإنما قلت الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي ؛ لأنها قد طالت وأفرطت
طولها فلا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ . ألا ترى أنهم يقولون في تحقير
« سَفَرَجَلٍ وَتَكْسِيرِهِ ^٢ سَفِيرَجٍ وَسَفَارِجٍ » فيقفون دون الخامس لتراخيه
وبُعده ، فلما كان الأمر كذلك لم يزيدوها طولا من آخرها .

ألا ترى أن باب « عَنَدَ لَيْبٍ ، وَعَضْرَفُوطٍ » مما كانت الزيادة فيه قبل
لامه الآخرة ^٣ أكثر من باب « قَبَعَتْرَى ، وَضَبَّغَطْرَى » . وكانت الزيادة
في باب ^٤ « عَنَدَ لَيْبٍ وَعَضْرَفُوطٍ » قبل الخامس أسوغ منها في « قَبَعَتْرَى »

١ - ظ ، ش : ترى أنهم .

٢ - وتكسيره : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : الآخرة .

٤ - باب : زيادة من ظ ، ش .

بعد استيفاء حروف الكلمة والملا لبطولها ، فهذا ما أدى إليه النظر والله الموفق ، ولم يكن سبيله أن يذكر حنذاً قوفاً مع بنات الخمسة ؛ لأنه من ذوات الأربعة ، وكذا قرأته على أبي عليّ ورأيت في غير نسخة .

[الأفعال المبدوءة بهمزة وصل]

- قال أبو عثمان : واعلم أن الأفعال قد تُسكَّنُ أوائلها ويُلحِقُونَهَا أَلْفَ الوصل ، وتلك الأفعال أَبْنِيَّةٌ كثيرةٌ سأخبرُكَ عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكناً في الطاقة فضلاً عن القياس .

- وليس « لقول مَنْ جَوَزَ الابتداء بالساكن من القَدْر ما يُتَشَاغَلُ بإفساده ، وإنما سبيلُهُ في هذا سبيلُ مَنْ شَكَتْ في المشاهدات من السُّوفِسْطِيَّةِ ٢ وَمَنْ ليس بكامل العَقْل .

وهذه الهمزة إنما حُرِّكَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ٣ ساكنة .

- فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انْفَعَلَ » فكيف زدتها عليها ١٥ ساكناً آخر وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن ، لأنه قد عَلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته بالحركة والحذف لم يصلح واحداً منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاث نزول بينته التي قد أريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا حذف [١٢٢] الهمزة أو

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - في ظ أمام : السوفسطية : كلمات لم تبيينها .

٣ - زائدة : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ و ش : لأنها .

حركاتها فلم يَجْز حذفها ؛ لأن ذلك كان يُوَدَى إلى مامنه هُرِب وهو الابتداء
بالساكن ، فلم يَبْتَق إلا حركةُ الهمزة فحَرَكَتْ فانكسرت على ما يجب في الساكنين^١
إذا التقيا .

فإن كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو
« انطلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرب » ألا ترى أن الراء مكسورة
وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك ، فإن كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن
مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسْرِ إلى الضَمِّ اللازم ، وليس
بينهما حاجزٌ إلا حرف ساكن ، والساكن ضعيف فكان لا حاجز بينهما ، وذلك
قولهم « اقتل » ، استخرج ، انطلق به .

١٠ فإن قلت : فقد قالوا « فخذ وكبِد » وهو « يضرب ويَجْلِس » فخرجوا
من الكسر إلى الضم ؟ فليس ذلك بشيء ؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة
والنصب والجر يُزِيلانها ، وإنما يُكْرَهُ من هذا ما كان لازما .

فأما حكاية بعضهم « زَيْبِرٌ وَضَيْبُلٌ » بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة .
فكذلك^٣ حكاية بعضهم « إصْبَعٌ » بكسر الهمزة وضم الباء غير مُعْرَج عليها
لأنها لم يَصَحَّ بها ثَبَتٌ ، ولو صحَّت لكانت من الشَّدُوذِ بحيث لا يُقاس عليها .
١٥ وحكى بعضهم : ما رأيتُه مِنْدُ سِتِّ وَمِنْدُ يومان ، وهذا كله إذا صحَّت به
الرواية شاذٌ .

وحكى بعضهم « اِقْتُلْ » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدَّ الساكن
حاجزا ؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه ، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ^٤ .

١ - ظ ، ش : الساكن : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : فأما ش : وكذلك .

٤ - من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجَيْهٌ في القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً .
 فإن قلت : فقد قالوا « اُعْزِي يَا امْرَأَةُ » فضموا الهمزة وإن كانت الزاي
 مكسورة . وقالوا « امْشُوا » فكسروا ٢ الهمزة ٣ والشين مضمومة . وهذا
 مُطَرِّدان في بابهما ، فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأن أصل الزاي أن تكون مضمومة وأصل
 الشين أن تكون مكسورة .

ألا ترى أن أصل « اُعْزِي » : اُعْزُوي « بوزن « اُقْتَلِي » وأصل « امْشُوا » :
 امْشِيُوا « بوزن اضربوا ، فاستقبلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي
 واستقبلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين [٢٢ ب] فسكنتا ؛ وبعد كل
 واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاي من اُعْزِي
 عارضة كما أن الضمة في الشين من امْشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما
 على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

[تسكين أوائل الأفعال]

فإن قلت : ولم سكتوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل
 إنما كان ذلك ، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها ، وأنها لا تتقار على
 حال واحد ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال ، ألا تراهم أمالوا مثل « صَارَ ، وَطَابَ » .
 مع أن فيهما حرفاً مُسْتَعْلِيًّا ؛ لأنهما فعلان ، ولم يُجيزوا ذلك في « صالح » ،
 وخالد « لأنهما اسمان .

فإن قلت : ما تُسَكِّرُ أن تكون الإمالة إنما حسنت في مثل صَارَ وَطَابَ ،

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : وكسروا .

٣ - الهمزة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : فسكنت .

٥ - ص : فيها ، بصير الواحدة .

لأن ألفهما مُتقلبة^١ عن ياء ، وألف « صالح وخالد » ليست منقلبةً عن ياء ؟
 قيل : يدلّ على أن الإمالة لم تجب من أجل^٢ انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد
 أمالوا « خِيف » وأصل ألفه من الواو ؛ لأنه من الخوف .

فإن قيل : فما تنكر أن تكون الإمالة في خِيف إنما حدثت ؛ لأن الواو كانت
 مكسورة في الأصل لأنها خِيفَ ؟ قيل : يدلّ على أنه لم تُتملّ لأن أصل حركة الواو
 الكسرة ، أنهم قد أمالوا « طَابَ » وأصله « طَيْبَ » بالفتح^٣ فأمالوا ولا كسّر فيه .

[انكسار الحرف لا يبيز إمالته]

وأيضاً فإن انكسار الحرف لا يُبيز إمالته ، وليس هذا مذكورا في الأسباب
 الستة الحادثة عنها الإمالة . ، وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل
 الحرف المُمالٍ أو بعده لافيه ، نحو « سَمِيحٌ ، وهذا حَيَاتِمُ » . فلما كانت الأفعالُ
 غير لازمة لموضع واحد ولا مُتقارّةٍ على سَنَنِ ، تسلّط عليها الإعلالُ والتوهينُ
 فشحّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من
 أغلظ ما جرى على الأفعال .

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو « اضْرِبْ واقتُلْ » وجميع ما كانت حروفُ
 المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حذِف
 لثلاثا يلبس الأمر بالخبر ، فلما حذِف الحرف لم يبيزُ الابتداءُ بالساكن [١٢٣] ،
 فحجىء بالهمزة فقالوا : « اقتُلْ » ، واستخْرِجْ ، وانظَلِقْ ونحو ذلك .

١ - ظ ، ش : منقلب .

٢ - أجل : ساقط من ظ ، وفي هامشها : الهمزة .

٣ - في ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد العلل : وليس لها مناسبة في الصلب .

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضا لا تتقار على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والتخميم والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ؟ .

- قيل : إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت ، فهي - لقوتها وتمكئها وأنها الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والاعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها ، كان ^٢ بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانياً للاسم ، وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرف ، وقد يكون الاسم خبيراً كما يكون الفِعْلُ خبيراً نحو قولك : « زيدٌ أبوك » و « زيدٌ قام » ^٣ وكل واحد منهما يسلحقه الاشتقاق والتصريف .

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل]

- فلما كان بين الاسم والفِعْلِ هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال ، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل ، ولم يُسْتَنَكِرْ ذلك فيها مع ما ذكرنا ^٤ ، كما لم تُسْتَنَكِرْ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال نحو قوله تعالى : « يَوْمَ يَسْتَضِرُّ الْمَرْءُ ^٥ » و « يَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ ^٦ » ونحو قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : مما .

٢ - هنا في النسخ الثلاث قبل « كان » و « او عطف أفسدت المعنى ، فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٣ - ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : ذكرناه .

٥ - سورة النبأ من الآية ٤٠ .

٦ - سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
وكما وصفوا بالفعل في قولهم « مررتُ برجلٍ يأكلُ » والإضافةُ والوصفُ إنما
أصلُهُما للأسماء .

وتلك الأسماءُ « ابنٌ وابنةٌ وامرؤٌ وامرأةٌ واثنانٌ واثنتانٌ واسمٌ واسْتِ
وايْمٌ ، وقالوا : ابْنُكُمْ » يعنون الابنَ .

قال الشاعر :

وهل ليَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَرَكَتُها أبي اللهُ إلا أنْ أكونَ لها ابْنًا

وقال الآخر :

فقال فريقيُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمٌ وفريقيُ لا يَمُنُّ اللهُ ما انْدَرِي

وهذه الأسماءُ كُلُّها معتلَّةٌ ، أمَّا ابنٌ وابنةٌ وابْنُكُمْ واثنانٌ واثنتانٌ واسمٌ
وايْمٌ واسْتِ ، فمحذوفاتُ اللاماتُ ^١ يدل على ذلك ^٢ أن « ابنا » من البُسُوَّةِ
واللام فيه واو ؛ لأن مؤنثه يَنْتُ ، والتاءُ إنما تُبَدَلُ من الواو [٢٣ ب] دون الياء
في غالب الأمر ، وكذلك « ابنةٌ وابْنُكُمْ » مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام
الفعل على حدِّ ما كانت الميمُ في « فَمِمْ » بدلا من عينِ الفِعْلِ ؛ لأنها لو كانت
بدلا ، لِحَرَّتْ بحجْرِ اللام ، فكانت اللامُ من أجل ذلك كأنها ثابتةٌ ، لأن الشيءَ
إذا أُبدل منه لم ^٣ يحذف وإنما جرى بشيءٍ فوُضِعَ موضعه فجرى بحجراه .

ولو كانت الميمُ في « ابْنِمْ » بدلا من اللام ، لكانت اللامُ في حكمِ الثابت ،
وبَطَلْ جوازُ دُخولِ همزةِ الوصلِ في أوَّلِ « ابْنِمْ » ؛ لأن هذه الهمزة تُعاقِبُ اللامَ
ولا تدخلُ من الأسماءِ إلا على المحذوفاتِ ما خلا « امرأٌ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

١ - ظ ، ش : اللام .

٢ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فلم ، والفاء زائدة لاحاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت
في نسخة ص ثم محيت وبق بعضها .

- تقول في النسب إلى ابنِ : ابْنِي ، فتُفْصِرُ الهمزة ما دامت اللام مخدوفة ، فإن رَدَدَتِ اللام حذفت الهمزة ؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوي » واثنان واثنتان من ثنيت الشيء ، فالمخدوف اللام وهي ياءٌ لظهورها في ثنيت فأما من قال « بنتٌ وثنان » فليست اللام عنده مخدوفة ، على حد قول من قال « ابنةٌ واثنتان » . بل التاء في بنتٍ وثنانٍ . للإلحاق ، بمثل « حانسٍ وضررسٍ » والتاء فيهما بدلٌ من لام الفعل وليست علامةً للتأنيث كما تكون في « ابنةٌ ٢ واثنتان » لكون ما قبلها ٣ في « بنتٍ وثنان » ، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وقال سيبويه : لو سميت رجلا « بينتٍ وأختٍ لصرفته » ، ولو كانت التاء علامةً للتأنيث لما استجازوا صرْفَه ، كما أنه لو سمَّاه بثبئة لما صرّفه ؛ قال سيبويه : لأنها بمنزلة التاء في عفريتٍ وسنبتيةٍ ، ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث ، جرى مجرى علامة التأنيث ، وقد بينتُ هذا في موضع آخر .

- والقول في « أختٍ وهنتٍ » كالقول في « بنتٍ » لافصل بينهما ٥ ومن ذهب إلى أن المخدوف من بنت « ياء » لانكسار الباء ، وجب عليه أن يقول إن المخدوف من « عضة » ياءٌ ، ولكن يجب أن [٢٤] تكون السين من سننة مضمومة ؛ لأنه من الواو ، وهذا تحليطٌ فاحش ، وقد حكى عن بعض متقدمي أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يأزِمُ المآزِمَا وَعِضَوَاتُ تَقَطَّعُ اللَّهَازِمَا

١ - ظ ، ش : والمخدوف .

٢ - ظ ، ش : ابنتان .

٣ - ظ ، ش : قبلهما .

٤ - ظ ، ش : استجاز .

٥ - بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أولها مكسورا . وقال الآخر :

قد حال دون دريسيه مؤوبه نسع لها بعضاه الأرض تهزير
فالساقط على هذا القول من عضة هاء ، وعلى هذا قالوا « يعيرُ عاضه » إذا
أكمل العضاة ، وليس هنا لياء مدخل . وقالوا في جمع « سنة سنوات » ،
فالساقطُ واوٌ كما ترى ، وإن كانت السينُ مفتوحة .

واسمٌ : مخذوف اللام لقولهم : « سميتُ وأسماء » ، فهذا بمنزلة « دميتُ
ودماء » ، والمخذوفُ منه واوٌ ؛ لأنه من السُمُو والرَقعة ، وفيه لغاتٌ : اسمٌ
وسمٌ وسمٌ .

وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابي أنه يقال « سُمي » بوزن

١٠ هُدَى » وقال الراجز :

وعامنا أعجبنا مُقدمه يُدعى أبا السَّمح وقِرْضابُ سُمه

وقال الآخر :

باسم الذي في كل سورةٍ سُمه

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشدَه أبو زيد من قول الشاعر :

١٥ فدع عنك ذكرك اللهم واعمدْ ملدحةٍ لخير معدٍ كلها حينما انتمى
لأعظمها قدراً وأكرمها أبا وأحسبها وجها واعلمتها سماً
ويروى سماً بكسر السين ٣ ، فمن كسر السين فالألف عنده لواصل بمنزلة

الألف في قول الراجز :

يادار عمرة من تحتها الجرعاً

١ - ظ ، ش : لهاء .

٢ - فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأننا لم نعلمهم قالوا : هذا « سِيا » بوزن
 « رِضًا » ، وأما من ضمَّ السين فقوله عندي يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس
 وهو أن تكون الألفُ للوصل^١ بمنزلتها في قول مَنْ كَسَرَ السين ، والوجهُ الآخرُ
 أن تكون^٢ لامُ الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي « انتَمَى » ويكون
 هذا التأويلُ على قول من قال : « هذا سِيا » بوزن « هُدَى » إلا أنه حدَّف اللام^٣
 لالتقاء الساكنين ، « وايم » محذوفة من « أَيْمَن » ؛ لأنها كَسُرَتْ في القَسَمِ وعُرِفَ
 موضعها وحذفت همزتها ، وهي جمع يمين . وقال أبو النجم :

[٢٤ ب] يرى لها من أَيْمَنٍ وأشْمَلٍ .

ويقولون « أَيْمَنُ اللهُ ، وايمُ اللهُ ، ومُ اللهُ ، ومِ اللهُ » . يريدون
 « أَيْمَنُ اللهُ » . وقال قوم : « إن مُ اللهُ ، ومِ اللهُ » محذوفة من قولهم
 « مَنْ اللهُ » والأول هو الوجه . وكان أبو العباس يُنكِرُ أن يكون جمع يمين ،
 قال : لو صلَّيهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهزرة لكثرة الاستعمال ومعرفة
 الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : « م اللهُ ومِ اللهُ » .

وأما استُ . ، فمحذوفة اللام وهي هاء^٤ ، ومما^٥ يدلُّ على ذلك قولهم
 في تحقيرها سَتَيْهَةٌ وفي جمعها أستاه . وقالوا : « رَجُلٌ أَسْتُهُ وَسَتَيْهَةٌ » ،
 وقد قالوا : « سَهٌ » في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذِّ ، ولم يأت من
 الأسماء ما حُدِّقَتْ عينُه إلا هذا الحرفُ .

١ - ص وهاش ظ : للوصل . و ظ ، ش : الموصولة .

٢ - أن تكون : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : النون . ٤ - ص : ايم .

٥ - في هذا الموضع في ظ ، ش بعد قوله : « يريدون أيمَن اللهُ » جملة زائدة وهي (وقال قوم
 أيمَن اللهُ) .

٦ - م اللهُ وم اللهُ : في جميع المواضع موصولة هكذا « ملله وعلله » .

٧ - ظ ، ش : ياء ، وهو خطأ ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ .

٨ - وما : ساقط من ظ ، ش .

وقولهم « مُنْدٌ » . لأنها محذوفة من مُنْدٌ ، جاء في الحديث : « العَيْثَانِ
وكاءُ السَّهِّ » قال الرازي :
أُدْعُ أُحْبِيحًا بِاسْمِهَا لِاتَّسَسَهُ إِنَّ أُحْبِيحًا هِيَ صَيْبَانُ السَّهِّ
وأُشْدُ أَبُو زَيْدٍ .

٥ رِقَابٌ كَالْمَوَاجِينِ خَاطِيَاتٌ وَأَسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كَوْمٌ
٢ فأما قولهم : « امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ » فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير
محذوفين ؛ لأنك أدخلت الألف واللام فقلت : « المرءُ والمرأة » ثم خففت الهمزة
بأن حذفها وألقيت حركتها على الراء فقلت : « جاءني المرءُ ، ورأيتُ المرءَ ،
ومررتُ بالمرءِ » ٢ .

١٠ فلما كانت الراءُ التي هي عينُ الفعلِ قد تحركت بحركة الإعراب وكثرت هذه
الكلمةُ في كلامهم حتى صارتُ عبارة عن كلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ أَعْلَسُوها
لكثرة استعمالهم لِيَأْهَا ، فشبَّهوا الراءَ ٣ في قولهم ٤ : « المرءُ ، والمرءُ ، والمرءُ ،
بانحاء في الأَخِ والأَخِ والأَخِ » فأتبَّعوا عينها حركة لامِها فقالوا : هذا « امْرُؤٌ ،
ورأيتُ امْرَأً ، ومررتُ بامرئٍ » كما قالوا : هذا أخوك ، ورأيتُ أخاك ، ومررت
بأخيك . وألفُ ابْنِهِمْ مكسورة على كِلِّ حالٍ ؛ لأن الضمَّةَ فيه
١٥ عارضةٌ للرفع غير لازمة ، وليس كذلك « اقتتلُّ » فلمَّا اعتلَّ هذا الاسمُ بإتباعِ

١ - ص : الآخر .

٢ و ٢ - ما بينهما عن ص . وهو في ظ ، ش كما يأتي :

فأما قولهم امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين لأنك إذا أدخلت الألف
واللام قلت المرء والمرأة ثم خففت الهمزة حذفها أو ألقيت حركتها على الراء فقلت جاءني المرء . ورأيت
المرء . ومررت بالمرء .

٣ - ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ - قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ - ظ : هذه ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : فألفه .

حركة عَيْسَه حركة لاميه وكسُر استعماله أسكنوا^١ أوله وألحقوه همزة الوصل ،
وليس [٢٥] كذلك « ابْسُمُ » ؛ لأنه لم يكثُر كثرة امرئٍ ؛ ولأنه لا همزة يُدْهِبُها
التخفيفُ فيه ، فلامُه محذوفة لا محالة . قال أبو العباس : « ولم يُلْحِقِوها في « أبٍ ،
ولا^٢ » أخٍ » ؛ لأن في أولهما^٣ همزة ، فكَرِهوا اجتماعَ همزتين فتقلبُ الثانيةُ ياءً ، وهذا
قولٌ كما تراه ؛ لأننا قد رأيناهم قالوا : « دَمٌ ، وَعَنْدٌ ، وَيَدٌ ، وَهَنْ » ونحو
ذلك فلم يُلْحِقِوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة .

ولكن القول عندى في ذلك : « أن همزة الوصل قد عاقبتِ الأصلَ في قولهم
« ابْنِيٌّ وَبَنِيٌّ » فكأنها ؛ من الأصل ، فن ألحقها في هذه المحذوفات . فلبسَ بها
بالفعل من قبيل الاعتلال ، ومن لم يُلْحِقِها فله أن يقول إنها لو جاءت
لكانت كالعيوض من المحذوف فكأنى عند إتيانها أُرِدْتُ الحذفَ ثم أتيتُ بما
يَقُومُ مقامَ المحذوفِ فكأن لم أْحْذِفْ ، وهذا نَقَضُ ما قصدتُ له من الحذفِ ،
ألا ترى أنهم قالوا في التَّسْبِيبِ إلى يَدٍ يَدِيٍّ ؟ فتركوا عينَ الفعلِ . بحركة بعد الرَدِّ ؛
لأنهم لو حذَفُوا الحركةَ عند رَدِّ اللامِ لكانت اللامُ كأنها لم تُرَدِّ ؛ لأنها قد عاقبت
الحركة ، فإذا حذفتُ الحركةَ بعد الرَدِّ كُنْتُ لِحْدُفِكِ ° إِيَّاهَا كمن لم يردِّ ،
وصار ردُّك ككلا رَدِّ . وهذا قول أبي عليٍّ فيما أخذتُه عنه وهو بِشَّهْدُ بصحَّةِ
ما ذهبَ^٤ إليه سيديويه في تَبْقِيَةِ الحركة التي حدثت بعد الحذفِ إذا رد إلى
الكلمة ما حذِفَ منها ، وأبو الحسن ° يَدْهِبُ إلى حذْفِ ما وجبَ بالحذفِ عند

١ - ظ ، ش « وأسكنوا » يواو عطف أفسدت المعنى فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٢ - لا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - ظ ، ش : وكأنها .

٥ - ظ ، ش : بمحذوفك .

٦ - ظ ، ش : يذهب .

ردّ المحذوف ، فيقولُ في النَّسَبِ إلى يَدٍ « يَدِي » وفي غَدٍ « غَدِي » والقولُ قولُ سيويه ، ألا ترى أن الشاعرَ لَمَّا ردَّ الحرفَ المحذوفَ بَقِيَ الحِركَةُ الّتي أَحَدَتْهَا الحذفُ بِجَهاها قَبْلَ الرَّدِّ^١ في قوله :

يَدَيَانِ بَيِّنَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَدَا
فتحريكه^٢ الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيويه من تَبْقِيَةِ

الحركة بعد الرَّدِّ . قال أبو علي :

فإن قيل : فما تصنع بقول الراجز :

لَاتَقْلُواهَا وَاذَلُّواهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا

وبقول الآخر :

وما الناسُ إلا كالدِّيارِ وأهلِها بها يومَ حَلُّوها وغَدُوا بِلَاقِعِ

ألا ترى أنَّه قد ردّ اللام في غَدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحة

قول الأَخفش^٥ [٢٥ ب] فالجواب : أن الذي قال « غَدُوا » ليس من لُغَتِهِ أن يقولَ

« غَدٌ » . فيحذف ، بل الذي يقول « غَدٌ » غيرُ الذي يقول « غَدُوا » .

ولنما شرحتُ لك^٥ أحكامَ هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت

أن أبينها لَمَّا اتَّصَلتْ بهذا الموضع .

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول : إن هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف^٦ والتغيير

أُسكنتُ أوائلُها ودخلتها همزةُ الوصل .

١ - قبل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فتحريك .

٣ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد قد ، ما يأتي (ذهب إلى) .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : الحرف ، وهو عطفاً .

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل]

فأما إخراجهم الهمزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو :
 « انطَلَقَ انطِلاقاً ، واستَخْرَجَ استِخراجاً » فإنه مُطَرِّدٌ فيها ؛ لأنها ثابتة
 في الأفعال ، فجاءت في المصادر ، وهذا نظير قولهم « لُذْتُ لِيَاذاً » فأعلوا
 المصدر لاعتلال لُذْتُ . ويقولون « لاوَذْتُ لِيوَاذاً » فيصَحِّحون المصدر لصحة
 الفعل ، وهذا لا يدل على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال
 محمولاً عليه ؛ لأنهم قد أعلَّوْا « يَتَمَوُّمٌ » لاعتلال « قامَ » وليس أحدٌ يقول : إن
 « يَتَمَوُّمٌ » مشتقٌّ من « قامَ » ولكن لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ،
 ويقع بعضها موقِّع بعض فيغني غناءه ويسدُّ مسدَّه ووجب في بعضها اعتلال
 - أجرَّوه على الجميع ٢ لئلا يختلف الباب .

١٠

قال أبو علي : ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُكْرِمُ » أثبتوها في
 « إكْرَامٍ » فكان ذلك كالعيوض من حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة
 كانت لذلك كالثابتة في الباقي .

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء . فأما الحروف فلم
 تدخل هذه الهمزة ٣ في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها
 فُتحت للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .
 وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة « قَدْ » في الأفعال
 ولكن هذه الهمزة لما كثرت في الكلام وعُرِفَ موضعها - والهمزة مُسْتَثْقَلَةٌ -

١ - ظ ، ش : فيصحون .

٢ - ظ ، ش : الجمع .

٣ - بدل « هذه الهمزة » في ش « همزة الوصل » .

حُدِّفَتْ فِي الْوَصْلِ ، لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ ، قَالُوا : وَالِدِيلِ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ فَفَصَلَهَا مِنْ الْكَلِمَةِ كَمَا يَفْصَلُ « قَدَّ » مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [٢٢٦]

عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَمَلٍ
فَفَصَلَهَا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ فِي الْبَيْتِ
الْأَوَّلِ ، فَكَانَتْ لَمَّا تَبَاعَدَتْ أَنْ تُسَيِّبَهَا أَوْ لَمْ يَعْتَدَ بِهَا ، وَهَذَا أَحَدٌ مَا يَدُلُّ عِنْدِي
عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الرَّجَزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ فَهُوَ بَيْتٌ كَامِلٌ وَلَيْسَ بِنِصْفِ بَيْتٍ
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَدَّ « ال » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
الْأَوَّلَ بَيْتٌ كَامِلٌ . وَقَدْ قَامَ بِنَفْسِهِ وَتَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ ؛ فَاحْتِاجُ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتِ الثَّانِي
إِلَى أَنْ يَتَعَرَّفَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَلَمْ يَتَعْتَدَ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَدْ كَانَ فَصَلَتْهُ ؛
لِأَنَّهَا لَيْسَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ . ١٠

وَلَوْ كَانَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ بَيْتًا وَاحِدًا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَخَالِفُ ، لَمَّا احتِاجَ إِلَى رَدِّ
حَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَيْدًا لَمَّا جَاءَ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ الْأَبْيَاتِ وَجَعَلَ
آخِرَ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ « آل » لَمْ يُعِيدِ الْحَرْفَ فِي أَوَّلِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي لَمَّا كَانَ
مِصْرَاعَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرًا آلُ مَنْزِلِ الدَّارِسِ مِنْ رَأْهِلِ الْحِلَالِ ١٥
مِثْلَ سَخَقِ الْبُرْدِ عَمَقَى بَعْدَكَ آلُ قَطْرٍ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
وَلَقَدْ يَغْتَنِي بِهِ جِيرَانِكَ آلُ مُنْسِكُو مَنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
تَطَرَّدُ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ وَهِيَ بَضْعَةٌ عَشْرَ بَيْتًا عَلَى هَذَا الطَّرَازِ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا ،
وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَانْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلٍ كَاللَّيْلِ خَطَّارِ الْعَوَالِ ٢٠

١ - ظ ، ش : فقطمها .

٢ - ظ ، ش : العوالى .

فهذا ما عندي في هذا ، وقد كان أبو عليّ يحتج أيضا على أبي الحسن . بشيء غير هذا . وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم شغب هذا الكتاب ، وقوله : « المُسْكُو » أراد « المسكون » ولكن حذف النون لطول الاسم للإضافة ، وعلى هذا ما أنشده من قول الشاعر :

٥ الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورَأَيْهِمْ نَطْفُ
وقرأ بعضهم : « والمُقِيمِي الصَّلَاةِ ١ » بالنصب ، وإنما ٢ شُبّهت الألف واللام في أوائل هذه الأسماء « بالذئ » [٢٦ ب] فحذفت النون منها كما حذفت لطول الاسم من قول الشاعر :

١٠ أبْتَنِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَا
وقال الأشهبُ بنُ رُمَيْلَةَ :
فإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أمّ خالد
هم ساعد الدهر الذي يقسدى به وما خير كنف لا تسوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود خفيّة تساقوا على حرّ دماء الأسود
يريد « الذين » كما أراد الأخطل « اللذان » وفي قوله « المسكو » عندي شيء ليس في قوله :

١٥

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة . . .

وذلك أن حرف التعريف في أول « المسكو » في المصراع الأول ، وبقيّة الكلمة في المصراع الثاني . والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، وكثيرا ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر :

١ - سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٥ .

٢ - ظ ، ش : فإنما .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَا فِي دِيَارِكُمْ اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عَثْمَانَا
وقد أجاز أبو الحسن الحرّم ٥ في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ،
وجاء ذلك في الشع . قال الرَّاعِي :

وعاشِرَةٌ وهو قد خافها فهو يُبَسِّبُ أو يَنْقُرُ
وقال امرؤ القيس :

وعين لها حَادِرَةٌ بِدَرَّةٌ شُقَّتْ مَاقِيهَا مِنْ أُخْرٍ

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول
المصراع ، دل ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما
كان أول « المُسْكُو » في المِصْرَاعِ ١ الأوّل ، وبقية في المصراع الثاني ، وهما
كالبيتين المنفصلين ، ازدادت الكلمة طولاً ، فازداد حذف النون جوازا ، وليس
« الحافظو » كذلك ؛ لأن الكلمة بكمالها في المصراع الأوّل ، فلم تطل طول « المُسْكُو »
أوهذا فصل ٢ فيه طول ٢ ، وكلا الاسمين إنما وجب فيه الحذف لطوليه .

وأقول : إن اتصال الألف واللام بالاسم أشدّ من اتصال « قد وسوف » بالفعل .
والدليل على ذلك أنهم يقولون : « مررت [١٢٧] بالرجل » فيُصِلُونَ عمل الباء
إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلاً . ولو كانتا فاصلاً لم يُجْزَ فصلهما بين
الجارّ والمجرور ، « وقد ، وسوف » ليسا كذلك ؛ لأن « قد ، وسوف » يجوز أن يفصل
بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : « قد زِيداً رأيتُ » و « سوف زيدا
أضربُ » والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم ؛ [المعرف بهما] وإنما اشتدّ
اتصالُ حرف التعريف بالاسم ٤ ، لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

١ - المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - عن ص ، وفي هامشه : في نسخة فهذا فصل طريف . وفي ظ ، ش : وهذا فصل فيه لطف .

٣ - اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المعقوفين في الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها ، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندي على شدة اتصال حرف ^١ التعريف أنه مُعاقِبٌ للتنوين ،

فكما أن التنوين لا يجوز فصله ، كذلك لم يجز ^٢ فصل اللام .

ويدل أيضا عندي على أن حرف ^٣ التعريف قياسه أن يكون على حرف

واحد أنه نقيض التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير ، واللام تدل على

التعريف ، فلمَّا كان التنوين حرفا واحداً كان قياس حرف التعريف أن يكون

حرفا واحداً وهم مما يُجْرُونُ الشيء مُجْرَى نقيضه ، كما يُجْرُونُهُ مُجْرَى نظيره ؛

ألا تراهم قالوا « طويل » فجاءوا به على وزن « قصير » . وكذلك « قائم » وقاعد ،

وأنهض وجلس ، وخفيف وثقيل . « وجروا به » كسم في الخبر ؛ لأنها نقيضة

« رب » ألا ترى أن « رب » للتقليل و« كسم » للتكثير .

وقالوا : « كثر ما تقولن » . فألحقوا النون ، لأنه نقيض « قلما

تقولن » وهذا ونحوه مُطَّرِدٌ كثير في كلامهم .

فمن هنا اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف ^٦ حرفا واحدا ؛ لأنه

نقيض التنوين الذي هو على ^٧ حرف واحد .

١٥

فإن قلت : فقد قالوا في التخفيف « آخمر » فجاءوا بالهمزة مع تحريك ^٨

١ - حرف : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لا يجوز .

٣ - ظ ، ش : حروف .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - صير : هذا .

٧ - حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .

٨ - على : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : تحريك .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام . ؟ قيل : إنما جازَ هذا لاجتماع أشياء : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة في التخفيف . والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى ٢ لإثباتها في بعض المواضع ٢ في قولهم [٢٧ ب] آل رجل قال ذلك ؟ إذا استفهمت ، لثلاثا يلتبس الخبر بالاستفهام ومنها : أنهم قالوا « يا الله اغفر لي » بقطع الهمزة ، لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو « أحمداً ، وأفكلاً » .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها في قولهم « الحمر » .

وإذا كان أبو الحسن . قد أجاز « اسل زيدا » فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف ؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم « الحمر » أسوغ لما ذكرنا ، فهذا قول . وقد قالوا « الحمر » أيضا بلا همزة قبل اللام .

فإن جاز لمحتج أن يحتج على ثبات الهمزة وأنها من الأصل ، لقولهم : « الحمر » وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز لآخر أيضا أن يحتج على أنها إنما دخلت لسكون ما بعدها بقولهم « الحمر » وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون

١ - ظ ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : إثبات بعضها في المواضع .

واللام . ولولا أننى أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتصرْتُ على ما أوردته^١ ،
ولوصلتُ بعض الكلام ببعض ، فكان يكون أضعاف هذا وفي بعض ما أذكره
مستنع إن شاء الله ، فهذه أحكام همزة الوصل ومواقعها من الأفعال والأسماء
والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخل فيه من الماضى ، وأنا أذكره
مثالاً فيثلاً وأتبع كل واحدٍ منها ما عندى .

[انفعّل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله]

قال أبو عثمان : أما النون فتتَلَحَّقُ أولاً فتتَلَزَمُها ألف الوصل في الابتداء ،
ويكون الحرف على انْفَعَلَ نحو « انْطَلَقَ ، وانْمَحَى الكتابُ ، وانصَرَحَ
الحقُّ^٢ وما أشبه ذلك مما هو على انْفَعَلَ .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن مثال انْفَعَلَ لا يكون متعدياً البتة^٣ ، وإنما جاء في كلام
العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما ؛ فتبْلُغُه إمّا بأن
يفعل ما تُريدُه [٢٨١] إذا^٤ . كان ممّا^٥ يصحُّ منه الفعل ، وإمّا أن يصير إلى
مِثْلِ^٦ حالِ الفاعل الذى يصحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل .
فأمّا ما يُطَاوَعُ بأن يفعل هو فعلاً بنفسه فنحو قولك « أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ ،
وصرَفْتُهُ فانصَرَفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذى فَعَلَ الانطلاق ، والانصراف ، بنفسه

١ - ظ ، ش : أوردته .

٢ - الحق : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : أبدا .

٤ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : إن .

٦ - ظ ، ش : بمن .

٧ - ظ ، ش : مثال .

عند إرادتك إيسأهما منه ، أو بعثك إيسأه عليهما . فأما ما تَبْلُغُ منه مُرَادَكَ بأن يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قَطَعْتُ الحبلَ فانقطع ، وكسرتُ الحُبَّ فانكسر » ؛ ألا ترى أن الحُبَّ والحبلَ لا يصحُّ منهما الفعلُ ؛ لأنه لا قدرة لهما ، وإنما أردتَ ذلك منهما فبَلَّغْتَهُ بما أحدَثْتَهُ أنتَ فيهما ، لأنهما توليا الفعلَ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يصحُّ مِنِ مثليهما ، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ ، وذلك أن الفعلَ ١ صارَ حادثا فيهما كما كان حادثا في الفاعلينَ على الحقيقة ، فأما قول الشاعر :

ولا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّمَنِ تَسَدَّ حَيْلُ

فهو من أدخلته ، ونظيره أطلقتُهُ فانطلق ، وهو من باب انقطع الحبلُ ١٠ لأن اليدَ لا تكونُ فاعلة ، إنما هي آلةٌ يُفْعَلُ بها ، كما يُقال « سمعتُ بأذني ، ونظرتُ بعيني » وإنما الفاعلُ هو الجملةُ لا العضوُ وحدَهُ .

واعلم أن انفعَلَ إنما أصلُهُ من الثلاثة ثم تَلَحُّقُهُ الزيادةُ ٢ من أوله نحو « قطعته فانقطع ، وسرحته فانسرح » ولا يكادُ يكونُ فَعَلَ منه إلا متعديا حتى يُمكنَ المطاوعةُ والانفعالُ . ألا ترى أن قَطَعْتُ مُتَعَدِّةً وكذلك كَسَرْتُ وقلعتُ ؛ وقد جاء فَعَلَ منه غيرَ متعدٍّ . أنشدني أبو عليّ عن أبي الحسنِ عليّ ١٥ ابنِ سليمانِ الأخفش ٣ أراهُ قالَ قرأته عليه :

وكم منزلٍ لولايَ طيحتَ كما هوى بأجراميه من قُلَّةِ النَيْقِ مُنْهَوِيٌّ
وإنما هو ٥ مُطَاوَعٌ هَوَى : إذا سَقَطَ . وهَوَى غيرُ متعدٍّ كما ترى ، وقد

١ - ظ ، ش : الفاعل ، وهو خطأ .

٢ - ص : الزيادة .

٣ - الأخفش : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : مهبو : بدون ياء .

٥ - ظ ، ش : هذا .

جاء في هذه القصيدة مُسْتَعْوِي ، قال أبو علي : إنما بَنَى مِنْ هَوَى وَغَوَى
مُسْتَعْبِلًا لَصُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَانْشَوَى » وقد
قالوا « اشْتَوَى » وليس في كثرة انْشَوَى .

[القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض]

- فإن قال قائلٌ : ولمَ جاز الإدغامُ في امْحَى الكتابُ^١ ؟ وهنالكُ بِيَسْتِ النونُ
[٢٨ ب] فقيل « امْحَى » كما قالوا « شاة^٢ زَنَماءُ وزُنْمٌ » وكما قالوا « أمْلَمَةٌ
وأَمْرٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ في زَنَماءُ وزُنْمٌ وأمْلَمَةٌ^٣ وأَمْرٌ ونحوها
أن تدغمَ النونُ في الميمِ ؛ لأنها ساكنة قبل الميمِ ولكن لم يجز ذلك لثلاثا يلتبسُ الأصولُ
بعضها ببعض ، فلو قالوا « زَمَاءُ وزُمٌّ » لالتبسَ ببابِ زَمَمْتُ الناقَةَ ، ولو قالوا
« أمْلَمَةٌ » لالتبسَ ببابِ أَمَّاتُ^٤ و^٥ أو قالوا « أَمَّارٌ » لالتبسَ ببابِ أَمَّرْتُ^٥
كما بيَّنوا في نحو « مَنِيَّةٌ وَأَنْوَكٌ وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوٍ » لثلاثا يلتبسُ مُنِيَّةٌ ببابِ مَيٍّ ، وَأَنْوَكٌ
بفَوْعَلٍ ، أو فَعَوَلٍ من بابِ ما فاؤه همزة وعينه واو . وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوٍ^٦ ببابِ
قَمَوٍ وَقَمَوَةٍ فَرَفِضَ الإدغامُ في هذا ونحوه مخافة الالتباسِ ولم يخافوا في « امْحَى
الكتابُ » أن يلتبسَ بشيءٍ ؛ لأنه ؛ ليس في كلام العرب شيءٌ على أفْعَلٍ بتشديد الفاء
ولهذا ما^٧ قال الخليل في انْفَعَلٍ من وجاتٍ . أو جَلَّ ، وقالوا من « رأيتُ أرأى »
ومن « لَحِيزَ السَّحَرِ » ؛ لأنه ليس في الكلام أفْعَلَلٌ ، ولم يأتِ في^٨ كلامهم نونٌ

١ - الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - أمْلَمَةٌ : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : أمرت : وهو تصحيف .

٥ - ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ٦ - ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لثلاثا يلتبس .

٧ - ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قَتِرَ وَعِنَلِ » ؛ « لأنه إن أظهره ١ ثَقُلَ جدا وإن
ادغمه التبس بغيره ، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يبنوا مثل عَنَسَلٍ وَعَنَبَسٍ
من شَرِبَ وَعَلِمَ و ٢ ما كان مثلهما ٢ مما عيَّنه راء أو لام ؛ لأنه إن بينَ فقال :
« شَرِبَ » ، وَعَسَلَمَ « ثَقُلَ جدا ، وإن ادغَمَ فقال « شَرِبَ وَعَلِمَ »
التبَسَ بفَعَّلَ . ٥

فسألتُ أبا عليّ عن هذا ، فقلتُ : ألا ترى أننا لو بنينا مِنِ باعٍ « فَيَسَعَلَا ،
أو فَوَسَعَلَا ، أو فَعَوَلَا ، أو فَعَعَلَا » لقلنا « بَيَّعَ » ، فهلّا لم يَجُزْ أن تبنى مثلَ
هذا لئلا يلتبس مثالٌ بمثالٍ كما ٣ امتنعنا أن نقول ٣ في مثلِ عَنَسَلٍ مِنِ
« ضَرَبَ » مخافة الالتباس ؟ .

١٠ فقال : إن اللبأ والواو من التصرف وانقلاب إحداهما إلى الأخرى ما ليس
للنون ، فاحتمل ذلك لذلك ، والقولُ عندي كما ذكر .

[افعل وزيادة همزة الوصل وائتاء فيه]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ التاءُ ثانياً ويكونُ الفعلُ على افْتَعَلَ وَيُسَكَّنُ
أوّلُ حرفٍ منه ٤ فنلزمه أَلِفُ الوصل في الابتداء وذلك نحو : « اجْتَرَحَ ،
واكْتَسَبَ ، واستَبَقَ القَوْمُ » ولا تَلَحَّقُ التاءُ ثانياً والتي ٥ قبلها من نفسِ
١٥ الحَرْفِ [١٢٩] إلا في ٦ هذا المثال وحده في الأفعال .

١ - ظ ، ش : أظهر .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : امتنع أن نقول .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الحرف .

٥ - ص وحاشية ظ : والتي . ظ ، ش : والذي .

٦ - في : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ افْتَعَلْتُ قد تأتي في معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم « شَوَيْتُهُ فَانشَوَى » وقالوا في معناه « اشْتَوَى » وقالوا « غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ » وانغمَّ « وتأتي بمعنى تفاعَلَ نحو « اجْتَوَرَ القومُ » أى تجاوروا ، واعتَوَنُوا ، أى تَعَاوَنُوا . وتأتي بمعنى فَعَلْتُ نحو ١ قرأتُ وتَقَرَّأتُ ٢ واقتَرأتُ ، وقَرَوْتُ الأرضَ واقْتَرَيْتُهَا . وتكون « افْتَعَلْتُ » مُتَعَدِيَةً وغيرَ مُتَعَدِيَةٍ . فأما المتعدى ٥ فنحو « اقْتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المالَ » . وغير المتعدى نحو قولهم : « اصْطَلَحَ القومُ » ، واختصموا » ، ولا يكون انْفَعَلَ متعدياً أبداً .

[حكم بناء انفعَلَ وافتعل]

قال أبو علي : حُكْمُ افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ أَلَّا يُبْنِيَا إِلاَّ مِمَّا كَانَ فَعَلَّ مِنْهُ متعدياً . هذا في الأمر العام . يريد أن اقْتَطَعَ مِنْ قَطَعَ وكذلك « حَوَيْتُ » ، ١٠ وَاِحْتَوَيْتُ » ، وقد جاء في الشعر ، قال الراجز :

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ مَهَيْلٌ فِي السَّحَرِ

كشُعْلَةٍ القَابِيسِ تَرْمِي بِالشَّرَرِ

فهذا مِنْ شَالَ يَشُولُ ، وهو غير مُتَعَدٍّ بدلالة قول الراجز :

١٥ تَرَاهُ تَحْتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ

يَشُولُ بِالمِحْجَنِ كَالْمَحْرُوقِ

ولو كان متعدياً لقال « يَشُولُ المِحْجَنَ » وأنشدنا أبو علي قال : أنشد

أبو عبيدة :

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

- بدا منك غيش^١ طالما قد كتتمته كما اكتتمت داء^٢ ابنا أم^٣ مُدَوِي^٤
 مُدَوِي مُفْتَعِل^٥ ، وأصله^٦ من الدَو ، والأصل^٣ مُدَتَو ، وهذا يُفَسَّر
 في موضعيه ، فأجاز أبو علي في مُفْتَعِل هذا^٧ ثلاثة أوجه^٨ :
 أحدها : أن يكون من قول المرأة التي قال لها ابنها « أدوي » أي أأكل^٩
 الدواية ، وهو ما خُتِرَ من الدَسَم على اللبن ، فقالت^{١٠} « مجيبة » : اللجام^{١١} بمكان
 كذا وكذا ، فكتمت قول ابنها وأخفتته^{١٢} عمن جاء بخطبته إليها ، وكان الشاعر
 جاء بهذا على استعارة هذا المثل الذي للمرأة ، وخبر^{١٣} هذه المرأة مشهور^{١٤} عندهم .
 وأجاز^{١٥} . أيضا أن يكون مُدَوِي هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم « أدوات^{١٦}
 يا فلان » ومن قولهم « داء الرجل يداء^{١٧} من الداء » ؛ فبنى مُفْتَعِلًا منه للحاجة إلى
 ١٠ القافية وقلَّب الهمزة ياء ضرورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :
 وكنْتَ أذلَّ من وتيد^{١٨} بيقاع^{١٩} يشجج^{٢٠} رأسه بالفهري وراج^{٢١}
 وهو من وجاءت^{٢٢} ، وكان قياسه ألا يجعلها كياء^{٢٣} « قاضي » .
 وأجاز فيه أيضا^{٢٤} . أن يكون مما حكاه أبو زيد من قولهم « رجل^{٢٥} دوي^{٢٦} »
 ورجلان دويان^{٢٧} ، ورجال أدواء^{٢٨} وهو بمعنى السقيم .
 قال أبو علي^{٢٩} : ويكون بناؤه مُفْتَعِلًا منه . مثل قوله « اشتال^{٣٠} ومُنغوي^{٣١} » ،
 ١٥ وقوله : ولا تلتحق^{٣٢} التاء ثانية والتي قبلها من نفس الحرف . إلا هذا المثال^{٣٣} .
 وحده^{٣٤} من^{٣٥} الأفعال . قد قيِّد به جزءا من كلامهم وأمنيت^{٣٦} معه^{٣٧} أن ترى التاء
 ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا في هذا المثال وما تصرَّف منه .

١ - غيش : جاء .
 ٢ - داء : ش ، مدو .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : وهذا .

٥ - ظ : فقال : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : منغو .

٧ - ظ ، ش : في .

٨ - قوله : « أدوي » : هذا .

٩ - قوله : « اللجام » : هذا .

[استفعل وزيادة الهززة والسين والتاء في أوله]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلَا والتَّاءُ ثَانِيَةٌ وتكون السين ساكنة فتَلَزَمُهَا أَلْفُ الوصل ويكونُ الفِعْلُ على اسْتَفْعَلَ ، ولا تَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلَا إلا في اسْتَفْعَلَ ، ولا التاء ثَانِيَةٌ وقبلها زائد إلا في هذا .

قال أبو الفتح ١ : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يَجِيءُ على ضريين : متعدِّدٌ وغير متعدِّدٌ ، فالمتعدِّي نحو « اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ » واسْتَقْبَحْتُهُ . وغير المتعدِّي نحو « اسْتَفْدَمْتُ » واستَأخَرْتُ .

ويكون فعل منهما متعديا وغير متعدِّدٌ : فالمتعدِّي نحو « عَلِمَ » واسْتَعْلَمَ ، وعَضَمَ واسْتَعَضَمَ وغير المتعدِّي نحو « حَسُنَ » واسْتَحْسَنَ ، وقَبِيحَ واسْتَقْبَحَ .

١٠

ويقع « اسْتَفْعَلَ » في الكلام لمعان :

منها الطَّلَبُ نحو « اسْتَعْتَبْتُهُ » أي طَلَبْتُ ٢ إليه العُتْبَى ٣ واسْتَعْفَيْتُهُ أي طَلَبْتُ منه الإِعْفَاءَ ٤ .

ويكون اسْتَفْعَلْتُ للشَّيْءِ تُصَيِّبُهُ على هَيْئَةٍ مَّا ، نحو « اسْتَعْظَمْتُهُ » أي أَصَبْتُهُ عَظِيمًا ، « واسْتَكْرَمْتُهُ » : أي أَصَبْتُهُ كَرِيمًا .

١٥

وقد تأتي اسْتَفْعَلْتُ : بمعنى فَعَلْتُ منها ٤ . نحو « مَرَّ واستمرَّ ، وقَبَّرَ ، واسْتَقَرَّ » .

١ - ١٠١ - ظ : الشيخ .

٢ - ٢٠٢ - في ظ : منه الإِعْفَاءُ وفي الش : منه الإِعْتَابُ .

٣ - ٣٠٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : منهما .

وقد تأتي للتَّنَقُّل من حالٍ إلى حالٍ نحو « اسْتَنْوَقَ الجملُ ، واستَتَيْسَتِ الشَّاةُ » .

وقوله : ولا تَلْحَقُ السِّينُ أَوْلًا إلا في اسْتَفْعَلَ^١ ولا التاء ثانيةً وقبلها زائد^٢ إلا في هذا ، قد حَصَرَ به أيضا قِطْعَةً من الأمثلةِ كَسَنَحُوا ما فَعَلَ في المثالِ . الذي قبله .

[افعالت وزيادة اغمزة والألف واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتَلْحَقُ الألفُ ثالثةً وتَلْحَقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا وَيُسَكِّنُ أَوْلَ حَرْفٍ فيلزمه أَلِفُ الوصلِ في الابتداء ، ويكونُ الحَرْفُ على « افعالتُ » ويجرى على مثال [٣٠] « اسْتَفْعَلْتُ » إلا أن الإدغام يُدْرِكُهُ فتُسَكِّنُ اللامُ الأولى للإدغامِ . ولا تُضَاعَفُ اللامُ والألفُ ثالثةً إلا في هذا المثالِ ، وذلك نحو « احْمَارَرْتُ واصْفَارَرْتُ ، وابْيَاضَضْتُ ، واسْوَادَدْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افعالتُ » أكثرُ ما صِيغَ للألوان ، وذلك قولهم « اشْهَابَيْتُ ، واسْوَادَدْتُ ، وادْهَامَمْتُ ، وابْيَاضَضْتُ » وقد قالوا : « امْتَلَسَ واضْرَبَ » وليس من اللَّونِ ، وغير ذلك .

قال سيبويه : ولا يكون متعدِّياً ، ليس في الكلام « افعالتُ » .
وقوله : وتَلْحَقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا : يريد به^٣ أنك إذا قلت : « ابْيَاضَضْتُ » فإنما كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تأتِ بلفظٍ آخرَ ، ويريد بمَوْضِعِهَا : مِن لَفْظِهَا .

١ - ص وهامش ظ : استفعل : و ظ ، ش : الاستفعال .

٢ - ظ ، ش : زائدة .

٣ - به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ اسْتَفْعَلْتُ^١ يَرِيدُ بِهِ أَنْ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونُهُ عَلَى مِثَالِ حَرَكَاتِ اسْتَفْعَلْتُ^١ وَسُكُونِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ « ابْيَاضُضْتُ ابْيَاضًا » فَيَكُونُ بوزن^٢ اسْتَخْرَجْتُ اسْتَخْرَاجًا ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ عَلَى بِنَائِهِ . كَمَا أَنَّ اسْتَفْعَلَ بوزنِ اسْتَفْعَلَ فِي الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بِنَائِهِ .

- وقوله : إِنْ أَنْ الْإِدْغَامَ يَدْرِكُهُ فَتُسَكَّنُ اللَّامُ الْأُولَى لِلْإِدْغَامِ : يَرِيدُ بِهِ أَنْ اللَّامِينَ فِي ابْيَاضُضْتُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، فَيُكْرَهُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ فَيُسَكَّنُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَيُدْغَمُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا فَعَلُوا فِي شَدَّ وَرَدَّ ، وَذَلِكَ ابْيَاضٌ وَاشْتِهَابٌ . وَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ هَذَا الْإِدْغَامُ إِذَا تَحَرَّكَ الْآخِرُ ، فَإِنْ سَكَنَ زَالَ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثَالَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ ، فَارْجَعْتَ اللَّامُ الْأُولَى إِلَى الْحَرَكَةِ نَحْوِ « ابْيَاضُضْتُ » وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اسْتَخْرَجْتُ » ؛ لِأَنَّ فِي آخِرِ « اسْتَخْرَجْتُ » حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالْحِيمُ فَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ إِدْغَامٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « اقْعَتَسَسَ » وَتَحْرِيكُهُمُ الْمِثَالَيْنِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِأَحْرَنْجَمَ ، وَسْتَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ ضَبَّطَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَلَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمِثَالِ : جِزْءًا مِنَ الْكَلَامِ .

- فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « إِسْحَارٌ » لِضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ فَكَّرُوا اللَّامَ . وَهَذَا يَنْقُضُ مَا جَاءَ بِهِ ؟ . فَاجْزَأُ [٣٠ ب] أَنَّ أَبَا عَمَّانٍ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأُولَى مُتَحَرِّكَةٌ ، وَفِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَكُونَ الْأَلِفُ لَذَلِكَ ثَالِثَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « إِسْحَارٌ » ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ الْأُولَى لِأَصْلِهَا فِي الْحَرَكَةِ وَإِنَّمَا هِيَ سَاكِنَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبْيَوِيَّةَ قَالَ فِي تَرْجِمِ إِسْحَارًا : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى قَهْرٍ ، مِنْ قَالَ : يَا حَارٍ :

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بمنزلة .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ : ش .

يا اسحاراً بفتح الراء ^١ ؛ قال : لأنه لا يُعرَف لها حركة في الأصل ففتَحها لمجاورتِها الألف كما قالوا ^٢ الآن ففتحوا لمجاورة الألف ، ولم يُجرِّها مُجرى مُشْتَهَبٍ ؛ لأن الباء الأولى عنده متحركة في الأصل ، ونظير إسحارٍ « حمارة » ^٣ ، وزعارة ^٤ ، وعبالة ^٥ ، وزرافة ^٦ ، وصبارة ^٧ .

[افعلت وزيادة الهزرة واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتلحق اللام زائدة فيسكن أول حرفٍ فتلزمه ألف الوصل ؛ في الابتداء ويكون الفعل ° على افعللت فيجرى مجرى افتعلت إلا في الادغام ، فإنه يدركه كما أدرك « أشهابت » حين قلت : « اشهاب الفرس » وذلك نحو « احمرت ، واصفرت ، وابيضت » .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن « افعللت » إنما هي مقصورة من « افعلالت » لطول الكلمة ، ومعناها كعناها .

قال سيويه : وليس شيء يقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعللت » ولا شيء يقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعلالت » إلا أنه قد تقبل إحدى اللغتين في الشيء ، وتكثر في الأخرى ، إلا أن طرح الألف من « اخضر » و« احمر » ، واصفر ، وابيض واسود أكثر ، وإثبات الألف في « اشهاب » ،

١ - « بفتح الراء » ورد في ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي بين لفظي : اسحار - و « اسم » .

٢ - كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - زادت ظ ، ش هنا : القيفظ .

٤ - ظ ، ش : وصل .

٥ - ظ ، ش : الحرف .

٦ - ظ ، ش : وليس .

وإدغاماً ، واكثرت أكثر ، وقد قالوا : ارقد في العدو ، وارعوى ، واقتوى
 إذا خدم ، وكله افعل ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا « افعلت » .
 وقوله : فيجري مجرى افتعلت : يريد به أيضا الحركة والسكون ،
 ولو قال : فيجري مجرى انفعلت لكان صوابا ، كما أنه لو قال في « افعلت »
 إنه يجري مجرى « افعوت » لكان صوابا ؛ لأن الوزن واحد ، وإن اختلفت
 الأمثلة .

« وافعل » أيضا لا يتعدى ، كما أن « افعل » كذلك ، والإدغام
 واجب فيه ، كما أن « افعل » كذلك ،^٢ لافرق^٢ بينهما في هذه المواضع .

[تضعيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان : وتضعف العين وتزداد واو بين العينين ، ويسكن
 أول حرف ، فيكون الفعل^٣ على مثال « افعوت » وتلزمه ألف الوصل
 في الابتداء ، وذلك نحو : « اغدودن » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افعوت » معناها المبالغة نحو خشن « واخشوشن
 وأعشش وأعشوشب » ويحىء على ضربين : متعديا ، وغير متعد .
 فالتمدى نحو : « احلزللت الشيء » قال الشاعر :
 قلمنا أتى عامان بعد انفصاله عن الصرع واحلزلت ديمانا يبرودها
 وقال الآخر :

١ - ظ ، ش : اشهايت .

٢ - ٢ - ظ ، ش : والفرق لا يقع .

٣ - ظ ، ش : الحرف .

واعرَّوَرَّتِ العُلُطَ العُرْضِيَّ تَرَكَضُهُ أُمُّ الفَوَارِسِ بالدَّيْدَاءِ والرَّبْعَةِ
 وَقِرَاتُ أَوْ سَمِعَتْ يُقْرَأُ عَلَى ابْنِ مِقْسَمٍ . عَنْ ثَعْلَبٍ :
 فَلَوْ كُنْتِ تُعْطَى حِينَ تُسْأَلُ سَأَحْتِ لَكَ النَّفْسُ واحْتَلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلِ
 أَجَلٌ لَا وَلَكِنْ أَنْتِ أَلَامٌ مِنْ مِثِّي وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءَ ذَاتِ صَبِيلِ
 وَغَيْرُ الْمُتَعَدَى نَحْوُ : « اَعْدَوْ دَانَ النَّبْتُ » إِذَا طَالَ ، « وَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ
 بِالدَّمْعِ » .

وهذه الواو في « افْعَوَّعَلْتُ » زائدة في موضع الإلِفِ الزيادة ^١ من
 « افْعَالَلْتُ » إلا أن التكرير في « افْعَالَلْتُ » ^٢ من موضع اللام وهو
 في افْعَوَّعَلْتُ ^٢ من موضع العين ، وحجَّزَتِ الواوُ بين العينين ، فلم يلزَمَ
 إدغام ، واجتَمعتِ اللامانِ في « افْعَالَلْتُ وافْعَالَلْتُ » فلزِمَ الإدغام .

[افْعول وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقَ الواوُ ثلاثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال :
 « افْعَوَّوَلْتُ » وتلزم ألف الوصلِ في الأبتداء ، وذلك نحو : « اعلَوَّوَطَ المُهْرُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوَّوَلْتُ » يكونُ أيضا على ضربين « متعدِّة »
 وغير متعدِّة « فالمتعدى نحو : « اعلَوَّوَطْتُ المُهْرَ » ، وغير المتعدى قولهم :
 « اِخْرَوَّوَطَ السَّقْفُ » إِذَا امْتَدَّ ، و « اجْلَوَّوَدَّ » مثله ، قال الشاعر :

أَلَا حَبَبْنَا حَبَبْنَا حَبَبْنَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى
 وَيَا حَبَبْنَا بَرْدُ أَنْبِيَاهِ إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ واجْلَوَّوَدَّا

١ - ط ، ش : الزائدة .

٢ - ٢ - ساقط من ط ، ش .

٣ - ط ، ش : فاجتمعت .

٤ - ط ، ش : فيلزم .

[ما الحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها ، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف « جَلَبَبَتْ » وشمَلَتْ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذا الضرب يبيح متعدياً نحو : « جَلَبَبَتْهُ » جَلَبَبَةً ، وصَعَّرَتْهُ صَعْرَةً » قال الراجز :

سُودًا كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصَعَّرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ ب] غير متعدٍ . ويريد بقوله « جرى مجراها » أنك تقول : « جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ جَلَبَبَةً فهو مُجَلَبِبٌ ، وشمَلِلْ يُشْمَلِلُ شَمَلَةً فهو مُشْمَلِلٌ » ، فيجري ذلك مجرى « دَحْرَجَ يَدْحَرُجُ دَحْرَجَةً فهو مُدْحَرِجٌ ، وتظهر الباء واللام الأوليين ولا تُدغمهما ؛ لأن الحرف مُلْحَقٌ بِدَحْرَجَ . فلو قلت : « شمَلَّ أو جَلَبَبَ » فأدغمت وحوَّلت الحركة لكنت قد نقضت ماله قَصَدت من الإلحاق ، ولم تأت بالبناء المقصود ، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من « دَحْرَجَ » ٢ . وهذا يعني بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، والذي هو من نفس الحرف الجيم من « دَحْرَجَ » ٢ وهذا الإلحاق هو المطرد الذي ذكره ٣ في أول الكتاب .

١ - ١ - عن ص وش ويقابله في ظ (لحقه الزوائد) وفي هامشها (لحقته الزيادة صح نسخته)

٢ - ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ذكرناه .

[ما أُلْحِقَ بِالْأَرْبَعَةِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما أُلْحِقَ بِالْأَرْبَعَةِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ « حَوَقَلْتُ حَرَقَلَةً »
وَصَرَمَعْتُ صَرَمَعَةً ، وَبَيَطَّرْتُ بَيَطَّرَةً .

قال أبو الفتح : اعلم أن « فَوَعَلْتُ » أيضا : متعدّ وغير متعدّ . فالمتعدّي
« صَرَمَعْتُهُ صَرَمَعَةً » . وغير المتعدّي « حَوَقَلْتُ حَوَقَلَةً » . و « فَيَعَلْتُ »
مثله . فالمتعدّي « بَيَطَّرَ الدَّابَّةَ بَيَطَّرَةً » . وغير المتعدّي « بَيَطَّرَ بَيَطَّرَةً »
فهو مُبَيِّطِرٌ : إذا خَرَجَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ ، قال امرؤ القيس :
ألا هَلْ أناها والحواذِثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأ القيس ابن تَمَلِّكٍ بَيَطَّرَا
وَبَيَطَّرَا أيضا إذا عَدَا مُنْكَسًا رَأْسَهُ .

وجاءت أحرفُ على « مُتَبَيِّعِلٍ » وهو « مُبَيِّطِرٌ » ، ومُبيطِرٌ ، ومُسيطِرٌ ،
ومُهَيِّمٌ ، ومُهَيِّمٌ ، وكل هذه جاريةٌ على الفِعلِ . يقال : « بَيَطَّرَ ،
وَبَيَطَّرَ ، وَسَيَطَّرَ ، وَهَيَّيَمَ ، وَهَيَّيَمَ » .

وقوله ٢ ومثل ذلك : يريد أن « فَوَعَلْتُ » ، وَفَيَعَلْتُ « مُلْحَقٌ »
بِدَحْرَجْتُ ؛ لأنك تقول فيه : « صَرَمَعَ صَرَمَعَةً فهو مُصَوِّعٌ ، وَبَيَطَّرَ
بَيَطَّرَةً فهو مُبَيِّطِرٌ » فجرى ذلك مجرى « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرَجٌ » .
قال أبو عثمان : ومثله « فَعَمَلْتُ » نحو : « جَهَّوَرْتُ جَهَّوَرَةً » ، وَهَرَوَلْتُ
هَرَوَلَةً .

١ - ١ - ط ، ش : هذا جار .

٢ - زادت ش في هذا الموضع « من صومع صومعة » وليس هذا موضعه ، وسيأتي في النسخ الثلاث .

قال أبو الفتح ١ : قوله : ومثله ، يريد به أن مثل « بَيَّطَرْتُ وَحَرَّقَلْتُ :
جَهْرَرْتُ » ٢ في أن ٣ هذا إلحاق غير مطرد ، كما أن ذلك كذلك ، ويجوز ٣
أن تكون الهاء في « مثله » . راجعة إلى باب « جَلَبَبْتُ وَشَمَلْتُ » ؛ لأنه على
وزنه ، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب فَوَعَلْتُ وَفَيَعَلْتُ ؛ لأنه
أَوْقَعَ .

وَقَعَرْتُ هذه متعد وغير متعد ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهَوَرْتُ المتاعَ
دَهْرَةً » وغير المتعدى « هَرَوْتُ هَرَوْتَهُ » .
قال أبو عثمان : ومثله « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وَجَعَبَيْتُهُ جَعْبَاةً ،
وَسَلَسَيْتُهُ سَلَقَاةً » .

قال أبو الفتح ٥ : قوله : ومثله ، نظير قوله : ومثله في انفصل قبله ،
تَحْتَمِلُ « الهاء » وجهين من التأويل ٥ ، وهو على ضَرَبَيْنِ : متعد ، وغير متعد .
فالمتعدى نحو : « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وغير المتعدى نحو : « عَسَّظَيْتُ ،
وَحَسَّظَيْتُ ، وَخَسَّظَيْتُ ، وَخَسَّدَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتَلَسَّحْتُ الزونُ ثالثة في هذا ، وتكون الزيادة من موضع
اللام ، ٦ ويكون آخره أيضا ياء زائدة ٦ وَيُسَكِّنُ أوله فتَلَزَّمَهُ أَلِفُ الوصل ٦٥

١ - ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وأن .

٣ - ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ - ص : تحمبة .

٥ - ظ ، ش : قال الشيخ .

٦ - ٦ - ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفي هامش ظ ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افْعَنْلَلْتُ ، وافْعَنْلَيْتُ » نحو : « افْعَنْسَسَ ،
واسَلَنْقَيْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوى بين « افْعَنْسَسَ ، واسَلَنْقَيْتُ » لأجل النون
الثالثة فيهما ؛ ولأن في آخر كل واحد منهما زيادةٌ وإن كانت في افْعَنْسَسَ
لأما مكررة وفي « اسَلَنْقَيْتُ » ياءٌ مزيدة وأنها قد اشتركا في زيادتهما وأنهما
مُلتحقان .

ولا يكون « افْعَنْلَلْتُ » متعدياً أبداً ؛ لأنه نظير « انْفَعَلْتُ » ؛ ألا ترى
أن فيه نونا وهمزة وصلٍ كما أن « انْفَعَلْتُ » كذلك .
و « افْعَنْلَيْتُ » على ضربين : متعدٍ ، وغير متعدٍ .
فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدْ جَمَلَ الشَّعْسُ يُغَرِّدِي
أدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَتِي

وغير المتعدى نحو قولهم : « احْرَتَيْ الديك ، وابْرَتَيْ الرجل » .

قال أبو عثمان : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَتَجَمَ
واخْرَتَنَطَمَ » ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام
أو كانت الياء في آخره زائدة ؛ لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس
الحرف كما تقع في « احْرَتَجَمَ » كذلك ، فكل ذلك جميع ما أُخْرِقَ من بنات اثلاثة
بالأربعة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو :
 « احْرَنْجِمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَسْلُغُوا بنات الثلاثة ببناء بنات الأربعة
 بزيادة هذه النون في هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلما كانت النونُ في احْرَنْجِمَ ١ ثلاثة ساكنة كانت في اقعنسس
 كذلك ، ولما كان بعدها في احْرَنْجِمَ ١ حرفان جعلوا بعدها في اقعنسس ٥
 سينين إحداهما زائدة ليُحَقِّقَ البناءُ بالبناء ، وكذلك زادوا في اسلنقيتُ
 ياء مكان السين الأخيرة ؛ لأهمها كلتاهما ٥ زائدتان .

فهذا ٢ معنى قوله : ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع
 اللام أو كانت الياء الأخيرة ٣ زائدة .

وهذا أحدُ ما يدلُّ على أن إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة من موضع ١٥
 اللام فيما لازيادة فيه ، نحو : « جَلَبَبْتُ ، وصَعَّرْتُ » هو القياس ٥ .
 ألا ترى أن « اقعنسس » كذلك ؟ .

وكان الياء في باب « افعنليتُ » داخلة على اللام المكررة وأن الموضع
 للام دون الياء ، كما أن « سلنقيتُ » داخل على « جلببتُ » .

وقوله : لأن النون هنا ٥ تقع بين حرفين من نفس الحرف ٥ كما تقع في
 « احْرَنْجِمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لم صارت الزيادة في « اقعنسس »
 من موضع اللام .

وتفسيرُ هذا : أنه لما كانت النونُ في « احْرَنْجِمَ » واقعة بين الراء

١ ، ١ - ساقط من ظ وش

٢ - ظ ، ش : وهذا

٣ - ص : آخره .

والجيم ، وكنتاها ١ من الأصل ، ٢ أرادوا أن يقَعَ في « افْعَنْسَس » ثلاثة
بين حرفين من الأصل ٢ وهما العين والسين الأولى ، فلما مضت العين واللام ،
دعت الضرورة إلى تكرير اللام أو الزيادة بَعْدَهَا .

ومِنْ هُنَا لم يَجِء في كلامهم نحو « افْعَنْوَلْتُ » ولا « افْعَنْسَلَيْتُ » ولا
٥ « افْعَيْسَلْتُ » ٣ ولا شيء من ذلك كراهة أن تقَعَ النون بين حرفين أحدهما
أصل والآخر زائد فتُخَالِفُ حُكْمَ « احْرَرْتَجَمْتُ » .

فإن قُلْتَ : فهَلَّا جاء في كلامهم نحو « انْفَسَعَلْتُ » أو « انْفَسَعَلْتُ »
فجعلوا الزيادة قبل الفاء وكانت النون إذا واقعة بين حرفين من الأصل كما ذكر
أبو عثمان أنه هو الذي اضْطُرَّ إلى أن كانت الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها ؟
١٠ فالجواب : أنهم لم يفعلوا ذلك ؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاق بنات الثلاثة ببنات
الأربعة ولم نرهم في غير هذا الموضع ألْحَقُوا الثلاثة في الفِعْلِ بالأربعة من أولها
إنما [١٣٣] هو من آخِرِهَا نحو « جَلْبَيْبْتُ » أو وَسَطِهَا نحو « جَهْوَرْتُ »
وَبَيَّطَرْتُ ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة ٤ .

وأيضا فإن الزيادة في الكلمة توهين لها ؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها ، وآخر
١٥ الكلمة بانوهين أحق من أولها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان ، وأنتك لانكاد
تجد « لانفحل » نظيرا إلا « إنزَهوًا » فبما علمت .

١ - ظ ، ش ؛ وكلاهما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ولا افعينلت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في ظ ، ش في هذا الموضع بين كلمتي « الثلاثة » و « وأيضا » الكلام الآتي وهو : « ببنات
الأربعة ، ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخرها نحو :
جلبيت ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت » وهو تكرار لما سبق قبله ، ولذلك أحاطته ش بعلامتين
دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .

وأيضاً فإن النون في « احترتجسم » بين العين واللام ، ولو قالوا :
« انفسعتت^١ » لكانت^٢ النون بين الفاء والعين ، وهذا غير ما تصدوا إليه^٣
فلما لم يمكن^٤ إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها ولا من أوسطها
كانت من آخرها .

- وقوله : فكذلك^٥ جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به^٦ أنه
إنما^٧ يأتي الملحق بالأربعة على هذه الأنحاء التي أودا « جسيبتت^٨ » وآخرها
« اسلنفتت^٩ » ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة
المذكورة^{١٠} ، إلا أنهم قد قالوا : « اكنوأل^{١١} » فألحقوه بـ « اطمان^{١٢} » وقالوا :
« رهياً ، وترهياً ، وتمخرق^{١٣} » ، « وتمسدل^{١٤} » ، « وتمنطق^{١٥} » ، « وتندرغ^{١٦} » ،
« وتمسكن^{١٧} » فألحقوها بالأربعة وهي شاذة .

[زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان : وتلحق ألف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة
وتضعف اللام فيكون الحرف على « افعلال^{١٨} » نحو : « اطمانت^{١٩} وانشتررت^{٢٠} »
ويدركهما^{٢١} الإدغام كما أدرك باب « احتررت^{٢٢} » وما كان نحوه من الثلاثة .

١ - ظ ، ش : انفيعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : لكان .

٣ - ص : له .

٤ - ظ ، ش : لم يكن .

٥ - ص : كذلك . وظ : ولذلك .

٦ - في موضع هذا الرقم بين « به » وبين « إنه » في ظ ما يأتي « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .

٧ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص وهاش ظ « المذكورة » . ظ ، ش « المعروفة » .

٩ - ص - مخرق ، وهي في آخر سطر ولعلها كانت : مخرق ومخرق ، فذهب تمخرق في التصدير .

هذا كثير في ص .

١٠ - ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « افْعَلَلَّ افْعَلَلَّ » فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل « اطمأنَّ : اطمأَنَّ » فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار « اطمأنَّ » كما ترى .

ويدلُّ على أن « اطمأنَّ » أصله « اطمأَنَّ » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله ؛ ألا ترى أنك تقول « اطمأنتُ » فتبين النون الأولى لما سكنت النون الأخيرة ٢ ، فجرى ذلك ٣ بجرى « شدَّ وضمَّ » ثم تسكَّن اللام فتظهر العين فتقول : « شدَّدتُ وضمَّنتُ » .

وكذلك « احمَرَّ » أصله « احمَرَّرَ » باظهار الراءين ، [٣٣ ب] ثم تنكبَّوا الجمع بين مثلين متحركين فأسكنوا الراء الأولى وأدغموها في التي بعدها فصارت « احمَرَّ » ؛ ألا ترى أنك إذا أسكنت اللام الأخيرة ؛ ظهرت الأولى وذلك نحو قولك « احمَرَّرتُ واصفرَّرتُ » ؟ .

فإن قيل : فهلا ٦ قالوا : « اطمأَنَّ و احمَرَّرَ » بالإظهار كما قالوا : « جَلَبَبَ واقْعَنَسَسَ » ؟ فالجواب : أنهم إنما بينوا جَلَبَبَ ونحوه ؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحْرَجَ ، وبيَّنوا اقْعَنَسَسَ ؛ لأنه مُلْحَقٌ باحْرَنْجَمَ ، فلما أرادوا مثالا لا يكون إلا متحرِّكا لاختلاف حِرْفَيْهِ بَيَّنَّوْا : لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ ٧ .

١ - اطمأن : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الأخيرة .

٣ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الأخيرة .

٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وهلا .

٧ - به ساقط من ظ ، ش .

فأما « اطمأن » ، وأحمرَّ « وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير
مُلحقة بشيء ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام ١ فِعْلٌ مِثْلُ « اسْفَرَّ جَلَّ » فيُلحَق
اطمأنَّ به ؛ هذا مُستحيل ؛ لأنه لا يكون فِعْلٌ مُحماسيَّ أبدا .
وليس في الكلام مثلُ « ادْحَرَجَ » فيُلحَقَ أَحْمَرَّ به فيظهر . فمن هُنَا وَجَبَّ
الإدْغَامُ . ولا يكونُ « افْعَلَّلَ » متعديا في كلام العرب البتَّة .

[بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي]

قال أبو عثمان : وللأفعالِ أُنثِيَّةٌ سِوَى ما ذَكَرْتُ لَكَ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ ،
مِنْ ذَاكَ « فَعَلَّتْ وَتَفَعَّلَتْ وَفَاعَلَتْ وَتَفَاعَلْنَا ٢ » وَمِنَ الْأَرْبَعَةِ :
« تَدَحَّرَجْتُ وَتَدَحَّرَجْنَا » .

قال أبو الفتح : أعلم أن فعلت أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قطعته
وكسرت . إنما تخبر أن هذا فعل وقع منك شيئا بعد شيء على تطاول الزمان .
وقد تجيء لا يراد بها ذلك ، نحو « صبحت المنزل ومسبته ، وكلمت
زيدا » وهي على ضربين : متعد ، وغير متعد . فالمتعدى ٣ نحو « كسرت وقطعت »
وغير المتعدى نحو « مسبت وهلمت » وأما « تفعلت » فهو مطاوع
« فعلت » ٢ نحو : « كسرت فتنكر ، وقطعت فتنقطع » وهو نظير « فعاعته
فانفعل » نحو « قطعت فتنقطع » إلا أن هذا يكون على ضربين : متعديا ،
وغير متعد ، فالمتعدى نحو قوله عز وجل ٤ : « يتخبطه الشيطان من المس » ٥ ،

١ - ظ ، ش : كلامهم .

٢ - ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و « من المس » ساقط من ظ ، ش .

و « تَسَلَّقَفُ مَا يَأْفِكُونَ » ١ . وغير المتعدّي نحو « تَحَرَّبَ ، وتَأْتَمَّ » .

وانفَعَلَ : لا يكون متعديا أبداً .

وأما « فاعَلْتُ » فأكثر ما يجيء من اثنتين ، نحو : « ضاربتُ زيدا » ،

وشاءتُ عمرًا ٢ ، وقد يكون من الواحد نحو « طارنتُ النعْلَ ، وعاقبتُ

الأميرُ اللصَّ » ولا تكاد تراه إلا متعديا .

فأما ٣ « تفاعَلنا » فيكون متعديا وغير متعد . فالمتعدّي نحو « تقاضَيْتُهُ ،

وتجارَيْنا الحديثَ » . وغير المتعدّي نحو : « تَعَاوَلْ وتَعَانَلْ » .

والفصل بين ضارَبَ وتضارَبَ ونحوهما ، أنك إذا قلتُ « ضاربتُ زيدا »

فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبتَه فكان ٤ الفِعْلُ لك دونه .

وأنت إذا قلت : تضارَبَ زيدٌ وعمرٌ ، وإنما ٥ تَعَطِيفُ بالواو ، ولا تقول

تضارَبَ زيدٌ عمرا ، والمعنى في قولك « ضارَبَ زيدٌ عمرا ، وتضارَبَ زيدٌ

وعمرٌ » واحدٌ .

ولإنما يجوز أن تقول « تفاعَلتُهُ فُتَعِدَيْتُهُ ٦ إلى مفعول إذا لم يكن المفعولُ

فاعلا في المعنى نحو « تقاضَيْتُهُ الدَيْنَ ٧ ، وتناسَيْتُ الحديثَ » . فالفعلُ

١٥ في نحو هذا لك وحدك .

١ - من الآية ١١٧ الاعراف ٧ ومن ٤٥ الشعراء ٢٦ وهي في الموضعين تَلَقَفَ . وتَلَقَفَ : قراءه .

٢ - ظ ، ش : بكرا .

٣ - ظ ، ش : وأما .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : فإنك إنما .

٦ - ظ : فتعديته ، وهو تصحيف .

٧ - ظ ، ش : تقاضيت الدين .

ولا تقولُ «تَخَصَّمْتُ زَيْدًا» ؛ لأنَّه منكما جميعا ، وقد أنشدوا بيتَ

أمرئ القيس :

لعوبٍ تناساني إذا تُممتُ سيربالي

فَتُعَدِّي تَفَاعَلَ إِلَيْكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُنَا لَهَا دُونَكَ ، وَمَعْنَاهُ : تُتَسَيَّنِي ،

٥ فجرى مجرى «تَفَاعَضَانِي الدَّيْنُ» .

وأما «تَفَعَّلْتُ» فإنها مطاوعةٌ «فَعَلَلْتُهُ» ، وذلك قولك «دَحَرَ حَرَجْتُهُ

فَدَحَرَ حَرَجٌ» وهي نظيرُ «فَعَلَلْتُهُ فَتَفَعَّلَ» وقلما توجد مُتَعَدِّيَةٌ .

[الفرق في المضارع بين المبني المعلوم والمبني المجهول

من المواضع التي تجاوزت ثلاثة أحرف]

- قال أبو عثمان : وليس بين «يُفَعَّلُ» منها و«يَفْعَلُ» بعد ضمة أول حرفٍ
١١ وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف . وفتحته ، وذلك نحو :
«يَسْتَخْرِجُ» ، وَيُسْتَخْرِجُ ، وَيَنْطَلِقُ وَيُنْطَلِقُ به «إلا ما كان على
«يَتَفَاعَلُ» فإنه لما كان مفتوحا في «يَفْعَلُ» تَرَكَوهُ في «يُفَعَّلُ» بحاله نحو :
«يَتَفَاعَلُ» ، وَيُتَفَاعَلُ عَنْهُ «كما فُعِلَ ذلك في غير الزائد نحو «يَسْمَعُ» ،
١٥ وَيُسْمَعُ» .

- قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأفعال التي تُجَاوِزُ مَوَاضِيهَا ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ،
لا يكون الحرف الذي قبل الطَّرْفِ من المضارع فيها إلا مكسورا نحو «أَكْرَمَ
يُكْرِمُ» ، وَاَنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَاَسْتَخْرِجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَاغْدُوْدَنَ
يَغْدُوْدِنُ ، وَاَحْرَنْجِمَ يَحْرَنْجِمُ «إلا ما كان ماضيه على «تَفَاعَلَ»
٢٠ وما كان على وزنه نحو «تَفَعَّلَ» ، وَتَفَوَّعَلَ ، وَتَفَيَّعَلَ ، وَتَفَعَّوَلَ ،

وَتَفَعَّلَ ١ « فَإِنَّ مَا قَبْلَ طَرَفِهِ فِي الْمَضَارِعِ يَكُونُ مُفْتَوْحًا نَحْوُ « تَدَحْرَجَ [٣٤ب] بِتَدَحْرَجُ ، وَتَصَوِّمَعُ ، بِتَصَوِّمَعُ ، وَتَقْبِيهُتُقُ بِتَقْبِيهُتُقُ ، وَتَقَطِّعَ بِتَقَطِّعُ ، وَتَغَافِلُ بِتَغَافِلُ » .

وإنما ذكر أبو عثمان من هذا كَلِمَةُ « تَغَافِلُ » وحدها ؛ لأنه أرادَ هذا المثالَ وما كان مثله في حركته وسكوته وزيادة التاء في أوَّلِهِ .

وقد كان القياسُ أنْ يَكْسِرُوهُ لِتُخَالِفَ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ حَرَكَتَهَا فِي الْمَاضِي . كما قالوا : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَرَكِبَ يَرُكِبُ » . وكانهم إنما هربوا إلى الفتح ؛ لأنهم لو قالوا : « يَتَغَافِلُ » ، لأشبهه آخره آخر المصادر . نحو : « التَغَافِلُ والتَّعَالُمُ » ، ولو كَسَرُوهُ لِأَشْبَهَ آخِرَ الْجَمْعِ نَحْوُ : « تَتَافِلُ وَتَنَاضِبُ » جمع « تَتَفَلُّ وَتَتَنَضَّبُ » ، فأرادوا أن يُبَاعِدُوا بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْجَمْعِ .

فأما قولهم في اسمِ الْفَاعِلِ مُتَغَافِلٌ ، فإنما كَسَرُوا الْفَاءَ عَلَى مَا يَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِّنَ فِيهِ شَبَهُ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ ، وَالْجَمْعُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ مَفَاعِلٍ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، فَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : « مُتَغَافِلٌ » فَتَسَحَّوْا الْفَاءَ ، لِأَنَّ شَبَهَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ .

وهذا مأمونٌ في الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَالْتَ « يَتَغَافِلُ » فَقَدْ عَلِمْتَ بِفَتْحِهِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ أَنَّهُ لِلْفَاعِلِ . وَإِذَا ضَمَمْتَ فَقَالْتَ « يَتَغَافِلُ » ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَالْفَصْلُ وَقَعُ ، وَجَمَلَ بَاقِيَ الْأَنْعَالِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ تَغَاعَلٍ عَلَيْهِ .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » وهو تكرير منهما له ؛ لأنه أول وزن في الأوزان الستة .

٢ - ظ ، ش : أو من ، وهو خطأ .

وكانَ أبا عَثانَ إنما ذَكَرَهُ وَحَدَّهُ دونَ غيره لهذا المعنى ؛ ألا ترى أَنهم لو قالوا « يَشَدَّ حَرَجٌ » فَكَسَرُوا الرَّاءَ لم يكن يُشْبِهُ مُصَدِّرا ولا جَمعا ، فالباب في هذا « تَمَاعَلٌ » ، وغيرُهُ داخلٌ عليه

« إذا صرَّتْ إلى بِناءِ الفعل للمفعول وهو الذي يُسَمَّى « بابَ ما لم يُسَمَّ ناعِلِهِ » ، انفتح ما قَبِلَ الطَّرْفِ في جميع المضارع ؛ لأن ما قَبِلَ الطَّرْفَ لا يكونُ في الماضي إلا مكسورا ، ففتح في المضارع ؛ لأن هذا لا يختلفُ في جميع الأفعال ^١ التي لم يُسَمَّ فاعلُها ، وذلك قولك ^٢ « أَكْرَمَ يَكْرِمُ » ، وانطَلِقَ به يُنطَلِقُ ، وتُعَوِّفُ عنه يُتَعافَلُ » ، فجَرَى ذلك مجرى « شَرِبَ يَشْرَبُ » لما كَسِرَ الماضي ففتح المضارع .

١٠ وإنما جاء أبو عَثانَ بِيَسْمَعُ وَيُسْمَعُ لِيُرِيكَ أن لِيَاب « يَتَعافَلُ وَيُسْتَعافَلُ » عنه « نظيرا [١٣٥] ثلثا بغير ^٣ زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فإنما وجبتِ الفَتْحَةُ به مِن قِبَلِ أن ماضِيه مكسور العين وهو سمع وليس مِن قِبَلِ حرفِ الحَقِّ ؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول : « رَكِبَ يَرَكِبُ ، وشَرِبَ يَشْرَبُ » فتفتحُ العين من المضارع ولا حرفَ حَلَقٍ فيه ؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ وهو « سَمِعَ يَسْمَعُ » فجري مجرى « ضَرَبَ يَضْرَبُ »

١٥ قال أبو عَثانَ : وإنما كتبتُ لك في صدرِ هذا الكتابِ هذه الأمثلة ، لِتَعْلَمَ كيف مذاهبُ العَرَبِ فيها بَسَّتْ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ، فإذا سَأَلْتِ عن مسألة فانظري : هل بَسَّتِ العَرَبُ مِثْلَها ؟ فإن كانتِ بَسَّتْ ، فابني مِثْلَ ما بَسَّتْ ،

١ - ظ ، ش : الأحوال .

٢ - ظ ، ش : قولهم .

٣ - ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف .

وإن كان الذي سُئِلَتْ عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِيهِ ؛ لأنَّكَ إنما تريدُ أمثِلَتهم وعليها تَقْيِسُ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه لَوَحَّ في هذا الفصلِ بخلاف أبي الحسن .
وسأني به ^١ بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَفْتَضِيهِ ولا قُرَّةَ إلا بالله .

[مسائل التصريف ذات البال في الميموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان : واعلم ^٢ أنَّ الممزة وبنات الواو والياء فيهنَّ مسائلُ التَّصْرِيفِ فانظُرْ كيف صَنَعَتِ العَرَبُ في الياءاتِ والواواتِ والممَزَّاتِ اللَّارَاتِي هُنَّ فاءاتُ الفعلِ وَعَيْنَاتُهُ ولاماتُهُ ؛ وما أُحْقِقَ باللاماتِ من الياءاتِ وكيف أجزَوهُنَّ وكيف ألزموهُنَّ الحذفَ والتغييرَ والإبدالَ حتى يسهلَ عليك النَّظَرُ إن شاء الله . ١٠

وسأضحُ لكَ مِن كلِّ شيءٍ مِن هذا البابِ رَسْمًا تقيسُ عليه ما كان مثله ، فإنَّه ليس شيءٌ من غامضِ مسائله إلا وفي ظاهره ما يُبَيِّنُ لك مجرى غامضه ولا قُرَّةَ إلا بالله .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه لَمَّا اتَّبَع هذا الفصلَ الذي قبله ليريك كيف ينبغي أن تعمل فيما يَرِدُ عليكَ مما يُسألُ عن بِنائِهِ ، يقولُ : فلا تَعُدَّ ما رأيتهم عَمَلِوهُ في نظيرِ ما تَبْنِيهِ ولا تتجاوزهُ . فهذا قريبٌ من قوله « فإنَّ كانت بَنَتُ فابنٍ مِثْل ما بَنَتُ ، وإن كان الذي سُئِلَتْ عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِيهِ » . ١٥

١ - به : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اعلم .

٣ - إنما : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : تجاوزهُ .

٥ - ظ ، ش : وإن .

وقوله : واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف .
ومسائل التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء [٣٥ ب] وغيرها من الصحيح
أيضا . وإنما أراد أن المسائل إذا بُنيت من الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة
مُشكّلة لما يعرض فيها من التغيير والحذف . فكأنه ا حذر من السهو
فيها ، ونبه على صعوبتها وإشكالاتها ليقع التحرز منها .

٥

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان :

باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حكى أن أبا ١ العباس . سأل أبا عثمان عن حروف
الزيادة ، فأشده .

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْتَنِي وَمَا كُنْتُ قَدِماً هَوَيْتُ السِّمَانَ
فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان قد ٢ أجبتك في الشعر ٣ دفتين ،
يريد « هَوَيْتُ السِّمَانَ » ويجمعها أيضا في اللَّقْظِ « اليَوْمَ تَنْسَاهُ » وقيل أيضا :
« سَأَلْتَمُونِيهَا » وهي عشرة أحرف : الألفُ ، والياءُ ، والواوُ ، والهمزة ،
والميمُ ، والنونُ ، والتاءُ ، والهاءُ ، والسينُ ، واللامُ .

وقول أبي عثمان : « باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة » ، يريد به
أن حروف الزيادة ليست في كل موضع تكون زائدة ؛ ، ولو كانت في كل

١ - أبا : ساقط من ظ .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في الشعر : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكون زائدة^١ لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّد الحروف
وحدّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة^٢ فاقض بزيادته
ولا تتسوّف ، وهذا خطأ لا يقوله أحد ؛ ألا تَرَى أن « أوى ، ووأى » إنما هما^٣
مُرْكَبَانِ من همزة وواو وياء ، وليس فيهما حرف زائد البتّة — وإن كُنّا^٥
نعلم أن الهزّة ، والواو ، والياء ، من حروف الزيادة في غير هذا الموضع .
ولكن ينبغي أن تُعرّف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت
في كلامهم بالأدلة الواضحة . وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى ؛

[الهزّة التي في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهزّة إذا كانت أوّلا وكان الشيء الذي هي فيه ،
عَدَدُهُ أربعة أحرفٍ بها فصاعداً^٥ . فهي زائدة ، إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها
من نفس الحرف^٦ . وذلك نحو « أفكّل وأبدع » .

قال أبو الفتح : اعلم أنّه قد تتجسّر في هذا الفصل قِسْطًا كبيرًا من اللّغمة ،
عرّف أمر [٣٦] الهزّة فيه ، فأمين معه أن تكون الهزّة في أول ما عدته
أربعة أحرفٍ بها — إلا زائدة إلا أن يشيء أمرٌ يرضح أنها من نفس الحرف .
١٥

- ١ - ظ ، ش : زيادة .
- ٢ - في كلمة : ساقط من ظ ، ش .
- ٣ - إنما هما : ساقط من ظ ، ش .
- ٤ - تعالى : زيادة من ظ ، ش .
- ٥ - فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .
- ٦ - ص وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل « أجرك ، وأجبتك » .
 لقضيت بأن الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ، ولم يحسج فيه إلى
 الإشتقاق ؟ وقوله : « وكان الشيء الذي هي فيه عده أربعة أحرف
 بها فهي زائدة » ، يريد به : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها
 من الأصول وفي أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة .

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ،
 لم تنقص بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك ، فلا سائل أن يقول :
 ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء ؟ وما تتركب أن تكون زائدة ، وتعمل
 الهمزة أصلا ويكون وزن الكلمة « فيعللا » ؟ .

فالجواب في ذلك : أن تحمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها ؛
 وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى
 أن باب « أحمَرَّ وأصفر » أكثر من باب « خيفق وصيرف » ؟ فهذا الدليل
 ثبتت^٣ زيادة الهمزة في أيدع .

وقد حكى بعضهم « يدعته تيديعا » فهذه دلالة قاطعة على كرن الياء
 فاء . ومن ذلك قولهم^٤ : « أولق وأبصر » لا ينقض بزيادة الهمزة فيهما لأجل
 الواو والياء فيهما ، فيحتاج إلى الاشتقاق ، وسند كرههما في موضعهما إن شاء الله .
 فأما^٦ التكرير ، فقال سيبويه : « لو جاء في الكلام شيء نحو : « أكسل ،

١ - ظ ، ش : ولا .

٢ - أوسع : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : ثبت .

٤ - قولهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وأما .

وَأَيْقَتِي ، فَسَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ « أَنْعَلَّ » لَمْ يَكُنِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ . إِلَّا سَاكِنًا مُدْغَمًا . يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يُقَالَ « أَكَلْتُ وَأَيْقْتُ » كَمَا قَالُوا « أَصَمُّ وَأَيْلُّ » . يَقُولُ : فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مِنْ الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ وَزْنُ الْكَلِمَةِ « فَعْلَلًا » ، أَوْ فَعْلَلًا .

[الياء في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وكذلك الياء تجرى مجرى الهمزة أولاً نحو « يرمع ويعمدل للناقاة التي يعمل عليها » ؟

قال أبو الفتح : يقول : إن حكم الياء إذا وقعت هذا الموقع حكم الهمزة ، لافصل بين [٣٦ ب] الياء والهمزة فيه .

١٠ [لم قضى بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة ؟]

قال أبو عثمان : وإنما كان هذا زائدا وإن لم يشتق^٢ منه ما يذهب فيه لكثرة ما تبين لك من هذا المثال ممّا^٣ يشتق منه^٤ ما يذهب فيه ، نحو : « أحمّر ، وأسود ، وأبيض » وذلك^٥ أكثر من أن أعدده^٦ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إنك إنما نصيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا في هذا الموضع وإن لم تعرف الاشتقاق ؛ لأنك لا تشتق شيئا على هذا المثال وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين ؛ ألا ترى أن أبيض من البياض ، وأسود

١ - للناقاة التي يعمل عليها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، وهامش ش : يشتق .

٣ - في الأصل : ما .

٤ - منه : ساقط من ش .

٥ - ظ ، ش : وذلك .

٦ - أن : زيادة من ظ ، ش .

من السَّوَادِ ، وَأَحْمَرَ مِنَ الحُمْرَةِ ، وَأَخْضَرَ مِنَ الحُضْرَةِ ، وكذلك جميع ما يَرِدُ
 من هذا النَّحْوِ ، فلنَّما يُجْمَلُ ما يُجْرَلُ على ما يُعْرَفُ ، ويُقاسُ الغائبُ بالشاهد .
 فأما « يَرْمَعُ » فيجوز عندى أن يكون من قولهم : « تَرَمَعَ أَنْفُ فلانٍ »
 إذا اضْطَرَبَ وَنَحَرَكَ . واليرمَعُ : حجارةٌ حَوَّارةٌ ليس لها ثباتٌ ولا صلابةٌ ،
 وهى هَشَّةٌ ، والمَشاشمةُ والخَوْرُ قَريبٌ من الاختلاجِ والاضطرابِ ؛ ألا ترى
 ٥ أنهما جميعا بضدَّ الثباتِ والرَّزانةِ ؟ .

وأما ٢ اليَعْمَلَمَةَ : فهى النَّاقَةُ التى يُعْمَلُ عليها فى السَّيرِ ، فقد تبين أيضا
 بالاشتقاق زيادة الياء فيهما ، فيكون ٣ هذا مُضافا إلى القياس الأول .

وقولُه : وذلك أكثر من أن ؛ أعدّه لك . يريد أنه أكثر من أن يُعَدَّ
 فى هذا الكتاب ؛ لأن التمثيل لا يُحتاج فيه إلى جميع اللُّغَةِ ، أو يكونُ أرادَ أنه
 ١٠ لا يُحِيطُ بهذا ٦ البابِ لِسَعْتِهِ ٦ ؛ والتأويلُ الأولُ عندى أشبهُ ؛ لأنه ليس فيه
 اعترافٌ منه بالتَّقْصيرِ فى اللُّغَةِ .

[النون والتاء فى أول الكلمة ، لاتعدان زائدتين إلا بثبت]

قال أبو عثمان : فأما ٧ النُّونُ والتاء : فإذا كانتا أوْلا وكانتا على مِثالِ
 ١٥ الأسماءِ مع ما ٨ هُما فيه — فلا تجعلهما زائدتين إلا بشبَّتْ ؛ نحو : « نَهْشَلِ
 وَنَهْصِرِ وَنَهْشَرِ وَتَرَعَمِ »

١ - ظ ، ش : ليست .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : ويكون .

٤ - أن : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جمع .

٦ ، ٦ - ظ ، ش « السعة » .

٧ - ظ ، ش : وأما .

٨ - كتب فى ظ هكذا (معماما) وهو خطأ .

قال أبو الفتح : اعلم أن النون والتاء لم تكسرت زيادتهما في الكلام كثرة
زيادة الياء والواو ، والهمزة ، فلذلك احتسجت إلى أن تنظر إلى المثال الذي هما فيه ،
فإن كانتا فيه واقعتين موقع حرف من الأصل ، قضيت بأنهما من الأصل ،
وإن لم تكونا واقعتين موقع حرف من الأصل ، قضيت بزيادتهما .

ألا ترى أن النون في نهشل والتاء في تروءم ، بإزاء الجيم [٣٧] في جمع ؟
فلهذا قضيت بأنهما من الأصل ، والاشتقاق يدل على أن النون في « نهشَل »
والتاء في « تروءم » أصلان . وذلك قولهم « نهشَلت المرأة » إذا أسنت ،
و« نهشَلت : فعللت » ، فالنون في نهشَل : فاء ، بمنزلة في نهشَلت .
وليس في كلامهم نفعلت .

وأما تروءم ، فيدل فيه على زيادة الواو وأن التاء أصل ، قولهم في الجمع ٣ :
« تروءم . وتروءم : فعال » . فالتاء فاء ، والهمزة عين . وإنما كتبت الهمزة في تروءم
واواً لانضمام ما قبلها ، وكذلك إن خففت فأبدلتها واواً خالصة ؛ فليست هذه الواو
هي التي كانت في تروءم ، إنما هي همزة مخففة كما تقول في تخفيف « جؤون :
جؤون » .

وشيء آخر يدل على أن الواو في تروءم هي الزائدة دون التاء ، وهو أن
فرد عملا في الكلام أكثر من تنفعل ؛ ألا ترى أن باب « كرتير ، وجرهمر ، وقرصرة ،
وحرقل وكركب » ؛ أكثر من باب « تألب » ؟ فعمله على الأكثر هو القياس .
وشيء آخر يدل عليه أيضا ، وهو قولهم : « أتأمت المرأة » إذا ولدت
التروءم ؟

١ - في الأصل : « بكونهما غير زائدين وإن وإن لم تقعا » والمعنى واحد مع تكرار « وإن » .

٢ - ظ ، ش « أن » بدون واو عطف ، ويلونها يفسد المعنى .

٣ - في الجمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ - هي : ساقط من ظ ، ش .

فَأَمَّا تَأْتَبُ ، فالتاء فيه^١ زائدة ؛ لأنه من « أَسَبَ يَا أَلِيبُ » : إذا جَمَعَ وهو الحمار ، فهذا تَثَبَّت . قال سيديويه : أَسَبَ الحمارُ يَا أَلِيبُ^٢ وهو طَرَدُهُ طرِدَتَهُ .

وقوله : وكاننا على مثال الأسماء مع ما هما فيه ، يريد به : كان^٣ الاسم الذي هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرباعي الذي لازيادة فيه وهى : « فَعَعَلَّ ، وَفِعْعَلَّ ، وَفَعْلَلَّ ، وَفِعْلَلَّ ، وَفِعْعَلَّ ، وَفَعْلَلَّ » على مذهب أبى الحسن « وعلى أحد الأمثلة الخماسية .

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتْكَ على^٤ مثال لا يكون للأسماء - فهما زائدتان لحيثهما على غير الأصول ، وذلك نحو : « تَرَجَّسَ ، وَتُرْتَبَّ » ؛ لأنه ليس فى الكلام مثل جَعْفَرٍ^٥ ولا جَعْفَرٍ ، اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النون والتاء فى « تَرَجَّسَ ، وَتُرْتَبَّ » ، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ؛ كما قضى بزيادة النون من « كَسَنَهَيْبَلٍ » لأنه ليس فى الكلام مثل « سَفَرَجَلٍ » بضم الجيم .

وشئ آخر يدل على زيادة التاء فى تَرْتَبَّ . وهو أنه^٦ الشيء الراتب الثابت يُقال : « رَتَبَ يَرْتَبُ » . قال طُفَيْلٌ : [٣٧ ب]

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما : تكرر فى ظ .

٣ - ظ ، ش ، وكان .

٤ - من ، ظ : جاراتك . وهامش ظ ، ش : جاراتنا .

٥ - زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يأتى (بكسر الفاء) .

٦ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

وقد كان حيّاناً عدويّن في النّدي خلا فعلى ما كان في الدهر فارثي
وكذلك «تَنْضُبُ وتَنْفُلُ» ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ ، وقد قالوا
«تُنْفُلُ» بضمّ الناء ، ومثاله ^١ «تُنْفَعُلُ» .

والنّاء أيضا ^٢ — وإن كانت يلزّاء جيم جرّهم ^٣ ؛ لأنها قد ثبتت في قول من
فَسَحَ النّاء فقال «تَنْفُلُ» — زائدة . فوى أيضا في قول من ضمّها زائدة .
وَمَحَالٌ أن تكون ثمّ زائدة وهنا ؛ أصلا ؛ لأنّ اللَّفْظَ واحدٌ والمبني واحد .
ويدل أيضا على زيادة النّاء في تَنْفُلُ أنّه ليس في الكلام اسم على «نُنْفَعُلُ»
ولا «فُنْعَعُلُ» .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ؛ ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جَعْفَرِ .

١٠ [الهزمة غير أول لا تجعل زائدة إلا ببيت]

قال أبو عثمان : ولذا وجدت الهزمة غير أوّل فلا تجعلها زائدة إلا بنبت
لأنها لم تكن زائدة غير أوّل .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهزمة غير أوّل في أحرف معلومة ، وهي شمّال
وشأمّال بمعنى الشّمّال ، وإنما هو من شمّلت الرّيح .
وسألت أبا عليّ عن «شمّال وشأمّال» فقلت : ما تُسَكِّرُ أن تكون الهزمة
١٥

١ - ص : ومثله .

٢ - زادت ص في هذا الموضع لفظ : زائدة .

٣ - ظ ، ش : من جرهم .

٤ - ظ ، ش : هناك .

٥ - ظ ، ش : شيء .

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شملت ، كما تقول في ١ « دَمِيثٌ وَدِمِثْرٌ ،
وَسَيْطٌ وَسَيْطَرٌ » ، إنَّ أحدهما ٢ بمعنى الآخر وليس من أصله ؛ لأن دَمِيثًا ثَلَاثِيٌّ
وَدِمِثْرًا رُبَاعِيٌّ . فقللٌ كذلك في شَمَالٍ وشَأْمَلٍ ٣ .

فقال : إن الهمزة قد زيدت غير أول في جُرَائِضٍ وَنَيْدُلَانٍ بمعنى
نَيْدُلَانٍ وأحرف غير هذه . فكأن ؛ أبا على رأى حملته على هذا مع الاشتقاق
أولى من أن يجعله أصلاً رباعياً . والنَيْدُلَانُ هو الذي يُسَمَّى الكابوس عند العامة .
قال الراجز :

نِفْرَجَةٌ الْقَسْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يُسْمَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانُ بِاللَّيْلِ
والجرائض هو الحمل الضخم ، وقد قالوا في معناه : جِرِّوَا ضُ . فالهمزة
زائدة إذن .

وَحُطَّائِطٌ : فُعَائِلٌ ؛ لِأَنَّهُ ٥ مِنْ حَطَطْتُ ؛ لِأَنَّهُ الصَّغِيرُ .

وقالوا في « تَابَلٌ : تَأَبَلٌ » ، فالهمزة زائدة .

وحكى : أن العَجَّاجَ كان يَهْمِزُ العَالِمَ والخَاتِمَ ٦ - أبداً الألف همزة
وكذلك « تَأَبَلٌ » .

فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة ؛ لأنها بَدَلٌ ٧ من زائد [١٣٨] ومثالها :
فَأَعْمَلٌ . وقد قالوا : رَثِبَالٌ لِلْأَسَدِ ، فهدزوا .

وقرأتُ على أبي علي في كتاب المَهْمَزِ عن أبي زيد - وتقول : « رَهِيَّاتٌ

١ - ظ ، ش : من .

٢ - ظ ، ش : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وشمال ، وهو خطأ .

٤ - ظ : وكان .

٥ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص ، ظ : العَالِمُ والخَاتِمُ ، بالهمزة الساكنة فيهما و ش بدون همز فيهما .

أَمْرِي رَهْيِيَاءَ إِذَا لَمْ تُحْكِمْنِي ، وَقَدْ رَهْيِيَاءَ الرَّجُلُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْتَمِلَ حِمْلًا
فَلَا يَشُدُّهُ بِالْحِبَالِ فَهُوَ يَمِيلُ .

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ مِثَالِ : رَهْيِيَاءَ ؟ فَقَالَ : « فَعَعِيلٌ » : لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَيْسَتْ
بِزَائِدَةٍ ، وَمَوْضِعُ الْيَاءِ هُوَ ١ مَوْضِعُ زِيَادَةِ الْيَاءِ ، وَالْوَاوُ فِي حِدِّ يَمٍ وَجَدَّوَلٍ .
فَكَانَ ٢ أَبَا عَلِيٍّ حَمَلَهُ عَلَى فَعَعِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْبِنَاءُ لَيْسَ فِي أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ
وَلَا ٣ الْأَسْمَاءِ هَرَبًا مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلٍ ، وَلِأَنَّهُ ٤ رَأَى الْيَاءَ فِي رَهْيِيَاءَ
فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ مِنْ جَهْوَرٍ وَسَرْوَلٍ ٥ .

وَلِهَذَا الْمِثَالُ ٦ نِظَائِرُ فِي الشَّدُوذِ . مِنْهَا قَوْلُهُمْ : قَدْ اكْتَوَّلَ الرَّجُلُ « إِذَا قَصُرَ
فَالْوَاوُ زَائِدَةٌ » ، وَمِثَالُهُ « افْعَوْلٌ » ٧ . وَقَدْ قَالُوا « بَيْنَهُمَا مُهْوَأٌ مِنَ الْأَرْضِ »
وَهُوَ عِنْدِي « مُفْعَوْلٌ » وَهُوَ فِي الْأَسْمَاءِ نِظِيرُ اكْتَوَّلَ فِي الْأَفْعَالِ ٨ .
وَنِظِيرُهُ فِي الشَّدُوذِ « قَوْلُهُمْ : « تَقَلَّسَ » فِي مَعْنَى تَقَلَّسَ ، وَمِثَالُهُ
« تَمَعَّسَلٌ » ٩ . وَنِظِيرُ هَذَا فِي الشَّدُوذِ قَوْلُهُمْ : « تَمَدَّرَعٌ وَتَمَسَّكَنٌ » إِنَّمَا
هُمَا مِنَ الشَّاذِّ ٩ وَمِثَالُهُمَا « تَمَفْعَلٌ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا عُمَانَ قَالَ : إِنَّ الشُّعْبَةَ
الْجَيِّدَةَ عِنْدَهُمْ « تَدَّرَعٌ وَتَسَّكَنٌ » ؟
وَمِنْ هُنَا حَمَلُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ قَوْلَهُمْ « مُغْفُورٌ » عَلَى أَنَّهُ « فُعْمُولٌ » ، ١٥

١ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : وكأن .

٣ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فلأنه .

٥ - ظ : سدول ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسبق كذلك في ص ١١١ من ١٤ .

٦ - المثل : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : افْعول ، وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : تَمَفْعَلٌ ، وهو خطأ .

٩ - ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه «مفعولا» ؛ لأنهم قد قالوا : خرجوا يَسْتَمَغْفِرُونَ ؛ فَيَسْتَمَغْفِرُونَ
عندهم يَسْتَفْعَلُونَ ، ولم يجعلوه يَسْتَمَغْفِرُونَ ، لقلّة تَمَفْعَلٌ ، وكثرة تَفْعَلٌ .
ومن هنا أيضا كانت الميم في « متعدّ » أصلا ، لؤلهم تعدد ، وتعدد :
تَفْعَلٌ ، ولم يُجْمَلْ على تَمَفْعَلٍ ، على أن قوما قد جعلوا مُغْفُورًا مُفْعُولًا
ككُفُولٍ ، وإنما هذا لقلّة ١ المعرفة بهذا الشاذ ٢ . والقياس ما أنبأتك به أولا .
قال أبو علي : إنما قلنا : مُعْلُوقًا مُفْعُولًا ؛ لأنهم قد قالوا في معناه : مِعْلَاقٌ ،
فِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غير .

قال : وأما مُغْرُودٌ فحملته على فُعْلُولٍ أولى ؛ لأن فُعْلُولًا أكثر من
مُفْعُولٍ .

وقالوا : تَمَنَدَلٌ بِالْمِنْدِيلِ ، وهو تَمَفْعَلٌ ، والجيدة تُنَدَلُ .
وقالوا : قَلَسْتُهُ وهى ٣ فَعَسْتُهُ ، وقالوا : قَلَسَيْتُهُ وهى ٤
القياس .

وقالوا : تَأَبَلْتُ الْقِدْرَ بِالْهَمْزِ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ ؛ لأنها بدلٌ من أَلِفٍ تَابَلْتُ
الزائدة .

[٣٨ ب] وحكى عنهم : « مَرَّحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ ، وكان يسمى محمدا
ثم تَمَسَّلَمَ » أى صار يسمى مُسَلِّمًا ، وهذا كله شاذ .

وقد قال بعضهم : إن « مَدْحِجٌ » جماعةٌ قبائل شتى مَدْحَجَتٌ : أى
اجْتَمَعَتْ . فإن كان هذا ثبًا في اللغة فلا بُد من أن تكون الميم زائدة ، وتكون
الكلمة مَفْعَلَتٌ ؛ لأنهم قالوا : « مَدْحِجٌ » ، فإن جعلت الميم أصلا كان وزن

١ - ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلّة .

٢ - ظ ، ش : الشأن .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وهو ، في الموضعين .

الكلمة فَعَدِلًا - وهذا خطأ ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفَرٍ ، فثَبَّتَ أَنَّهُ مَفْعِيلٌ مثلُ مَسْبِيحٍ .

ولهذا لم يُصْرَفْ « نَرَجِس » اسم رجل ؛ لأنه ليس في الأصول مثلُ جَعْفَرٍ ، وَتَضْرِبُ أَنَّ التَّوْنَ زَائِدَةٌ مِثْلَهَا فِي تَضْرِبِ .

وجاء في الحديث : « إِذَا سَجَاةٌ تَرَهَيْتُ » فهذا تَفْعِيلٌ ، والياء فيه زائدة ؛ ٥
لأنها من موضع الواو من تَرَهَوَكَ ، وَكَأَنَّ « تَرَهَيْتُ مُطَاوَعٌ رَهَيْتُهُ
تَرَهَيْتُ » .

وقد قالوا : تَشْيِطَنَّ الرَّجُلُ وَتَشْيِطَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ فَيُبْغَى أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ تَشْيِطَنَّ تَفْعَلَنَّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَفْعَلَنَّ ، وَتَشْيِطَنَّ
أَفْرَى مِنْ تَشْيِطَ ، لِقَوْلِهِمْ : شَاطِنٌ وَشَطْنٌ ، وَأَرْضٌ شَطُونٌ ؛ وَهَذَا كَلِمَةٌ
١٠ مِنْ الْبُعْدِ ، وَالشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُقْصَى ، ١ وَمِنْ هُنَا قِيلَ : لَعْنَةُ اللَّهِ ،
أَي أَبْعَدَهُ اللَّهُ ٢ وَأَقْصَاهُ .

وَفَسَّرُوا بَيْتَ الشَّمَاخِ :

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَتَفَيَّيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّمِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أَي الْبَعِيدِ . فَمِنْ هُنَا قِيلَ لَهُ : شَيْطَانٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْعَدَهُ . فَهَذَا كَانَ
١٥ الْوَجْهُ فِي شَيْطَانٍ أَنْ يَكُونَ فَيَعَالَا بِمَنْزِلَةِ الْغَيْدَاقِ وَالْقِيَامِ . وَمَنْ أَحَدَهُ مِنْ
تَشْيِطَ جَعَلَهُ فَعَلَانَ . وَوَجْهُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِ مِنْ تَشْيِطَ ، أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : غَضِبَ
فَاسْتَشَاطَ أَي أَحْتَدَى وَالتَّهَبَّ فِي الْغَضَبِ وَتَشْيِطَ بِمَعْنَاهُ . وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ
فِي الشَّيْطَانِ ؛ لِأَنَّ الْإِلْتِهَابَ فِي الْغَضَبِ مُشَبَّهٌ بِالْحَنُونِ وَالسَّخْبُطِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ ٣

١ ، ١ - ظ ، ش : ولهذا .

٢ - الله زيادة من ظ ، ش .

٣ - تبارك : ساقط من ظ ، ش .

وتعالى: « كما يقومُ الذي يتخبطُّه الشَّيْطَانُ من المَسِّ ١ »، وهذا واضح لاختفاء به .
 وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذة ٢؛ لأونس بها ماذهب إليه أبو علي من أن
 « رَهِيًّا : فَعَيْلَ » وإن كان هذا من الشَوَازِ في أمثلةِ الفِعْلِ . وقد قالوا :
 « امرأةٌ ٣ ضَهِيًّا » مقصور ٣ ، قال أبو علي : فالحمزة زائدة دون الياء لقولهم ٥
 ضَهِيَاءُ في معناها ، [١٣٩] وضَهِيَاءُ : فَعَلَاءُ ٦ مثل حَمْرَاءُ ؛ والألفان في آخرهما
 زائدتان ٦ لاجتالة .

ووجدتُ بخط أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله ٧ : يقال « امرأةٌ
 ضَهِيَاءُ » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجَدَاءُ « والضَهْرَاءُ » التي لا تبيض ولا تَدَى
 لها . وحكى أحمد بن يحيى . قال : الضَهْرَاءُ : الأرضُ التي لا تُسْبِتُ . والضَهِيَاءُ :
 التي لا تَدَى لها . وقال بعضهم : الضَهِيَاءُ ٨ : التي تبيض وهي حُبْلَى . ١٠

فأما قولهم بِلَأَصِّ الرجل ، فالحمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم
 دلالة على زيادتها ، والذي رآه أبو علي ٩ من أن الياء في رَهِيًّا ٩ زائدة دون الحمزة
 مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هَلَّا جعلَ الحمزة زائدةً وجعلَ الياءَ أصلاً ، فكانت ١٠ الكلمة
 على هذا فَعَلَاءُ ١١ في أمره دون فَعَيْلَ ، وإن كان هذانِ بناءً يَن مفقودين ١٥

١ - بعض الآية ٢٧٥ من البقرة ٢ . وورد في ظ ، ش : كالذي يتخبطه . وهو تصحيف .

٢ - الشاذة : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ضهياً مقصورة .

٤ - ظ ، ش : الحمزة .

٥ - ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من (قالوا) في التصوير من ظ إلا القاف .

٦ ، ٦ - زيادة من ظ ، ش .

٧ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٨ - الضهياة : ساقط من ظ ، ش .

٩ - في الأصل : رهياة . وهو خطأ .

١٠ - ش : وكانت .

١١ - في الأصل : فعلاء . وهو خطأ .

في الأفعال ، ، ولم عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة ، وقد زبدت الهمزة فيما ذكره من قولهم « امرأةٌ ضَهِيَّاءٌ » ، أو هَلَاءٌ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل ؟ قيل : لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل ، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو « صَيْصِيَّةٍ وَيَهْيَاهِ وَحَاحِيَّتُ وَعَاعِيَّتُ » ، وستره في موضعه إن شاء الله ١ .

فلمسألم يكن بدّ من زيادة أحد الحرفين عدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة ، لأنه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيان مكروهان : أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فَعَلَاءٌ بوزن دَحْرَجَ . ، والآخر زيادة الهمزة غير أوّل . وإذا ذهب إلى أن الياء من رَهِيَّاءٍ هي الزائدة ، فإنما في قوله هذا شيءٌ واحدٌ مكروه . ، وهو أن الفعل على فَعَعِيلٍ ، فليس في هذا القول شيءٌ مكروه أكثر من أنه على فَعَعِيلٍ ، وكلّما قلّ المستكروه كان أقبس .

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهِيَّاءٍ زائدةً ، مثلها في حِدِيمٍ وطِرِيمٍ وعِشِيرٍ وغيرِئِلٍ . وفي موضع الواو من جَهْوَرٍ ، وسَرْوَلٍ ، وجدْوَلٍ ٢ ، وخِرْوَعٍ ، ونحو ذلك . فالذي ٣ ذهب إليه في هذا هو القياس ، والذي قبله ٤ ليس بقياس ، فافهم ذلك ؟

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان : وأما الياء [٣٩ ب] فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٢ - في الأصل : جَرُول ، بفتح الجيم وكسرهما وبعدهما راه .

٣ - ظ ، ش : والذي .

٤ - ظ ، ش : تركه .

قال أبو الفتح : قد قال أبو عثمان ^١ : هذا القول قرأ ^٢ مُرْسِلاً غير مقيّد ،
 وليس لأحدٍ أن يطعن فيه بقولهم صِيصِيَّةٌ وَيَهِيَّاتَةٌ ونحوه مما الياء فيه أصل ؛
 لأنّه قد بيّن هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستره ، وإنما تسامح فيه ؛
 لأنّه معلوم الموضع وليس ممّا يندُ حَسَبُ على المبتدئين فضلا عن الأشياخ المتقدمين .
 ٥ وإنما يريد أبو عثمان أنّك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصيل ، ثم رأيت
 فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدا ، قضيت بزيادتها حملا على ما عُرِفَ اشتقاقه ^٣ ؛ لأنها
 لم تُرَ على هذه الصّفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة . فعلى هذا القياس :
 لو جاء في الكلام مثل « خَيْقَبٍ وَقَيْرِيحٍ وَشَقِيظِيَّةٍ » لقضيت بزيادة الياء ،
 ولم تحتج إلى الاشتقاق .

[مواضع زيادة الواو]

١٠

قال أبو عثمان : والواو كذلك ، إلا أنّ الواو لا تزاد أَوْلَا البتّة ، وتُزاد ثانية
 وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أوّل الكلمة فإنها تفارق الياء .

قال أبو الفتح : يقول : لافصّل بين الياء والواو في هذه التضيّة إلا في باب
 زيادة الياء أَوْلَا وامتناع زيادة الواو أَوْلَا . فسألت أبا عليّ وَنَسْتِ القراءة عليه فقلتُ
 له : لم كان ذلك ، وما الفصّلُ بين الياء والواو في هذا الموضع ؟
 ١٥ فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ؛ لأنها لو زيدت أَوْلَا مضمومة لا طَرَدَ فيها
 قَلْبُهَا همزة نحو : « أُقْسِتُ » وبابه - وستره في موضعه .

ولو زيدت مكسورة أيضا بلجاز قلبها جوازاً كما طَرَدَ نحو « إسادة وإفادة

١ - أبو عثمان : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قولا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : اشتقاقها .

في وسادة ، ووفادة ، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقّر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة ، يريد تحقير وزّة : وزيرة ، ويجوز أزيمة .

قال : فلما كانت زيادتها أولا تنقود إلى هذا التغيير واللبس ويكون ذلك فيها أثقل ؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ^١ زيادتها أولا فلم يجز لذلك . فهذا^٢ معنى قول أبي عليّ وقريب^٣ من لفظه والأمر كما ذكر .

فإن قلت : فهلا زادوا الواو في أول الفعل مفتوحة ؛ لأنّ الفعل لا يُحَقَّرُ فينضم ؟ . قيل : ؛ لأنّه إذا [٤٠] بُنِيَ للمفعول ولم يُسَمَّ الفاعل ؛ انضمّ أوله فجاز الهمز .

فإن قيل : فكان يجزى مجزى « وعيد ، وأعد » ؟

قيل : واو « وعيد » أصل فاحتُمل ذلك فيها وليس الزائد كالأصل .

[الهمزة الأصلية في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : « فأما أُلِيقَ ، وأَبْصَرَ ، وإمَّعَة » ، فإنّ الهمزة فيهنّ^٦ غير زائدة ؛ لأنهم قد^٧ قالوا : « أُلِيقَ فهو مألوق^٨ » ؛ فقد تبين لك أنّ الهمزة من نفس الحرف . « وأَبْصَرَ » أيضا^٩ من نفس الحرف لقولهم في جمعه : « إصار » وقال^{١٠} الشاعر :

ويجمع ذا بينن الإصارا

١ - ظ ، ش : رفض .

٢ - ش : أوقريب .

٣ - ظ ، ش : فاعله .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ص وهامش ظ : فيهن . ظ ، ش : فيها .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ص وهامش ظ : ألق فهو مألوق . ظ ، ش : ألق الرجل .

٨ - أيضا : عن ش وهامش ظ ، وهو ساقط من ص ، ظ .

٩ - ظ ، ش : قال .

١٠ - المنصف - أول

وإمعة: لأنه ليس في الكلام إفعلة صفة ، وإنما هو مثل دئمة ، وهو مثل أرطى ، لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُيغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلال على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : أولق فهو مألوق — يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل — فينبغي أن تكون في أولق كذلك . وهذا استدلال صحيح .

ولمعرض بعء أن يعترض فيقول : ما تُسكِرُ أن يكون أولق أفعلاً دون فوعل ، وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوظف ، وأوجر ؟ .
فإن قلت : فقد قالوا : أولق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في أولق منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولاً : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعيد وأز ، في وعيد ووزن ، فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم : أولق ؟ .
فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق ، فلو كانت الهمزة في أولق إنما هي منقلبة عن الواو في ولق كما يدعى الخصم لزلت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : «مولوق» كما يقولون : «أعيد» فهو «مؤعود» ، ولم نسمعهم قالوا : «مأعود» ، لزوال الضمة : فلمَّا لم نرهم قالوا : «مولوق» ، استدللنا^٢ بذلك على أن الهمزة في أولق ليست بمنزلة الهمزة في «أعيد» بل هي أصل ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تُسكِرُ أن يكون هذا من القسب اللازم كما قالوا في تكسير «عيد»

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : واستدلنا ، بواو العطف ، وهو خطأ لأن استدلالنا جواب فلما ولذلك هي في من ساقطة .

وتحقيره : أعْيَادٌ ، وعُيَيْدٌ ؛ فلم يَرْجِعُوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذلك ما تنكر أن يكون مألوقاً من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عِيدٍ في قولهم : عُيَيْدٌ ، وأعْيَادٌ ولم تُرَدِّ الياء إلى الواو . كما قالوا : البرية ، فألزموها التَّخْفِيفَ وأصلها الهمز . وكما قالوا : النَّبِيُّ ، فألزموه ٢ البدل في الأمر العام الشائع ؟

قيل : الحَمْلُ على هذه الأشياء لا يجوز ، لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ . فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تُسَلِّمَ كما سُمِعَتْ ولا تُجْعَلَ أصلاً يُقَاسُ عليه .

وأيضاً فإننا ٣ قد سمعناهم يقولون : تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةٌ ؛ وذكرَ سيبويه : أن جميع العرب تَهْمِزُ هذا فتقول : تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةٌ ؛ وقد قالوا : بَرَأَهُ اللهُ الخَلْقَ ، وقالوا أيضاً : عادَ يَعُودُ . فلمَّا سمعناهم يقولون هذا دللنا ذلك على أن : النَّبِيَّ ، والبريَّةَ ، وعِيداً ؛ أصلها الهمز ٦ والواو ، فقضينا لها بهذه الأصول لِقِيَامِ الدلالة عليها .

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريح أولئك فنقضى بأنه من الواو دون الهمز ٧ . فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة نزل لها عنه إلى غيره . فإن ادعى ١٥ ذلك مدعى لتمرته الدليل عليه وكان هو المطالب به دوننا .

١ - ظ ، ش : وكما .

٢ - ظ ، ش : فألزموا ، بغيرها .

٣ - فإننا : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أبرأ .

٦ - ص : الهمزة .

٧ - ظ ، ش : الهمزة .

ولو جاز لمدح أن يقول : إنَّ أصلَ أُلِّقَ : وُلِّقَ - من غير دلالة ، ومع
 أن الهمزة ثابتة في تصريف الكلمة بحيث لا موجباً للقَلْبِ ، لجاز لآخر أيضا
 أن يقول : إنَّ أصلَ أُخِذَ : وُخِذَ . وإنَّ أصلَ أُمَ : وُمَ . وإنَّ أصلَ أُكِيلَ :
 وُكِيلَ ، من غير دلالة ولا ثبوت .

٥ ولو جاز ذلك لخرج هذا الأمر من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتِكَابِ
 ما لاحتمية له ، واعتقاد ما لا دليل عليه . وهذا موقف إذا وَقَفَهُ المدعى
 سقطت ٢ كسُفْمَةُ الاشتغال به ٢ ، والاحتجاج عليه ، ولا قوَّة إلا بالله .

وقد قالوا : ما لُوقٌ ، ومُؤَلِّقٌ ، ومُؤَلِّقٌ ؛ فألوق : مفعول ، ومُؤَلِّقٌ :
 مُفْعَلٌ ، ومُؤَلِّقٌ : مُفْعَوْلٌ .

١٠ وقال أبو علي : سأل مروان بن سعيد المهلبى الكسائى فى حلقمة يونس
 عن أولئقي ؟ فقال الكسائى : أفعلٌ ؛ فقال له مروان : استحيت لك يا شيخ .
 واستدل أبو إسحق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعل ٣ ولا فوعلاً
 من ولق يلق إذا أسرع بقولهم ؛ ما لوق ، كما ذهببت إليه .

١٥ واستدل أبو عثمان على أن إمعة فِعْلَةٌ بأنه ٥ ليس فى الكلام فِعْلَةٌ صفة ؛
 وهذا هو استدلال سيبويه ، وهو صحيح . وفيه قول آخر ، وهو أنه لو كانت
 الهمزة فى إمعة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء [٤١] والأخرى عينا ؛
 فكانت الفاء والعين - تكونان على هذا التأويل - من موضع واحد ، وهذا
 لا يؤخذ به لقلته .

١ - موجبا بالنصب فى النسخ الثلاث .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : الكلفة به .

٣ - ظ ، ش : أفعل .

٤ - ظ ، ش : لقولهم .

٥ - ظ ، ش : بقوله .

وإنما جاءت منه أحرُفٌ محصورة نحو : كوكب • ودَدَنٍ ١ ، وستراها في مواضعها . ولا ينبغي أن يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأما أَيْصَرَ ، فقوْلُهُمْ في جَمْعِهِ : إصَارٌ ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ ، لأنها فاءٌ ٢ في إصَارٍ ، ومثاله : فِعَالٌ .

٥ وليس يجوز أن يعترض معترضٌ فيقول : ما تُشكِّرُ أن همزة في إصَارٍ يدلُّ من ياء أَيْصَرَ ، على أن تكون همزة في أَيْصَرَ زائدةً ؟ ويُشبهه هذا بقولهم إسادةٌ في وسادةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة • .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أوله ياء مكسورة إلا قوْلُهُمْ في اليد اليسرى : يسار بكسر الياء ، والأفصحُ : يسار بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يقاظٌ ، وفي جمع يعثرٌ وهو الجندى يعثرَةٌ ، وفي جمع يابسٌ يَبَاسٌ .

٦٠

وإنما تنكبوا ذلك عندي استثقالا للكسرة في الياء وليست كالواو التي إذا انضمت همزتُ هربًا من الضمَّة فيها . فلما لم يمكن فيها القابُّ لم يستجيزوا كسرها أولا . وقد كُسِرَتْ غيرَ أوَّلِ نحو : مُغْبِلٌ ، وأَسِيرٌ به ، وأَبْسِيعٌ به ، وأَبْسِينٌ به ؛ وهذا مطردٌ في بابهِ ؛ لأن وسط الكلمة ما تجتمع فيه الواوان . فاجتماع ياء وكسرة أولى .

٦٥

فأما قوْلُهُمْ : يَسْجَلٌ ، • وَيَسْجَلٌ ، ونحو ذلك ، فإن أصله الفتحُ ، وإنما كُسِرَتْ الياء لتتقلب الواوُ ياء ، فالكسرُ عارضٌ .

فأما ٣ أرطى ، فقوْلُهُمْ : مأروطٌ ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ ؛ وقال لي

١ - ظ : ودودن .

٢ - فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأما .

أبو عليٍّ : إنَّ أبا الحسن . حكى عن بعضهم : أديم مرَّطِيٌّ . فالهمزة عند هؤلاء زائدة .

فأولِّقُ مثل : كوثرٍ ؛ وإمَّعةٌ مثل : دِئمةٌ ؛ وأبصرٌ مثل : خَيْفَتِي ؛ وأرطِيٌّ مثل : عَلَمَتِي ، فيمن نَوَّنَ هذا ، على قول من قال : مأروطٌ . ومن قال : مرَّطِيٌّ ، فأرطِيٌّ عنده بمنزلة أفْعَى ؛ وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطِيٍّ فيمن قال : مرَّطِيٌّ منقلبة عن ياء ؛ لأنَّه لو كان من الواو لقالوا : مرَّطُوٌّ ، كما قالوا : معزُّوٌّ . وإنما مرَّطِيٌّ كمرَّمِيٍّ ؛ ولا تحمله على قول الشاعر :

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْتِي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

[٤١ ب] وهو يريد : مَعْدُوًّا عَلَيْهِ ؛ ولا على مَسْنِيَّةٍ ، وهم يريدون : مَسْنُوَّةٌ . لأن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ ومأروطٌ أكثر في اللُّغة من مرَّطِيٍّ .

[الألف لا تكون أصلاً أبداً]

قال أبو عثمان : والألفُ لا تكونُ أصلاً أبداً ، إنما هي زائدةٌ^١ أو بدلٌ مما هو مِن نفس الحرف ، ولا تكونُ أصلاً البتَّةَ في الأسماء ولا في الأفعال . فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصلٌ^٢ فيهن .

قال أبو الفتح : إنما قال أبو عثمان : إن الألفُ لا تكونُ أصلاً في الأسماء ، ولا في الأفعال ، وإنما تكونُ زائدةً^٣ أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألفَ فيها ؛ إلا كذلك . فقضى لها بهذا الحكم .

فأما الحروف . فالألفُ فيهن أصلٌ : غيرُ زائدةٍ ولا منقلبةٍ . والدليلُ

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - ظ ، ش : فهو .

٣ - ظ ، ش : زيادة .

٤ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

على ذلك أنها غيرُ مشتقَّةٌ ، ولا متصرفةٌ ، ولا يُعرفُ لها أصلٌ غيرُ هذا الذى هى عليه . فيجب أن تُقَرَّرَ على ما هى عليه حتى تقومَ دلالةٌ على أنها زائدة أو منقلبة .

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الأليفُ فيهنَّ زائدةً لأنهنَّ غيرُ مشتقاتٍ وبالاشتقاقِ تُعَلِّمُ الزيادةُ من الأصلِ . ولا تكونُ منقلبةً ؛ لأنه لو كانت الأليفُ فى « ما » من الواوِ لقالوا : مَوٌ ، كما قالوا : لَوٌ ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مِىٌ ، كما قالوا : كِىٌ ؛ فبَطَّلَ أن تكونَ الأليفُ فى الحرفِ ٢ زائدة أو منقلبةً .

فإن قال قائلٌ : فهَلَّا حَمَلَتِ الحروفُ فى هذا المعنى على الأسماءِ والأفعالِ فقضيتَ بأنَّ الأليفِ فيها بمنزلتها فيهما ؟ .

١٠ قيل : هذا خطأٌ . وذلك أن الحروفَ بائنةٌ من الأسماءِ والأفعالِ ، خارجةٌ عن أحكاميهما من وجوه كثيرةٍ يطولُ بذكرها الكتابُ ! ! فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البُعدُ . وإنما المتجوزُ أن نحمل ما لم يُعرَفَ اشتقاقه من الأسماءِ على ما عُرِفَ اشتقاقه منها .

فنقول : إننا إذا حصلنا ثلاثةَ أحرفٍ من الأصولِ وجاءتِ الهمزةُ رابعةً فى أولها ، قضينا بزيادة الهمزة حَمَلًا على ما عُرِفَ ؟ فيحسنُ هذا منَّا لحملنا اسما على اسم . وكذلك الأفعالُ أيضا .

فأمَّا أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعْدِ ما بينهما ، فَخَطَأٌ . وَيَمْتَنِعُ منه أيضا أنهم لم يُميلوا « حتى » وألفُها رابعةٌ . ولو كانت منقلبةً عن ياء ، أو واوٍ ، لكانت [٤٢] إمالتها مستقيمة . ؟

١ - هى : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الحروف .

وأقول : إنَّ الأسماءَ المبنيةَ ، والأصواتَ المحكيَّةَ ، والأسماءَ الأعجميَّةَ .
تجرى تجرى الحروف في أن الألفيات فيها أُصُولٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأننا إنما قضينا
بأنها في الحروف غيرٌ منقلبة ؛ لأنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ؛ فيجبُ من ذلك أن
يكونَ كلُّ ما كان مما ذكرنا غيرَ مشتقٍّ أن تكونَ ألفُه غيرَ زائدة ولا منقلبة .
٥ فإن قلتُ : فهَلَّا حَمَلَتِ المبنيةُ والأعجميَّةُ على ما عرِفَ اشتقاقُه من
العربيَّةِ لأنها أسماءٌ مثلُها ؟ .

قيل : أما الأسماءُ المبنيةُ^١ فإنما بُنِيَتْ لمشابهتها الحروفَ نحو : كَمَ . ومن
وأينَ ، ومَتَى ، وأتى ؛ فلما أشبَهَتِ الحروفَ المتضمنةَ هي معانيها ، وكانت
مثلها في أنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ، ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ ، كانَ حكمُها في ذلك
١٠ حكمَ الحروفِ ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها ، ألا ترى أنك لا تجادلِكُمُ ،
وأينَ ، ومَتَى ، اشتقاقا ولا تصرُّفا ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكنُ^٢ لأحدٍ أن
يقول : إن الألفَ من « لكن » زائدة ولاأنه ؛ من اللُّكْنَةُ . ولا يجوزُ لآخرٍ أن
يقولَ أيضا : إن الألفَ في « متى » منقلبةٌ عن « ياءٍ ولاواو ، ولا أن الألفَ
في « إيتاك » منقلبةٌ ولا زائدة .

١٥ ويدلُّك على أن الأسماءَ المضمرةَ في حكمِ الحروفِ - أنك تجدُ فيها ما هو
على حرفٍ واحدٍ نحو الكافِ في « رأيتُك » و« مررت بك » والياءِ في « مررت
بي » فجرت هذه الأسماءُ في أنها على حرفٍ واحدٍ مجرَى همزة الاستفهامِ ، وواو
العطفِ وفائه ؛ ولو كانت كالأسماءِ الظاهرة المتمكِّنة لما جاز أن يأتي شيءٌ

١ - المبنية : ساقط من ط .

٢ - ط ، ش : فإنها .

٣ - ط ، ش : لم يجوز .

٤ - ش : أنها .

٥ - ط ، ش : من .

منها على أقل من ثلاثة أحرفٍ : فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ . و« أنا ، وأنت ، وإيّاك »
بمنزلة الكافِ في «صَرَبتُك» والياءِ في «مررتَ بي» لأنها مضمرةٌ مثلُها .

وحكى عن بعضهم : أنه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى : «إيّاك نعبدُ» ،
ما معنى «إيّاك» ؟ فقال : معناه حقيقتُك ؛ قال : واشتقاقُه من «الآية» وهي
العلامةُ التي تدلُّ على حقيقة الشيء ؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون «إيّا» :
فِعْلاً أو فِعْلاً ، أو فِعْلاً ، من الآية . وأن تكون الألفُ في آخرِها إنما
انقلبت عن الياء إن كانت لاما ؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلاً .

وهذا قولٌ ساقطٌ ليس مما يتشاعَلُ بمثله [٤٢ب] ، لأن «إيّاك» بمنزلة الكافِ
في «رأيتُك» في أنها اسمٌ مضمرةٌ مثله . فيجبُ أن يكون غيرَ مشتق ، كما أن :
«الكاف» ، وأنتَ » كذلك .

٦٠

وأرى أن القائل بهذا القول إنما شجّعهُ عليه ما حكى عن الخليل من أنه قال :
إن «إيّا» اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمرةُ ؛ فلما سمع أنه ظاهرٌ جعله مشتقاً
وأخرجه عن باب المضمرات وصرّفه .

وقد دلّ أبو عليّ على أن «إيّاك» اسمٌ مضمرةٌ . قال : لأنّه خُصَّ بالنصبِ
كما خُصَّ «أنا ، وأنتَ»^٢ بالرفع ، فكما أن «أنا ، وأنتَ»^٢ مضمّرانِ
بلا إشكالٍ فكذلك «إيّاك» ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتضى به على النصبِ
ولدخَله الإعرابُ كُلُّهُ . وليس ظرفاً فيلزم النصبَ كما لزمته «سوى» ،
وبُعَيّداتُ بَيْنٍ . ونحوهما من الظُّروف التي لم تُستعمل إلا ظرفاً ، ولا

١ - ظ ، ش : سمع به ، ولا معنى له .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

مصدرا فألزم النَّصْبَ الحَوْرَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَسْبَيْكَ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ٢ »
 فإذا كان الأمر كذلك ٣ بطل أن يكون « إِيَّاكَ » مُشْتَقًّا أو مُتَصِّرًا فَا .

وكذلك الألف في « غاقٍ » لصوت الغراب ، و « جاهٍ » لَزَجْرِ البعير ،
 و « حاءٍ ، وماءٍ » في صوت الشَّاءِ ٤ ، هي فيهنَّ غير منقلبة ؛ لأن هذه كلها
 بمنزلة الحروف . ٥

فإن قلت : فقد قالوا : إنَّ وَزْنَ « ذَا » منَ الفعلِ « فَعَلٌ » وإنَّه محذوفٌ
 اللام وهو مع ذلك مبنى لمشابهته الحروفَ ، وألفه مُنْقَلِبَةٌ عن العين السَّاكِنَةِ ،
 فما ° الفصلُ بينه وبين « متى » ؟ .

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماءَ المتمكنة ، ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ
 به ، وَيُشْتَبَى وَيُحَقَّقَر ، ويدخلُه كثيرٌ من أحكام الأسماءِ ٦ المتمكنة ، فلذلك
 جاز أن يُمَثَّلَ من الفعلِ .

قال أبو علي ٧ : أصلُ بِنَائِهِ فَعَلٌ كَأَنَّهُ « ذَى » ثم حُذِفَتِ اللامُ لِيَضْرِبَ
 من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياء ، وكأنه بَقِيَّ « ذَى » فقلبت باؤه أَلِفاً فصار
 « ذَا » . قلت له : ما الدليل على أن عَيْنَهُ من الياء ، ولم لا يكونُ من باب :

« طَوِيْتُ . وشَوِيْتُ » لأنه أكثر من باب « حَيِيْتُ ، وَعَيِيْتُ » ؟ ١٥

فقال : لأن سيبويه حكى فيه الإمالة ، فهذا ٧ يدلُّ على أَنَّهُ من الياء ، قال :
 ولم يَقُلْ فيه « ذَى » لِثَلَا يُشْبِهَهُ « كَسَى » فَأُلْحِقَ بِمَتَى .

١ - فألزم النصب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : على ذلك .

٤ - ظ ، ش : الصوت لثاءة .

٥ - ظ ، ش : وما .

٦ - الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ؛ وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها .

٧ - ظ ، ش : فذا .

قلتُ له بعد ذلك بزمان : هَلَّا قَلَّتْ فِي « مَتَى » : إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ « مَتَى »
 ثُمَّ قَلْبَيْتُ يَأْوُهُ أَلْفَا كَمَا تَقُولُ فِي « ذَا » ؟ .

فقال : « ذَا » أَشْبَهَةَ الْأَسْمَاءَ ١ الْمَتَمَكِّنَةَ بِأَنَّهُ يُوصَفُ ، وَيُوصَفُ بِهِ ،
 وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ [٤٣] فِي « مَتَى » .

وقال في موضع آخر : إِنَّمَا أُمِيلَتْ « مَتَى » لِأَنَّهَا اسْمٌ فَدَخَلَهَا مَا يَكُونُ أَمَارَةً ٥
 لِلْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْإِمَالَةُ .

قال : فَأَمَّا « إِذَا » فَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِمَالَةِ وَإِنْ كَانَتْ اسْمًا لِأَنَّهَا أَفْعَلٌ
 فِي شِبْهِهِ الْحَرْفِ مِنْ « مَتَى » ، لِأَنَّهَا مَحْتَاجَةٌ إِلَى الْإِضَافَةِ ، مَفْتَقِرَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا .

وَأَمَّا « مَتَى » فَهِيَ فِي كَلَامٍ مَوْضِعِيًّا - الْاسْتِفْهَامُ ، وَالشَّرْطُ - غَيْرُ مِضَافَةٍ ،

فَهِيَ أَشْبَهَةُ بِالْأَسْمَاءِ الْقَائِمَةِ بِأَنْفُسِهَا ، وَلِذَلِكَ أُمِيلَتْ « بَلَى » لِأَنَّهَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا ١٠
 إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : « أَمَّا قَامَ زَيْدٌ ؟ » قَالَ لَهُ الْحَبِيبُ : « بَلَى » فَلَمَّا حَسُنَ الْوَقُوفُ
 عَلَيْهَا أُمِيلَتْ ، أَمَارَةٌ لِمِشَابَةِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا .

قال أبو علي : وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « إِفْعَلٌ كَذَا وَكَذَا إِمَّا لَا » فَإِمَالَتُهُمْ « لَا »

مِنْ « إِمَّا لَا » إِنَّمَا هُوَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : إِفْعَلٌ كَذَا وَكَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ .

فَلَمَّا حُدِّفَ الْفِعْلُ وَأُقِيمَتْ « لَا » مَقَامَهُ وَأُغْنِيَتْ عَنْهُ ، أُمِيلَتْ لِمِشَابَتِهَا الْفِعْلَ . ١٥

وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِمْ : « يَا زَيْدٌ » إِنَّمَا أُمِيلَتْ لِأَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ

« أَدْعُو ، وَأُنَادِي » وَلِأَجْلِ الْبَيِّنَةِ أَيْضًا .

وَحِكْيُ قَطْرِبَ عَنْ بَعْضِهِمْ : « لَا أَفْعَلٌ كَذَا » مُمَالَةٌ . وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِيهَا

عِنْدِي لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ جَوَابًا فَتَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ جَوَابًا : حَلَلٌ قَامَ زَيْدٌ ؟

« لَا » . فَلَمَّا قَامَتْ بِنَفْسِهَا أُمِيلَتْ كَمَا قَدِمْنَا . إِلَّا أَنَّ إِمَالَةَ « بَلَى » أَشْبَهَتْ مِنْ

١ - الْأَسْمَاءُ : سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي ص وَاسْتَدْرَكَتْ فِي هَامِشِهِ .

٢ - إِنَّمَا : سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش .

إمالة « لا » لأنها على ثلاثة أحرف ، فهي بالتمكئة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .

فإن قلت : فقد قالوا : « حتى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن إمالة ؟

قيل : إنما كتبت بالياء ^١ ؛ لأن ألفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع التي تغلب عليها الياء .

و لم يكتبوا « إذا » بالياء ^٢ وإن كانت اسما لما لم تكن الإمالة تحسن فيها ٥

ولو كتبوا « كلاً » بالياء ^٢ قياساً على « حتى » لكان وجهها . وكتبهم ^٣ إياها أيضاً بالألف صواب ؛ لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضاً لو كتبت « حتى » بالألف قياساً على « كلاً » لكان صواباً .
وكل علة قائمة . وأحسبني رأيت « حتى » بالألف بخط أبي العباس .

وأما إمالتهم « لئلا » فلاجل كسرة الكاف فأشبهه ذلك إمالة « عيابد » ١٠

وحياتي . وإن كان ليس مثله في كل موضع فقد يشبهه الشيء الشيء من وجهه ولا يشبهه [٤٣ ب] من وجوه . فإن أعطى بعض أحكامه فللشبهه

الذي بينهما ، وإن منعه فليما فاته من تكامل الشبهه . فتأمل هذا الموضع فإنه مسهل ^٦ عليك كثيراً مما تستتقر به في اللغة العربية ، فإن أكثر من يتسكع

فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع . ١٥

وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز :

فهي تنوش الحوض نوشاً من عتلاً

نوشاً به تقطع أجواز الفسلاً

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش ؛ فكتبهم .

٤ - صواب : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش ؛ فأما .

٦ - ظ ، ش ؛ يسهل .

إنّ الألف في «علا» منقلبة عن الواو ، لأنّه من علّوت ، وإنّ الكلمة في موضع مبنىّ على الضمّ نحو : «قبّل» ، وبعّدُ ؛ لأنّه يريد : نَوْشاً من أعلاه . فلمّا اقتطع المضاف من المضاف إليه ، وجبّ بناءُ الكلمة على الضمّ نحو : «قبّل» ، وبعّدُ « فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً . وهذا مذهبُ حسن .

وكان أيضا يقول : إن «اللاء» ليس محذوفا من «اللائي» ، قال لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقّة . قال : فد «اللاء» مثل «شاء» و «اللائي» بمنزلة «الجائي» وليس أن «اللاء» من «اللائي» بمنزلة «القاض» من «القاضي» ، ولذلك مثله بـ «شاء» وهو بمنزلة «باب» .

ويدلُّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في «ذا» اسم رجلٍ : «ذاء» ١٠ كما يقولون في «لا : لاء» .

وسألت أبا عليّ عن قولهم «باء» ، وتاء» فيمن مدّ لنا عطف - فقلت له : أتقول إنّ الألف منقلبة ؟ فقال : نعم ، أحكمُ عليها بأنها واو في الأصل لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب «طويّت» .

فقلت له : كيف تجبّز ذلك ونحن نعلم أن هذه الألف إنما هي الألف ١٥ المجهولة في «با ، وتا» قبل المدّ ؟ فقال : لما صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء . ألا ترى أنّا لو سمينا بـ «ضرب» لأعربناه فقلنا : «جاءني ضرب» فنعربُه وإن كان قبل التسمية غير معربٍ ، فكذلك «با ، تا» إذا مدّت قضيّ عليها بما يُقضي على الأسماء . فقيل له في الوقت : أفنجمع على الكلمة إعلالين :

١ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أتقول : ساقط من ظ ، ش .

٣ - كيف : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص (با ، تا) بدون واو .

إعلال العين ، وإعلال اللام ؟ فقال : قد جاء من هذا شيء صالح نحو :
« ماء ، وشاء » . فهذا قوله .

وقد نصّ أبو الحسن على أنّ « الألف »^٢ من [١٤٤] ذوات الياء ، وقول
أبي عليّ أجري على القياس . وكذلك لو سميت رجلاً بـ « قاف » لقضيت بأنه من
الواو . وهذا قياس قول سيبويه ، لأنه كان يرى أنّ الألف إذا جاءت في موضع
العين — فأكثر ما تكون من الواو .

وهذا هو الصحيح ، لأنك إذا استقررت اللثة وجدتها في أكثر الأمر
هكذا ؛ ألا ترى إلى « باب ، ودار ، وساق ، وغار ، وتاج ، وصاع » فهذا
كله من الواو . والياء في هذا الموضع قليلة .

١٠ وسألت أبا عليّ فقلت له : هل يقول هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً ؟
أو في الأسماء خاصة ؟ فقال : لأعرف له نصّاً على الأفعال ؛ ولهذا ما قال
سيبويه : إنك لو نطقت بالفعل من « آت » لقلت : « أوت » بمنزلة : « قلت »
فأما « ماء » فلو سميت به رجلاً ، لقضيت بأنّ ألفه من الياء — لأجل الإمالة
فيه . وقياس قول أبي عليّ أنّ تكون من الواو . قال ذو الرمة :

١٥ لا ينشعش الطرف إلا ما تخونه داعٍ يناديه باسم الماء مبيغوم
وأنشدنا أبو عليّ للراجز :

يدعوني بالماء ماءً أسوداً

قال : يريد أصببت ماءً أسود . قال : فالألف واللام في الماء زائدتان ، لأنّ
الأصوات لا تدخلها الألف واللام ، وليس هذا موضع هذا .

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : الباء ، وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي (وهذا
قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أنّ الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو) .

وقال سيبويه : إنك إذا سميت رجلاً ٢ بـ « علكى ، ولدتى ، وإلى »
 نقلت : « علكوان ، والوان ، ولدوان » فثبته بالواو ، لأن الإمالة
 لا تحسن فيه ٣ .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول
 في قبيلها . ولم أرَ أحداً من أصحابنا ؛ أشبع القول فيها هكذا . وهذا الموضع من
 لطيف التصريف ، وفيه ما هو أكثر من هذا ، ولكن الكتاب يطول به ولا يأتي
 على آخره .

فأمّا الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق
 لأنها ليست من اللغة العربية .

وإذا كان ضرباً من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ فيه ١٠
 التصريف مع أنه عربي ، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى ، وهو به أحرى ،
 لبعد ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا لإسماعيل
 ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لا تجد هـ لـ « قند » وهـ لـ « وبئ » ،
 فالأمر فيهما واحد .

فأمّا قول من يقول : إن « إبليس » من قول الله تعالى « يبليس » ١٥
 المجرمون ٧ ومن قول الراجز :

١ - ص : لو .

٢ - رجلاً : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فيها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أحد أصحابنا .

٥ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ص : قوله .

٧ - الآية ١٢ من سورة الروم ٣٠ وهي « ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث

يومئذ « قبل » يبلس « وهو خطأ .

ياصاح هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسًا

قالَ نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا

فخطأ منه . لو كان « إبليس » من هذا لكان عربيًا ، لأنه مشتقٌ ، ولو لوجب صرفه ، لأنك لو سميت رجلًا بـ « إجنفيل ، وإخريط » لصرفته ، لأنه لا مانع له من الصرف . ٥

وكذلك أيضا لا يجوز أن يكون « إدريس » من درست القرآن ، ولا من درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون « يعقوب » من العقبى ، ولا من العقاب ، ونحوهما . لأنه لو كان كذلك كان مشتقًا عربيًا ولو لوجب صرفه كما تصرف « يربوعا ، ويعسوبا » اسمي رجل . وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترى إلى قول النابغة :

نُبِّئْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرِ مِنَ الْأَسَدِ

فلو كان هذا من قبست النار لانصرف ، لأنه كان يكون بمنزلة « جارود » من الجرد ، و « عاقول » من العقل . ١٠

وإذا كان الأمر كذلك ، فليس لأحد أن يقول إن « إبراهيم ، وإسماعيل » هما مثال من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في « إن ، وئم ، وقد ، وسوف » وما أشبه ذلك . ولكن يُقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من ٢ حكامها كُيِّتَ وكُيِّتَ ، كما أن « سوف ، وحتي » لو سُمِّيَ بهما لكان من أمرهما كُيِّتَ وكُيِّتَ . ١٥

ولم يُرد أبو عثمان بقوله : « إن الأليف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة » أنها تكون كذلك في جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة . وقد شرحتُ هذا في أول الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة

٢٠ من مصادرها .

١ ، ١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والهمزة إذا وقعت أولاً . فحتى وجب [١٤٥] في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها .

[الميم في معد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان : فأما مَعَدَّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب : تَمَعَّدَدَ ، فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسَّكَنَ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل ، وقد قالوا : « تَمَدَّرَع » ، والخبيدة العربية « تَدَّرَع » ، وتَسَكَّنَ وهو كلام أكثر العرب ، وأنشد أبو زيد :

رَبَيْشُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدَّ » من معنى « تَمَعَّدَدَ » ، لأن « تَمَعَّدَدَ » تكلم بكلام مَعَدَّ : أى كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول عمر^٢ رضي الله عنه^٢ « اخشوشونوا وتمعَّددوا » . قال أحمد بن يحيى : « تَمَعَّدَدُوا » : أى كونوا على خلق مَعَدَّ . فإذا كانت الميم في تَمَعَّدَدَ فاء فهي

١ - ظ ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : رحمه الله .

في « معدّ » فاء . قال : ولا تنظر إلى « تمسكن » ، وتمدّرع « فتقول :
أحمل » معدد « على أنه تمفعّل بمنزلة « تمدّرع » ، وأجعل « معدداً متفعلاً
لأن « تمدّرع » قليلة . والحيّدة « تدّرع » ، وتسكن .

فأما قول العامة : تمخرق ، فيبغى أن يكون لأصل له ، وإن كان قد
جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن في الشذوذ . والحيّدة : مخرق ، لأنهم
يقولون « مخرق فلان » بالمعروف « ولم نسمعهم يقولون « مخرق » وإنما هو من
المخرق وهو الكريم من الرجال ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى « مخرق »
وليس بالقوى . فأما ^٣ ما أنشده من قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجلدَا

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائي أن أُجلد بالعصا . فإن قدّمه على

هذا التقدير فخطأ ؛ لأنّ الباء في صلة أن ، ومحال تقديم شيء من الصلّة على
الموصول . ولكنّه جعل الباء تبيناً . ونظيره قول الشاعر : أنشده أبو العباس

تقول وصكّت صدرها بيمينها أبغى هذا بالرحى المتعاس

معناه : المتعاس بالرحى ، ولكنّ الباء إذا قدّمت فهي تبين . ولو كانت

من الصلّة لما جاز تقدّمها ؛ على الأليف واللام من المتعاس . ولكنّها تُفيد

ما تُفيد إذا كانت في الصلّة . وأنشد أبو العباس أيضاً : [٤٥ ب] .

وإني امرؤ من عصابة خندقيّة أبت للأعدى أن تدلّ رقابها

معناه : أبت أن تدلّ رقابها للأعدى . فلو كانت اللام من الصلّة لما جاز

البيت لبطلان جواز تقدّم الصلّة أو شيء منها على الموصول . وقال الله تعالى :

١ - ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : وإنما ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : يقدمها .

وهو أَصْدَقُ قِيَلًا : « وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ »^١ معناه ٢ : من الزَّاهِدِينَ فيه .
 « إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »^٣ معناه من القالين لِعَمَلِكُمْ . و « إِنِّي لَكَمَا آمِنَ
 النَّاصِحِينَ »^٤ معناه : مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَمَا . ولكنَّه لَمَّا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ تَبْيِينًا وَأَخْرَجَهُ
 عَنِ الصَّلَةِ .

ومعنى التبيين : أَنْ تُعَلِّقَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَلَا تُقَدِّرُهُ^٥
 فِي الصَّلَةِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى : كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَ : جَلَّدِي بِالْعَصَا .
 ومعنى :

أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِلَّ رِقَابُهَا

لَا تَدِلُّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادِي . وكذلك^٥ الباقي كلُّه لا يمتنع أَنْ تُقَدَّرَ فِيهِ مِثْلُ^٦
 هَذَا التَّقْدِيرِ . فإذا^٧ فعلت هذا ، سَلِمَ لَكَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى . ولم تُقَدِّمَ شَيْئًا عَنْ
 مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ أَخْصُّ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ زَوَالُهُ عَنْهُ .

وليس يمتنع^٨ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى مُخَالَفًا لِتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى
 قَوْلِهِمْ : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » الْحَقُّ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ :
 الْحَقُّ أَهْلَكَ وَسَابِقِ اللَّيْلِ . وكذلك^٩ أيضًا يَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ : « كَانَ
 جَزَائِي أَنْ أُجَلِّدَ بِالْعَصَا » . وتَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ غَيْرَ ذَلِكَ .

١٥ وسيبويه كثيرا ما يمثِّلُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمَعْنَى فَيَتَخَيَّلُ مِنْ لَاحِظَةِ لَهُ : أَنَّهُ قَدْ

١ - من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - ظ ، ش : أي .

٣ - من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو فقالت : وإني ، خطأ

٤ - من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : فكذلك ، بالفاء .

٦ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا ، بالواو .

٨ - ظ ، ش : بمتنع .

٩ - ظ ، ش : فكذلك .

جاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْسِلُهُ في الإعرابِ عليه وهو لا يندري فيكونُ مُخْطِئًا
وعنده أنَّه مصيبٌ ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال سيديوه وغيره .
وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرا ، وأكثر ما يستعملُهُ في المنصوبات
في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلما يُهْتَدَى له .

[الميم في معزى أصل]

قال أبو عثمان : والمعزى أصله أعجمي ولكن قد أُعرب وجعلت العرب
ميمه من نفس الحرف فقالوا : معز .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألفُ
واللامُ [٤٦] قد أعربتها العربُ واستعملتها استعمالَ أسماءها العربية . وذلك أنها
تمكَّنت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهي الأولُ وتدخل عليها الألفُ واللامُ .
فجرتُ لذلك مجرى رجلٍ وفرسٍ . ولذلك لم يمتنعها من الصِّرفِ إلا^٢
ما يمتنعُ العربيُّ ؛ لأنها قد جرت مجراه ، نحو : ديباج ، وفيرند ، وزنجبيل ،
ولجامٍ وما كان مثلها .

فلو سميت رجلا بديباجٍ أو فيرندٍ لصرفته ؛ لأن العجمة فيه غيرُ معتد
بها فجرتُ لذلك مجرى زبدٍ وعمرو وبكرٍ في أنها منقولةٌ من أسماء الأجناسِ .
قال أبو علي : ويدلُّ على أنهم قد أجرؤا مجرى العربيِّ : أنهم قد اشتقوا منها
كما يشتقون من العربيِّ . قال رؤبة :

١ - ظ ، ش : تدخل .

٢ - ظ ، ش : فلذلك .

٣ - إلا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : صرفته .

هل يُسَجِّسُنِي حَلِيفٌ سَخْتِيَتٌ
أَوْ فَضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِثْرِيَتٌ

قال : فسَخْتِيَتٌ : من السَخْتِ ١ وهو الشَّدِيدُ بِمَنْزِلَةِ زِحْلِيلٍ من زَحْلٍ .
فأما الأعجميَّةُ التي لا يَجُوزُ دخولُ الأليفِ واللامِ عليها نحو : إبراهيم وإسماعيل ،
فإنها تباعدت من كلامهم فَتَقَلَّبَتْ فَتَنِيَعَتِ الصَّوْفِ في المعرفة . « ومِعْرَظِي » اسمٌ ٥
نكرةٌ فلذلك جَرَى مجرَى العربي عندهم حتى قالوا فيه « مَعْرَظٌ » .

فهذا معنى قول أبي عثمان : ولكن قد أُعْرِبَ ؛ ألا ترى إلى اشتقاقهم منه
« مَعْرَظٌ » وإدخالهم عليه الأليف واللام وإلحاقهم إيَّاهُ بِهَجْرَعٍ ؟ .

[زيادة الألف والنون في آخر الكلمة]

قال أبو عثمان : وكل ما وجدت في آخره ألفا ونونا مما لم يُسْتَقَقْ منه ما يذهب ١٥
فيه فهي زائدة .

قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرفٍ من
الأصلِ ، وفي آخرها أليفٌ ونونٌ ، فاقضِ بزيادة الأليف والنون وإن لم تعرف
الاشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو : « سِرْحَانٍ » ،
وسَعْدَانٍ » .

١٥
وليس يريد أنك كُلمًا وجدت اسمًا في آخره أليفٌ ونونٌ قضيت بزيادتهما .
هذا خطأ ؛ ألا ترى أن النونَ في فِدَّانٍ ، وعِنَانٍ ، وسِنَانٍ : لامٌ وليست زائدة .
وكذلك إن كانت الكلمة مكررة ، حكمت بأن النونَ غيرُ زائدة ؛ لأنه لو جاء
في كلامهم [٤٦ ب] نحو : « جَنَّجَانٍ ، وقَسَنَقَانٍ » . لكان قياسه أن يكون بمنزلة :

« خَصَّضْ خَاضِ ، وَقَمِّمْ قَامِ » . وَلَا تَجْعَلِ النَّونَ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لِلزَّمِكِ أَنْ تَجْعَلَ « جَسَّجَانَا » مِنْ بَابِ سَلَسٍ وَقَلِقٍ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ « جَسَّجٌ ، وَقَسَّقٌ » ثُمَّ زِيدْتَ الْأَلِفُ وَالنُّونَ . وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ « قَلَقَلْتُمْ ، وَصَلَّصَلْتُمْ » أَكْثَرُ مِنْ بَابِ « سَلَسَ ، وَقَلِقَ » .

٥ وكذلك لو جاء شيء نحو : « رُمَّانٌ ، وَمُرَّانٌ » لم تقضِ بزيادة النون إلا بشبَّتْ ، لأنَّه يجوزُ أن تكون النونُ أصلاً ، وإن قضيت بزيادة نونه بغيرِ ثبَّتْ فهو وَجْهٌ ، ألا ترى أن في الحديث : « أن قومًا من العرب أتوا رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا نحن بنو غَسَّيَّانَ ، فقال لهم : بَلْ أَنْتُمْ بنو رَشْدَانَ » أفلا تراه عليه السلام كيف تكبَّرَه لهم هذا الاسم ؛ لأنَّه جعله من الغيِّ . يدلُّ على ذلك قوله : « بل أنتم بنو رشدان » ؛ لأنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغيِّ .

١٠ فقد دلَّ هذا من مذاهب العرب على أنَّه إذا جاءك مضاعفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ نحو : « رُمَّانٌ ، وَعِيدَانٌ ، وَإِبَّانٌ » فسبيلك ٢ أن تحكِّمَ فيه ٣ بزيادة النون . فأما مُرَّانٌ ، فحكى سيبويه فيه ؛ عن الخليل أن النونَ فيه من الأصل ، وذهب إلى أن اشتقاقه من المرَّانَةِ وهي اللَّيْنُ . فجرى عنده مجرى حُمَّاصٍ من الحموضة . فما كان من هذا النحو يُحتاجُ فيه إلى الاشتقاق ولا يُقضى عليه بشيءٍ إلا بشبَّتْ .

١٥ فأما ما كان من بابِ « سِرْحَانٍ ، وَسَعْدَانٍ » مما تحصَّل في صدره ثلاثةُ أحرفٍ من الأصلِ ، فاحكِّم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل .

١ - ظ ، ش : قالوا .

٢ - ظ ، ش : فسبيله .

٣ ، ٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٥ - ظ ، ش : عليها .

فأما ما قامت عليه دلالة: فـ «دِهْقَانٌ» نونُه لامٌ: لأنهم قد ا قالوا:
 «تَدَهَّقْنَ» و«شَيْطَانٌ» لأنهم قد ا قالوا: «تَشَيْطَنَ» وليس في كلامهم
 «تَفْعَلْنَ» فالنون فيه لام. فأما «تَدَهَّقَ» و«تَشَيْطَطَ» فليس في قوة «تَدَهَّقْنَ»
 و«تَشَيْطَنَ» هكذا قال أبو علي. وإنما دفعه من طريق الرواية، فيُسَلِّمُ^٣ له.
 فأما «دُكَّانٌ»: فله اشتقاقان، قالوا «دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَدَكْنُهُ دَكْنًا»: ٥
 إذا نَضَدتَ بعضه فوق [٤٧ ا] بعض، و«دَكَنْتُهُ تَدَكِنَا» حكى ذلك ابن
 دريد قال: ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ، قال^٥ وهو عربي صحيح. قال: وسمعتُ
 أبا عثمان الإِسْئَانِدَانِيَّ يقول: قال الأَخْفَشُ:
 الدُّكَّانُ مشتقٌّ من قولهم: «أَكَمَّ دَكَّاءُ» إذا كانت مُنْبَسِطَةً. و«ناقةٌ»
 دَكَّاءُ» إذا افترش سنامُها في ظهرها. كما اشتقوا عثمانَ من العِثْمِ. فالنون على ١٠
 هذا القول في دُكَّانٍ زائدةٌ وهي في القول الأول أصل^٦،
 فهذا تفصيل ما أجملَه أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرفَ فيه، ولكنه كان
 يخاطب به^٧ من يثق بفهمه ومعرفته.

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان: وكلِّمًا وجدتَ النونَ في مثالٍ لا يكون للأُصولِ. فاجعلها ١٥
 زائدةً نحو: «كَسَّهَبُلٌ» لأنه ليس في الكلام مثل «سَمَرَجُلٌ» وكذلك
 «قَرَنَفُلٌ» النونُ فيه زائدةٌ، ومثل ذلك: «جُنْدَبٌ، وَعُسْصَرٌ، وَقُسْبَرٌ» لأنه

١، ٢ - قد: ساقط من ش في الموضعين.

٣ - ظ، ش: يسلم.

٤ - ظ، ش: وأما.

٥ - قال: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ، ش: صحيح.

٧ - يه: زيادة من ظ، ش.

ليس في الكلام مثل ^١ « جُعْفَرٌ » فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون .

قال أبو الفتح : قوله : فاجعلها زائدة ؛ يقول : احكمم بهذا من طريق القياس لا من قبيل السماع ، فإن انضمام إلى القياس السماع ، فما لا نهاية وراءه .
فقال ^٢ « كَنَهَبِيلٌ : فَتَعَبَلٌ » لأنه ليس في الأصول مثل ^٣ « سَفَرَجَلٌ » فن ^٥ ها هنا قضى بزيادتها . ولو كانت الباء من كَنَهَبِيلٍ مفتوحة لكانت النون أصلاً ؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرَجَلٍ .

وهذا إنما يقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة ، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضى بزيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو ^٤ « جَحَنَفَلٌ » تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة ، فهذا وجه . ١٠

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحَنَفَل وهو الجَيْشُ الكثير ، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحَنَفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك . فأما قَرَنَفَلٌ : فَيَنْضَمُّ ^٣ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في ^٥ « عَسْتَرِيْسٌ » : أن تكون [٤٧ ب] نونه أصلاً ، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْقٍ ، ولكن القياس أوجب زيادتها لأنها عند سيويوه من العسرة وهي الشدة ؛ والعسرة يس : هي الناقة الشديدة ،
فإن هنا كانت زائدة . ١٥

فإن قال قائل ^٤ : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف استحقت الزيادة ؟ ٢٠

٢ - ها زيادة عن ط ، ش .

٤ - ط ، ش : قيل .

١ - مثل : زيادة من ط .

٣ - ط ، ش : فيضم .

قيل : لأنها وقعت موقعا تكثراً فيه الألف والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع في مفاعل ، وياء التحقير في مُفَيْعِل . وكذلك ^١ « عُدَّافِر ، وَتَمِيدَع ، وَفَدَّوْكَس » .

فلمَّا وقعت موقعا تكثراً فيه حروف اللين الزائدة وهي في الأصل من حروف الزيادة ^٢ قُضِيَ بزيادتها مع كثرة ما يَصِحُّ من ^٣ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .
 ولو جاء شيء مثل « خَزَزْتَرْنَ ، وَفَدَّتْدَنْ » * جاز فيه عندى أمران : أحدهما : أن تكون نونُه الثالثة زائدة وتجعل الزائتين والدالين عَيْنَيْنِ مكرَّرين وتجعله من باب « هَجَجْتَجَلِّ ، وَعَقَقْتَقَلِّ ، وَجَجَجْتَجَلِّ » فيكون فَعَلْعَلًا . والآخر : أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكرَّرين بمنزلة تكرير ^٤ حاء ^٥ صَمَحْمَح ، وكاف ^٦ دَمَكْمَك ، فتكون النون أصلاً لأنها لام ^٧ بمنزلة حاء صَمَحْمَح ، وكاف دَمَكْمَك الأُولَيَيْنِ . فيكون فَعَلْعَلًا . والأمران عندى معتدلان . وإنما اعتدلا : لأنَّ بزيادة كثرة باب صَمَحْمَح ، ودَمَكْمَك زيادته على باب « عَقَقْتَقَلِّ ، وَعَصَصَصَر » أن النون ثالثة ساكنة ، والكلمة خمسة أحرف ، فقام أحد السببين بزيادة الآخر : وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب . فإن جاء الاشتقاق بشيء ^٨ عميل عليه وتُرك القياس ^٩ .

وقوله : وكذلك « جُنْدَب ، وَعُسُصَر ، وَقُسُصَر » يقول : إنَّك إنما جمعت النونَ في كُنْهَبَل زائدة ؛ لأنه ليس في الأسماء مثل « سَفَرَجَلِّ » فيلزم من هذا

١ - ظ ، ش : وذلك .

٢ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع لفظ : الزيادة .

٣ - من : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تكرير : ساقط من ش .

٥ - حاء : زيادة عن ظ ، ش .

٦ - كاف : زيادة عن ظ ، ش .

٧ - لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكون النونُ في «جُسُنْدَب» زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثلُ «جُعْفَرٍ». فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال [٤٨] «فُعَلَلٍ». فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النونُ في «جُسُنْدَب» وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حُكِيَ عنهم «جُسُنْدَب» بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم «جُسُوذَر» * لأنه أعجمي، فإن كان الجُسُنْدَبُ من الجَدَب - لأنه مما يصحبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحَقَةٍ على مذهب سيبويه، وهي زائدة مُلْحَقَةٌ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنُصْر: فيجوز عندي أن يكون من عَصْرَتُ الشئ؛ لأن العُنُصْرُ هو أصل الشئ، وإذا عُنِصِرَ الشئ فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العسر. ومثلُ هذا قولهم في التَّهْدُدِ بالشر: «والله لأرُدَنَّكَ إلى أصلك» أو لأن الإنسان من عصارَةِ أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق. والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق * .
وأما قُنُسْبَر: فينضاف فيه إلى القياس: أنهم قد قالوا فيه «قُنْبَر» والمعنى واحد. قال الراجز:

يا لك من قُبَيْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

خلا لك الجَوْ فَبِضَى واصْفِرِي

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون».

يقول: إن لم يوجد في الأصول بناءُ «سَفَرَجُلٍ وجُعْفَرٍ» [فهذا] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

١ - ظ، ش: كأنه.

٢ - فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث، والمقام يقتضيه فزدناه من عندنا قياسا على قول المتن المشروح.

قال أبو عثمان : والتاء تُزَادُ في ، مَلَكَوتِ ، وَجَبَرُوتِ ، وَعَنَّكَبوتِ :
وَتَرَّ تَمُّوتِ .

قال أبو الفتح : « أما مَلَكَوتُ » : فمن الملك . « وَجَبَرُوتُ » من التَّجَسُّبِ . فالتاء
فيهما زائدة ، ومثلهما « فَعَلُّوتُ » . ونظيرهما : « رَغَبُوتُ ، وَرَحْمُوتُ » . وقد
قالوا : « رَغَبُوتِي ، وَرَحْمُوتِي » ومثلهما « فَعَلُّوتِي » .
فأما قولُ لبيدِ :

بأَحْزَنَةِ الشَّابُوتِ يَرَبُّاُ فَنُوقِهَا قَفَنَرَ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا
فَقِيَّاسُ التَّاءِ أَنْ تَكُونَ فِيهِ أَصْلًا ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ السِّينِ مِنْ قَفَرَبُوسٍ ،
وَقَفَرَبُوسٍ .

فإن قلت : أحمله على باب « جَبَرُوتِ ، وَمَلَكَوتِ ، وَرَغَبُوتِ ، وَرَحْمُوتِ »
وما أشبه ذلك لكثيرته ؟ فهو قولٌ وليس بالقوى .

وأما « عنكبوت » : فيدلُّ على زيادة تائه — قولهم في معناه : العنكب . والعنكباء
وأما « تَرَّ تَمُّوت » : فيدلُّ على [٤٨ ب] زيادة تائه أيضا ^٢ أنه بمعنى التَّزْتِمِ ،
قال الراجز :

تَجَاوِبُ القُوسِ بِسَرِّ تَمُّوتِهَا

أى بَرَّ نَمَّهَا ^٣ . ويروى : تجاوب الصوت ^٣ . ومثال عنكبوت : فَعَلَّلُوتُ ،
ومثال تَرَّ تَمُّوت : تَفَعَّلُوتُ .

١ - ظ ، ش : وإن .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في الهامش الأعلى من ص فوق « القوس » من البيت : (في نسخة الصوت) .

[زيادة الياء والألف في يهيري]

قال أبو عثمان : « وَيَهِيرِي » الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ، لأنهم قالوا « يَهِيرِي » فحَفَفُوا ١ .

قال أبو الفتح : وجه الاستدلال في هذا أنهم قد ٢ قالوا : يَهِيرِي بمعنى يَهِيرِي . فَيَهِيرِي : يَفْعَلٌ ، وليس يخلو من أن يكون « يَفْعَلًا » ، أو فَعْعِيلاً ٥ . أو فَعْلَلًا ٥ .

فلا يجوز أن يكون فَعْعِيلاً ؛ لأنه ليس في الكلام فَعْعِيلاً ، إنما هو مكسور ٣ الفاء نحو « حَيْدِيم ، وَعَشِير » .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلًا لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة ١٠ على هذه الصفة .

فإن قلت : أجعله مكررا من باب « يَهِيَاه » فحال ؛ لأن اللامين في يَهِيَاه بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة « صَلَّصَل ، وَقَلْقَل » . وكذلك « الْوَحْوَحَة ، وَالْوَزْوَزَة » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين ، وليس كذلك « يَهِيرِي » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهِيَه » . لكان ذلك ؛ كذلك لعمري ! فأما على هذا اللفظ فلا .

ولا يجوز أن يكون « يَهِيرِي » فَعْلَلًا أيضا على أن تجعله من باب « زَهْرَقَ » ١٥ ودَهْدَقَ » وتقول : اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في « زَهْرَقَ ، ودَهْدَقَ » لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصلا فيهما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه

١ - ص ، هامش ظ : فحَقَّقُوا . وظ ، ش : فحَفَفُوا .

٢ - ظ ، ش : إذا .

٣ - ظ ، ش : مكسورة .

٤ - ذلك : من زيادة ظ ، ش .

نحو باب « زَهْرَقَ » كما جاءتا أصلين في باب « صَلَّصَلَ ، وَقَلْقَلَلَ » نحو « وَجَّوَحَ ،
وَوَزَّوَزَ ، وَيَهْيَاهُ ، وَيَلْبَلِ » فإذا لم يجز أن يكون يَهْيِيرُ : فَعَلَّلَا ، وَلَا فَعَيْلَا
بقي أن يكون يَفْعَلَلَا بمنزلة « يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلَلَا » . وإذا كانت الياءُ زائدة
في « يَهْيِيرُ » وهو بمعنى « يَهْيِيرِي » كانت الياءُ أيضا في يَهْيِيرِي زائدة ؛ لأن اللفظ
والمعنى متفقان .

فهذا وجه استدلاله ، وفيه غموض ولم يفصح به . وقد قالوا : يَهْيِيرُ فتنقل
الراء ، قال الراجز :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيِيرِ

فَظِلُّ ٢ يَبْكِي حَبَطًا بِشَرِّ

خَلْفَ اسْتِهِ مِثْلُ نَتِيقِ الْهَيْرِ

وقد أنشد أيضا :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيِيرِ

بالألف

[الميم في مهدد أصل]

قال أبو عثمان : [١٤٩] « وَمَهْدَدٌ » الميم فيه أصل ، لأنها لو كانت زائدة ١٥
لكانت مَهْدَدًا ٣ ؛ لأن مَفْعَلًا من المضاعف يجيء مُدْعَمًا نحو « مَرَدٌ ، وَمَسَدٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعَلَّلَلَ بمنزلة « قَرَدَدٍ » .
فإن قال قائل : فقد قالوا « تَحَبَّبٌ » . فبيِّنوا وهو مَفْعَلٌ ؛ لأنه
من الحَبُّ ، فما تُنكَرُ أن يكون « مَهْدَدٌ » أيضا مَفْعَلًا من الهدد ؟ .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ش : وظل .

٣ - ص ، ظ : مهدد ، بالحكاية .

قيل «مَحْبَبٌ» شاذٌّ لا يُقَامَسُ عليه، وقياسُهُ مَحَبٌّ كَدَدٍ، ومَسَدٍ. ولكن
 الأسماءُ الأعلامُ قد تُغَسِّيرُ كثيرا عمَّا عليه غيرُها مما ليسَ علمًا نحو قولهم: «رجاءُ
 ابنِ حَيَّوَةَ»، و«مَهْلُلٌ ومَزِيدٌ»، ومَكْوَزَةٌ، ومَعْدِيكَرَبٌ، ومَوْهَبٌ، ومَوْطَبٌ،
 ومَوْرَقٌ وغير ذلك. وقياسُ حَيَّوَةَ: حَيَّةٌ، ومَهْلُلٌ: مَهْلٌ، ومَزِيدٌ:
 مَزَادٌ، ومَكْوَزَةٌ: مَكَازَةٌ، ومَعْدِيكَرَبٌ: مَعْدَى كَرَبٍ؛ لأنَّ ما اعتلَّ
 لامُهُ لم يَبْنِ منه مَفْعِلٌ بكسر العين. إنَّما يَجِيءُ مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى
 والمَحْبَى والمَرْمَى. ولا يَقُولون: المَشْتَى، ولا المَغْزَى ونحوهما.
 وقياسُ «مَوْهَبٌ، ومَوْرَقٌ، ومَوْطَبٌ: مَوْهَبٌ، ومَوْرَقٌ، ومَوْطَبٌ»؛
 لأنَّ ما كانت فَاوُهُ واوا - بابُهُ أن يَجِيءَ على مَفْعِلٍ بكسر العين لافْتِشْحِها نحو
 «مَوْضِعٌ، ومَوْعِدٌ». وحكى الكوفيون «مَوْضِعٌ» بفتح الضاد وأحرفًا أُخْرَ وهو
 شاذٌّ.

فالمَّا كانت الأعلامُ قد تُغَسِّيرُ كثيرا عما عليه أكثرُ الأسماءِ، وكان «مَحْبَبٌ»
 علمًا، جاز ٢ فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير ٣ ما ذكرنا.

فإن قال قائل: فإنَّ «مَهْدَدًا» اسمٌ؛ علمٌ، وهو اسمُ امرأةٍ، قال الأعشى:
 وما ذلك من عشقِ النساءِ ٥ وإنما تناسلت قبلَ اليومِ خُلَّةٌ مَهْدَدَا ٦
 فما تنكر أن يكون مَهْدَدًا، مثل: مَحْبَبٌ، إذ هو علمٌ مثله فيكون حينئذ
 مَفْعَلًا؟ قيل: إنما قلنا في مَحْبَبٍ إنه مَفْعِلٌ؛ لأنَّه من الحبِّ لا غير ٧. وهذا

١ - ظ، ش: كما.

٢ - ظ، ش: كان.

٣ - ص، ظ: غيره.

٤ - ظ، ش: أيضا، بدل: اسم.

٥ - وما ذلك من عشق النساء: ساقط من ظ، ش.

٦ - خلة مهددا: ضائع من ص في التصوير.

٧ - لاغير: زيادة من ظ، ش. وفوق: «الحب» في ص علامة تدل على أن «لاغير» مستدرک

في الهامش غير أنه لم يظهر في التصوير.

كتسميتهم حبيبا ومحبوبا ونحوهما . وليس في « مَهْدَدٍ » ما يدلُّ على أنه من المَهْدِ
دون المَهْدِ فيُتَمَتَّى بأنه مَفْعَلٌ ، ولا يُتَرَك الظاهر إلى غيره إلا بدليل ، ولا
دليلَ هنا ، بل إظهارهم الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ ، فيكون اشتقاق هذا الاسم من
المِهَادِ ، ومَهَدَّتْ الشيء ؛ كأنَّ المرأَةَ تُسَمِّي بِذلك لأنها مُمَهَّدَةٌ المودَّةُ ،
وطيِّبَةُ الأخلاقِ . فيكون قريبا من تسميتهم إينأها بسَعْدَةٌ من المساعدة ،
ومُطِيع من الطاعة ، وواصلٌ من المواصلة . فهذا أشبهُ ، مع إظهار الدال من
أن يكون من الهدِّ ولا أُعْرِفُ في الكلام تصريف « حَبَّ »^١ [٤٩ ب] فيكون
حَبَّبٌ فَعْلَلًا منه .

فإن قلت : ولم جازَ في الأعلام هذا التغييرُ كلُّهُ ؟

- ١٠ قيل : لأنها كثيرة^٢ الاستعمال ، معروفة^٣ المواضع ، والشيء إذا كثر
استعماله ، وعُرِفَ موضعه ، جاز فيه من التغيير ما لا يجوزُ في غيره ، نحو : « لا أدُرُ ،
ولم يكُ^٤ ، ولا تُبَلِّ^٥ » وغير ذلك . وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال .
ولمَّا غيِّرت الأعلامُ في ذواتها ، جاز أن تغَيِّرَ في إعرابها . فن هنا جاز
في الحكاية « مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ ؟ » لم يجز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما^٥
مِمَّا ليس بعَلَمٍ^٦ .

١٥

هكذا قال أبو علي وهو الصواب .

١ - كتب « محب » في ص مفرق الأحرف هكذا : م ح ب .

٢ - ظ : كثرة ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الموضع .

٤ - ص وهامش ظ : يك . وظ ، ش : أك .

٥ - ظ : ونحوها : بضمير المفردة المؤنثة ، وخطوه واضح .

٦ - ظ ، ش : علما .

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحَّرَج ، ومُدَحَّرَج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تلتحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن إلا ما كان جارياً على « فِعْلٍ » لقلّة الزوائد في بنات الأربعة أصلاً ، لأنّه ليس لها تصرفُ ذوات الثلاثة وكثرتها .

ولمّا كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجزى فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان « وهما » انْقَحِلْ ، وانزَهُوْ « لأنّ أول الكلمة لا تتمكّن فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو « مُنْطَلِقِ ، ومُسْتَحْرِجِ » رُفِضَتْ الزيادة في أول بنات الأربعة أصلاً إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو : « مُدَحَّرَج » . وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغاً ؛ لأنها في الزيادة أسوغ ، وإليها أقرب .

ويدلّ^٢ على أنّ أول الكلمة لا تليقُ به الزيادة كما تليقُ بوسطه وآخره : امتناعهم من زيادة الواوِ أولاً . وزيادة الواوَيْنِ في نحو : « عَطَوْدِ ، وكَرَوَسِ ، واخْرَوَطِ ، واعْلَوَطِ » . وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن تكون الهمزة في : « اصْطَبَلِ » أصلاً ، وتكون الكلمة تُحْاسِيَةٌ ؛ لأنّ الكلمة لم تجزى على فعلٍ . وهذا قولُ سيديويه وأبي الحسن .

وكذلك كان يقولُ في همزة « إبراهيمَ ، وإسماعيلَ » وما كان نحوهما ممّا اجتمع

١ - ط : الزائد ، وهو خطأ .

٢ - ط ، ش : ويدلّ .

فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الهمزة : إن الهمزة في أوله أصلٌ ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس .

[الياء في يستعور أصل]

قال أبو عثمان : فأمّا مثل : « يَسْتَعُورِ » فهو بمنزلة « عَضُرْفُوطٍ » ؛ لأن الياءَ من نفس الحرفِ لما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح [١٥٠] : قوله : لما ذكرت لك : يُريدُ : لأنّ الزوائد لا تلتحقُ بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالن . وقد مضى هذا .
و « يَسْتَعُورُ » ليس بجارٍ على فِعْلٍ . وليس لِقائِلٍ أن يقول : إن السَّيْنَ والتَّاءَ هُنَا زائدتان ولا إحداهما ؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما ، وستراه إن شاء الله . فلذلك مثَّل « يَسْتَعُورًا بعَضُرْفُوطٍ » وجعل الياءَ كالعين^{١٠} .
فأمّا مَنْ قال : إنّ مثال « يَسْتَعُورِ » يَفْتَعُولُ « فلا يدري من صنعة التصريف شيئاً ، وإنما هو فيه^٣ هاذا !

[الميم في منجنون أصل]

قال أبو عثمان : « وَمَسْجُونٌ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّ^٤ الميم في « منجنون » أصلٌ ؛ فهذا معنى قوله :
« وَمَسْجُونٌ » كذلك . وليس يريدُ أنّ مَسْجُونًا من ذوات الخمسة مثل

١ - ظ ، ش : والتاء هما هنا .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إن : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفُوطٍ . هذا محال ؛ لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل « حَسَدَفُوقٍ مُلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ » ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ؛ لأننا لانعلم في الكلام مَفْعَلُولا . ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ « الجَن » من « جَهْتَيْن » :

٥ إحداهما ١ : أنتك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين ، ولبست الكلمة جرية على فِعْلٍ مثل : « مُنْطَلِقٍ . وَمُسْتَخْرِجٍ » .

والأخرى : أننا لانعلم في الكلام « مَنَفَعُولا » فنحمل هذا عليه .

ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : « مَنَاجِين » . ولو كانت زائدة لقبيل « مَجَانِين » كما قالوا « مَجَانِيْقُ » في جمع « مَنَجْنِيْقٍ » لما كانت النون زائدة .

١٠ وإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن تكونا ٢ كِلْتَاهُمَا زائدين : لم يسبق إلا أن تكونتا أصليتين . وتجعل النون لاما مكررة . وتكون الكلمة مثل « حَسَدَفُوقٍ » ملحققة ٢ بعَضْرَفُوطٍ .

[الميم في منجنيق والخلاف فيها]

١٥ قال أبو عثمان : وأما « مَنَجْنِيْقٍ » فإنها « فَنَعْلِيلٌ » . يدل ذلك قولهم « مَجَانِيْقُ » فنذهب النون ؛ في التفسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا قُلت : عَنَّا كَيْبُ .

١ - ظ ، ش وجهين أحدهما .

٢ - ظ ، ش : تكون .

٣ - ظ ، ش : ملحقا .

٤ - النون : زيادة من ظ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه اللَّفْظَةَ قد تنازَعَ النَّاسُ فيها الخِلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها .

قال ابن دريد : اختلفَ أهلُ اللِّغَةِ فيه - يعني مَسْجُونِيًّا - فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هي أصليَّةٌ .

قال ١٠ : وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبي عُبَيْدَةَ - وأحسبُ أنَّ أبا عثمانَ أيضا أخبرنا به عن التَّوَرِي [٥٠ ب] عن أبي عُبَيْدَةَ - قال : سألتُ أعرابياً عن حُرُوبٍ كانت بينهم فقال : « كانت بيننا حُرُوبٌ عُونٌ ، تُفْنَقُ فيها العيونُ مرةً ، ثُمَّ تُجَنَّقُ ، وأخرى نُرْشَقُ » . قال : فقوله « نُجَنَّقُ » دالٌّ على أنَّ الميمَ زائدةٌ ، ولو كانت أصليَّةً لقال « نَمَجَنَّقُ » على أن المنجنيقَ أعجميٌّ معرَّبٌ . فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما تراه .

والقولُ عندى : أنَّ الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهب إليه أبو عثمانَ . والنُّونُ زائدةٌ لقولهم : « جَانِيقٌ » وسقوطُ النُّونِ في الجمعِ فجرت لذلك مجرى الياءِ في عَيْضَمُوزٍ إذا قلت : عَصَامِيزُ . فأما قولُهُ تارة « نُجَنَّقُ » وما حكاه الفراءُ من قولهم « جَنَّقُوهم بِالْجَانِيقِ » . فالقولُ فيه عندى أنَّه مشتقٌّ من المَسْجُونِيقِ إلا أنَّ فيه ضرباً من التَّخْلِيطِ . وكان قياسُهُ : « مَجَنَّقُوهم ، وَتَمَجَنَّقُ » .

ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خَلَطُوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترعوا عليه فغَيَّرُوهُ ، وذلك أن الميمَ وإنَّ كانت هنا أصلاً فإنها قد تكونُ في غير هذه الكلمة زائدةً ، فَسُبِّهَتْ بالزائدِ فحُذِفَتْ عند اشتقاقهم الفِعْلَ .

١ - قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فقال قوله .

٣ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ إذ المراد الأعراب .

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الرّاجز :

هل تعرّف الدّارَ لأُمّ الخنزرجِ

منها فظلمت اليومَ كالمنزرجِ

أرادَ سكرانَ كالذي قدّم^١ شرب من الزّرجون . قال : وكان قياسه أن

يقول : « المُنزرجن » لأنّ النّون في زرجون أصل . فقال : « مُنزرج » لأنّ

الكلمة أعجميّة . وهم إذا اشتقوا من الأعجميّ خلطوا فيه .

ونظير ذلك قولهم في تحقير « إبراهيم : بُريهم » ، و« بريته » فحذفهم

الهمزة تارة ، والهمزة والميم أخرى ، تخليطاً في الكلمة لأنها أعجميّة خارجة

عن أصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل ، فقد تكونان^٢

في غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهبَ ذاهب إلى أنّ « جنسُهم » ، ونجسُهم^٣ لم يُخلط فيه ، لقضي

بأنّ وزن « مسنجنيق : منفعيل » . وهذا غير موجود في الكلام .

ولمّا كان المنجنيقُ ممّا يُنقلُ ويُعملُ به ، وكانت ميمه قد جاءَ فيها

الكسر^٤ ، توهموها زائدةً نحو مطرقة^٥ ومِرّوحة^٥ ، فحذفوها عند

اشتقاقهم^٥ الفِعلَ واجترأوا على ذلك لذلك .

وهذا عندي من الشاذّ . والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان .

فأمّا قوله^٦ : فتذهب النّون في التّكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الكسرة .

٤ - ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - مكرّر في ظ سبوا .

٦ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لعودة الضمير إلى أبي عثمان .

قُلْتَ «عَنَاكِبُ» : ففيه شيءٌ لأنه . ليس [٥١] بقولهم «عَنَاكِبُ يُعَلِّمُ»
 لِأَخَالِةٍ أَنْ التَّاءَ فِي عَنكَبُوتٍ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا يُعَلِّمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ «عَسَنَكِبُ»
 فِي مَعْنَاهُ . وَقَالُوا ١ . أَيْضًا : «عَسَنَكِبَاءُ» فَبِهَذَا يُقْتَضِعُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي عَنكَبُوتٍ
 لِأَنَّمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ . وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ : «عَنَاكِبُ»
 فَيَجْتَرِثُونَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ
 كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ حَذْفُهَا . لِأَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ ذَوَاتِ الْحَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢
 فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنْ يَقُولَ : مَا تُسَكِّرُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ
 عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢ . وَ ٣ إِذَا احْتَجَّ بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ : «عَسَنَكِبُ» سَقَطَ الْكَلَامُ . فَهَذِهِ
 هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «عَجَانِيْقُ» فَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِي مَنْجِنِيْقُ . كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ١٠
 لِأَنَّ النُّونَ ثَانِيَةَ ؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَّتْ .

[زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ حَشْوًا وَهَمْزُ الْعَالَمِ وَالْحَاتِمِ]

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : وَمِمَّا زِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ «سَمَّالٍ» ، وَشَأْمَلٍ « وَإِنَّمَا
 هِيَ مِنْ سَمَّمَلَتْ تَسْمَلُ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلِ فَأَغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ . ١٥
 وَ«سَمَّالٍ» ، وَشَأْمَلٍ . مُسَلِّحَقَانٍ بِجَعْفَرٍ ، وَسَلْمَهَبٍ . وَمثَالُهُمَا «فَعَمَّالٌ» ، وَفَأَعَمَّلٌ .
 وَحَسَكِي أَنْ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمِزُ الْعَالَمَ وَالْحَاتِمَ ؛ ، وَقِيَاسُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ

١ - ظ ، ش : وَقَالَ .

٢ ، ٢ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - الْوَاوُ فِي « وَإِذَا » غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فِي ص .

٤ - ظ ، ش : الْعَالَمُ وَالْحَاتِمُ : بِدُونِ هَمْزٍ .

يَبْتَدِي بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ : «رَأَيْتُ رَجُلًا»^١ . عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «تَأَبَّسْتُ الْقِدْرَ» وَالتَّأَبُّ بِلُ ؛ إِنَّمَا أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً عَلَى مَا ذَكَرْتُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْنٌ مِثْلُ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ^٢ فَاشٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ تَابِلٍ وَخَاتَمٍ ، وَعَالَمٍ تَرَكَ الْهَمْزَ . فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

كَدَأْتُ بِكَ مِنْ أُمِّ الْحَمْوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلٍ

فَفَعَلٌ مِنْ^٣ لَفْظِ الْأَسْلَةِ^٣ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ ؛ كَشَأْمَلٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي حَشْوِهَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعْمَلًا ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَظِيرَةُ الْهَمْزَةِ . وَلَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ

الْمِيمِ لَقَضِيَ بِزِيَادَتِهَا - وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجِبَلُ الَّذِي اسْمُهُ مَأْسَلٌ سَبِيحًا^{١٠} مُسْتَطِيلًا [ب ٥١] . فَاشْتِقَاقُهُ عِنْدِي مِنْ أُسْلَةِ الذَّرَاعِ ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ «خَدُّ أَسِيلٍ» كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «قَبَاءِ» اسْمِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْجَبَلِ انْفِصَامٌ وَاجْتِمَاعٌ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَرْفٌ مَقْبُورٌ ، أَيْ مَضْمُومٌ ؛ فَهَذَا الَّذِي قُلْتُ أَنَا نَظِيرٌ^٥ مَا قَالَهُ .

[زِيَادَةُ الْمِيمِ آخِرًا]

١٥

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : وَزَادُوا الْمِيمَ غَيْرَ أَوَّلٍ فِي : «زُرْقُمٍ ، وَسُنْتُهُمْ ، وَدَلْقِيمٍ» وَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ كَانَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ لِلْاِشْتِقَاقِ^٦ كَانَ زَائِدًا .

١ - ظ ، ش : رجلا : بالتثنية بالنصب بدون همز .

٢ - ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : باب الاسلة ولفظها .

٤ - ظ ، ش : يفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ - ظ : نظيره .

٦ - ص ، ظ للاشتقاق : وش ، هامش ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عندَه - لولا الاشتقاقُ - أن تكون الهمزةُ والميمُ غير زائدين^١ في هذا الموضع ؛ لأنه ليسَ من مواضع زيادتهما ، إنما ذلك أولَ الكلمة .

فقولهم : « شملتَ الرِّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و « زُرُقُم » بمعنى الأزرق .

و « سَتَهْمُ » بمعنى الأسته .

و « دَلِيمُ » هي الناقةُ التي قد تكسرت أسنانها فاندلقت لسانها وسال

لُعابها . فهذا ما ذكره^٢ .

وقالوا : « ضِرْزِمُ » وهو من معنى الضِرْزُ وهو الشَّديدُ البَخيلُ .

وقالوا : « فُسُحْمُ » للواسع وهو من الانفساح .

وقالوا : « الدَّقْعِمُ »^٣ وهو الترابُ^٣ وهو من الدَّقْعاءِ .

وقالوا : « دِرْدِمُ » وهو من الأدرد ، وهو الذي تكسرت أسنانه .

وقالوا : « الحِلْكِيمُ » للشديد السَّوادِ وهو عندي من الحِلْكَةِ .

وقال الأصمعي : « جَلْهَمَةٌ » اسم رجلٍ ، نرى أنه اشتقَّ من جَلْهَةٍ

الوادي ، وهو ما استقبلك منه .

[الميم في دلامص]

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أنَّ « دُلامِصًا » الميم فيه زائدةٌ ، وهو

« فُعَامِلٌ » . والدليل على ذلك قولهم « دِلاصٌ » ، ودليصٌ « في معنى « دُلامِص » .

١ - ظ ، ش : زائدين .

٢ - ص : ذكره .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائل: "إن دُلامِصًا من الأربعة، معناه «دَلَيْصٌ» وليس بِمُشْتَقٍّ من الثلاثة. قال قَوْلًا قَوِيًّا، كما أن «لَا لَاءَ» مَنسُوبٌ إلى اللُّؤْلُؤِ^١ وليس منه. وكما أن «سَبِطْرًا» معناه السَّبِيطُ وليس منه.

قال أبو الفتح: مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى «دُلامِصًا» بمعنى دَلَيْصٍ ووجد الميم قد زيدت غير أول في زُرْفُهم، وسُسْتَهُم، وبابهما — ذهب إلى زيادة الميم في دُلامِص. فهذا قول واضح كما تراه^٢ [١٥٢]، والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا.

وذلك أنه لما لم يَرِ الميم قد كثرت زيادتها غير أول ووجد في كلامهم ألفاظًا ثلثيةً بمعنى ألفاظٍ رباعيةٍ، وليس بين هذه^٣ وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة تحمل دُلامِصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميم غير أول. ألا ترى أن «لَا لَاءَ» ثلاثيٌ ولُّؤْلُؤًا رباعيٌ والمعنى واحدٌ واللَّفْظُ قريبٌ بعضه من بعض. وكذلك «سَبِيطٌ»، وسَبِطْرٌ». وكلا القولين مذهب. وقول الخليل أقيس^٤ وأجرى على الأصول.

° ونظير هذا فيما ذهب ° إليه أبو عثمان قولهم: «دَمِثٌ، ودِمِثْرٌ»، و«ثَعَالِبٌ»، و«ثَعَالَةٌ».

وقال الأصمعي: إنهم قالوا للأسد «هِرْمَاسٌ» لأنه من الهَرَس. فهيرْمَاسٌ على هذا القول عنده «فِعْمَالٌ». وهو نظير قول الخليل. ويحتمل أن يكون عنده

١ - ط، ش: إلى معنى اللؤلؤ.

٢ - كما تراه: ساقط من ط، ش.

٣ - ط، ش: هذا.

٤ - ط، ش: أسبق.

٥، ٥ - ط، ش: ونظير ما ذهب.

من معنى المترس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقولُ الأولُ
أظهر . ولهذا نظائر .

[أمهات الزوائد]

قال أبو عثمان : واعلم أن الياءَ والواوَ والأليفَ هُنَّ^١ من أمهات الزوائد .
والهمزة والميمُ أولًا كذلك . وهمزة التأنيثِ في مثل حمراءَ وخنفساءَ ، والأليفُ
والنونُ في مثل^٢ « غضبانَ ، وزعمترانٍ » ، والتاءُ للتأنيثِ في مثل « تمره »
وما أشبهتها - وهي التي تبدلُ منها الهاءُ في الوقف ، والتاءُ التي يُجمعُ بها
التأنيثُ نحو مُسْلِمَاتٍ وصالحاتٍ . وهؤلاء أمهاتُ الزوائد .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أمهاتُ الزوائد : يريد به أنه يتكسرُ
١٠ تصرّفُها في الكلام ، وهي فاشيةٌ . وليس^٣ كالسَّينِ واللامِ اللَّتين لا تكسرُ
زيادتهما ولا يكاد الكلامُ يخلو من الألفِ والواوِ والياءِ أو من بعضهنَّ - وبعضهنَّ
الحركاتُ - لأنه ليس في كلامهم لفظةٌ تخلو من الحركات ، فلذلك قدّم الأليفَ والياءَ
والواوَ على ما ذكره .

وقوله : والهمزةُ والميمُ أولًا كذلك ، يقول : إنما تكسرُ زيادةُ الميمِ والهمزة
١٥ أولًا ، لاحشواً ولا^٤ أخيراً ، وليس كذلك حروفُ اللينِ ؛ لأن تلك تُزادُ

١ - من : ساقط من ط ، ش .

٢ - مثل : ساقط من ط ، ش .

٣ ، ٤ - ما بينهما ذكر مرة أخرى سهواً في ط بين (لا تكسر) و (زيادتهما)

٤ - لا : ساقط من ط ، ش .

في كل موضع إلا الواو والأليف فإنهما لا تزادان أولاً^١ أمّا الواو فقد ذكّرنا
العلة في أن لم تُزَدْ أولاً^١. وأمّا الأليف فإنها إنما امتنعت من أن تُزاد أولاً ؛ لأنها
ساكنة والابتداءُ بالساكن [٥٢ ب] ممنوعٌ غيرُ جائزٍ .

وقولُه : وهمزة التانيث : اعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة
التانيث هي همزة في الحقيقة وهو الصواب ، وليس كما يقول من يزعم أن
المدّة علامة التانيث ؛ لأن هذا كلامٌ غيرُ مُحصّل ؛ وذلك أن المدّة ، إنما هي
الألف التي قبّلَ همزة وعلامة التانيث لا تكون في وَسَطِ الكلمة إنما تكون
آخِرَها^٢ نحو « حمدة وحُبلى » .

فإن قيل : ما تُنكِرُ أن تكونَ ؛ الأليف والهمزة جميعاً علامة التانيث كما
تقول : إن الياعين في نحو : « زَيْدِي وبَكْرِي » ، علامة النَّسَبِ ؟

قيل هذا مُمتنعٌ ؛ لأننا لم نَرَ علامة تانيثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين . إنما
هي حرف واحدٌ نحو الهاء في « طَلْحَةَ » والأليف في حُبلى .

فإن قيل : فإن سيبويه يقول في مواضع من (الكتاب) : فَعَلَّتْ بِالْفَيْ
التانيثِ وصنعتَ بهما^٥ ، يعني هذه الأليف والهمزة ؟ .

قيل : إنما قال هذا ، لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفكُ من كونِ هذه
الأليف قبيلتها وهي مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ ، أُطلقَ هذا اللَّفْظُ عليهما^٦
تَجْوِزاً .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش وسقوطه يفسد المعنى .

٢ - التي : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : آخرأ .

٤ - ظ ، ش في موضع « تكون » ما يأتي : « تقول إن » .

٥ - ظ : بها : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : عليها ، بضمير المفردة

ويدلُّ على أنَّ الهمزة وحدها عَلَّمُ التَّأْنِيثِ ، أنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ مِثْلَ « صَحْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ » بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَإِنَّمَا تُغَيِّرُ الهمزة وحدها وتدعُ الألفَ بِجَاحِهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « صَحْرَاوَاتٌ ، وَخُنْفُسَاوَاتٌ » فَقَلْبُكَ الهمزة فِي هَذَا الْجَمْعِ نَظِيرُ حَذْفِ التَّاءِ مِنْ طَلْحَاتٍ ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ فِي الْكَلِمَةِ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ .

- ولو كانت الألفُ قبلها داخله معها في أنها علامةُ تأنيثٍ لوجبَ تغييرُها ٥ في الجمعِ كما وجبَ تغييرُ الهمزة لما كانت علامةُ تأنيثٍ ، فتركهم الألفَ بِجَاحِهَا ، وَتَغْيِيرُهُمُ الهمزةَ ، دِلَالَةً عَلَى أَنَّ الهمزة وحدها علامةُ التَّأْنِيثِ .

[انقلاب همزة التَّأْنِيثِ عن ألفه]

- وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ الَّتِي فِي نَحْوِ « حُبْلَى ، وَبُشْرَى » ، وَلَكِنهَا لَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفٍ قَبْلَهَا زَائِدَةٌ وَجَبَ تَحْرِيكُهَا لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَقَلْبَتْ هَمزةً . وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الهمزة منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَفْرَدَةِ ؛ أَنَّكَ إِذَا أَزَلْتِ الألفَ مِنْ قَبْلِهَا بِقَلْبِهَا ، خَرَجَتْ هِيَ عَنِ الهمزة . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ ٣ « صَحْرَاءَ : صَحَارَى » فَهَذِهِ الْيَاءُ ؛ الْأُولَى الْمُدْغَمَةٌ ؛ هِيَ الألفُ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الهمزة فِي « صَحْرَاءَ » انْقَلَبَتْ يَاءً ٥ فِي الْجَمْعِ لِانْتِكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَنْقَلِبُ فِي جَمْعِ مِفْتَاحٍ ١٥ [١٥٣] وَغَرِبَالٍ إِذَا قَلَّتْ : مِفْتَاحٌ ، وَغَرَابِيلٌ . فَلَمَّا انْقَلَبَتِ الألفُ إِلَى الْيَاءِ

١ - ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ - ظ ، ش : أن .

٣ - جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمة .

٥ - انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في « صحراء » ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك^٢ صحارى . وزالت همزة لزوال الألف الموجبة^٣ لها من قبلها .

فلو كانت همزة في « صحراء » غير منقلبة لم يَلزَم انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت « قرآء » لقلت « قرآريء » . وكما قالوا^٤ في جمع كوكب « دريء » : درآريء^٥ . لما كانت همزة أصلاً غير منقلبة . فقولهم^٥ « صحارى » بلا همز ، دلالة على أن همزة في « صحراء » منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحارىء^٥ كما قالوا : درآريء .

وإذا ثبت أنها منقلبة في « صحراء » ، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل « حبلى » .

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ، لأننا^٧ لانعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء^٨ . فأما الياء في تقويمين ، وتقعدين ، فعلامه الضمير المؤنث ، وليست^٩ من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة .

١ - ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : نحو .

٣ - ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - في موضع هذا الرقم بين الكلمتين : (فقولهم : « صحارى » ...) وقع في [١٥٢] ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة ، وأوله « من التاء في الوصل ... » يتلوه كلام في صلها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطراً وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » وهذا الكلام كله - ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب - زائد في هذا الموضع ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده ، وإنما موضعه في صفحتي ١٦١ ، ١٦٢ الآيتين من هذا الجزء : [ج ١ من المنصف] ، وسنشير إليه هناك فيما .

٦ - ظ ، ش « أو » بدل « ولا » .

٧ - ظ : لأنها .

٨ - في الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : وليس .

فتأمل ما ذكرته^١؛ فإنه لا يجوز في القياس غيره. وهو رأى أبي علي. وعليه^٢
قول أشياخنا المتقدمين:

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان « وسرحان » فإنهما نظيرتا الألف
والهمزة في باب « حمراء » ، و« صفراء »^٣ . وأصلُ بناءهما لِبَابِ « سَكَرَانَ » ،
و« غَضْبَانَ » لأنهما وُصِفُ ، والزيادةُ بالوصف أحقُّ منها بالاسم ؛ لأنَّ الوصفَ
مُشَابِهٌ للفعل ، والزيادةُ في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدّم ذكرُ هذا .
ويدلُّ على أن الألف والنون في باب « سَكَرَانَ » ونحوه مزارعتان لألفي
التأنيث في نحو « صفراء » ، و« حمراء » « أن مؤنث « سكران » على غير بنائه . وإنما
هو : « سَكَرَى » . كما أن مذكّر « حمراء » على غير بنائها ، إنما هو « أحمَرُ » .
فهذا هنا كذلك ثمة .

فأمّا قولهم « سكرانة » ، و« عطشانة » فشاذٌّ ، والأكثرُ « سَكَرَى » ، و« عَطَشَى »
وفيه دليلٌ آخرٌ ، وهو ؛ أنهم قد قالوا في جمع « ظَرَبَانَ » : ظَرَبَانِيَّ « فشبهوه
بصحارى^٥ وقياسه : ظرابين كما تقول : سراحين . ولكنهم قلبوا النون من ظَرَبَانَ
ياءً في الجمع ليكون ذلك تنبيها على أن النون في « سكران » وبابه مشبهةٌ بهمزة
التأنيث في « صحراء » .

[٥٣ ب] ولهذا قال النحويون : إنَّ النون في باب « سَكَرَانَ » مشبهةٌ بالألف

١ - ص : ذكره .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - ص : صحراء .

٤ - ظ ، ش : وذلك .

٥ - بصحارى : ساقط من ظ ، وفي ش : بصحراء وصحارى .

٦ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

الثَّابِتَةُ فِي بَابِ « حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ » . قَالُوا : لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ : بِالْعِدَّةِ وَالْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ . قَالُوا : وَلِأَنَّكَ لَا تَقُولُ « سَكْرَانَةٌ » ، وَلَا غَضْبَانَةٌ » كَمَا لَا تَقُولُ :
« حَمْرَاءَةٌ » ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ » لِأَنَّ عِلْمَةَ التَّائِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عِلْمَةِ التَّائِيثِ ، وَلَا
عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا .

وَأَيْضًا فَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ « سَكْرَانٍ : سَكَارَى » ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ « حَمْرَاءَ :
حَمْرَائِي » وَأَصْلُهُ : « سَكَارِينَ » كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا : « صَحَارَى » ^١ فَحَذَفُوا مِنْ
« سَكَارَى » كَمَا حَذَفُوا مِنْ « صَحَارَى » ^١ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النُّونَ فِي بَابِ سَكْرَانَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ : فَلَا يَرِيدُونَ بِهِ
الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ ^٢ فِي مُفْعَلٍ مِنْ « أَيَقَسَنْتُ ، وَأَيْسَرْتُ :
مُوقِنٌ » ، وَمُوسِرٌ » وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ النُّونِ : يَتَعَاقَبَانِ
عَلَى حَدِّ مَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ التَّنُونِ . إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ
لِأَنَّ لَمْ نَرَهُمْ أَبَدَلُوا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ : صَنْعَائِي وَبَهْرَائِي ، فَقَدْ ذَهَبُوا
فِيهِ إِلَى أَنَّ النُّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^٣ : إِنَّمَا قَدَّرَهُ
بَدِيئًا : صَنْعَاوِي ، وَبَهْرَاوِي ؛ ثُمَّ أَبَدَلَ النُّونَ مِنَ الْوَاوِ الْمُبْتَدِئَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ .
قَالَ : لِأَنَّ لَمْ نَرِ النُّونَ أَبَدَلْتِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ : قَالَ : وَقَدْ
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ ؛ فِي قَوْلِهِمْ « مَمَوَّأَقَد » وَهَمْ يَرِيدُونَ : « مِنْ وَأَقَد » ، فَلَمَّا
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ ؛ قُلْنَا : إِنَّ النُّونَ فِي بَهْرَائِي وَصَنْعَائِي ، بَدَلٌ مِنَ
الْوَاوِ . وَلَمْ نَرَهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ النُّونِ وَلَا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش . ٢ - ظ ، ش : قوهم في قوهم : وهو خطأ .

٣ - وليس كذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

[النون في صنعاني وبهراني]

ثم قال بعد ذلك بزمان^١ : لو أجاز^٢ مجيز^٣ أن تكون النون في^٤ صنَعَانِي ،
وبهراني بدلا من الهمزة^٥ لكان وجهها ؛ لأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة^٦
مع ياء الإضافة ، فجائز^٧ أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف
من بعض .

٥

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو « رأيت زيدا ،
ولتسفعنا » . يقول : والألف^٨ قريبة من الهمزة ، فكما^٩ جاز أن يبدلوا
الألف من النون ، جاز أيضا أن يبدلوا النون من الهمزة^{١٠} والقول الأول هو
الندي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

٦٠ وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التانيث [١٥٤] لقرب
ما بينهما من الشبه . وقدّم باب حمراء على^{١١} باب عثمان ، لأنه محمول عليه .

[التاء في مثل تمره]

وقوله : والتاء للتانيث في مثل تمره وما أشبهها وهي التي تبدل منها
الهاء في الوقف : هذا قول^{١٢} . كما تراه ، وهو صحيح .

١٥ ولتعتبر^{١٣} أن يقول : ما تشكّر أن تكون الهاء هي الأصل ، وأن التاء
في الوصل إنما هي بدل^{١٤} من الهاء في الوقف ؟ .

١ - ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : (مجيز) عقبه .

٢ - في : ساقط من ظ ويقابله في ش : من .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فالألف .

٥ - ظ ، ش : فلما .

٦ - في ظ في موضع الرقم ٦ بين لفظي (الهمزة ، والقول) سطر مرمج وهو : « مع ياء الإضافة
فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب » . وهو غير وارد في ص ولذلك أسقطناه .

فالجواب عن ١ ذلك : أن الوصل من المواضع التي تُجْرَى فيها الأشياءُ على أصورها ، وأنَّ الوقْفَ من مواضع التغيير والبدل ؛ ألا ترى أن منهم من يقولُ في الوصل : « هذه أفْعَى يا فْتَى » بالألف كما يجب . فإذا وقف قال : « هذه أفْعَى » فيُبدلُ الألفَ ياءً ، ومنهم من يقولُ : « أفْعَوُ » فيُبدلُها واوًا .
٥ وأنشدوا :

تَبَشَّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِّي
وَفَرَّحَ مِنْكَ قَرِيبٌ قَدْ أَتَى

وقال الآخرُ :

إِنَّ لِي طَى نِسْوَةً نَحْتِ الْغَضَى
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَعَى
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعْنٍ بِالْقَتَى

١٠

في ٣ كَلَّمَهُ بالياء . ويقولون في الوصل : « رَوَى يَا فْتَى ، وَغَضَى ، وَقَنَا » ويقولون في الوصلِ : « هذا بَكْرٌ ، وَمَرَّرْتُ بِيَكْرٍ » ، ٤ فإذا وقفوا فنهَمَ مَنْ يقولُ : « هذا بَكْرٌ ، وَمَرَّرْتُ بِيَكْرٍ » ، ٤ ، فيَسْتَقْبَلُ الحركة إلى ما قبلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم في الوقف : « هذا خالدٌ ، وهو يجعلُ » فيشدّد الحرفَ في الوقف . فإذا وَصَلَ رَدَّه إلى التَّخْفِيفِ .

١٥

وقرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن « أو سمعته ٥ يُقَرِّأُ عليه عن ثعلبٍ :

١ - ظ ، ش : على .

٢ - ظ ، ش : وإذا .

٣ - نى : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - أو سمعته : ضائع في التصوير من ص .

أرْتِنِي حَجَلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَلِكَ الْحَجَلِ
 فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبي: ألابا^١ أصلُ تلكَ الرَّجَلِ
^٢ ويرَوَى «بَيْنَا» بالنون. ويريد: الحَجَلُ، والرَّجُلُ، ولكنه كَسَرَ الجيمَ
 في الوقف^٢.

- فهذا وأشباهه مما يكسُرُ تَعْدَادُهُ^٥، يدلُّ على أن الوصلَ تجرى فيه الكلمة^٥
 على أصلها، وأن الوقفَ من مواضع التَّغْيِيرِ .
 فلما رأينا هاءَ التَّأْنِيثِ في الوصلِ «تاء» عَلِمْنَا أن أصلها «التَّاءُ» وأنَّ
 الهاءَ في الوقفِ بَدَلُ^٣ من التَّاءِ في الوصلِ . وإنما أُبْدِلَتْ «هاء» لانفتاح
 ما قبلها، وأنها من الحروفِ المَهْمُوسَةِ . والهاءُ مَهْمُوسَةٌ وقَرِيبَةٌ^٤ من الألفِ ،
 ولم تُبَدَلْ أَلِفًا لانفتاح ما قَبْلَها لِثَلَا يَلْتَسِبِسُ بِالْأَلْفِ [٥٤ ب] المَقْصُورَةُ^{١٠}
 فِي حُبْلَى وَبُشْرَى . والهاءُ قَرِيبَةٌ من الألفِ فَأُبْدِلَتْ هاءً . فأما التَّاءُ
 فِي مُسَلِّمَاتٍ وَنَحْوِهَا فَلَيْسَ^٥ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلَالَةٍ ، لأنها تاءٌ على كَلِّ حَالٍ .
 وهذا أيضا مما يدلُّ على أن التَّاءَ هي الأَصْلُ في باب «طَلْحَةُ» وَحَمْدَةُ
 وَأَنَّ الهاءَ بَدَلٌ مِنْهَا . ألا تَرَاهَا فِي هِنْدَاتٍ تاءً ثابِتَةً ولم تُبَدَلْ في الهِنْدَاتِ هاءً
 لِسُكُونِ ما قَبْلَها . وإنما ذَكَرَ تَأْنِيثَ الجَمْعِ بَعْدَ تَأْنِيثِ الوَاحِدِ .^٦ لَأَنَّ تَأْنِيثَ
 الجَمْعِ لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةُ تَأْنِيثِ الوَاحِدِ^٦ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَكَ فِي الجَمْعِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ ،

١ - ظ ، ش : بَيْنِي .

٢ - ص يريد الحجل والرجل ، على أن الرجل ضائع في التصوير منها .

٣ - هذا الكلام من أول قوله : « من التاء في الوصل ... » سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله :
 « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية : هو الكلام الذي شغل سبعة السطور
 الدقيقة المترجمة في هامش [١٥٢] ظ ونحو الأربعة عشر سطرا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في
 صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء : [ج ١ من المصنف] .

٤ - ص : قَرِيبَةٌ .

٥ - ظ ، ش : فَلَيْسَتْ .

٦ - ساقط من ظ ، ش .

فتقول : قام الهندات ، وقامت الهندات ؛ وليس لك أن تقول « قام هيند » لأن
تأنيث الواحد أشدُّ تمكُّناً ؟

ألا ترى أنك لو سمَّيت رجلاً « سعاداً ^١ » لم تصرفه ، ولو سمَّيته « نساءً »
لصرفته ؛ لأن تأنيث الجمع لاحقة له ، وإنما هو شيءٌ لاقوة له كقوة تأنيث
الواحد ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُقْبِلَةٌ » تذهب إلى الجماعة ،
وإن كان كلُّ واحدٍ منها ^٢ مُدَكِّراً - فلذلك جاء بتأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد .
فهذه أمهاتُ الزوائد كما ذكَّرت . وقد بينتُ ما معنى أمهاتِ الزوائد
في أولِ الفصل .

[زيادة العين في مثل فعل ، واللام في مثل محمر]

١٠ قال أبو عثمان : وقد تُزاد العينُ في مثلِ « فَعَلَّ » ، ومُفَعَّلٍ ، واللام في مثلِ
« مُحَمَّرٌ » ، ومُطْمَئِنٌّ ، ومُقَشَّعِرٌ » وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : ^٣ اعلم أن معنى قوله : « قد تُزادُ العين » ليس يريد به أن الطاء
المكررة في « قَطَعَ » من حروف الزيادة . وإنما يُريد أنها تتكثَّرُ وإن كان المكَرَّرُ
بلفظ الأصل .

١٥ وذكر تكريرَ العين واللام . ولم يذكر تكريرَ الفاء في « مَرَمَرِيذِينَ » لأنه
حرفٌ شاذٌّ لانظير له ^٤ فأضربَ عن ذكره ^٥ لقلته .

١ - ظ ، ش : بسعاد . ٢ - ظ : منهما ، وهو خطأ .

٣ - في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » وقوله : « اعلم أن معنى قوله ... »
في أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [٥٢ب] وأولها : « صغرى بلا همز ... » إلى
آخر [٥٤أ] ظ وآخرها : « أن الهاء في الوقف بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو
من أول « قوله : صغرى بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : « وأن الهاء في الوقف
بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضاً : [ج ١ من المنصف] .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : فأعرض عنه .

وهكذا كان يفعلُ سيديوه إذا تحجّر شيئا من اللّغة وخرّج عنه ١ الحرفُ
أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرّج عن الجمهور لقلّته . لالأنه لم يقع إليه . ألا تراه قال :
إنّ مِثالَ ٢ « فيُعَلِّ » لم يأت في الكلام ؟ وقد قال الأعشى :

وما أَيْبُلِيُّ عَلَى هَيْكَلٍ بِنَاهِ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا

فقوله « أَيْبُلِيُّ » هو فَيُعَلِّ . قال أبو عليّ : واشتقاقه من أَيْبَلٍ ٣ بالمكان ٥
إذا أقام به [١٥٥] . وأبَلَسْتُ الإِبِلُ بِالرُّطْبِ عَنِ الْمَاءِ : أَيْ أَقَامَتْ عَلَيْهِ ،
واجترأت به عن الماء . فكأنّ هذا الرَّاهِبَ اجترأ بما في هَيْكَلِهِ وَأَقَامَ عَلَيْهِ وَلَمْ
يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يندكُرْ سيديوه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور .
فكذلك أبو عثمان لم يندكُرْ « مَرْمَرِيَّسًا » لأنه لانظير له . على أنه أيضا ٤ لم يتقل :
١٠ إن الفاء لم تُضَعَّف .

قال أبو عليّ : وقد يأتي مع ياءِ ٥ الإضافة من الأمثلة ما لا يأتي مع غيرهما .
ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى نحيّة : تَحْوِيُّ ؟ قال ٦ : فَتَحْوِيُّ وَزَنُّهُ ٧ :
تَفْلِيُّ ٨ . وهذا مثال لا يقع إلا مع ياءِ ٩ الإضافة من الأمثلة ٨ .

قال : وكذلك تاءُ التانيث ، ألا ترى أنه لولا تاءُ التانيث لم يأت مثلُ « عَرَفُوهُ » ١٥
وَقَمَحِدُوهُ ٩ ، و تَرَفُوهُ ٩ مصحّحا . فقد يجيء مع تاء التانيث وياءِ ٩ الإضافة

١ - ط ، ش : منه .

٢ - ط ، ش : مثل .

٣ - ط : أبق ، وهو خطأ .

٤ - أيضا : زيادة من ط ، ش .

٥ - ط : ياء ، مفردة لامثناة .

٦ - ط ، ش : يقول .

٧ - وزنه : ساقط من ط ، ش .

٨ - من الأمثلة : ساقط من ط ، ش .

٩ - وقمحية : ساقط من ط ، ش .

مالا يأتي مع غيرهما . فكذا جاء أَيْبُلِي . وإن لم يأتِ فَيَعْمَلُ بلا ياءِ شى إضافة ^١ .
وقد اختلف النَّاسُ في هذه المكررات ، فقال قومٌ : «الأوّلُ هو الأصلُ» ،
والثَّانِي هو الزَّائِد .

وقال آخرون : الأوّل هو الزائد ، والثاني هو الأصل . فتنّ قال : إنَّ الأوّل
هو الأصل ، قال : الطَّاءُ الثَّانِيَةُ من « قَطَّعَ » بإزاء الواو من « جَهَّوَرَ » فهي ^٥
زائدة كالواو .

ومن قال : إنَّ الأوّل هو الزائد ، قال : الطَّاءُ الأوّلَى من « قَطَّعَ » في موضع
الواو والياء من « حَوَقَلَ » ، وبيطّر « فهي زائدة مثلهما .
ومذهبُ الخليلِ أنَّ الزَّائِد هو الأوّل . قال سيويهِ : وأما غيرُهُ فيجعل ^٢
الثاني هو الزَّائِد . قال : وكلا القولين صواب . ^{١٠}

ومذهب أبي بكر * : أن الثاني هو الزَّائِد ؛ لأنه تكرر . قال : فهو ^٣ أحقُّ
بالزيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تَبْدَأُ فتستوفى ما هو من أصلِ الكلمة ،
ثم تزيدُ بالتَّكْرِيرِ حتَّى تَبْلُغَ العِدَّةَ ؛ والمثال الذي تريدُ ^٤ .

[زيادة النون والواو في نحو حنطأو]

قال أبو عثمان : واعلم أنَّ مِثْلَ « حِنْطَأُو » ، و« كِنْشَأُو » ، و« قِنْندَأُو » النُّونُ ^{١٥}
والواوُ فهنَّ زوائدُ ، وقد أَلْحِقْنَا بِبَابِ « جِرْدَحْلٍ »

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه إنما ذَهَبَ إلى أنَّ الواو والنون جميعا زائدتان ؛ لأنَّ
الواو لا تكونُ أصلاً في ذوات الخمسة أبداً ، ولا في ذوات الأربعة . على هذه

١ - ظ ، ش : الإضافة .

٢ - ظ : فجعل .

٣ - ظ ، ش : هو .

٤ - ظ ، ش : تريد .

السَّيْل ، فلما ثَبَّتَتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بزيادةِ النُّونِ أيضا ، لأنها لَزِمَتْ .
هذا الموضع . امين هذا المِثَال كما لَزِمَتْ النُّونُ باب « جُنْدَب » [٥٥ب]
وَعُنْظَبٍ وَعُنْصَلٍ في ذلك ١ .

قال أبو علي ٥ : ولأنَّ الزيادةِ بدواتِ الثَّلَاثَةِ أَحَقُّ منها بدواتِ الأربعةِ ،
لِتَصَرُّفِ بناتِ الثَّلَاثَةِ وكَثْرَتِها في الكلام . فهذا من طريقِ القياس .
وأما ٢ من طريقِ الاشتقاق ، فقد قالوا : « كَشَّاتُ لِحِيَّتِهِ » إذا عَظُمَتْ .
وأُشْدُ الأَصْمَعِيُّ :

وأنتَ امرؤٌ قد كَشَّاتُ لَكَ لِحِيَّتَهُ كَأَنَّكَ منها قاعدٌ في جُوالِقِ
وقالوا : « رجلٌ كِشَّاءٌ » وهو الوافر اللحية . فهذا قريبٌ من معنى
« كَشَّاتُ لِحِيَّتِهِ » فهذا ٣ يدلُّ على أنَّ « كِشَّاءٌ » : فِنَعَلُوا » وكذلك « حِنِطَاءٌ »
وَقِنْدَاءٌ .

[زيادة اللام في ذلك ، وأولئك]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام في ذلك ، وأولئك . وليس زيادتهما
بمُتَلَسِّبَةٍ ولا مستقيمة ٤ ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدة في هذا ، لأنهم قد قالوا في معناه :
« ذاك ، وأولئك ، وأولئك » ولا لام فيها ٦ ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيرا

١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : فذاك .

٤ - ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : فيها .

واتساعاً في اللغّة . ولمّا زادوها في الواحد ، زادوها في الجميع ^١ . قال الشاعر :

أولائك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعيظُ الضليلَ إلا أولايكا
وقد زيدت اللامُ في غير هذين .

قالوا ^٢ : « عبّْدَلْ » في معنى عبد الله ، فاللام زائدة .

وقالوا : « هُنَالِكِ » في معنى هُنَاكَ .

وقالوا : « زَيْدَلْ » في معنى زَيْدٍ .

« وَفَيْشَلَّةٌ » ^٣ في معنى فَيْشَلَّةٍ ^٣ .

وقال بعضهم : اللام في « حَسْدَلِ » زائدة . والحَسْدَلُ : القُرَادُ .

[ماتعرف به حروف الزيادة]

١٠ قال أبو عثمان : فاذا وَجَدْتَ حرفاً من ^٤ حروف الزيادة ^٤ سوى الواو والياء

والألف في شيءٍ يُشْتَقُّ ^٥ من معناه ما يَدْهَبُ فيه ، فاجعله زائداً . نحو :

« رَعَشَنٍ » لأنه ^٦ من الرَّعْشَةِ . يدلُّك ^٧ على ذلك قوله :

مِنْ كُلِّ رَعِشَاءَ وَنَاجٍ رَعِشَنِ

فهذا ثَبَّتْ .

١٥ قال أبو الفتح : يقول : إنَّ الياءَ والواوَ والألفَ وغيرَهُنَّ من حروف ^٨

١ - ظ ، ش : الجمع .

٢ - ظ : قال .

٣ ، ٣ - ص : لفيفة .

٤ ، ٤ - في ص : حروف الزوائد . وفي هامش ظ : الحروف الزوائد .

٥ - ظ ، ش : مشتق .

٦ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : يدل .

٨ - ظ : الحروف ، وهو خطأ .

الزيادة في هذا المعنى^١ سواء ، ولا تَقْلُ إلى أَفْضَلُ بينهما لأن الاشتقاق يقضى بالزيادة على الحرف^١ سواء كان من الياء والواو والألف^٢ أم كان من غيرهن . وقوله : رَعِشَاءُ في معنى رَعِشَيْنِ . يدلُّ على زيادة النون في « رَعِشَيْنِ » ومثاله « فَعَلَيْنِ » وهو مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .

[زيادة النون في فرسن]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن فِرْسِنَا . النون فيه زائدة [١٥٦] ؛ لأنها عندنا من فِرْسَ يَفْرِسُ .

قال أبو الفتح : إنما كان عند الخليل من فِرْسَ يَفْرِسُ ؛ لأنَّ الفِرْسَ أصله الدقُّ . ومنه قيل للأسد : « فِرْناس »^٣ . فالنون فيه زائدة . والفِرْسِنُ تدقُّ الأرض . فهي^٥ من الفِرْسَ ، كما أن مِفْتاحًا من الفِطْح . ومِعْلَقًا^{١٠} من يَمْعَلِقُ^٦ . ومثاله « فِعْلَيْنِ » وهي^٧ ملحقة بصِمْرِدٍ .

[النون في ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان : وقال « ضَيْفَيْنِ » النون فيه زائدة ؛ لأنه من الضَيْفِ . وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ : إذا جاء ضَيْفًا مع الضَيْفِ ، فَضَيْفَيْنِ في هذا المذهب « فَيَعْلَلِ » .

١٥

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - الألف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إنه فرناس .

٤ - ص : والنون .

٥ - ظ ، ش : فهو .

٦ - ش : المعلق .

٧ - ظ ، ش : وهو .

قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقيين مذهب^١ . وقول أبي زيد في هذا^١ كأنه أقوى ؛ لأن المعنى يطابقه . ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَيْفِ ضَيْفَنٌ فَأودَى بما تُقَرَى الضُّيُوفُ الضَّيْفَيْنُ
فالضَّيْفَيْنُ : هو الذي يعي^٢ مع الضَّيْفِ . وقولهم : ضَمَنَ يَضْمِنُ ، في هذا المعنى : يشهدُ بأنَّ ضَيْفَنَا « فَيَسْعَلُ » . فهذا قول^٣ .

وفيه شيء آخر يُقَوِّى ما قال أبو زيد ، وهو أن « فَيَسْعَلَا » أكثر في الكلام من « فَعَلْنَا » . فهذه^٢ بيئته^٢ أُخْرَى تشهد لكونه « فَيَسْعَلَا » . والقول الأول أيضا وجه^٤ ؛ لأنه وإن كان ضَيْفٌ ضَيْفٌ ، فهو على كل حال ضَيْفٌ فَيَسْبَغِي^٣ أن تكون نونُه زائدة .

وقد جاء على فعلين ما أذكره : - قالوا^٤ : « امرأةٌ خَلَسَبِنٌ » وهو من الخِلاصة « وناقاةٌ عَلَسَجِنٌ » وهي الغليظة ، مأخوذة^٥ من العِلْج . قال الرَّاكِب :

وَخَلَسَطَتْ كَلٌّ دِلَالٌ عَلَسَجِنٌ

تَخْلِيطٌ خَرَقَاءِ الْيَدَيْنِ خَلَسَبِنٌ

وحكى سيديويه : في خَلُوقِ فلان « خَلِيفَتُهُ » وهو من الاختلاف . والنون في هذا كله زائدة^٥ . ومثله « عِرْضَنَةٌ » وهي^٦ من الاعتراض .

[الواو والياء في الرباعي]

قال أبو عثمان : واعلم أن كل^٧ ما كان من الأربعة ، فالواو والياء لا يكونان

١ - في هذا : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وينبغي .

٤ - ظ : وقال .

٥ - ظ ، ش : مأخوذة .

٦ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٧ - كل : زيادة من ظ ، ش .

فيه أصلاً البتة ، إلا أن يُضعَف ، نحو : « ضَوْضَيْتُ ، وقَوَّضَيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلَّضْتُ » ، وقَلَّضْتُ » إلا أن الطَّرْفَ لزمه القلبُ . كما لزم واوَ أُعْزَيْتُ . فمن ثَمَّ قال « في عِزْوَيْتِ » هو « فِعْلِيَّتِ » ؛ لأنه إن جعل [ب ٥٦] التثاء أصلاً ، كان الحرفُ « فِعْوَيْلا » وليس شيءٌ من الأسماء على « فِعْوَيْلِ » . وإن جعلَ الياءَ والواوَ أصليين ، جعلَ في بنات الأربعة واوًا أصلاً ، وهذا لا يكون . فجعلها بمنزلة « عِفْرِيَّتِ » ، وعِفْرِيَّتِ « فِعْلِيَّتِ » ؛ لأنه من العِفْرِ فعلى هذا تجرى الروايد .

وإنما كتبتُ لك هذا ، لتتظنَّ — إذا سئلتَ عن مسألة ما هي ؟ وماز يادتها ؟ فتعلمَ ذلك فتبيني على مثاليه . وإن كان أصلاً فَعَلَّتْ به ما وَصَفْتُ لك إن شاء الله .

١٠ قال أبو الفتح : قوله : « إن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعة ٢ إلا أن تُضعَفَ نحو : ضَوْضَيْتُ » ٢ عليه اعتراضان :
أحدهما أن يُقال : ما تُسَكِّرُ أن يكونَ « ضَوْضَيْتُ » : فَعَلِّيَّتُ » بمنزلة « سَلَّقِيَّتُ وجَعَبِيَّتُ » ٢ .

فالجواب أن يُقال : إن حملته على هذا يبتعدُ من وجهين :

١٠ أحدهما أنك لو قَضَيْتَ بذلك ، للزمك أن تجعلَ الفاءَ واللامَ من موضعٍ واحدٍ وهما الضادان ، فتكون الكلمة من باب « سَلِّسَ ، وقَلِّقَ » وهذا ليس في كثرة باب « صَلَّضْتُ وقَلَّضْتُ » فحملة على باب « فَعَلَّلْتُ » المضاعفِ أولى .
والوجهُ الآخرُ : أنهم قد قالوا منه « الضَّوضاءُ » ، والوضواءُ بمنزلة الزلزال . فينبغي أن يكونَ ضَوْضَيْتُ . مثل زلزلتُ . ولم نسمعهم قالوا من « سَلَّقِيَّتُ : سَلِّقاءُ » ؛ لأنه

١ - وعفريت : فعليت : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

ليس في كلامهم فعلاءً . مصروفاً . ولا تكون الهمزة التي في هذا المثال إلا للتأنيث .
 فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ »
 وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة ، ٢ فشاذاً لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعْرَجُ عليه لقلته ،
 وأنا أرى أن من قال « حَلْفَاءُ » ، وقصباءً ، وطرفاءً ٣ « فأدخل الهاء على هذه الهمزة ٤
 ثم حذف هذه الهاء ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأن الهمزة عندنا ٥ ليست للتأنيث .
 إذ لو كانت للتأنيث لَمَا جازَ دخولُ الهاءِ عليها ، كما أن حُبْلَى لَمَا كانت
 ألفها للتأنيث ، لم يَجُزْ دخولُ الهاءِ عليها ، كما دخلت على « أَرْطَاةٍ ، وَعَلَقَاةٍ »
 فبمن نون ؛ لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث . هذا هو الأثمُّ من
 أمر « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ » .

وقد يجوز أن يكون الذي يقول « قَصْبَاءُ » فيمخالف الجمهور [١٥٧]
 بإدخال الهاء إذا نزعها رجوع إلى الوفاق . واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث فيكون
 مخالفاً في الهمزة إذا أدخل الهاء ، موافقاً إذا نزع الهاء . وهذا ليس في قوّة القول
 الذي قبله ؛ لأنه لا حاجة به ٦ إلى أن ٧ يُقدَّر الهمزة تقديرين ٧ مختلفين في وقتين .
 وإنما جوزت الثاني - وإن لم يكن في قوّة الأول . لأننا لم نرهم صرفوا
 « قَصْبَاءُ ، وطَرْفَاءُ ، وحَلْفَاءُ » في نثر . فأما النظم . فإن صُرِفَتْ فيه -
 فلا حُجَّةَ في صرفها ؛ لأنه يجوز في الشعر صرف ما لا ينصرف للضرورة .
 ومن أجاز القول الثاني لزمه ألا يصرف « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ » ؛
 لأن الهمزة عنده للتأنيث إذا .

١ - ط ، ش : فلا .

٢ - ساقط من ط ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ - ط ، ش : عنده . ٤ - وحلفاء : ساقط من ط ، ش .

٥ - ط ، ش : وموافقاً .

٦ - به : ساقط من ط ، ش .

٧ - ط : يقرر الهمزة تقديرين ، ش : يقرر الهمزة تقديرين .

وأما ١ الاعتراض الثاني : فلقائل أن يقول : ما تُسَكِّرُ أن يكون « صَوَّضَيْتُ »
 وَقَوَّيْتُ « بمنزلة « حَوَّقَلْتُ ، وَصَوَّمَعْتُ » فيكون بوزن « قَوَّعَلْتُ » ؟
 وهذا أبعدُ من الجواز من الأوَّل ؛ لأنَّه كان يلزمُك أن تجعل فاءَ الفِعْلِ وعينه
 من موضع واحدٍ ، وهذا أقلُّ من باب سَلَّسَ ٢ وإذا لم يجوز هنا باب سَلَّسَ ٢
 مع أنَّه أكثر من باب « كَوَّكَبَ ، وَدَدَنَ » فالأ٣ يجوز بابُ دَدَنَ لِقَلْبَتِهِ أَجْدَرُ . ٥
 وقد جاءت الواوُ أصلاً في ذواتِ الأربعةِ - وإن كانت غيرَ مضعفةٍ - قالوا :
 « وَرَتَّلْتُ » وهي الداهية ، فالنشون زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، فالواو إذا ؛ أصل
 فلن قال قائلٌ : ما تُسَكِّرُ أن تكون زائدة ٥ وإن كانت في أوَّل الكلمة كما
 أَجَزَّتْ أنت أن تكون أصلاً وإن كانت غير مضعفة ٥ ؟

١٠ قيل : جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذاً - أولى ؛ لأنَّنا قد رأيناها
 أصلاً في ذواتِ الأربَعِ بلا محالة مع التَّضْعِيفِ . فنحن نجعلها هنا أيضاً من
 الأصل - وإن لم يكن تضعيفٌ للضرورة ، وهو أسوُغٌ من أن نجعلها زائدة ؛
 لأنَّنا لم نرهم زادوها أوَّلاً على وجه من الوجوه . وقد رأيناهم جعلوها أصلاً في ذواتِ
 الأربعةِ في بعضِ المواضع وهو التَّضْعِيفِ ، فجعلوها أصلاً أولى من الحكمم
 بزيادتها . فتأمَّلْه فإنه لا يجوزُ في القياس غيرُه . ١٥

وقوله : « إلا أن الطَّرْفَ لزمه القلبُ كما لزم واوُ أَعْرَيْتُ » إنما وجب القلبُ
 في باب « أَعْرَيْتُ » لأنها رابعةٌ ، وأصلها « أَعْرَوْتُ » وسرَّاه في بابِه .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ولا ، وهو خطأ .

٤ - إذا : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنها غير مضعفة ، ولم تجدها أصلاً في غير ذوات التضعيف) .

- فإذا ١ كان ذلك كذلك ، فواجب أن تُقْلَبَ في « قَمَوَيْتُ » لأنها رابعة .
وأصلها « قَمَوَيْتُ » [٥٧ ب] فالعلية ٢ في « قَمَوَيْتُ » ، وأغزوت ٣ واحدة .
وقوله : فَمِنْ ٤ ثم قال في « غَيْرِيَّتِ » إنه « فِعْلِيَّتِ » . ترك الكلام
في انقلاب الواو ياءً ، وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعة ٥ ؟ .
فيقول : لا يمكن أن تكونَ ٥ الواو في « غَيْرِيَّتِ » أصلاً على أن تكونَ
التاءُ من الأصل أيضاً ؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل الواو أصلاً ٦ في ذواتِ الأربعة .
قال : ولا يجوز أيضاً أن تجعلها زائدة ؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنه :
« فِعْوَيْلًا » . وهذا مثالٌ لا يُعرفُ فلا يجوز الحملُ عليه .
يقول : فإذا لم يُجْزَ أن يكون غَيْرِيَّتُ : فِعْلِيلاً ولا فِعْوَيْلاً ، كان فِعْلِيَّتًا ،
بمنزلة عِفْرِيَّتِ ؛ لأنه من العِفْرِ . فَمِنْ ٧ ها هنا كانت الواو عنده أصلاً .
فإن قال قائل : فأجعل الواو والتاء زائدتين ؟ .
قيل : هذا أبعدُ من الجواز ؛ لأنه كان يكونُ وزنُ الكامة على هذا
فِعْوَيْتًا . فيبقى بغير لام ، وهذا محالٌ .
وكان أبا عثمان إنما ٨ لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطة لا يوردُ مثلها أحدٌ .
وإنما ذكرتها أنا استظهاراً ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ظ ، ش : والعلية .

٣ - ظ ، ش : قويت وأغزيت .

٤ - ظ ، ش : ومن .

٥ - ظ ، ش : تقول .

٦ - ظ ، ش : أيضاً .

٧ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٨ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان :

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : وإنما ترجم الباب بهذه الترجمة ؛ لأن المقيس على الصحيح على ضريين : صحيح ، ومعتل . وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح ؛ فلذلك جاء ٥ بهذه الترجمة . ألا تراه يقول في أول الباب : فمن ذلك بناؤك مثل : جمعفِر من ضَرَبَ ، وجمعفِرٌ وضَرَبَ صحيحان ؟

فأمّا المعتلُّ المقيسُ فسَترَاهُ فيما بعدُ في مواضعه إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

فمن ذلك : بناؤك مثل جمعفِرٍ من ضَرَبْتُ ، تقول فيه : ضَرَبْتُ ، ١٠ فتَجْرِيه مُجْرَى جَعْفَرَ .

وكذلك مثل قِمَطْرٍ من ضَرَبَ : ضَرَبْتُ ، فتَسْكُنُ الباء الأولى ؛ لأنها بإزاء طاء قِمَطْرٍ ، والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التي بإزاء الطاء [١٥٨] ليكون على الوزن الذي بنيت عليه .

وإن بنيت غير هذا فانظر إلى المثال الذي سئلت عنه ، فقيسه^٢ على ما ذكرت ١٥ واجعل بإزاء كل شيء مثله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريق البناء ، وأنه يجب على الباني احتذاء المثال المطلوب بالحركة والسكون والزيادة ، وقد مضى ذكر هذا .

١ - ص ، ط ، تقول . وهامش ط ، ش : فتقول .

٢ - ص ، هامش ط : فقمه . وط ، ش : فقس .

وقوله: فَتُجَرِّيه مُجَرِّى جَعْفَرٍ ، يريد أنك تقول « ضَرَبْتُ » فتُظْهِرُ الباءَ الأولى ولا تُدْغِمُهَا ١ فلا تقول ١ « ضَرَبْتُ » لثلاثي يزول الغرض . وهذا البناء يجيء على ضربين : -

أحدهما : أن تَبْنِيَّ بلا تكرير ، وذلك أن تبنى ثلاثياً من ثلاثي ، أو رباعياً من رباعي ، أو خماسياً من خماسي . ٥

فالثلاثي : نحو بنائك من ضَرَبَ مِثْلَ « عَلِيمَ » ، فتقول : « ضَرَبَ » ، ومثل « ظَرَفَ » تقول : « ضَرَبَ » .

والرباعي : أن تَبْنِيَّ من دحرج مِثْلَ « سِبْطِرٍ » فتقول : « دِحْرَجٌ » ومثل « هِجْرَعٍ » فتقول « دِحْرَجٌ » .

والخماسي : أن تَبْنِيَّ من سَفَرَجَلٍ مِثْلَ « جِرْدَحْلٍ » فتقول : « سِفْرَجَلٌ » ومثل « جَحْمَرَشٍ » ، فتقول « سَفْرَجِلٌ » وما أشبه ذلك . ١٠

فهذا كله : إنما غيّرت بناء المبنى منه وأصرتَه إلى مثل ٢ حال المثال المطلوب من الحركة والسكون . فهذا الضرب لا يحتاج فيه إلى تكرير ؛ لأن أصول المبنى منه في عدة أصول المثال المطلوب .

وأما ٣ ما يحتاج إلى التكرير عند بنائه . فإن تَبْنِيَّ رباعياً من ثلاثي نحو . ١٥

جَعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرَبْتُ » أو أن تَبْنِيَّ خماسياً من رباعي ، فتبنى من دِحْرَجٍ مثل : سَفْرَجَلٍ ، فتقول « دِحْرَجِجٌ » . فإن بنية من الثلاثة قلت

على قياس « صَمَحْمَعٍ » : ضَرَبْتُ « وعلى قياس « حَبَسَطِي » : ضَرَبْتُ « ومن كرر اللام قال « ضَرَبْتُ » .

١ ، ١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كله : إنما وجب فيه التكرير لتلحق العِدَّةُ العِدَّةَ . فأما الإلحاقُ
بحروفِ الزيادة فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا .

قال أبو عثمان :

وإن بسَّيْتْ مثلَ قِمَطْرٍ من دَحْرَجٍ اقلت « دِحْرَجٌ » . فإنْ بَنَيْتْ مثل
جَعْفَرٍ من قِمَطْرٍ ، قلت « قِمَطْرٌ » .

وإنْ قِيلَ لك : ابنِ من قِمَطْرٍ ٢ مثل سَقَرَجَلٍ ، قلت : « قِمَطْرٌ » .
وكذلك مثله من جَعْفَرٍ : « جَعْفَرٌ » .

قال أبو الفتح ٢ : [٥٨ ب] هذا فصلٌ قد تقدّم شرحُه .

قال أبو عثمان :

وإنْ قِيلَ لك كيف تَبْنِي مِنَ الثَّلَاثَةِ : صَرَبَ وَأَخَوَاتِهِ ، مِثْلَ : ١٠
السَّقَرَجَلِ ؟ فإنَّ النحرين كلهم ؛ مُجْمِعُونَ على تَكْرِيرِ اللامِ ، فيقولون :
« صَرَبٌ » و« مِينٌ عَلِيمٌ » : « عَلِيمٌ » ومنْ ظُرْفٌ : « ظَرْفٌ » . ولم أسمع
مِن كَلامِ العرب شيئا مِنَ الثَّلَاثَةِ بُلِغَ به الخمسة من موضع اللام .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاقِ الثلاثة بالخمسة

بتكريرِ اللامِ ؛ وذلك أَنَّهُ لم يَسْمَعُهُ . فلمَّا لم يَسْمَعُهُ لم يَتَّسِقْهُ ، وهذا مستقيم . ١٥
ألا ترى أَنَّهُم قد سمعوا نحو « خَيْسَقِي » و« كَوْنَسِي » و« جَهْوَرِي » ° ولم يقبسوه لقياسه
فإذا كان ما يُسْمَعُ غير مَقْبُولٍ لقياسه ، فلم يَسْمَعُ على وجهٍ من الوجوه ، أحررى
ألا يجوزَ بناءً مِثْلُهُ .

١ - من دحرج : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قال أبو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٣ - كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : جوهر .

٥ - من قمطر : زيادة من ظ ، ش .

ولكن هذا جائزٌ على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه كان يبيني جميع ما يسألُ عنه
ويقول : سألتك ليست ا بخطأ ، وتمثلي عليها صواب . قال : فان أبي صاحبك
فقل له : فلو جاء ، كيف كان ينبغي أن يكون ؟ فإنه لا يجد بدأ من الرجوع
إليك .

٥ قال أبو عثمان :

ولكن قد ألقوا الثلاثة بالخمسة في « عَفَسَجَج » فالنون ^٢ ثلاثة ، وكرروا
لللام وألقوا ^٣ بغير ذلك فقالوا : « حَبَسَطِي ، وَعَسَنَدِي ، وَسَرَنَدِي ،
رَدَأَسَطِي ، وَسَبَنَدِي ، وَسَبَسَتِي » وهذا صالحٌ قد كثر حتى لوجعله
جاعلٌ بابا كان مُصيبا . فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة ، كيف تُلحِقُها بالخمسة ؟ قات
١٠ فيها من ضَرَبَ : « ضَرَبَتِي » ومن علم : « عَلَسَمِي » ومن ظَرَفَ : « ظَرَفَتِي » .
وقد أَلحِقَتِ الثلاثةُ بالخمسة ، بأن كرروا العين واللام فقالوا : « صَمَحَمَح » ،
وَبَرَهَرَهةً ، وَجَلَسَلَسَع ، وَدَمَكَمَك » وأحرفا كثيرة على هذا المثل تُعادل باب
« حَبَسَطِي » في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلها : « قياسا في إلحاق الثلاثة بالخمسة .
فأمَّا ^٥ الإلحاقُ من موضع اللام فلمُ أسمعهُ في شيءٍ من كلام العرب ، شعري
١٥ ولا غير ذلك ممَّا ^٦ نَرَوِيهِ .

قال أبو الفتح : قد عددت في هذه الفصول ، وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة .
إلا أن الذي اعتمد عليه هو بابُ « فَعَسَلِي » نحو « دَأَسَطِي » وبابُ فَعَسَلِي .

١ - ص : ليس .

٢ - ظ ، ش : والنون .

٣ - ظ ، ش : فألقوها . وهماش ظ : وألقوها نسخة .

٤ - ش : فاجعلها .

٥ - ظ ، ش : وأما .

٦ - ظ : بمن .

نحو « صَمَحَمَحِ ، وَبَرَهْرَهَةٍ » إلا أن باب صَمَحَمَحِ أكثر من باب دَلَسَنْطَى فعليه ينبغى أن يكون ١ [١٥٩] القياس . والآخر أيضا مطردُ القياس . وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغى أن يكون قول الشاء :

كأَسُ رَتَوْنَاةٌ وَطِرْفُ طِمِيرٍ

رَتَوْنَاةٌ : منه « فَعَلْعَلَةٌ » وكذلك شَجَوَجِي ، وكذلك مَرَوْرَاةٌ ، لأن باب ه « فَعَلْعَلٌ » إذا كان أكثر من باب « فَعَنْلَى » فهو أكثر من باب « فَعَوَعَلٌ » لا محالة .

فالواو في رَتَوْنَاةٍ ، وفي ٢ مَرَوْرَاةٍ ، هي اللام ٣ الأولى بمنزلة حاء صَمَحَمَحِ الأولى ؛ ، ولا يجوز أن تجعلها كواو « عَشَوْتَلٌ » لقلته . قال الأصمعيُّ « الرتوؤُ » : إدامة النظر . والرتوْنَاةُ : هي الكأس الدائمة ، واشتقاقها من هذا .

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة من غير ما ذكر أبو عثمان . قالوا : « عَقَنْقَلٌ » وَعَصَنْصَرٌ ، وَحَبَنْجَلٌ ، وَهَجَنْجَلٌ ، وَعَبَنْبَلٌ « فهذا كله « فَعَسَعَلٌ » فزادوا الثون وكرروا العين .

وقالوا : « حَبَبَوْتَنٌ » ومثاله « فَعَوَلٌ » فزادوا الواو وكرروا اللام .
وقالوا : « خَفَيْدَدٌ » ومثاله « فَعَيْلَلٌ » فزادوا الياء وكرروا اللام .

١ - ظ ، ش : « يكثر » بدل « يكون » .

٢ - وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ص : اللام : بدون همزة وصل .

٤ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ « ينش » فتكون موافقة في المعنى لما بين الرقمين ، وتقرأ « ينبغى » فتكون ضدّه ولا يستقيم بها المعنى .

٦ - ش : زادوا .

فهذا ونحوه مما لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .
 فأما « جَسَعَلَع » فليس ملحقا بسَفَرَجَل ، لضم الجيم . ألا ترى أنه ليس
 في الكلام مثل « سَفَرَجَل » بضم السين ، فيلحق هذا به . ولكن العين واللام
 كُرِّرَتَا فيه لغير الإلحاق ونظيره ١ ذُرْحَرَح . فلما كُرِّرَتِ اللامُ وحدها
 تارة في مثل قَرْدَدِ ، والعين وحدها أُخْرِي في مثل « غَدَوْدَن » . كذلك
 كُرِّرَتِ العين واللام جميعا في باب ٢ « صَمَحَمَح » ، وجَسَعَلَع .

قال أبو عثمان : وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرت ٣
 لك ، لأنه المطرد وما أُلْحِقَ بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمُخْتَلِفٌ .
 قالوا : « فِدَوُكَس » فألحقوه بالواو بالخمسة .

وقالوا « عَمِيْشَل » فألحقوه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عَطَوْد » ألحقوه
 بالواوين .

فهذا يدلُّك على أن الملحق سوى اللام مُخْتَلِفٌ واللام غير مُخْتَلِفَةٌ .

قال أبو الفتح : قد تقدّم القول في العلة التي من أجلها كان القياسُ
 في الإلحاق بتكرير اللام . ولهذا اختلف [٥٩ب] إلحاق بنات الأربعة بغير
 اللام . ألا ترى أن « فِدَوُكَسًا » ملحق بالواو ، و « عَمِيْشَلًا » ملحق بالياء .
 و « عَطَوْدًا » ملحق بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف : لأنه لم يلزم طريقة
 واحدة . وأنت إذا كررت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا .

قال أبو عثمان : وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعَدِّي : إنَّ
 أصلها « فَعَلَل » نحو « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ قَتْلًا » . وجعل ما خالفه ليس

١ - ص : بمنزلة .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش : ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه فقس . واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالحمسة على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ قد قست على كلامهم ولم تعدّ .

قال أبو الفتح ١ : إنما كان الأصلُ في مصادرِ بناتِ الثلاثةِ المتعدّيةِ عند الخليل « فَعَلًا » بعد كثرتِه في السماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ؛ فالمرّةُ الواحدةُ منه « فَعَلَةٌ » نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » ، وقتلته قَتْلَةً ، وشتمته شَتْمَةً » . فكان قولك في المصدر « شَتَمَ » ، وقتل « قَتَلَ » ، وضرب « ضَرَبَ » إنما هو جمعُ فَعَلَةٍ . نحو : « تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ » ٢ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجِنْسِ ، كما أنَّ التَّمْرَ والنَّخْلَ يدلُّانِ على الجِنْسِ « فَضَرْبَةٌ » نظيرةُ « تَمْرَةٌ » و« ضَرْبٌ » نظير « تَمْرٌ » .

٦٠

وقولُه : وجعلَ ما خالفه ليس بأصل ، يعنى بقيةِ مصادرِ بناتِ الثلاثةِ نحو « الرُّكُوبُ ، والظُّلْمُ ، والإِتْيَانُ » فهذه ونحوها مصادرُ المتعدّيةِ ولا تنطردُ اطرادَ القتلِ والضربِ ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنع من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدارُ الباب .

قال أبو علي : وهذا التشبيه . من أبي عثمان « عَجَبٌ مِنَ الْعَجَبِ » . ١٥ وهو كما ذكر .

وقوله : واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالحمسة على ما ذكرتُ لك : يريد أن وجه الإلحاقِ في بناتِ الثلاثةِ أن يكونَ من باب « صَمَحَ صَمَحًا » ، وبرَهْرَةٍ « أو باب « سَرَرْتُ سَرَرًا » ، وحَبَسْتُ حَبْسًا » وقد تقدّم ذكرُه .

١ - ظ : قال الشيخ أبو الفتح .

٢ - ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ يُجِيزُ أَنْ تَبَيَّنِي عَلَى مَا بَدَتْ
العربُ ، وعلى أيِّ مثالٍ سألتَهُ * ، إذا قلت له ١ : ابنِ لي من كذا ٢ مثل
كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [٦٠] ، ويقول : إنما سألتني أنْ أُمَثِّلَ لَكَ ،
٥ فسألتُكَ ليست ٣ بخطأٍ وتمثيلي عليها صواب * .

وكان الخليلُ وسيبويه يَأْتِيَانِ ذَلِكَ وَيَقُولَانِ : ما قيسَ على ٤ كلام العرب
فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ،
فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « ظرفُ
خالِدٌ » ، وحمقَ بيشْرٌ » وكان ما قيسته ٥ عربياً كالذي قيسته عليه ؛ لأنك لم تسمع
١٠ من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعتَ بعضاً فجعلته
أصلاً وقيسته عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس ٦ ، إن شاء الله ٦ .

قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف — ما ذهب إليه سيبويه . قال أبو علي :
ويلزمُ أبا الحسن أن يَبَيَّنِي مِثْلَ ٧ « فِعْلٌ » من « ضَرَبَ : ضِرْبٌ » . قال : وهذا
١٥ أفحشٌ من بنائه مثل كابل * ؛ لأنه أجاز بناء الأعجميات فيلزمه هذا أيضا .
قال : والقياسُ ألاَّ يجوز إلا أن تَبَيَّنِي عَلَى أمثلة العرب ؛ لأن في بنائك

١ - له : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : ليس .

٤ - ص : من .

٥ - « ما قسته » عن ص وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : قياسه .

٦ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

إياه إدخاله في كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقول : « طاب الحشكُنان »
فرفعه وإن كان أعجميا ؛ لأن كل فاعلٍ عربيٌّ مرفوعٌ . وإنما تقيسُ على ما جاء
وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي عليٍّ بالشَّام .

- فقلوه ^١ : وهو أفحشٌ من بنائه مثل « كابلٌ » يريد : أن « ضيربٌ » فيه
خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم . وهذا غيرٌ موجود في كلام العرب لاستتقال الضمة
بعد الكسرة . وليس في كابلٍ شيءٌ ^٢ يُستثقلٌ مثل ما في « ضيربٌ » وإنما
فيه أنه لم يجيء في كلامهم مثل فاعلٍ بضمِّ العين . كما أنه قد تشخَّيلٌ أبنيَّةٌ
كثيرةٌ متمكنةٌ ، ولكنها لم تأت في كلامهم .
- ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « جَعْفِيرٌ » بكسر الفاء ولا مثل « جَعْفُورٌ »
بضمِّها ، ولم ^٣ يُمتنعَ منه لأنه مستثقلٌ بل رُفِضَ رَفْضًا . وليس لأحدٍ أن
يقول : هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأنَّ هذا كان يكونُ بابا غير مُدْرَكٍ ؛
وإنما سببُهُ أن يُذكر ما جاء ويُضربَ عمَّا لم يجيء فلا يُدْكَرُ إلا أن يكون
[٦٠ ب] امتناعُهُ مِنْهُ لِعَلَّةٍ ؛ لأنَّك إنما تُفسِّرُ أحكامَ لغتهم ، لا ما لم يجيء
عَنْهُمْ ؛ ولأنَّك لو ذهبتَ تذكُرُ أحكامَ ما لم يجيء لكنَّ قد شرعت في تفسير
ما لم يَسْطِقْ به عربيٌّ .

وكان ذلك يكونُ تخليطا وهوسا ؛ لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمَّا هو
باقٍ في العدم ، إلا ما عِلَّتْهُ فِي الامتناعِ مِنَ النُّطْقِ إِبَاهُ قَائِمَةٌ ؛ فإنَّ مثلَ ذلك
يُسألُ عنه .

١ - ظ ، ش : وقوله .

٢ - ظ ، ش : مستثقل .

٣ - ظ ، ش : فلم .

٤ - عنهم : ساقط من ش .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلًا]

وهذا الخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو على من أنه يجوز أن تبنى من ضرب مثل « جعفر » فتجعله اسما ، وفِعْلا ، ووصفا ، وغير ذلك . فتقول « ضَرَبَبَ زيدٌ عمراً ، ومررتُ برجلٍ ضَرَبَبٍ وجاءنى ضَرَبَبٌ ، ورأيتُ ضَرَبَبًا . » ٥

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيسَ على كلام العربِ فهو من كلامهم ؛ فيجب أن يكون « ضَرَبَبٌ » هذا من كلامهم ؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره ؛ فجرى ذلك مجرى رَفَعِ الفاعلِ الذى لا يَنْكَسِرُ ؛ لأنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت ٢ « قَعَدَ بِشَرٌّ » وإن لم تسمعهم يقولون « قَعَدَ بشرٌ » ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره فى معناه . فكذلك إذا اطرد عندهم « مَهْدَدٌ ، وقرَدَدٌ » أجزت أنت أيضا « دَخَلَلٌ ، وخرَجَجٌ » . فهذا هنا — كذاكَ تَمَّةٌ .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرضُ فى البناءِ تمثيلَ الكلمةِ من المبنى منه لزال الخلافُ ؛ لأنهم كلَّهم مجمعون على أنه لو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَن » من الفعلِ ؟ لقالوا : « فَعَوَّعَلٌ » . ١٥

ولو قيل لهم : أُجَيِّزُونَ إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسةِ على مثالِ « فَعَوَّعَلٍ » حتى يقولوا « ضَرَوَّرَبٌ » لما قاسوه . فلا يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَوَّرَبٌ » كما يُجَيِّزون « رجلٌ ضَرَبَبِيٌّ » .

١ - ص ، ظ ، ش (مضرب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبي على هو ما أثبتناه وهو الصواب .
٢ - أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَانٍ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » ؛
يُرِيدُونَ به المثلَ لا غير ، ولا يُرِيدُونَ به أن يجعلوه اسما ولا صفة . كما يقولون :
« هذا رجلٌ ضَرَبٌ » ، وهذا رجلٌ ضَرَبٌ .

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه : فإن أبي خصمك فقتل له . فلو

قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لا يجدُ بُدًّا من الرجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنه يُريد : إن لم يجبك إلى أن تبني على ما لم يأت ، فقل
له : فكيف ٢ كان ٣ يكون حكمه لو جاء ؟ فإنه لا بد له ؛ من الرجوع إليك .
أي فلا بُدَّ من أن يُمثَّلَ لك ٥ جميع ما تسأله عنه على شريطة ٦ أنه لو جاء لكان
على هذه [١٦١] الصيغة .

فهذا كله يُقوى أن تقول : « ضَرَبَ زيدٌ عمرا » . ٧ وألا تُجيز ٧ « ضَرَبَ ١٠
زيدٌ عمرا » ولا « ضَوْرَبَ بكرٌ خالدًا » .

١ - على : ساقط من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : كيف .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - له : ساقط من ظ ، ش .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - يقابل ما بينهما في ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

١ اعلم أن كل ما كان موضعُ الفاء منه واوًا ، وكان ^٢ فِعْلًا ، وكان على
فَعَلَّ ، فإنه يلزم ^٣ « يَفْعِلُ » . ويُحذفُ في الأفعالِ المضارعةِ منه « الواوُ »
التي هي فاءٌ . ويكونُ المصدرُ على « فِعْلَمَةٌ » محذوفِ الفاء . وتُلَقَّى حركةُ الفاءِ
على العينِ ، فتصيرُ العينُ مكسورةً ، وذلك قولك ^٤ « وَعَدَّ ، ووزَّنَ ،
ووثَّبَ » تقول في « يَفْعِلُ » منه « يَعِدُّ ، وَيَزِنُ ، وَيَشِبُّ ، وَعِدَّةٌ ، ووزنَةٌ ،
ووثبةٌ » ^٥ وكان الأصل فيه : « يَوَعِدُّ ، وَيَوَزِّنُ ، وَيَوَعِدَّةٌ ^٦ ، ووزنَةٌ » .
ولكنهم اتَّقَوْا وقوعَ الواوِ ، بين ياءٍ وكسرةٍ ، فحذفوها ^٧ استخفافاً ،
وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعاً لـ « يَفْعِلُ » ، فحذفوه — لئلا يختلف المضارع في البناء ،
وجعلوا المصدرَ معتلاً ، فحذفوا فاءه فقالوا ^٨ : « عِدَّةٌ ، ووزنَةٌ » لأنهم استثقلوا
« وَعِدَّةٌ » ، ووزنَةٌ » فألزموهما الحذف ؛ ولأن المصدرَ قد جرى مجرى الفعل .
فكما استثقلوا الواوَ إذا كانت ^٩ بين ياءٍ وكسرةٍ والواوُ ساكنةً ، كانوا للواوِ
إذا كانت الكسرةُ فيها ، أشدَّ استثقالاً . فحوَّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها ^{١٠}
الحذفَ ؛ لأنهم لو أثبتتوها بعد أن سلبوها حركتها ، احتاجوا إلى أَلِفِ الوصلِ
لئلا يُبْتَدَأَ بساكنٍ .

فلو جاءوا بأَلِفِ الوصلِ وهي مكسورةٌ ، لزمهم أن يبدلوا الواوِ ياءً ؛ لأن

١ - في موضع هذا الرقم من ط ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهي : قال أبو عثمان :
ولست هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ - ظ : أو كان .

٣ - ظ ، ش : يلزمه .

٤ - وثبة : زيادة من ش .

٥ - في ص : (وعدة) .

٦ - ص ، ظ : فقالوا . وفي هامش ظ ، وفي ش : وقالوا .

٧ - إذا كانت : زيادة من ط ، ش .

٨ - ظ : ألزموا .

قبلها كسرة^١ ، والواو الساكنة^٢ إذا كان قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياء^٣ ، فكانوا يقولون « يُعَدَّأ » - وقال أبو علي^٤ : « يُعَدَّة » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شرح هذا الموضوع في إيجاز ، وأنا أذكر غير ما جاء به .

[اقتصرهم على « يفعل » كيضرب من « فعل » الذي فآؤه واو]

٥

قال أبو علي^٥ : إن الأفعال الماضية التي على مثال « فَعَلَّ » قد يأتي مضارعها على « يَفْعَلُ » كما يأتي على « يَفْعَلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ، وقتل « يَقْتُلُ » . وقد يأتي على « يَفْعَلُ » بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً [٦١ ب] نحو : « يَقْرَأُ » ، ويسأل^٦ .

قال : فاقصرهم^٧ . بما كان ماضيه بوزن^٨ « فَعَلَّ » وفاؤه واو على « يَفْعَلُ »^٩ .
ضَرَبُ من الإعلال لحقته ؛ لأنَّ منعه ما^{١٠} يجوز في غيره ؛ عنايةً لحقيقته .
هذا^{١١} آخر قول أبي علي^{١٢} ، وهو صواب إن شاء الله .

فإن قال قائل^{١٣} : ولم أقصِّر^{١٤} في هذا على « يَفْعَلُ » ؟ وهلا^{١٥} جاز فيه ما يجوز في غيره مما ليست فآؤه واو ؟ .

قيل : لأنهم أرادوا حذف الواو لثقلها فقصروه على كسر العين ليَسْجِبَ^{١٦} عن ذلك حذف الواو .

فإن قيل : فهلا^{١٧} اقتصروا^{١٨} به على « يَفْعَلُ » . أو « يَفْعَلُ » . دون « يَفْعَلُ » ؟ .

٢ - ظ ، ش : على وزن .

١ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ظ ، ش : لا .

٤ - ظ ، ش : غير .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

٦ - ظ ، ش : اقتصروا .

٧ - ظ ، ش : اقتصر .

قيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَّ» وإنما بابه «فَعِلَّ» نحو: «شَرِبَ يَشْرَبُ ، وركب يركب» فلم يجز أن يلزم الفتح لأنه ليس بابه ؛ ولأنه لو فُتِح لم يجز حذف الواو المستثناة ، وعُدل به إلى الكسر دون الضم ؛ لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة^١ أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : «شَرِبَ يَشْرَبُ» وجب أن يكون باب ما عين ماضيته مفتوحة ، أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو : «ضرب يضرب» .

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و «يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قتل يقتل» ونحوه ؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخاليف حركة عين الماضي ، إلا باب «فعل يفعل» جاز «قتل يقتل» ؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع . ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب «فعل» إنما هو «يفعل» و «يفعل» داخل عليه .

وشيء آخر يدل على أن «يقتل» داخل على «يضرب» وأن الباب للكسر دون الضم . وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيته «فعل» نحو : «ظرف يظرف» ، وكرم يكرم . أفلا ترى أن الضم قد يستبد^٢ به «فعل» ، كما استبد «فعل» ب«يفعل» ؛ فكذا كان القياس أن يستبد «فعل» ب«يفعل» ، فن هنا كان «يفعل» داخلا على «يفعل» ؛ كما أن يحسب داخل على «يضرب» . وكما أن «يقلى» ، ويسلى ، وبأى «داخل» على «يركب» .

فلمَّا كان باب «فعل» حكمه أن يأتي على «يفعل» لما قدمنا ، وكان «يفعل» ، إنما هو داخل على «يفعل» ، وأريد حذف الواو في مضارع «فعل» ممَّا

١ - ظ ، ش : لم يجب .

٢ - ص : مكسور .

٣ - ظ ، ش : استبد .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

فاؤه واوٌ اقْتَصَرُوا^١ به على الكسر الذي يجب معه الحذف ولم يضمّوه ؛ لأنّ الضمّ [٦٢] ليس بأصل فيه ، وإنما بابُه الكسر .

[لم كان باب « فعل يفعل كفرح » و « باب » فعل يفعل كضرب]

فإنّ قال قائل : ولم كان باب « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » و « باب » فَعَلٌ يَفْعَعِلُ ؟ .

- ٥ قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأنّ كل واحد منهما بناء على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » ومضارع « فَعَلٌ يَفْعَعِلُ » في أكثر الأمر « يَفْعَعِلُ » ، لمقاربة الكسرة الفتححة ، واجتماعهما في مواضع كثيرة ، وإمالة كل واحدة^٢ إلى صاحبها . نحو قولك : « مَرَرْتُ بِعُمَرَ ، وَضَرَبْتُ عُمَرَ » ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ » وغير ذلك^٣ ممّا يطول ذكره .

١٠

فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتححة ، فلذلك تعاقبتا في « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » . و « فَعَلٌ يَفْعَعِلُ » ؛ ولأن الياء أيضا مقاربة للألف حتى أنهم قد قالوا : « حَاحِيَّتُ ، وَعَاعِيَّتُ ، وَهَاهِيَّتُ ، وَحَارِيَّتُ ، وَطَائِيَّتُ » وغير ذلك ممّا لا سبب فيه يوجب القلب ، إلا القُرْبُ ، وما ليس بعلة قاطعة .

١٥

فأمّا قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَادُ بِشْرِيَّةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيْلًا
فَشَاذٌ ، وَالضَّمَّةُ عَارِضَةٌ ؛ ولذلك حُذِفَتِ الْفَاءُ ، كَمَا حُذِفَتْ فِي « يَنْقَعُ ، وَيَنْزَعُ » وَإِنْ كَانَتِ الْفَتْحَةُ هُنَاكَ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ وَإِنَّمَا الْفَتْحُ عَارِضٌ .

١ - ظ ، ش : اقتصر .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من « يعد، ويوزن »]

وقال الفراء : إن الواو إنما حُذفت من « يَعدُّ ، وَيَوزنُ » لأنهما متعدَّيان .
قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَّ يَوجِلُّ ، وَوَحِلَّ
يَوحِلُّ » فأثبتوا الواو لما كان « وَجِلَّ ، وَوَحِلَّ » غير متعدَّيين .

وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه ، وقال : إنَّ التعدِّي وغيرَ
التعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَقَعُ ،
وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ ، وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُّ ، وَوَبَّلَ الْمَطَرُ يَبِيلُ ، وَوَالَ مَمًّا
كان يحذره » — أى نجا — يَسِيلُ » . ونحو ذلك ، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه
الأفعال فيعملُ متعدٍّ .

وأما « يَوجِلُّ ، وَيَوحِلُّ » فلم تَشَبَّهتْ فيه الواو من قبيل أنه غير متعدٍّ ؛
إنما ذلك من قبيل أنه [٦٢ ب] لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها ؛
الحذفُ .

[باب « كرم ، يكرم » وتباعده عن بابي « فعل ، وفعل »]

فأما قولهم « كَرُمَ يَكرُمُ » فإنهم إنما أقرُّوا في عين المضارع حركة الماضي ؛
لأن هذا باب على حدته ، لا يكونُ متعدِّياً أبداً ، إنما يكونُ ^٣ للهَيْسَةِ التي يكونُ
الشيءُ عليها ، نحو : « ما كان ظريفاً ولقد ظرُفَ ، وما كان شريفاً ولقد
شَرُفَ » فتباعدَ هذا الفِعْلُ من باب « فَعِلَّ ، وَفَعَّلَ » اللذين قد يكون كلُّ
واحدٍ منهما متعدِّياً وغير متعدٍّ . فأقِرَّتْ في عين المضارع حركة عين الماضي ؛
لأنه بابٌ على حياله .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضاً فلم يدخل في مضارع «فَعَلَّ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ بِقَسْلٍ»
 وفضلٌ يَفْضُلُ» لأن «فَعَلَّ» لا يتعدى، فلم يَتَقَوَّ قُوَّةَ «فَعِلَّ»، و«فَعَلَّ»
 المتعدّين، فدخل عليه ولم يدخل عليهما.

وحكى سيبويه: «كُدْتُ أَكَادُ» وهذا^١ من الشاذِّ، وكأنه^٢ إنما جاء

«كُدْتُ أَكَادُ» على «فَعَلَّ يَفْعَلُّ» لأحدِ أمرين:

إمّا أن يكون اجترئ عليه بأن أُخْرِجَ عن بابِه لضعفِه باعتلالِ عينِه.

وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلالِ عينِه، فقُوِّيَ بَضْرَبٍ من التَّصَرُّفِ

ليس لنظيره.

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على «فَعَلَّ» وعينه ياءً، فخرج عن الأصول،

أُخْرِجَ أيضاً مضارعه عمّا عليه الجمهور. أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع واواً^{١٠}
 وجعلتهم الفتحة والكسرة في عين ماضى المتعدّي أحدٌ ما يُتَّبَعُه على بُعد ما بين
 الكسرة والفتحة وبين الضمة.

ألا ترى أن الضمّة جُعِلَت لعين^٣ ضَرَبٍ من الأفعال مابين لباب ما انفتحت

عينُه وانكسرت.

فإن قيل: ° ولم جُعِلَت الضمّة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة؟

قيل: ° لأن ما يتعدّى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدّى، فجُعِلَت الضمّة

في عين ما لا يتعدّى لقلّته، وخصّوا المتعدّي بالفتح والكسر لكثرة وخفّة

الفتحة والكسرة هرباً من أن يكسّر من كلامهم ما يستقلونه.

١ - ظ، ش: وهو.

٢ - ظ، ش: فكانه.

٣ - ظ، ش: العين: وهو خطأ.

٤ - ظ، ش: انفتح.

٥، ٥ - ساقط من ظ، ش. وسقوطه يفسد المعنى.

وهذا نحو قول أبي إسحاق : إنهم إنما رفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول ،
 لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين ، فجعلوا الفتح فيما يكثر ، والضمّ فيما يقل ؛ لئلا
 يكثر في كلامهم ما يستثقلون . ولهذا ٢ : خصص ما لا يتعدى « بفعل » .
 [٦٣] وقوله : إن الفاء في « وعدّ » تحذف في المضارع لوقوعها بين
 ياء وكسرة ، كانت ٣ في التقدير : « يوعد ، ويوزن » .

[معنى قولهم : الأصل في « قام وباع : قوم وبيع » ونحو ذلك]

وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا : إنه ؛ كان الأصل ؛ في « قام ،
 وباع : قوم وبيع » وفي « أخاف ، وأقام : أخوف ، وأقوم » وفي « استعان ،
 واستقام : استعون ، واستقوم » أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة
 من الزمان « بقوم ، وبيع » ونحوهما مما هو معسير . ثم إنهم أضربوا عن ذلك
 فيما بعد .

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطبق به على ما يوجب القياس بالحتمل على
 أمثاله لقليل : « قوم ، وبيع ، واستقوم ، واستعون » .

ألا ترى أن « استقام » بوزن « استخرج » بقياسه أن يكون « استقوم »
 إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها الآن^٧ وانفتاح ما قبلها في الأصل ، أعني
 « قوم » ويدل على ذلك أيضا ما يخرج من المعتلات على أصله .

ألا ترى إلى قولهم : « استروح ، واستنوق الجمل ، واستنيست الشاة »

١ - (في كلامهم) ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وكانت :

٤ ، ٤ - ظ ، ش : (كان في الأصل)

٥ - ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلّ ذلك على أنّ أصلَ « استنقام » : استنقومَ . وقال الشاعر :
 صدّدتِ فأطوّلتِ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
 فقوله : « أطوّلتِ » يدلُّ على أنّ أصلَ « أخافَ : أخوفَ » وقد قالوا :
 « أطلال » ٢ .

وقالوا : « أحوجتُ زيدا إلى كذا وكذا ، وأغيبتِ المرأةُ » وغير ذلك .
 فهذه الأشياءُ الشاذةُ إنما خرجت كالتنبيه على أصولٍ ٣ ما غيّر ،
 وأنّه ٣ لولا ما لحقته من العليل العارضة ، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه
 الهيئة المستعملة .

وقوله : وجعلوا سائرَ المضارع تابعا لـ « يتفعّل » فحذفوه ٤ لئلا يختلف
 المضارعُ في البناء .

١٠

[حملهم الشيء على حكم نظيره .]

يقول : حذفوه في قولهم « أعيدُ ، ونعيدُ ، وتعيدُ » وإن لم تكن هناك ياء
 لأنهم لو قالوا : « أنا أوعدُ ، وهو يعيدُ » لاختلّف المضارعُ ، فكان يكون مرّةً
 يراوٍ وأخرى بلا واوٍ . فحُمِلَ ما لا علّةَ فيه على ما فيه علّةٌ .

فهذا ٥ متدّهبٌ مطّردٌ في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم
 أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما
 ما في الآخر مما أوجب له الحكم .

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ص : طال .

٣ ، ٣ - ظ : (ما غيروا أنه) .

٤ - ظ ، ش : فحذفوا .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

ومثل «يَعْدُ» قَوْلُهُمْ «أَنَا أَكْرِمُ» فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرِمَ»
 [٦٣ ب] لثلاثي يلتقي همتان ، لأنه كان يلزم : «أَنَا أَكْرِمُ» فحذفوا الثانية
 كراهة^١ اجتماع همتين .

ثم^٢ قالوا : «نُكْرِمُ^٢ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ» فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا
 لو جاءوا بها لما اجتمع^٣ همتان - ولكنهم أرادوا المماثلة ، وكرهوا أن
 يختلف المضارع فيكون مرة^٤ بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس
 في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة^٥ في نحو : «خُدْ» ،
 وكُلْ» فَهَمْ بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر^٥
 وقد جاء في كلامهم^٥ مثل «يُؤْفَعَلُ» أنشدوا :

فإنه أهل لأن يؤكّرما ١٠

فجاء به على الأصل ضرورة . وقالت ليلي الأخيلية تصف قطاً^٦ :
 تذلّت على حصّ^٧ ظمائم^٧ كأنها كبرأت غلام^٧ في كساء مؤرّنب^٧
 أي مشحّد^٧ من جلود الأرانب . فقوّلها : «مؤرّنب» على حدّ قوله :
 «يؤرّنب» ومثاله : «مؤفعل»^٧ وهو «يؤكّرما» .

فأمّا قول الآخر : ١٥

وصالبات كما يؤنّسنين

١ - ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : (قالوا إنا نكرم) .

٣ - ظ ، ش : اجتمعت .

٤ - ظ ، ش : المنفردة .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : القطاة .

٧ - ظ ، ش : يؤفعل .

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُؤكِّرَمُ » ويكون على لغة من قال : « ثَفَيْتُ
المِيدَرَ » . وعلى قول الشاعر :

وذاك صَنِيْعٌ لم تُشَفِّ له قِيدِرِي

ومن قال هذا كانت « أُثْفِيَّةٌ » عنده « أُفْعُولَةٌ » واللامُ واوٌ ، لما سنذكره
في موضعه ، ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤثْفِيَيْنِ : يُثْمَعَلَيْنِ » بمنزلة « يُسَلْقَيْنِ ،
وَيُجْعَبَيْنِ » فتكون « أُثْفِيَّةٌ » على هذا « فُعْلِيَّةٌ » وتكون على لغة من قال :
« آثَفْتُ » القِيدَرَ » وهذا قول النابغة :

١٠ وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرَّفْدِ
أى صاروا حولك كالأنثى حول الرماد .

[بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ »]

فأمّا لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أَخَذَ » لقلبت « أَخَذَ » فإن رَدَدْتَهُ
إلى المضارع فقياسه عندي « يُؤْخَذُ » ، وأنا أؤْخَذُ ، فتبديلُ الهمزة من
١٥ « أَوْخَذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقْرِئُها لِيثلا تلتقى همتان في كلمة
واحدة . ولا يجوز أن تقول « يُخَذُ » بحذف الهمزة ، كما تقول « يُكْرِمُ »
لِعَلَّتَيْنِ :

إحدهما : أن هذا الفعل مُلْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يَدْحْرَجُ » فلو حذف الهمزة
فقلت « يُخَذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء .

٢٠ والعِلَّةُ الأخرى : أن هذه الهمزة في [٦٤] « أَخَذَ » فاءُ الفِعْلِ ، وهمزة

١ - قول : ساقط من ظ .

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتِ « أَنَا أُكْرِمُ » لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أَنَا أُؤْخِذُ » فالهمزة الثَّانِيَّة التي أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدةٍ . والأصل أقوى من الزَّائِد . فلذلك أُبدلَتْهَا ولم أُحْدِ فِيهَا .
 ألا ترى : أن : « جَاءَ ، وشَاءَ ١ » . ونحوهما من أسماء الفاعلين لما اجتمع فيها همزتان أُبدلوا الثَّانِيَّة ولم يَحْدِفُوها . فكَذَلِكَ أَقُولُ : « أَنَا أُؤْخِذُ »
 فأُبدِلُ الثَّانِيَّة ولا أُحْدِفُهَا .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية .

فإن قلت : فقد قالوا : « أَوْعَدَ يَوْعِدُ ، وَأَوْقَدَ يُوْقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعَدَ يَوْعِدُ » على قياس « أَوْعَدَ يَوْعِدُ » بل « يَوْعِدُ »
 أثْقَلُ ؛ لأن ياءه مضمومة ، وياء « يَوْعِدُ » ٢ مفتوحة ؟ .

فالجواب : أن « يَوْعِدُ » أصله « يُوْوَعِدُ » مثل « يُوْكَرِمُ » فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا . « وَيَعِدُ » لم يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ غير الواو ، فجاز ذلك ، وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ ٣ أبو عثمان القول في : « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ » .

وقوله : ولأن المصدر قد يَجْرِي مَجْرَى الفعل . يريد أنهم قد قالوا :
 « لُدَّتْ لِيَاذًا » فقلبوا الواو في المصدر ° لأنها قد انقلبت في « لاذ » ولما صحَّت في « لاوذتُ » صحَّت في « لِيَاذٍ » ° .

١ - ص : جاء وشاءى .

٢ - ظ ، ش : يمد : وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : جوز ، بالزاي وهو خطأ .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ : « لأنها قد انقلبت في لاوذت صححت في لواذ » وهو كلام مضطرب . وش : « لأنها قد

انقلبت في لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت في لواذ » وهو قريب من لفظ ص وبمعناه .

ومثله : « قُئِمَتْ قِيَامًا ، وفاومته قِيَامًا » .

أو يريد : أن المصدر يجرى مجرى الفعل في العمل . والغرض الأولُ أشبههُ .
فهذا وغيره مما يدلُّك على مقارنة المصدر للفعل ومُشَابَهَتِهِ إِيَّاهُ .

[ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على « فعل » يفتح فسكون]

قال أبو عثمان :

٥ فإن كان المصدرُ « فَعَلًّا » لم يَحذفوا ، نحو : « وَعَدْنَا ، وَوَزَنَّا » ؛ لأنه لم يجتمع ما يستقلون . فثبت ٢ لذلك .

قال أبو الفتح : يقول : ليس في « وَعَدْنَا » ما كان ٣ يكون في « وَعِدَّةٍ » لو قيلت ، يعني كسرة الواو وأنه مصدرٌ جارٍ على « فِعْلٍ » محذوفِ الفاء ٤ ، فحُمِلَ المصدرُ على الفعل .

[ثبات الياء وهي فاء في « يفعل » من « فعل »]

قال أبو عثمان :

١٥ فإن قلت : « فَعَلَّ » ممَّا فاؤه ياءٌ لم تَحذفُ في « يَفْعَلُ » ٥ ما حُدِفَ منه في الواو ٥ ، لأنَّ الياءَ أَحْفَ من الواو . وذلك نحو : « يَعَرَّ الجَدَى يُسَعِّرُ ، وَيَسَّرَ يَسِيرُ ، وَيَسَّعَ يَسِينُ » والمصدرُ يَمُّ ٦ أيضًا ، ويختلف كما تختلف المصادر في الثلاثة ولا يلزمه الحذفُ .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فإن قلت » .

٢ - ظ ، ش : فثبتت .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الياء ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - زيادة من ظ ، ش .

٦ - يَمُّ : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : إنما كانت الياءُ أخفَ [٦٤ ب] من الواو ، لقربها من الألف . والواوُ ليست كذلك ، لأنك تحتاجُ في إخراجها إلى تحريكٍ شفتيّك . قال سيديويه : فجرى ذلك مجرى تحريكِك بعضَ جسدك . والياءُ : مخرجها من وسط الفم ، والعملُ فيها أخفَى .

٥ وحكى سيديويه على وجه الشذوذ « يتيس ، يتيس » بحذف الفاء ، مثل « يعيد » .

وقولته : ويختلفُ كما تختلفُ المصادرُ في الثلاثة ، يريدُ نحو « يعرّ الجديُّ بوعاراً ، وينع الغصنُ ينوعاً » ونحو ذلك .

١٠ وإنما ذكر هنا اختلافَ المصادر ، ليريك أنه يجرى مجرى الصحيح ، وأنه يخالف بابَ « وعدّ ، يعيد »^٢ . ألا ترى أنه صدر في أول الباب : أن مصدرَ ما فاؤه واوٌ ، إنما يكون على « فعلة » يريد : « عِدَّةٌ ، وزينةٌ » ولا يلزمه الحذف .

١٥ يريد : أنه ليس فيه ما يُوجبُ الحذفَ لخفة الياء ، وكأنهم إنما ألزموا مصدرَ بابِ « وعدّ : فعلة » مكسورة الفاء ، لتُحذف الواوُ في المصدر أيضاً استئقالاتها .

[إتمام « وعدة ، وولدة »]

قال أبو عثمان :

فإن بنيت « فعلة » اسماً لا تريد بها المصدر ، أتممت فقلت : « وعدة » ، وولدة » .

١ - ظ ، ش : (حكي) .

٢ - يعد : زيادة من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول إنَّكَ إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ» ، وزِنَّةٍ « لأنهما مصدرا فعلين محذوف في الفاءَيْن ، فأجْرَيْتَ على المصدرِ حكمَ الفعل . وأنت إذا بَتَيْتَ اسما لامصدراً صَحَّ ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَمَلٍ جَرَّيَانِ المصدرِ فتُعَلِّمُه لذلك .

- ٥ ولم تحذف الواو في «عِدَّةٍ» ، وزِنَّةٍ « لأنها مكسورة حَسَبُ ، فتحذفها في : «وَعِدَّةٍ» إذا بَتَيْتَها اسما ، بل لأنها مكسورة ، والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاءِ . ألا ترى إلى صحَّتْها في «وِعَاءٍ» ، و«وِشَاحٍ» ، و«وِجَاحٍ» وما أشبَهَ ذلك ، لأنها ليست مصادر .

[الكلام في «لدى»]

قال أبو عثمان :

١٠

فإن قلت : قد قيل : «هم لِدَتِي»^٢ ؟ فإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به^٢ فُتْرِكَ على حَذْفِهِ .

قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف في قولهم «هم لِدَتِي» لأنه كان قبل الوصف مصدراً . ثم وصف به ، فبقي بحاله^٣ لا أن^٣ الحذف وجب فيه من غير المصدرية . ونظيره .^٤ قول الخنساء^٤ :

١٥

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

١ - وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - أمامه في هامش ظ : (لأنه كان قبل الوصف مصدراً ثم وصف به ، نسخة) .

٣ ، ٣ - ص : إلا أن وظ ، ش : لأن . والصواب ما أثبتناه وهو : لا أن .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا في هذا المعنى « ولِدَّةٌ » ، وإلِدَّةٌ » فأبدلوا الهمزة من الواو .
وهذان اسمان [٦٥] لامصدران . و « لِدَاتِي » مصدرٌ في الأصل . قال الشَّنْفَرِيُّ :
فَأَيْمَنْتُ نِسْوَانًا وَأَيْتَمَمْتُ إِلِدَّةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ الْبَيْلُ
وَاللِدَّةُ ، وَالْوِلْدَةُ ، وَالْإِلِدَّةُ جَمِيعًا : الْأَقْرَانُ وَالْأَتْرَابُ .

[المصدر إذا كان على « فعلة » فالهاء لازمة له]

٥

قال أبو عثمان :

واعلم أن المصدر إذا كان « فِعْلَةٌ » فالهاء لازمة له ^١ ، لأنهم جعلوها
عِيَوَضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت في « زنادقة » الهاء لأنها صارت
عِيَوَضًا من ياء « زناديق » .

١٠ قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف
وفأؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له ، لكان أحسن في العبارة ،
ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية . ولهم أشياء كثيرة تُحْمَلُ
على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

[قولهم : كل اسم على « فعلول » فهو مضموم الأول]

١٥ ونظيرُ هذا الذي قاله أبو عثمان في التَّجَوُّزِ . قولهم : وكلُّ اسمٍ على « فَعْلُولِ »
فهو مضموم الأوَّلِ .

ونحن نعلم أنه لا يكون على « فَعْلُولِ » إلا وأوائمه مضمومٌ ، لأننا قد لَمَطْنَا
بالضمة في أول « فَعْلُولِ » .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع ، أن يقال : كلُّ اسمٍ كان على خمسة

أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعد الواو لام أخرى ، ففاؤه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون .

يقول : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاءٍ ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال : « وَعَدَدٌ ، وَعَدَدًا » ولا « وَزَنٌ ، وَزَنًا » .

وقولُه : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقول : لَمَّا وَجِبَ حَذْفُ الْفَاءِ ، يَسْتَوُوا الْكَلِمَةَ عَلَى « فِعْلَةٍ » وَعِوَضُوا ١ مِنْهَا الْهَاءَ ، كَمَا فَعَلُوا فِي « زَنَادِقَةٍ » وَالْهَاءُ فِي « زَنَادِقَةٍ » ، أَشْبَهَ بِالْمَحذُوفِ ، لِإِنِّهَا زَائِدَةٌ بِدَلٍّ مِنْ يَاءٍ زَائِدَةٍ . وَهِيَ فِي « عِدَّةٍ » زَائِدَةٌ بِدَلٍّ مِنْ فَاءِ الْفِعْلِ ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَقِيمٌ .

وَأُبْدِلَتِ الْهَاءُ مِنَ الْيَاءِ هُنَا ، كَمَا أُبْدِلَتُ مِنْهَا فِي هَذِهِ .

وَكَمَا أُبْدِلَتِ الْيَاءُ مِنَ الْهَاءِ فِي « دَهْدَيْتُ » ٢ وَالْأَصْلُ : « دَهْدَهْتُ » ٢ .

فإن قال قائل : فإذا كانت الهاء في « زنادقة » عوضًا من الياء ، فهلا منعت « زنادقة » الصرف في النكرة كما تمنعه « زناديق » ؟

قيل : لا يلزم أن يكون البدلُ كالمبديلِ منه في جميع أحواله .

ألا ترى أن النون في « تقومان » إنما [٦٥ ب] هي عوضٌ من الضمة في « تقوم » وإن كانت النون تحتل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألف في الوقف في قولك « رأيت زيدا » إنما هي بدلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل . ولا يجوز أن تحرك الألف على وجه . وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

١ - ظ ، ش : فعوضوا .

٢ ، ٢ - ظ (والأصل في دهدهت) بزيادة في بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم «مَعَايَا» إنما الألف بدلٌ من ابناء . ولا يلزم حذف الألفِ
في الرفع والجرِّ كما يلزم حذفها في «مَعَايٍ» . وإنما يُشَبَّهُ الشئُ بالشئِ بالشيءِ من
حيث يُشَبَّهُهُ ، ويفارقُهُ من حيث يُفَارِقُهُ . وليس يلزم أن يُشَبَّهَهُ من كل
وجهٍ ، وهذا مُحالٌ .

[قد تجيء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره]

قال أبو عَمَان :

٢ فإن قال قائل : قد قال تعالى ٢ « ولكلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا ٣ » فَوِجْهَةٌ
هاهنا مقدرٌ ، وقد جاءتْ على الأصلِ ؟ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءٌ بنُ حَسِيوَةَ » وكما قالوا « ضَيَّوْنَ » .
١٠ وكما قالوا :

قد عَلِمَتْ ذاك بِنَاتُ النَّبِيَّةِ ٤

وكما قالوا « لَحِيحَتُ عَيْنُهُ » ٥ وقد كان ينبغي أن تكون « لَحَّتْ » مثل :
« رَدَّتْ ، وَمَسَّتْ » ٥ .

فَرُبَّ حَرْفٍ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ مُجْرَى بَابِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

قال أبو الفتح : قال لي أبو علي ٦ : الناسُ في « وِجْهَةٌ » على ضربين :

١٥ فمنهم من يقول : إنها مصدرٌ شَدَّ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقول
إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وِلْدَانٌ ، وِلْدَانَةٌ » .

١ - ظ ، ش : فإنما .

٢ ، ٢ - عن ص ، ظ ، إلا آخره وهو لفظ « تعالى » فإنه ساقط من ظ . وفي هامش ظ وفي ش :
« فإن قيل فقد قال الله تعالى » .

٣ - من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .

٤ - زادت ص بعد الشعر : (جمع اللب) .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - لى : زيادة من ظ ، ش .

فأمّا من ذهبَ إلى أنّها مصدر . فذهبُ فيه ، أنّه خرج عن القياس كما
 خرّجَ أشياءٌ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .
 وأمّا من ذهب إلى أنّها اسمٌ ، فإنّه هرب إلى ذلك ليثلاً يحمّله على الشّدوذ
 ما وجد له مندوحةً عنه .

[إتمام مضارع نعل كفرح إذا كانت فاؤه « واو أو ياء »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت : « فَعِلَ » ممّا فاؤه واو . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممت « يَفْعَلُ »
 وأخواته ؛ لأنّه لم يجتمع في « يَفْعَلُ » ياءٌ وكسرةٌ ، فتقول : « وَجِلَ يَوْجِلُ » ،
 و« وَجِلَ يَوْجِلُ » فهذا هو المطرِدُ في كلامهم الذي لا ينكسر . وكذلك إذا
 كانت الفاء ياءً ؛ وكان الفعلُ « فَعِلَ » فإن « يَفْعَلُ » يتمُّ ؛ وهو في هذا
 أجدرُ أن يتم . إذ تمَّ في « فَعِلَ » الذي لا يجيء « يَفْعَلُ » منه في الواو تاماً البتّة .
 وذلك قولهم : « يَتَيْسُ ، يَيْتَسُ ، وَيَيْتَسُ ، وَيَيْتَسُ » .

قال أبو الفتح : يُريد : أن « فَعِلَ » ممّا فاؤه ياءٌ ، قد تمَّ في قولك « يَسِرُ
 يَيْسِرُ ، وَيَعَرَّ يَيْعِرُ » ولم نرهم أتموا مضارع « وَعَدَ ، وَوَزَنَ » على وجه .
 وإذا كان قد تمَّ مضارع « فَعِلَ » في الياء ، مع أن مضارع « فَعِلَ »
 من الواو لم [٦٦] يتمَّ البتّة . يريد « يَعِيدُ » فإن يتمَّ مضارع « فَعِلَ » ممّا فاؤه

١ - ظ ، ش : تخرج .

٢ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إن .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فإذا .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أَجْدَرُ. إِذْ قَد تَمَّ مَضَارِعُ «فَعِيلٍ» مِمَّا فَاؤُهُ وَاوٌ فِي قَوْلِهِمْ «وَحِيلَ يَوْحَلُ» ،
وَوَجِلَ يَوْجَلُ» ١ .

فلهذا كان «يَتَّسِرَ يَتَّسِرُ» أَجْدَرُ مِنْ «وَحِيلَ يَوْحَلُ» .
وقوله : فهَذَا هُوَ الْمَطَّرِدُ : يَعْنِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ . وَفِيهِ لُغَاتٌ سَنَدُ كَرَاهَا .

[ماورد عن العرب في مضارع «وجل»]

٥

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب «وَجِلَ يَتَّجِلُ» ، وَوَحِيلَ يَتَّوَحَّلُ» وذلك أَنَّهُمْ
اسْتَنَقَلُوا وَاوًا سَاكِنَةً بَعْدَ يَاءٍ ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا يَاءً ، وَشَبَّهُوا هَذَا بِ«مَيَّتٍ» حِينَ
كَرِهُوا «مَيَّوتٍ» وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ .

وقد قال قومٌ «يَتَّوَحَّلُ» ، وَيَتَّجِلُ» فَكَسَرُوا الْيَاءَ لَتَنْقَلِبَ الْوَاوُ يَاءً . لِأَنَّ
الْوَاوَ السَّاكِنَةَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أُبْدِلَتْ يَاءً ، نَحْوُ : «مِيزَانٌ ، وَمِيقَاتٌ ،
وَمِيعَادٌ» وَهَذَا أَقْبَسَ ، وَفِيهِ بُعْدٌ لِكَسْرَةِ الْيَاءِ .

وقد قال قومٌ «وَجِلَ يَأْجَلُ» فَجَعَلُوا أَلِفًا لَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا . وَكَرِهُوا الْوَاوَ
مَعَ الْيَاءِ .

قال أبو الفتح : قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ ، يَرِيدُ : أَنَّ «مَيَّتًا» إِنَّمَا
انْقَلَبَتْ وَاوُهُ لَوْ قَوَّعَ الْيَاءُ السَّاكِنَةَ قَبْلَهَا . وَأَصْلُهُ «مَيَّوتٌ» ، وَيَتَّوَجَّلُ» بِضَدِّ
«مَيَّوتٍ» لِأَنَّ الْوَاوَ مِنْ «يَتَّوَجَّلُ» هِيَ السَّاكِنَةُ وَالْيَاءُ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكَةٌ .

وهذا لا يُوجِبُ الْقَلْبَ ، وَلَكِنْ وَجَهَ الشَّبَّهَ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَأَنَّ ٢

١ - زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حيث .

٣ - ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة ، والأخرى متحركة . وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب ، ولكن فيه ضرباً من التعلُّل بعد السماع .

وقوله : في قول مَنْ قال « يَيْجَلُّ » وهذا أَقْيَسُ ، يريد : أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قَسْبُ الواو الساكنة ياء .

- وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يَكْثُرْ في كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورةِ .
 ٥ فأمَّا مَنْ قال « يا جَلُّ » فنظير قوله^٢ قولهم : « حاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ » وأصله « حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْتُ » فقلبَ الياءَ أَلِفًا للتخفيف وإن لم تكن متحركة .
 وقالوا : « داوِيَّة » في « دَوِيَّة » فقلبوا الواوَ أَلِفًا . وإن كانت ساكنة للتخفيف .
 وقد أجاز الخليلٌ مثلَ هذا في « آية » أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة ،
 كأنها كانت « أَيَّسَة »^٣ وهو ؛ أحدُ قولِي الخليلِ فيها .
 ١٠

[قول الخليل فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك »]

قال أبو عثمان :

- وأخبرني أبو زيدٍ النحوي قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررتُ بأخوَاك ، وضربت أخواك ؟ » [٦٦ ب] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في « يَيْسُ : ياءسُ » أبدلوا الياءَ أَلِفًا لانفتاح ما قبلها .
 ١٥

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذي يريدُه الخليلُ في هذا الموضع ، أن الألفَ في « مررت بأخواك ، وضربت أخواك » ليست بدلا من الياءِ في « ضَرَبْتُ

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : « آية » بالإدغام .

٤ - ظ ، ش : وهذا .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

أخَوْرَيْكَ ، ومررتُ بأخَوْرَيْكَ « لأنَّ ١ أَلِفَ التَّنْثِيَةِ ١ لا تكونُ مُنْقَلِبَةً على وجهٍ
ولكنَّه لما كان من لغته أن يقول في « يَيْئَاسُ : ياءسُّ » وثبتت الألفُ
في قولهِ « قامَ أخَوَاك » وجاء الجرُّ والنَّصْبُ تَرَكَ الألفَ ٢ بحالها لا أنَّه قلبها ياء .
ثم قلب الياء أليفاً ؛ لأنَّه ٣ لو كان قلبها ياء لأقرها ياء ؛ لأنَّه إنما كان يقلبها
ياءً لتدُلَّ على النَّصْبِ والجرِّ ، وهو ٤ إذا قلبها أليفاً بعد أن قلبها ياء ، فقد زال
ما قصد له من إيانة علامة الجرِّ والنَّصْبِ .

فمن هنا كان تَرَكَهُ إيَّاهَا ٥ أليفاً وألاً يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك ٥ أليفاً هو
الصَّواب عنده .

ومن قال « ياءسُّ » فينبغي أن تكون الألفُ عنده منقلبةً عن الياء ؛ لأنها
قد ثبتت في « يَيْئَسَ » ٦ فإذا صار ٧ إلى المضارع ، فكأنَّه قدره « يَيْئَسُ »
ثم قلبت الياء أليفاً .

فأمَّا أَلِفُ التَّنْثِيَةِ ، فلم تكن ٨ قطُّ ياءً قبل الألفِ نِم انقلبت الألفُ عنها ،
كما ثبتت في « يَيْئَسَ » .

فهذا فرق ما بينهما ، إلا أنهم في كلا الموضعين ، إنما هربوا من الياء إلى
الألف لخفة الألف .

وقولُه : على قياس الذين يقولون في « يَيْئَاسُ : ياءسُّ » أبدلوا الياء ألفاً

١ ، ١ - ظ ، ش : « الألف في التنثية » .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لأنها .

٤ - ص : وهذا .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : يئأس .

٧ - ظ ، ش : صارت .

٨ - ظ ، ش : تلك .

لافتتاح ما قبلها ، يريد : أنهم قلبوا الياء من « يَيْسَأُسُ » ألفاً ، لا أنهم قلبوا الياء في « مررت بأخويك » ألفاً لما ذكرنا .

وإنما الألف في « ياءَسُ » بدل من الياء المقدرّة في « يَيْسَأُسُ » وإن كان للتدين يبدلون لغتان ، حتى أنهم يقولون : « يَيْسَأُسُ » ، و« ياءَسُ » جميعاً ، فالألف في « ياءَسُ » بدل من الياء في « يَيْسَأُسُ » في لغتهم لا محالة ، لأنهم قد نطقوا بالياء . ٥

[قول الحجازيين : « ياتزن ، وياتعد »]

قال أبو عثمان :

ومثله قول العرب من أهل الحجاز « ياتزن » ، وهم ياتعدون « فرؤا من يوتعدون ، ويوتزنون ٢ » .

والذي بدأت لك به في صدر هذا الكتاب هو القياس . وهذه اللغات دواخل ١٠ عليه ، فافهم .

[٦٧] قال أبو الفتح : يقول : قولهم « ياتزن » مثل « ياءَسُ » في أن قلبوا الواو ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة ، وكما قلبوا الواو في « ياجل » وكانهم لما رأوا هذه الواو في « يوجل » قد تقلب ياء في قول من يكسر حرف المضارعة ، وقول ٣ من قال « يسجل » ففتح ؛ ١٥

وقد تقلب الواو في قولهم « اتزن » وفي قول بعض أهل الحجاز « ايتزن » اجترعوا عليها فقلبوها ألفاً في الموضعين ، مع طلب الحفة . قال مشتمم :

١ - ظ ، ش : (إلا) ، وهو خطأ .

٢ - ص : يوتزن .

٣ - ظ ، ش : (ويقول) : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فيفتح .

٥ - الواو : زيادة من ظ ، ش .

فَعَبِيدَكَ أَلَا تَسْمِعُنِي مَلَامَةً وَلَا تَسْكِي قَرَحَ الْفَوَادِ فِيهِجَعًا^١
وَيُرَوَى^٢ : فَيُجَعًا ، وَيُرَوَى : فَأَوْجَعًا .

[لماذا أعل « يظأ، ويسع » وأمثالهما ما كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

٥ فإن قلت : فقد قالوا : « وَلىَ الأَمِيرُ يَلى » و « وَسِعَ الشَّيْءُ فهو يَسَعُ »
و « وَطِئَ فهو يَطَأُ » . فإن الخليل زعم أن هذا جاء فى المعتل على « فَعِيلَ
يَفْعَعِلُ » . كما قالوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصلُ « يَسَعُ » : يَوسِعُ « فلنَزِمَ الواوَ الحَذْفُ كما لَزِمَها فى « يَعِدُ »
فحُذِفَتْ ، ثم فُتِحَتِ السَّيْنُ فى « يَسَعُ » والظَّاءُ فى « يَطَأُ » لأنَّ العينَ والهمزةَ
١٠ من حروفِ الحَلْقِ .

وحروفُ الحَلْقِ إذا كُنَّ لاماتِ الفِعْلِ ، فَتُحِجُّ لهنَّ موضعُ العينِ ، إذا كانَ
« يَفْعَعِلُ » فإذا كانت حروفُ الحلقِ عيناتٍ ، فَتَتَحَنَّنُ أَنْفُسُهُنَّ أيضاً . وربما
جاء الفِعْلُ وهُنَّ فيه على الأصلِ .

ولهذا موضعٌ سوى هذا . فذلك^٣ الذى مَسَّعَ من تفسيره .

١٥ قال أبو الفتح : إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه ، لأنَّه قد تقدم من
قوله : أنَّ « فَعِيلَ » إذا كانت فاؤه واوًا ، أتممت « يَفْعَعِلُ » وأخواته .
يقول : فإن قلت : فهالآ أتمموا فى « يَسَعُ » ، ويَطَأُ ، ويلى « إذ الماضى منها »
على « فَعِيلَ » ؟ .

١ - تحته فى ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ - ظ ، ش : فيروى .

٣ - ظ : فذلك .

٤ - ظ : (منهما) . وهو خطأ ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال .

فاحتج بما ذكره عن الخليل ، من أنه جاء على « فَعِيلٍ » ، بِمَفْعِلٍ « فصار حاله إلى مثل حال « يَعِيدُ » من وقوع واوه بين ياء وكسرة .

وقد جاء ممّا فآؤه واو على « فَعِيلٍ بِمَفْعِلٍ » قولهم : « وَثِيقٌ يَثِيقُ ، وَوَمِيقٌ يَمِيقُ ، وَوَرِمٌ يَرِمُ ، وَوَرِثٌ يَرِثُ ، وَوَالِيَةٌ يَلِيُهُ ، وَوَفِيقٌ يَفِيقُ ، وَوَحِيرٌ صَدْرُهُ يَحِيرُ أَوْ يَوْحِرُ » جميعا ، و« وَغَيْرُ يَغِيرُ وَيَوْغِرُ » أيضا ، و« وَغَمٌ يَغِمُ وَيَوْغِمُ » أيضا ٢ و« وَرَيْتِ النَّارُ تَرِي » والفتح في « وَرَتْ » ٣ أكثر .

وقولهم : « وَثِيقٌ يَثِيقُ ، وَوَرِمٌ يَرِمُ وَوَالِيَةٌ يَلِيُهُ » ؛ [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممّا لا يستعدى دلالة على صحة ما نذهب إليه في أن حذَفَ الواو ، إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة ، لا لما يذهب إليه الفراء ، من أنها إنما تُحذَفُ من الفِعْلِ المتعدى وحده نحو : « وَعَدَّ يَعِدُّ » .

فأمّا قولهم : « يَطَأُ ، وَيَسْعُ » فإنما حذفت الواو ؛ لأن أصل حركة السين والطاء الكسر ؛ وإتاما الفتحة عارضة لأجل حرف الحلق .

ويدل على ذلك أيضا ٥ أن أصل حركة العين الكسر ، دون الفتح ، ظهور الكسرة ، بحيث لا حرف حلق ، نحو : « وَوَالِيَةٌ يَلِيُ ، وَوَرِمٌ يَرِمُ » .

وكأنه إنما جاءت ممّا فآؤه واو ، حروف صالحة على « فَعِيلٍ بِمَفْعِلٍ » ١٥ لتُحذَفَ الواو هرباً من ٦ استئثارها ٦ لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذَفِها ، وبعدها فتحة من أصل البناء ، فجاءوا بها على « فَعِيلٍ بِمَفْعِلٍ » لتُحذَفَ

١ - صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - « في ورت » : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : « ووطى يطفى » .

٥ - « ذلك أيضا » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : استئثارها .

الواو ، كما قال الآخرون « يَسْجَلُ » ، ويَجَلُّ « هرباً من الواو . وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

١ ويؤكدُ ذلكُ شيءٌ آخرٌ ، وهو أن جميع ما في كلامهم من « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » في الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَعِلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعَعِلُ » أيضاً ، نحو قولهم « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ ، وَتَعِمَ يَتَعَمُّ وَيَتَعِمُّ ، وَيَبْسُ يَبْسِبُ وَيَبْسِبُ ، وَيَبْسُ يَبْسِبُ وَيَبْسِبُ » .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما ٢ الأصل وهي ٣ الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسر ٤ .

فاقتصرهم بما كانت فاؤه واواً ، في أكثر ما ذكرنا على « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » دلالةً على أنهم معيشون بالكسرة . وإنما عُنُوا بها لتُحْدَفَ الواوُ .

١٠ ألا ترى أن الياءَ أُخِثَتِ الواوِ . وقد أجازوا في مضارع « يَبْسُ ، وَيَبْسُ » الفتح والكسر جميعاً . ولم نَرَهُمْ فعلوا ذلك في « يَبْرِمُ وَيَبْرِثُ » بل ألزموه الكسر حفاظاً على الكسرة التي عنها يجب حذف الواو المستثقلة .

وقولُه : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فيه على الأصل .

١٥ يُريدُ بذلكُ ٦ « هَنَسًا يَهْيِي » ٧ . وزارَ الأسدُ يَنْزِرُ ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ ، وَنَخَلَ يَنْخُلُ » ونحو ذلك .

١ - ظ : (يدلك ذلك) . وش : (ويدلك على ذلك) .

٢ - ظ : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وهو .

٤ - ظ ، ش : الكسرة .

٥ - ظ ، ش : الكسرة .

٦ - ظ ، ش : به .

٧ - ظ ، ش : (هناهنا) .

[يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

١ وإذا كانت الواوُ فاءً ١ ، وكان الفعلُ على « فَعَعِلَ يَفْعَعِلُ » جاء على

أصله .

وذلك قولهم : « وَضُوْ يَوْضُوْ ، وَوَطُوْ الدَّابَّةُ يَوْطُوْ » فهذا يجرى مجرى
٥ « ظَرَفَ يَظْرَفُ » فأجبر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله .

[٦٨ ا] قال أبو الفتح : سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا ، فقلت : هلا

حذفت الواو من « يَوْطُوْ ، وَيَوْضُوْ » لوقوعها بين ياء وضممة كما حذفت

في « يَبْعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة ؟

فقال : إنما جاء هذا تاما ولم يُحذف واؤه ؛ لأن باب « فَعَعِلَ » لا يأتي

١٠ مضارعُه إلا على بناء واحد وهو « يَفْعَعِلُ » نحو : « ظَرَفَ يَظْرَفُ ، وَشَرَفَ

يَشْرَفُ » .

وما كان على « فَعَعِلَ » فإن مضارعه يختلف ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ،

وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ » .

١٥ فلما كان مضارع « فَعَعِلَ » يختلف ، جاز حذف الواو فيه ، نحو : « يَبْعِدُ »

ولمَّا كان مضارعُ « فَعَعِلَ » لا يكون إلا على « يَفْعَعِلُ » لم تُحذف فاؤه ٢

لئلا يختلف الباب . وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى

٣ « ظَرَفَ يَظْرَفُ » أي لا يختلف كما لا يختلف « ظَرَفَ يَظْرَفُ » ٣ وشَرَفَ

١ ، ١ - ظ ، ش : فإذا : وفي هامش ظ أمامها : فإذا كانت الفاء واوا ، ومعنى العبارتين واحد .

٢ - ظ ، ش : واوه .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يَشْرُفُ» ولكنه لم يُلَخِّصْهُ تَلْخِصَ أَبَى عَلِيٍّ . ومثل هذه المواضع يُحْتَاجُ
- مع الكُتُبِ - إلى الأُستَاذِين .

[يجيء مضارع الفعل الذي فآؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » يُسَمُّ أَيضاً ، وذلك نحو :
« وَعِيدَ يُوعِدُ ، وَوَزِنَ يُوزِنُ » .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ « يُوعِدُ » وَيُوزِنُ » ونحوهما ؛ لأنَّه جَرَى جَرَى
« يُوَجِّلُ » و « يُوَحِّلُ » بانفتاح عينه . وكذلك قوله تعالى : « لم يَلِدْ ولم
يُولَدْ »^٢ فحُدِّفَتْ من « يَلِدُ » للكسرة ، وثَبَّتَتْ في « يُولَدُ » للفتحة .

وفيه علةٌ أخرى مع هذه ، وهو أن مضارع « فُعَلَّ » لا يكون إلا على
« يُفْعَلُ » نحو : « ضَرِبَ يُضْرَبُ » فجرى ذلك جَرَى « شَرَفَ يَشْرَفُ »
في لزوم مضارعه وَزناً واحداً فصَحَّتْ في « يُوعِدُ » كما صحَّتْ في « يُوَطِّئُ »^٣
لثلاثا يختلف الباب ، وهذا مُنْتَبِزٌ من قول أبي عليٍّ في « وَضُوَّ » و « يُوَضُّ » .

١ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٢ - الآية ٣ من سورة الإخلاص ١١٢ .

٣ - ظ ، ش : يوطأ .

٤ - ظ ، ش : يوطوؤ .

قال أبو عثمان ١ :

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات ٢

وسأذكر من ذلك ما تستدلُّ به على ما يبرِدُ عليك إن شاء الله ، تقول
 في « فَعِيلٍ » من « وَعَدَدَ : وَعِيدَ » وكذلك « فَعِيلَ » من « وَزَنَ : وَزِنَ » ٣
 وكلُّ ما كانت فاؤه واوًّا لا تَبَالِي ، أَمِينٌ « فَعَعَلَ » كان ، أم من ٤ « فَعِيلٍ » ،
 أم من ٥ « فَعَعَلَ » إذا مَشَّطْتَهُ ، وإن ٦ كان « فَعَعَلَ » لا يتعدَّى ، وإن شئتَ
 هَمَزْتَ الواو فمُتَلَّتْ : « أُعِيدَ ، وَأُزِنَ » وكَلِمًا . انضمت الواو من [٦٨ ب] غير
 عِلَّةٍ فهَمَزُهَا جائزٌ في أيِّ مَوْضِعٍ كانت ، إلا أن تكونَ لاما وتكونَ ٧ ضَمَّتْهَا
 إعرابًا ، أو تكونَ واوًّا انضمتَ لالتقاء السَّاكِنِينَ نحو : « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
 بَيْنَكُمْ ٨ » و « لِتُسَلِّتُوا » في أموالكم ٩ « فإنَّ همزة هذه الواو لا تجوزُ ؛ لأنَّ الضمَّةَ
 لعِلَّةٍ وليست الضمَّةُ أصلاً .

[بناء « فعل » للمجهول]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تَبْنِي « فَعَعَلَ » للمفعول ، ولكنَّ
 لا يكون المفعولُ مفعولًا صحيحًا . وذلك نحو ١٠ قولك : « ظُرِفَ ١٠ في هذا المكان ؟ »

١ - ورد : قال أبو عثمان : في صر بعد . العنوان : باب من مسائل الخ .

٢ - ش : فاءان .

٣ - وزن : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٦ - ظ : وإذا .

٧ - لا ما وتكون : ساقط من ش .

٨ - الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .

٩ - الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .

١٠ ، ١٠ - ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقول : « قد انقَطِعَ بالرجلِ » ، وكلُّ فِعْلٍ لا يَتَعَدَّى فهو مُتَعَدٍّ إلى الظُرُوفِ ١ وبحُرُوفِ ٢ الجِرِّ ، فإذا كانَ كذلكَ جازاً أن تقيمَ الظروفَ والجَرَ والحُرُورَ مَقَامَ المَفْعُولِ به ، وإنما يريد أبو عثمان أن ٣ « فَعَلَّ » لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ به ، نحو « زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .

[همز الواو المنضومة ضما لازما غير عارض]

وَجُمْلَةُ القَوْلِ في هذه الواوِ أنها متى انضُمَّتْ ضَمًّا لازِمًا غيرَ عارضٍ .
فهمزُها جائزٌ حَسَنٌ ، نحو : « أُعِيدَ » في « وُعِيدَ » و « أُزِنَ » في « وُزِنَ »
و « أدُورٍ » في « أدُورٍ » و « سُرْتُ سُورًا » في « سُور » . ومنه قوله تعالى :
« وإذا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ » في « وَقَتَّتْ » ٥ وهي « فَعَلَّتْ » من الوقت .

وقالوا ٦ : « أُجوهٌ » في « وُجوهٌ » ولم يَجُزْ مثلُ هذا في قولك : « هذه
دَلُّو » ؛ لأنَّ الضمَّةَ عارضةٌ يُزِيلُهَا النَّصْبُ والجِرُّ وكذلك قولك : « لو
انطَلِقَ بزَيْدٍ لكانَ كذا وكذا » ، فالضمة في الواوِ لَيْسَتْ لازمةٌ ٧ لأنها
لِلتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ولا تَتَوَهَّمُهَا حَرَكَةُ الهمزة إذا قُلْتُ : انطَلِقَ .
لأن هذه الهمزة لا تثبتُ في الوَصلِ .

١ - ظ ، ش : الظرف .

٢ - ص : وحروف .

٣ - أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٥ - « في وقتت » : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ورد في ظ هذا الموضع بين كلمتي (لازمة) و (لأنها) ما يأتي : (لأنها ليست لازمة) وهي

زيادة لاحاجة إليها .

وكذلك قولك : « قام ١ أبوك أو أمك » ، فيمن حدّثَ الهمزة من « أم » ؛ لأن الحركة عارضة ، إنما هي للهمزة ويُرْبِلُهَا التحقيق ٢ . فلما لم تكن الحركة لازمة لم يُعْتَمَدَ ٣ بها وخفّت . ونظيرُ . هذا ، قولهم : « رُدَّ وارْدُودٌ » فإذا صاروا إلى التثنية فكُلُّهُمْ يقول : « رُدَّأ » ولا يُظْهِرُ التَّضْعِيفَ . كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ متحرّكين .

وهُم يقولون اردد الرجل وامدد الحبل ؛ لما كانت حركة الدال الثانية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين ؛ بمنزلة ضمة واو « ولا تنسوا الفضل بينكم ، واشتروا الضلالة » وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه « اشتروا الضلالة » بالضم « واشتروا الضلالة » بالكسر « واشتروا الضلالة » بالفتح ، والحركات كلها لالتقاء الساكنين ٤ ، فمن ضمّ فليلا تشبيه هذه الواو الواو التي في نحو قولك : ٦٠ « لو انطلقت لكان كذا وكذا » ومن كسّر فعلى أصل [٦٩] حركة التيقاء الساكنين . ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها . والهمز في هذه الواو لا يجوز كما جاز في « أقتت » لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين . فإن قيل ٦ : ولم اطرد الهمز في الواو المضمومة ؟

قيل : لأن الضمة قد تجرى تجرى الواو وهي واو صغيرة كما أن الكسرة بياء صغيرة والفتحة ألف صغيرة ، وهذه الحروف عن هذه الحركات تشبهاً متى كُنَّ مَدَّاتٍ ، نحو « رسالة » ، وصحيفة ، وعجوز ٧ .

١ - ط ، ش : نام .

٢ - ش : التخفيف .

٣ - ط : يتعد ؛ وهو خطأ .

٤ ، ٤ - ساقط من ط ، ش .

٥ - من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .

٦ - قيل : ساقط من ط .

٧ - ط ، ش : عجوزه .

وقد تُحذفُ الواوُ للجزمِ كما تُحذفُ الضمَّةُ في قولك : « لم يَغزُ ، ولم يَدعُ » فجرى ذلك بجرى « لم يَضربُ » فلمَّا كانت الحركة مضاوعةً للحرف هذه المضارعة ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْنِ ، فجاز هَمْزُهَا مِنْ حَيْثُ وَجِبَ هَمْزُ جَمْعِ « واصلِ » إذا قلتَ : « أوَّاصِلِ » وأصلُهَا في التقدير ٥ « وَوَاصِلِ » ، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ ، فتَلَزَمَ الهَمْزُ ٢ لاغير ، بل لما كانت الواوُ المضمومةُ مشبَّهةً للواوَيْنِ جاز فيها الهَمْزُ وتركه ولم يكن في ثقلِ الواوَيْنِ فتَلَزَمَ الهَمْزُ ٢ . وهذا هو القياسُ ليكونَ بينَ المشبَّهِ والمُشَبَّهِ بهِ فصلٌ ٥ لأنَّهُ ليسَ بهِ ، ولو كان إِيَّاهُ لما ٥ كان مُشَبَّهًا بهِ .

ألا ترى أنَّ ما لا ينصرفُ إنما مُنِعَ الصِّرفُ لمُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ ٥ ، فمُنِعَ ١٥ ما لا يكونُ في الفِعْلِ وهو الجُرُّ والتَّنوينُ ثم مع ذلك لا يَسْلُغُ أنْ يكونَ كالفِعْلِ من جميعِ وجوهه .

ألا ترى أنَّ حروفَ الجُرِّ تدخلُ عليه ، ويكونُ ٣ فاعلا وغيرَ ذلك ممَّا هو مُختصٌّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفعالِ .

[جواز هَمْزِ الواوِ المضمومةِ ضما لازما إذا كانت حشوا]

فإن قيل : فإنَّ الواوَ المضمومةَ ضما لازما إذا وَقَعَتْ حَشْوًا غيرَ أوَّلٍ : ١٥ جاز هَمْزُهَا نحوُ : « أدوُرٍ ، وأسوقٍ » ٤ ولا يجوز ذلك في الواوَيْنِ إذا وَقَعَتْ حَشْوًا .

ألا ترى أنَّكَ تقولُ في الدَّسَبِ إلى « نَوِي ، وطَوِي : نَوَوِي . وطَوَوِي »

١ - ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ويكون : غير واضح في ص .

٤ - ظ ، ش : سووق .

فلا تَهْمِزُ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ وَاوَانٍ فَقَدْ صَارَ إِذَا يَجُوزُ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ .
 الْمَشْبَهَةِ ١ بِالْوَاوَيْنِ . مَا ٢ لَا يَجُوزُ فِي الْوَاوَيْنِ . فَمَا تُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوِ
 الْمَضْمُومَةُ لَمْ يَجِبْ تَهْمِزُهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَشْبَهَةً بِالْوَاوَيْنِ لِمَا أَرَيْتُكَ .

قيل : لأن الواوين لا يجتمعان أو لا إلا [٦٩ ب] وإحداهما زائدة فلما اجتمعتا

وإحداهما زائدة ألزموها الهمز ، وشبهت المضمومة بها فجاز همزها ؛
 لأن الضمة زائدة ، وجاز إثباتها ؛ لأنه لا تبلغ الحركة أن يكون لها حكم
 الحرف التام .

[واو « نوى » ونحوه من الأصل]

فأما « نَوَوِيٌّ » ونحوه ، فوآؤه من الأصل ، وإحداهما ٣ بدل من بدل ٤

من الأصل ، وعلى كُـلِّ حال فليست زائدة ٥ فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين
 ونحوهما ؛ لأنه ليست إحداهما زائدة ٥ ، هذا مع أن التغيير إلى الأطراف أسبق
 منه إلى الأوساط .

ألا ترى أنهم همزوا « أوائل » لقرب الواو من الطرف ، ولم يهمزوها

في نحو : « طواويس » لبعدها منه .

وقول أبي عثمان ، ولا تُبالي أمينَ فَعَلَّ كان أم ٦ « فَعِلَّ » أم ٧ « فَعَلَّ » ١٥

إذا مثلته ، وإن كان « فَعَلَّ » لا يتعدى . يدلُّ على أن التمثيل للإرتياض
 في الصنعة غير مكروه ولا محذور ؛ وإنما المحذور من ذلك أن تبني مثالا تريد
 استعماله في تنثر أو نظم ، فحينئذ لا يجوز أن يكون ذلك المثال إلا ميميسا على
 أحد أمثليتهم المُطَرِّدَةِ المشهورة .

٢ - ظ : ما .

١ - ظ ، ش : « التي هي مشبهة » .

٣ - ظ ، ش : أو إحداهما .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - من بدل : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٧ - في ظ ، ش : أو ، في الموضعين .

[لا يهمز نحو « يسر ، ويمن »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت « فَعِيلَ » من الياء التي هي فاء لم تهميز الياء . وذلك قولهم :
 « يُسِرُّ ، وَيُمِنُّ » . وقال أبو علي : « يُسِرُّ ، وَيُمِنُّ » والأول أشبه ؛ لأنَّ
 الضمة في الياء أخفُّ منها في الواو .

قال أبو الفتح : إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون
 الياء المضمومة بمنزلة اجتماع الواو والياء ، وهذا لم نرهم يهملوه . ألا تراهم
 قالوا : « وَيَلُّ ، وَيُئِخُّ ، وَيُؤِسُّ ، وَيُؤِيبُّ » فلم يهملوا شيئاً من ذلك ؛ لأنَّه
 لم يجتمع فيه واوان .

وقالوا فيما سبقَت ياؤه « يَوْمٌ ، وَيُوحٌ » في اسم الشمس كذا يرويه النَّاسُ
 وكذا رأيتُه بخط أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله بالياء ٢ .

٣ وحكى عن ابن الأنباري ٣ أنه قال : هو بالياء ؛ وكان يقول فيه :
 « بوحٌ » فردَّ عنه غير دَفْعَةٍ فقال ٤ : هكذا وجدته في كتابي . والغلطُ إلى
 الواحد أسرعُ منه إلى الجماعة .

١٥ فلمَّا كانت الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أولاً ولم يجبِ الهمزُ بل لم يجزُ كانت
 الياءُ المضمومةُ أبعدَ من جوازِ الهمزِ فيها وانضافَ إلى أن الياءَ ليست

١ - ظ ، ش : وكذلك .

٢ - رحمه الله بالياء : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : حكى ابن الأنباري .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - ظ ، ش : في .

[١٧٠] في ثِقَالِ الواوِ اختلاف الحرفين في : « يَوْمٌ ، وَوَيْلٌ » وعدم التضعيف
المكروه في أول الكلمة فلم يَجْزِ الهمز .

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولهما]

قال أبو عثمان :

- وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بُدَّ من تَهْمِزِ الأولى منهما ، وذلك
أَنَّكَ لو بَتَيْتَ مثلاً « كَوَّكَبٍ ، أَوْ كَوَّوْتِرٍ » من « وَعَدَدٌ ، وَوَزَنٌ » كنت تقول :
« أُوْعَدَدٌ ، وَأُوْوَزَنٌ » وأصل هذا « وَوَعَدَدٌ ، وَوَوَزَنٌ » ولكن التضعيف في أول
الكلمة لا يكاد^٢ يكون فكَتَرَهَا تَرَكَ الواوين لذلك .

[التضعيف في أول الكلمة قليل]

- قال أبو الفتح : اعلم أن التضعيف في أول الكلمة عزيز قليل ؛ وإنما
جاءت^٣ منه أحرف معاومة ، نحو : « دَدَدَنٍ ، وَكَوَّكَبٍ » ، وأكثر ما يجيء^٤ ؛
بالفصل بين الحرفين نحو : « دَيْدَنٍ ، وَوَيْدَبُونٍ ، وَوَدَوْدَرَى » فلما قل التضعيف
بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لِثِقَالِهَا ، فمن هنا وَجَبَ التَهْمِزُ
في « أُوْعَدَدٍ ، وَأُوْوَزَنٍ » .
- ولو جمعت « واقداً » لقلت : « أواقداً » وأصله : « وواقداً » فهزمت الأولى ؛
لاجتماع الواوين .

١ - ظ : واختلاف .

٢ - يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : جاء .

٤ - ص وهامش ظ : يجيء . وظ ، ش : يكون .

ومثله قَوْلُ الشاعر :

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا ١ لَقَدَّ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
فَالْأَوَاقِي ٢ جَمْعُ « وَاقِيَّةٍ » ، وَأَصْلُهَا « وَوَاقٍ » ٣ فَهَمْزَاتِ الْأُولَى ، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا
بِأَوْعَدٍ ، وَأَوْزَنٍ ٤ هَذَيْنِ لَصَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ « فَوَعَلَّ » بِمَنْزِلَةِ « كَوْتَرٍ » .

[إن كانت ثانية الواو في أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها]

قال أبو عثمان :

فإن كانت الواو الثانية مَدَّةً كُنْتُ فِي الْأُولَى بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ
الْأُولَى وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ ، نَحْوُ : « فَوَعِلَّ » مِنْ « وَعَدَّ » تَقُولُ « وَوَعَدَّ »
ومثله قَوْلُهُ تَعَالَى : « مَا وَوَرِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءٍ تَهِيمًا » ، وَإِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ ،
وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ ٥ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ
إِلَّا الْهَمْزُ ٦ ، وَلَكِنْ لُضْمَةُ الْوَاوِ يَجُوزُ الْهَمْزُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ٧ :
« وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ » ٨ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا ٩ « وَقُتَّتْ » لِأَنَّهَا « فُعِلَّتْ » مِنْ
الْوَقْتِ ، وَلَكِنَّهَا أُلْزِمَتْ الْهَمْزَ لِانْضِمَامِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ
تَرَكُّ الْهَمْزِ جَائِزًا .

قال أبو الفتح : معنی قوله : إن كانت الثانية مَدَّةً : یعنی أن تكون ساكنة
قبلها ضمة وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف ٨ .

١ - ظ ، ش : يا عدي .

٢ - ظ ، ش : والأواقي .

٣ - وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .

٤ - من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .

٦ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٧ - عندنا : ساقط من ش .

٨ - ظ ، ش : الألف

فالمقلبة عن الألف نحو قولك في « واعدَّ ١ : وُوعدَّ » .

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بنائك من « واعدَّ » مثل « حوقل » و« بسطير » :
 أوعدَّ وُوعدَّ « تهميز الأولى [٧٠ ب] في « أوعدَّ » لاجتماع الواوَيْن وتثقيرها
 في « وُوعدَّ » لأنه لم تجتمع واوان .

- ٥ فإن بنيت الفعل للمفعول قلتَ فيهما جميعاً : « وُوعدَّ » فجرياً مجزياً فُعِلَّ
 من فاعلٍ من « واعدت » إذا قلتَ « وُوعدَّ » كما جرى « حوقل » وبوطرَّ
 مجزى « قوتل » ، وشوِّتمَ ؛ لأنهما محمولان على « فاعل » لانضمام ما قبل الواوِ
 وسكونها .

- فإذا اجتمعت الواوان هكذا . لم يجب قلبُ الأولى . لاجتماعيهما ؛ لأن
 الثانية ٢ . مَدَّةٌ ؛ فجرت مجزياً أليف واعدَّ ؛ فكما لايجوزُ همزُها ؛ في « واعدَّ » ١٠
 كذلك لم يجب ٣ همزُها في « وُوعدَّ » ولكن إن شئتَ همزتها لأنها مضمومة .
 فأمَّا إن ٤ ؛ كانت الواوُ الثانية من أصل الكلمة همزت الأولى لامحالة .
 الأتري إلى قولهم « الأولى » في تأنيث « أول » . ، الزموه الهمز ؛ لأن
 الواو الثانية . عينُ الفعل بمنزلة الصادِ مِن ٥ « القُصوى » والنُّونِ من
 « الدنيا » وليست منقلبة عن أليف .

١٥

وتقول إن الواو الثانية في « وُوذرى » إنما هي منقلبة عن أليف « وآرى »
 فلم يجب همز الأولى ؛ لأن الثانية غير لازمة .

١ - ظ ، ش : أوعد .

٢ - ظ ، ش : الثلاثة .

٣ - ظ ، ش : لم يجز .

٤ - ظ ، ش : إذا .

٥ - ظ ، ش : في .

٦ - ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت « وارى »
فزلت الثانية ؛ وإن شئت همزت لانضمام الواو .

وقوله في « أقتت » ولكنها ألزمت الهمزة لانضمامها ، ليس يعنى به أن
الضم موجب للهمزة ، بل يريد أنه مجوز للهمزة ؛ لأنه قد بين هذا في أول
الفصل ، فيقول^١ : إنها ألزمت الهمزة لانضمامها^٢ في أكثر الأمر وإن كان
ترك الهمزة جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ؛
على أن أبا عمرو قد قرأ « وقتت » بلا همزة .

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فجزأها مجزئ سائر الحروف إلا في أشياء
سأذكرها لك إن شاء الله ؛ تقول في « مفعيل » من « يتيس » « مؤيس »
فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك « موقين » ، و« مؤيسر » لأنهما من
« أيسر » ، وأيقن « فعملت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها كما أبدلت الواو
ياء لانكيسار ما قبلتها في « ميزان » ، وميقات « فهذا سبيل الياء هنا ، ولما
علت^٣ خاصة ستذكر إن شاء الله .

قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا يخفاء
به ، ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجزئ على الواو من الحذف
والتغيير ، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلاها
[١٧١] أولا فأخرجها من حكمها . واعلم أنها تجزئ الصحيح في أكثر الأمر

١ - ظ ، ش : ويقول .

٢ - لانضمامها : زيادة من ظ ، ش .

٣ - علت : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به مما ذكره ومما سياتى به لتتمتاز الياء من الواو في هذا الموضع إلا فيما يُشارِكها ؛ فيه وتخلّص منها ؛ وإنما وجب قلب الياء الساكنة واواً إذا انضمّ ما قبلها ؛ لأنها لما ساكنتْ ضعفتْ فقويبتْ الضمة قبلها على قلبها كما انقلبت في « ميزان » الواو ياءً لانكيسار ما قبلها وضعفها بالسكون .

بدلئك على ذلك أنها إذا تحركتْ جرت على أصلها ، وذلك قولك « ميسقين »
فتشبت ياءً ، وكذلك « حيول » ، وطول « صحت الواو وإن انكسر ما قبلها ؛ لأن الحركة في الحرف تقوية والسكون يضعفه .

ألا ترى أنك تقول « عسبر » ، وشبأ « فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء فإذا تحركت صحت ، وذلك قولك « عنب » ، وشبأ » .

[لو بنيت مثل « يفعل » من وعد ، « وينس » لم يغير]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « يعسوب » من « وعد » لقلبت « يوعود » وكذلك من « يتيس » : يتيسوس « لاتغير واحدة منهما ؛ لأنه لم يجزى أمر يغسيران له .

قال أبو الفتح : يقول : لم تجتمع في أول « يوعود » ولا « يتيسوس »

واوان فتهمز الأولى كما همز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً .

[ماذا تصنع لو بنيت مثل « فعلول » منها]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « عصفور » لقلت « وعدود » إلا أنك إن شئت همزت

الواو الأولى^٢ لانضمامها .

١ - ظ ، ش : انقلاب .

٢ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بِنَيْبَتِهَا من « يَتَيْسَ » لقلت « يُؤْسُوسُ » فضممت الياء وأسكنتَ
 الهمزة حتى يكونَ الوزنُ واحداً. فما سئلتَ عنه فعلى هذا مجراه فأجره على
 ما أجرتهُ العربُ إن شاء الله .

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوَازِ همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ
 ٥ في « وُعْدُودٍ : أَعْدُودٌ » ولا ٢ يجوزُ أنْ تُهَمَزَ الياءُ في « يُؤْسُوسُ » لأنَّ
 الضمَّةَ في الياءِ أخفُ منها في الواوِ .

[بناء « افتعل » وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان :

واعلم^٣ أنَّ « افتعلَّ » ، ومُنْفَتِعِلًا ، وكل ما تصرف منه إذا بنيتَه ممَّا فاؤه واو
 ١٠ أو ياء فأكثر العربِ وهى اللُغَةُ المشهورة الشَّاعِةُ يُبَدِّلُونَ مكانَ الواوِ والياءِ
 تاءً مُمَّ يبدِّعُونها في التاءِ التى بعدَها ، وذلك قَوْضُمُ : « اتَزَنَ » ، ويَتَزَنُ ، فهو
 مُتَزِنٌ .

وكذلك الياءُ ، تقولُ « اتَّأَسَ » فهو « مُتَّئِسٌ » [٧١ ب] و « يَتَّئِسُ »
 وكذلك جميعُ هذا لو بنيتَه من « وجل ، ووَضُوٌّ » لقلتُ « اتَّجَلَّ » ، واتَّصَّأ .
 وإنما فَعَلُوا هذا بالواوِ والياءِ فى هذا من قِبَلِ أنهم لو تَرَكَوهُما على أُصُولِهما
 ١٥ تَبِعَا ما قَبِلَهُما . وكُنْتَ تقولُ « ياتَّئِسُ » ، وياتَّزِنُ ، وموتَّزِنُ ، وموتَّئِسُ
 وتقولُ ٥ إذا أمرتُ « ايتَّئِسْ » ، وايسَّزِنُ « فكانَ ذلك يشقُّلُ عليهم ؛ لأنَّ

١ - فى ظ ، ش : بنيت .

٢ - ظ ، ش : لا .

٣ - ظ ، ش : اعلم .

٤ - والياء : ساقط من ش .

٥ - فوق الواو من : « ويقول » . فى ظ : كما .

الواو والياءَ لَيْسَتَا عندهم كسائرِ الحروفِ ، والحركاتُ فيهما ^١ مستثقلَةٌ — وسنبين ذلك إن شاءَ اللهُ — فأبدلوا مكانهما ^٢ حرفاً أجلَدَ منهما مَخْرَجُهُ من مَخْرَجِ الذى بعده لِيُثْبِتَ على هيئة واحدة في جميعِ ما تصرف منه وكان ذلك أخفَّ عليهم من أن يتبعا ما قبَلَهُما .

قال أبو الفتح : يقول : لما كان تركهُم الياءَ والواوَ في « اِفْتَعَلَ » غيرَ مدغمين ^٣ يُلزِمُهُم قلبَهُما ؛ تارة كذا وتارة ^٥ كذا ؛ أرادوا إبدالهما حرفاً أقوى منهما يُؤمِّن انقلابه فقلبا ^٦ إلى لفظٍ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا : « اتَزَنَ ، واتأسَ » .

ومعنى قوله : إن الواو والياءَ لَيْسَتَا كسائرِ الحروفِ ؛ لأنك لو قلتَ : في قافية « خيرٌ » وفي قافية « شرٌّ » لم يَجُزْ لمكان الياءِ في « خيرٍ » وذلك أن الواو والياءَ أُخْتِتا للأليفِ ومشبَّهتا بها لما فيهما من المدِّ ؛ ولذلك جعلوهما أُرْدافاً قبلَ حرفِ الرَّوى ، نحو قول قطريِّ بن الفُجاءة :

من الخَمِيرَاتِ البِيضِ لم أَرِ مثلها شِفاءً لذي داءٍ ولا لِسَقِيمٍ .
وكذلك قولُ امرئِ القَيْسِ :

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحمِلُنِي جرداءُ معروقةُ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ
فالياءُ في « سقيمٍ » والواوُ في « سُرحوبُ » مشبَّهتان بالأليفِ في نحو قوله :
تَهْوَى كجِئْدَلَةِ المَسْجُونِ يُرَى مَيَّ بها السُّورُ يومَ القِتالِ

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - ظ : مكانها .

٣ - ظ ، ش : مدغمين .

٤ - ظ : قبلها . ش : قلبها ، والأول تصحيف .

٥ - ظ ، ش : وأخرى .

٦ - ظ ، ش : فقلبتا .

وهذا كله أردافٌ ؛ ومعنى أردافٍ أن الصَّوتَ يَمْتَدُّ بها قبل حرفِ الرويِّ ؛
لأنهم لما كان من عاداتهم أن يترنموا في أواخر الأبياتِ بامتدادِ الصَّوتِ جاءوا
بالألِفِ والياءِ والواوِ أيضاً قَبْلَ حرفِ الرويِّ لِيَمْتَدَّ بها الصَّوتُ كما وَصَلُوا بالألفِ
والباءِ والواوِ بَعْدَ حرفِ الرويِّ في نحو قولِهِ :

فَإِنَّا نَبِّئُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

وقوله :

سُقِّيَتِ الْغَيْثَ أَيَّتَهُمَا الْحَيَامُ

وقوله :

أَقْلَى النَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَيْتَابَا

[١٧٢] وأصلُ الرَّدْفِ : للألفِ ١ ، والياءُ والواوُ مشبَّهتانِ بها .
يبدُلُكَ ٢ على ذلك أن الألفَ لا تخرجُ من المدِّ ؛ والواوُ والياءُ تُخرجانِ من
المدِّ بأنْ تتحرَّكَا ، أو تكونَ قبلَ كلِّ واحدةٍ منهما حركةٌ من غيرِ جِذْمِهَا .
وهذا بابٌ يطولُ وسأستقصيه ٣ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن .
إن شاء الله .

فلهذا وغيره ٤ ما قال أبو عثمان : إن الياءَ والواوِ ليستا كسائرِ الحروفِ .
وقولُهُ : والحركاتُ مستثناةٌ فيهما ٥ إنما استثنيتُ الحركاتُ فيهما لأنهما
مُشْبَّهتانِ للألفِ والألفُ لا تتحرَّكُ أبداً ، فلمَّا أشبَّهتا ما لا يتحرَّكُ أبداً وجازت

١ - ظ ، ش : الألف .

٢ - ظ ، ش : يدل .

٣ - ظ ، ش : وسأقتضيه .

٤ - ظ ، ش : وغيره .

٥ - ظ : فيهما .

٦ - ظ ، ش : تحرك .

فيهما الحركةُ جازتُ على مشقَّةٍ ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركةُ ولم تبلغا قُوَّةَ الألف في اللين فتمتنع الحركةُ فيهما أصلاً ؛
 ألا ترى أنك تقول في جمع « قَصْعَةٍ ، وَجَفْنَةٍ : قَصَعَاتٌ ، وَجَفَنَاتٌ »
 فَتُحَرِّكُ العَيْنَ ، وَلَا تَقُولُ فِي « بَيْضَةٍ ، وَجَوْزَةٍ » إِلَّا « بَيْضَاتٌ ، وَجَوْزَاتٌ »
 بِالِاسْكَانِ ٢ فهِذَا مِمَّا ٢ اسْتَشْقِيَتْ فِيهِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا .

[إبداهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء .]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو ، وليس بعدها تاءً فقالوا ٣ : « أُتَسَلِّجُ
 يُتَسَلِّجُ ، وَأَتَسَكُّ ، يُتَسَكُّ » ، وهذا أتقنى من هذا ، وَتَقْيِيَّةٌ « وَإِنَّمَا ٤ أَصْلُهُ :
 « أَوْلَجٌ ، وَأَوْكَأٌ » لِأَنَّهُمَا مِنْ « تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَّأْتُ ، وَأَتَقَيْتُ مِنْ وَقَيْتُ ٤ ،
 وَتَقْيِيَّةٌ مِنْ وَقَيْتُ » فَهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْهُ ٥ وَلَكِنَّهُمْ أَبَدَلُوا التَّاءَ مَكَانَ الْوَاوِ فَكَانَ
 ذَلِكَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ .

قال أبو الفتح : يقول ٦ : إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه
 المواضع التي لاتاء بعد الواو فيها لَضَرْبٍ مِنَ الاسْتِخْفَافِ فَهَمَّ — بِأَنَّ يُبَدِّلُوهَا
 تَاءً فِي بَابِ افْتَعَلْتُ لِتُدْغَمَ التَّاءُ الْمَبْدَلَةُ فِي تَاءِ افْتَعَلَ وَيُؤْمَنُ انْقِلَابُهَا وَإِتْبَاعُ
 ١٥ مَاقْبَلِهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ — أَجْدَرُ .

١ - ص : منها .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فلهذا ما .

٣ - ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ - ما بينهما عن ظ ، ش ، وفي ص ما يأتي : « أصل اتلج أولج ، واتكأ أوكأ ، لانهما من
 توكأت وولجت ، وأتق من توقيت » .

٥ - ص : منها .

[رأى الخليل أن « قولها فرعل لا تفعل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل أن قوله :

مستخداً من عيصوات تنولجا

٥ إنما هو « فرعل » من « وآججت » وليس بـ « تنفعل »^١ لأن « تنفعل » في الأسماء قليل ، و « فرعل » كثير ، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يبدها همزة . لثلاث جمع واوان في أول كلمة فأبدل التاء [٧٢ ب] الكثرة دحرجها على الواو في ٢ باب « وآجج » حين قالوا « أتلتج » . ومُتلتج ، وهذا أتلتج من هذا « ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات .

١٠ قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في « أتلتج » ، ومُتلتج ، وهذا أتلتج من هذا « ولو جاءوا بها^٢ لما لزمهم حذف ولا قلب ، فإن يبدها تاءً — في حرف من هذا الباب الذي قد اطرء فيه القلب ، ولو لم تبدل فيه تاءً لوجب إبدالها همزة — أجدر ، وهو « تنولج » لأنه لو لم يبدها تاءً لزمه أن يقول « أولتج » لاجتماع واوَيْن .

١٥ وقوله : « ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات » يريد به لم تؤخذ هذه اللغة إلا عن الثقات .

قال أبو علي : لأن العليل لا يحتاج فيها إلى ذكر الثقة كما يحتاج إلى ذلك في الرواية .

١ - ش : تفعل .

٢ - الواو في : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : من .

[تيقوا « فيعول » من الوقار]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : ومثل ذلك قوله :

فإن يكن أمسى البلي تيقوري^٢

- إنما هو « فيسْعُولُ » من الوقار ؛ وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : كذلك قول الأشياخ ، وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكون ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصل « تَيْقُورِي » على هذا : « وَيَقْمُورُ » فأبدل^٣ الواو تاء كما قالوا « نَقِيَّةٌ » والأصل « وَقِيَّةٌ » وتَقَاةٌ وأصلها « وَقَاةٌ » وأشباه ذلك .

قال أبو علي : معناه فإن يكن أمسى البلي وقارى .

ويريد أنهم أدخلوا « اتَّأَسَ » على « اتَّزَنَ » فجعلوا الياء محمولةً على حُكْمِ الواو في هذا الباب لافي باب « تَقِيَّةٌ » ، ومُتَجَاهٍ ، وتَوَلَّجَ^٤ : لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المُنْفَرِدَةَ ؛ من تاء افتعل تاءً وهي فاءٌ ، إنما فعلوا ذلك وهي لامٌ نحو : « كَيْتٌ ، وذَيْتٌ ، وثَيْنَتَانٌ » .

وأصل قَلَسْبُ الفاء تاءً ؛ إنما هو للواو ثم دخلت الياء عليها ألا ترى أنك لا تجيد^٥ في باب « تَقِيَّةٌ » ، ومُتَجَاهٍ « شَيْثَا من الياء » .

يقول : فلما كانت الياء تدخل على الواو كثيرا ، وتمال الواو إليها - نحو :

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - في هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهي فيها إلى الهامش أقرب ، وهي تفسر يمكن الاستغناء عنه بما بعد في الصلب .

٣ - ص : فأبدلوا .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : « إلا أنك لم تجيد » . وفي هامشها : « لا تجيد ، نسخة » .

« أَعَزَيْتُ ، وَمُعْزِيَاتٌ » وغيرهما - أمالوا الياء إلى حُكْمِ الواو في باب « اتَّزَنَ »
وَاتَّأَسَ » لَضَرْبٍ مِنَ التَّعَادُلِ .

وإنما قُلِبَتِ الواوُ تاءً في هذا كَلِمَةً لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، ثُمَّ لَمَّا
أَرَادُوهُ ١ . مِنْ الإِدْغَامِ المَأْمُونِ مَعَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الحَرْفُ مَاقْبَلَهُ .

[بعضهم لا يبدل فاء « افعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء]

٥

قال أبو عثمان :

وبعضُ العربِ من أهلِ الحِجَازِ مَنْ يُوَثِّقُ^٢ بِعَرَبِيَّتِهِ [١٧٣] لا يُبَدِّلِ الواوَ ،
والياءَ تاءً في هذا الباب ويجعلهما تابعتين لما قبلهما كما ذكرتُ لك ، يقولون :
« مُوَوِّزِينَ » ، وَمُوَوِّتِينَ^٣ ، وَيَاتَزِينَ^٤ ، وَيَاتَتِينَ^٥ ، وَاتَزِينَ^٦ ، وَاتَزَرِينَ^٧ إذا أَمَرَتْ^٨ .
وَلَمْ يَتَسَنَّكِبْ مَا تَسَنَّكِبَ الأُولُونَ ، والأولى أكثر وأقْبَسُ^٩ .

١٠

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللُّغَةِ على قَلْبِهَا جَرُوا على أصلِ البابِ ولم يَبَدِّلُوا
الفاءَ تاءً وذلك أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الواوَ والياءَ إذا كانتا فاعين في غير هذا الموضعِ قد
تَتَّبَعَانِ مَاقْبَلَهُمَا أَتْبَعُوهُمَا هُنَا ؛ الأَوَّلَاهُمْ يَقُولُونَ : « أَيَجَلٌ ، وَإِيَجَلٌ ؛ وَهُوَ
يَاجِلٌ ، وَيَاحِلٌ » فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضعِ . كذلك فعلوه هاهنا أيضًا .

[إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

١٥

قال أبو عثمان :

واعلم أَنّ الواو إذا كانت أو لا وكانت^٧ مكسورة^٧ ، فمن العربِ مَنْ يُبَدِّلُ

١ - ظ ، ش : أرادوا .

٢ - ظ : « من لا يوثق » . وفوق : « لا » : فيها : نسخة .

٣ - ياتنس : ساقط من ظ ، ش .

٤ - واتزن زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : أمر .

٦ - ظ : إيجل .

٧ - ظ : كانت

مكأنها الهمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها فيقولون ^١ في « وِسَادَة : إِسَادَة » وفي « وعاء : إعاء » وفي « الوِفَادَة : إِفَادَة » .

وزعم سيديويه ^٢ أنه سمعهم ينشدون ^٢ :

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَابِيرِ بِالْبِأْسَاءِ وَالنَّعَمِ

^٣ ويروى :

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا ^٣

ويقولون : « إِشَاحٌ فِي وِشَاحٍ » وَلَا يَهْمِزُ وَنَهَا مَكْسُورَةٌ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛

لَا يَقُولُونَ فِي « طَوِيلٍ ، وَعَوِيلٍ » وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَاوِ .

قال أبو الفتح : إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ أَنَّ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةَ إِنَّمَا تُهْمَزُ ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ

الْوَاوِينَ وَجَرَّتِ الضَّمَّةُ فِيهَا مَجْرَى الْوَاوِ ، فَالْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ ^{١٠}
تَكُونَ مَشْبَهَةً بِاجْتِمَاعِ وَاوٍ وَيَاءٍ نَحْوِ « وَيَحٍ ، وَوَيْلٍ ، وَيَوْمٍ ، وَيُوحٍ » .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةَ أَلَّا تُهْمَزَ كَمَا

لَا يَجِبُ الِهْمَزُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ نَحْوِ « وَيَحٍ ، وَوَيْلٍ » وَلَكِنْ الْمَكْسُورَةُ
فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى حُكْمِ الْمَضْمُومَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مُسْتَقْبَلَةٌ فِي الْوَاوِ كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ

فِيهَا كَذَلِكَ . فَمِنْ هُنَا لَمْ يَطَّرِدِ الِهْمَزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِطْرَادَهُ فِي الْمَضْمُومَةِ . ^{١٥}

وَلَمْ يَجْزُ الِهْمَزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ؛

نَحْوِ « أَدْوَرٍ ، وَأَسْوَقٍ » ؛ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَيْسَتْ فِي ثِقَلِ الْمَضْمُومَةِ وَالِهْمَزُ الطَّرْفِ
أَسْوَجٌ مِنْهُ فِي الْحَشْوِ .

١ - ظ ، ش : فيقول .

٢ ، ٢ - ص وهامش ظ : « أنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش . : « أنهم ينشدون » .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : سؤوق .

ألا ترى إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ ١ «أولاً نحو «أسودَ ، وأخضرَ ، وأحمرَ ،
 وأبيضَ» وقلتها زائدة [٧٣ ب] حشواً في نحو «شمالٍ ، وشأً مثلٍ»
 وكذلك هي في باب «هماءَ ، وصفراءَ ، وعشراءَ ، ورخصاءَ» كثيرةٌ
 أيضاً ٢ لأنها طرفٌ وإن كانت بدلاً من زائدة فإنها ٣ هي أيضاً زائدةٌ ، فهذا
 مما يدلُّك على أن الهمزة ٤ أكثر ما تنجى في الأطراف فلذلك لم يجرز همزها
 مكسورةً غير أول على وجه . .

وأجاز أبو إسحق . في قولهم «مصائبُ» أن تكون الهمزة بدلاً من الواو
 المقدرة في مصابوبٍ ، وخالف النحويين أجمعين في أن «مصائبُ» من الشاذِّ
 وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزة في «مصائبُ» بدلٌ من الواو في «مصابوبٍ» .
 وردت عليه أبو علي ذلك وقال : إن الواو المكسورة لم تُهمز غير أول في غير
 هذا الموضع فيحتمل هذا عليه ؛ وإذا كان همزها وهي أول غير مطردٍ فهمزها
 حشواً خطأً . والقولُ عندي كما ذهب إليه أبو علي .

وقرأ سعيد بن جببير : «ثم استخرجها» من إعاء أخيه ٥ .
 وسألت أبا علي وقت القراءة . فقلت : هلا أجزت أن يكون قولهم :
 «إشاحُ ، ووشاحُ» لغتين ؛ لأن الهمزة بدلٌ من الواو كما تقول «أكثتُ
 العهدَ وكثته» ؟

فقال : «إجماعهم على «موشحٍ» بلا همز دلالةٌ على أن الواو هي الأصلُ
 ولم نرهم اجتمعوا في موضع من «وكثتُ» على الواو فنحكّم بأن الهمزة فيها بدلٌ
 من الواو . وهذا صحيح .

١ - ظ ، ش : الهمز .
 ٢ - ش : فإنما .
 ٣ - ص : فاستخرجها : وهو خطأ .
 ٤ - ظ : فهما .
 ٥ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .
 ٦ - ظ ، ش : الهمز .
 ٧ - من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ .

ويدل عليه أنهم قد قالوا : « التَّوَكِيدُ ، والتَّسَاكِيدُ » فهمزهم « التَّسَاكِيدُ »
 يدل على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ مُبَدَلَةٌ ؛ إذ لم نرهم أبدلوا الواو الساكنة
 همزة .

- فأمَّا قوهم : « إَجَاحٌ ، ووَجَاحٌ » في السُّتْرِ ، فكلُّ واحدٍ منهما أصلٌ وليست الهمزة
 بدلا من الواو عندي . يدلُّ على ذلك قوهم ٢ في معناه ٢ « أَجَاحٌ ، ووَجَاحٌ »
 فقوهم : « أَجَاحٌ » بالفتح ، يدلُّ على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأنها مفتوحة .
 والواو المفتوحة لا تُهمز ، وليس لك أن تقيس على « أَحَدٌ ، وَأَنَاةٌ » لقلة ذلك .

[الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شفوذا]

قال أبو عثمان :

- فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أن يَشِدَّ الشَّيْءُ ١٠
 فيجىء على غير القياس .

قالوا : « امرأة أَنَاةٌ » - وهي وَنَاةٌ من الوَيْئِ » .

وقالوا « أَحَدٌ » في وَحَدٍ » وهذا ٣ شاذٌّ [١٧٤] نادرٌ ليس ممَّا يُسْتَعْدُّ
 أصلا . وإنما يُحْفَظُ نادراً فاعرف ذلك إن شاء الله .

- قال أبو الفتح : إذا كانت الواو المكسورة مع ثِقَلِ الكسرة غيرَ مَطَّرِدٍ فيها ١٥
 الهمزُ فالمفتوحة تخفة الفتحة يجب ألا تُهمزَ فمن هنا كان شاذًّا .

وحكى لي ٤ بعضُ أصحابنا - أراه عن أبي عليٍّ ولم أسمع منه - : أن الهمزة

١ - ص : ويدطم .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : بمعناه .

٣ - ظ ، ش : فهذا .

٤ - ظ ، ش : لنا .

في قولك : « ما جاءني أحدٌ » غيرُ مُبَدَّلَةٍ من واوٍ وهي أصلٌ اولىست كالتى
في قولك : « أحدٌ عَشْرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشْرَةٌ » فالهمزةُ فيه بَدَلٌ من واوٍ .

قال : وقولهم « ما جاءني من أحدٍ » ليس معناه « ما جاءني من واحدٍ في
شيءٍ » ؛ إنما هذا لئني الجنس أجمع ، و « أحدٌ » ٢ هاهنا واقعٌ ٢ على الجماعة ،
وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ في قولهم « ما قام
أحدٌ » بدلا من الواو ؛ لأنَّ معناه « ما قام واحدٌ » من ذوى العلم فما فوقه .

١ - وهي أصلٌ : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

اعلم أن الأفعال منها ما ^١تُعَلُّ وَيُسَكَّنُ موضع العين وتحوّل حركته وتُنزَلُ
 عن أصله ؛ كلُّ هذا يُفْعَلُ به ، وسأُبَيِّنُ ذلك ^٢ إن شاء الله .
 ٥ اعلم أن « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ » منها معتلاتٌ كما تَعْتَلُ « ياءُ
 برى ، وواو يغزو » ، فإذا اعتلَّت هذه الحروفُ جُعِلت الحركةُ التي كانت في العين
 عَوَّلَةً على الفاء ولم يُقَرِّروا حركة الأصل حيث اعتلَّت العين ؛ كما أن « يَفْعَلُ »
 مِنْ « غزوتُ » لا تكونُ حركةُ عينه إلا من الواو .

وَمَا أنَّ « يَفْعَلُ » مِنْ « رَمَيْتُ » لا تكون حركةُ عينه إلا من الياء ،
 ١٠ وهذه الأحرف حيث اعتلَّت جعلت حركتهنَّ على ما قبلهنَّ ؛ ألا ترى أنَّ
 « حَفِيتُ ، وهَبِيتُ : فَعَلْتُ » فألقوا الحركةَ على الفاء وذهبت حركةُ الفاء .
 ٥

[تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح : اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب :
 ١٥ « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ » كما أن الصَّحِيحَ كذلك ، فـ « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ »

١ - « ما » زيادة من ش .

٢ - ظ ، ش : لك .

٣ - ص ، ظ : منهما .

٤ - حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : العين .

يحيثان فيها ^١ عينه واو وياء جميعا ، ف « فَعَلْتُ » من الواو والياء نحو « قُلْتُ » ،
وَبِعْتُ » . « فَعَلْتُ » منهما : « خِفْتُ » ، وَهَيْبْتُ » .

فأما « فَعَلْتُ » فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو « طَلْتُ » [٧٤ب] فأنا طويل » .
وسأدلُّ وأُبرهن على كل دعوى من هذه في موضعها ^٢ إن شاء الله .

فأصل « قُلْتُ » ، وَبِعْتُ : قَوْلْتُ : وَبَيْعْتُ ، فَتَقِلْتُ « قَوْلْتُ » إلى
« قَوْلْتُ » لأنَّ الضمَّة من الواو ، وَتَقِلْتُ « بَيْعْتُ » إلى بَيْعْتُ « لأنَّ الكسرة من
الياء ، ثم قَلِبَتِ العَيْنُ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ أَلِفًا فِي التَّقْدِيرِ ، وَبَعْدَهَا
لَامُ الْفِعْلِ سَاكِنَةٌ لِاتِّصَالِهَا بِالضَّمِيرِ ، أَعْنَى التَّاءِ ، فَسَقَطَتِ الْعَيْنُ ، فَتَقِلْتُ حُرُوكَهَا
الْمُجْتَلِبَةُ لَهَا إِلَى الْفَاءِ قَبْلَهَا فَصَارَتْ « قُلْتُ » ، وَبِعْتُ » .

فإن قيل : وَلِمَ نَقَلْتُ « قُلْتُ » إِلَى « فَعَلْتُ » وَ « بَيْعْتُ » إِلَى « فَعَلْتُ » ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يُغَيِّرُوا حَرَكَةَ الْفَاءِ عَمَّا كَانَتْ ^٣ عَلَيْهِ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلَالَةً
عَلَى حَذْفِ الْعَيْنِ وَأَمَارَةً لِلتَّصَرُّفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « لَيْسَ » لَمَّا لَمْ يَرِيدُوا فِيهَا
التَّصَرُّفَ لَمْ يَغَيِّرُوا حَرَكَةَ الْفَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « لَسْتُ » .

فلما كانت ^٤ القافُ في « قُلْتُ » مضمومة ، والياء في « بَيْعْتُ » مكسورة
بعد ما كانتا مفتوحتين في « قال ، وباع » ذلك ^٥ ذلك على أن الفعل مُتَّصَرِّفٌ
وأنه قد حَدَّثَ فِيهِ لِأَجْلِ التَّصَرُّفِ حَدَثٌ مَّا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَالْحُرُوفِ الَّتِي تَلْزَمُ
ضَرْبًا وَاحِدًا مِنَ الْحُكْمِ كَ « لَيْسَتْ » وَلَا كَ « لَيْسَ » الَّذِي لَيْسَ مُتَّصَرِّفًا .

١ - ظ ، ش : ما .

٢ - ظ ، ش : مواضعها .

٣ - كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : القاف في قولهم قلت .

٦ - ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلت: «قلتُ، وبعثتُ» بحرى مجرى «لستُ» ولم تكن
ثم حركة غريبة تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَّصِرْفٌ، وثَقِلْتُ «قُلْتُ»
إلى «فَعَلْتُ»؛ لأنَّ الضمَّةَ من الواو؛ و «بِعْتُ» إلى «فَعَلْتُ» لأنَّ الكسرة
من الياء.

- فأما «خِفْتُ» ، وهَيَّبْتُ ، وطُلْتُ» فلم يحتاجوا إلى ١ أن يتقلَّوها ٢ .
إلى شيء ؛ لأنَّ حركة العين في أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء ؛
لأنَّ أصل «خِفْتُ» : خَوِفْتُ « وأصل «هَيَّبْتُ» : هَيَّبْتُ « وأصل «طُلْتُ» :
طَوَّلْتُ « فنُقِلَتِ الضمَّةُ والكسرةُ الأصليتان من العين إلى فاء الفعل .
وتشبيههُ أبي عثمان «قُلْتُ» ، و«بِعْتُ» ؛ «يَغزُو» ، و«يَرْمِي» صحيح ؛ لأنَّ
محلَّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام ؛ فلما اعتلَّت العينُ ٣ في «يَغزُو» بأنَّ
قَصَّرَتْهَا على الضمِّ وأَعْلَلَتْهَا في «يَرْمِي» بأنَّ قَصَّرَتْهَا على الكسر ٣ ومنَعَتْهَا
ما كان جائزاً في غيرهما من تعاقب الكسر والضمِّ ٤ نحو «يَضْرِبُ» ، و«يَقْتُلُ» ،
و«يَعْكِفُ» ، و«يَعْرِشُ» ، و«يَعْرِشُ» ٥ . كذلك أَعْلَلَتِ الفاءُ في «قُلْتُ» ،
و«بِعْتُ» بأنَّ غَيَّرَتِ الفتحه [١٧٥] التي لهما ؛ في أصلِ البناء ؛ وقَصَّرَتِ
«قُلْتُ» على الضمِّ كما قَصَّرَتِ «يَغزُو» على الضمِّ و «بِعْتُ» على الكسر كما
قَصَّرَتِ «يَرْمِي» على الكسر لمشابهة الفاءِ العينَ فيما أُرِيَتْكَ .

[أصل قلت : « فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما ٥ «قُلْتُ» فأصلها «فَعَلْتُ» محوَّلةٌ إلى «فَعَلْتُ» من «فَعَلْتُ» ٦

١ - «إلى» زيادة من ظ ، ش .

٢ - ش : يتقلَّوها .

٣ ، ٤ - ظ (في أصل) . وفي ش (في الأصل) .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - من فعلت : ساقط من ظ ، ش .

وفعلوا ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها محوالةً من «فَعَلَّتْ» لكانت الفاءُ إذا أُليقيتَ عليها حركةُ العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فَعَلَّتْ» أولى بها؛ لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُغيّر حركةَ العين لكانت إذا حذفها وأُلقيتَ حركتها على الفاء وكلاهما مفتوحة لم تُغيّر حركةَ الفاء عمّا كانت عليه فيكونُ ضمّ تنبيهٌ على حذف العين، وأنّ الفعل متصرفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبهة بـ «ليست» .

[الدليل على أن أصل قلت فعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : يدُلُّك على أن أصله «فَعَلَّتْ» قوطمُ «قُلْتُهُ» لأنّه ليس في الكلام «فَعَلَّتْ» متعدياً .

قال أبو الفتح : وجهُ استدلال الخليل على أن «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ : أنّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلَّتْ» أو «فَعَلَّتْ» أو «فَعَلَّتْ»^١ وليس قيسم رابعاً فلا يمكن أن يكون «فَعَلَّتْ»؛ لأن «فَعَلَّتْ» لا يكون متعدياً، وقد قالوا «قُلْتُهُ» .

^٢ فإن قال قائلٌ^٢ : فهلا جعلت «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ ؟

قيل : لو كان كذلك ل قيل «قُلْتُ» كما قالوا «خِفْتُ» لما كان «فَعَلَّتْ» .
وشيء آخر يدُلُّ على أن «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ «دون «فَعَلَّتْ» وهو قوطمُ في المضارع «يَقُولُ» و«يَقُولُ» : يَفْعَلُ «؛ و«يَفْعَلُ» إنما بابه «فَعَلَّ» أو فَعَلَّ .

١ ، ١ - ظ ، ش (ولا قسمة رابعة) .

٢ ، ٢ - ظ ، ش (فإن قيل) .

دون « فَعِيلَ » وقد بَطَّلَ أن يكون « قُلْتُ : فَعَلْتُ » لقولهم « قُلْتُهُ » فبَيَّـنَ أن يكون « فَعَلْتُ » دون « فَعِلْتُ ، وَفَعَلْتُ » .

وشيء آخر يدلُّ على أن « قُلْتُ : فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » وهو قولهم في اسم الفاعل « قائلٌ » و « قائلٌ : فاعلٌ » ، « وفاعلٌ » لايجيء من « فَعَلُ » إلا شاذًّا نحو « حَمِضَ فهو حامِضٌ » ، و « فَرَّهَ فهو فارهُ » ، و « خَسِرَ فهو خاسِرٌ » ٥ وقد قالوا « حَمِضُ ، وَخَسِرُ » .

فأمَّا قولهم « طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ طَاهِرٌ » ، و « عَتَقَرَتِ فَهِيَ عَاقِرٌ » ، و « طَلَّقَتِ فَهِيَ طَالِقٌ » فليست هذه الأحرف ونحوها جاريةً على الفعل [٧٥ ب] ؛ إنما هي بمعنى النَّسَبِ كما تقولُ في ، « حائِضٌ وَطَامِثٌ » .

ألا تراهم قالوا « دَارِعٌ ، وَنَابِلٌ » ، « أَوْتَامِرٌ ، وَلَابِنٌ » ولا يقولون « دَرَعٌ ، وَوَلَا كَمَرٌ » ؛ ولا كَبِنٌ « لأنَّه ليس بجاريةٍ على الفعل ، إنما هو بمعنى « ذُو كَذَا » .

فلمَّا كان « فاعِلٌ » لايجيء من « فَعَلُ » وإنما يجيء من « فَعَلُ : فَعِيلٌ » نحو « ظَرَّفُ فهو ظَرِيفٌ ، وَشَرَّفُ فهو شَرِيفٌ » وقد بَطَّلَ أن يكون « فَعِيلَ » لقولهم « قُلْتُ » بضم الفاء ولقولهم في « المضارع » يقولُ دون « يُقَالُ » فلم ٣ يَبْـقَ إلا أن يكون « فَعَلْتُ » وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُحُ كُلُّهُ أن يُحْتَجَّ به ؛ ١٥ في « صُعْتُ ، وَزُرْتُ ، وَعُجْتُ » وما كان نحوهنَّ من المتعدِّي .

فأمَّا « قُمْتُ ، وَسُرْتُ ، وَجُعْتُ » وما كان نحوهنَّ من غير المتعدِّي فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل ؛ لأنَّه لايقال « جُعْتُه » ؛ وقُمْتُه » كما يقال « صُعْتُه » ،

١ - ظ ، ش : نادرا .

٢ - ونابل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لم .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

وَزُرُّتُهُ « ولكن قَوْلُهُمْ « جُعْتُ ، وَقَمْتُ » بضم الفاء وقَوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ ١
 « يَجُوع ، وَيَقُوم » دُونَ « يَجَاع ، وَيَقَام » يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ » .
 وَقَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ « جَائِعٌ ، وَقَائِمٌ » دُونَ « جَوِيعٌ ، وَقَوِيمٌ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ » .

٥ فَأَمَّا « خِفْتُ ، وَهَيْبْتُ » فَإِنِّمَا ٢ « فَعَلْتُ » يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ
 « يَخَاف ، وَيَهَابُ » لِأَنَّ « يَفْعَلُ » إِنَّمَا يَجِيءُ مِنْ فِعْلِ نَحْوِ « شَرِبَ » فَهُوَ « يَشْرَبُ »
 وَقَدْ مَرَّ ٣ ذِكْرُهُ هَذَا ٣ .

١٠ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ « خِفْتُ » أَيْضًا « فَعَلْتُ » كَسَرُهُمُ الْخَاءَ وَلَيْسَ مِنَ الْبَاءِ
 فَتَجْعَلُهُ كـ « بَعْتُ » وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ « الْخِرْفُ » وَهُوَ أَخْوَفُ مِنْكَ
 وَقَوْلُهُمْ « خَائِفٌ ، وَهَائِبٌ » لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ « فَعَلْتُ » دُونَ « فَعَلْتُ » .
 لِأَنَّ « فَاعِلًا » قَدْ يَجِيءُ مِنْ « فَعِلَ » كَمَا يَجِيءُ مِنْ « فَعَلَ » وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
 « شَرِبَ فَهُوَ شَارِبٌ ، وَرَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ » .

١٥ وَلَكِنْ قَوْلُهُمْ « خَائِفٌ ، وَهَائِبٌ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « خِفْتُ » لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ »
 لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ « فَعَلْتُ فَأَنَا فَاعِلٌ » إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى « فَعِيلٍ » وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ .
 فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ ، فَإِنِّي قَدْ اسْتَقْصَيْتُ الْقَوْلَ فِيهَا وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا
 بَسَطَهَا هَذَا الْبَسْطَ .

[أصل « طلت : فلتك »]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « طُلْتُ » فَهِيَ « فَعَلْتُ » أَصْلٌ ، فَاعْتَلَّتْ مِنْ « فَعَلْتُ » غَيْرَ

١ - المضارع : ساقط من ط ، ش .

٢ - ط : فإنها . وش : فإنما .

٣ ، ٣ - ط ، ش : ذكرها .

٤ - ط ، ش : واعتلت .

محوّلة. الدليل على ذلك «طويل»: وطوّال» لأن «فعلت» يجيء منه الاسم على
 «فَعِيلٍ، وفَعَالٍ» نحو «ظرف فهو ظريف» وكرّم فهو كريم» وهذا أكثر
 من أن يؤثري عليه.

وقالوا «سريع وسرّاع»، وخفيف وخُفّاف» ف «فَمَعِيلٌ». وفَعَالٌ»
 اُخْتِتان في باب «فَعَالَتُ».

قال أبو الفتح: قوله: فاعلنت ا من «فَعَالَتُ» [١٧٦] غير محوّلة:
 يريد أنها لم تكن في الأصل «طَوَّالَتُ» ثم نُقِيَّاتُ إلى «طَوَّالَتُ» كما تقول إن
 أصل «قُمْتُ»: قَمَوْتُ» ثم حَوَّالَتُ إلى «قَمَوْتُ» بل أصل «طَلَّتُ»:
 طَوَّالَتُ» قال: لأنهم يقولون «طويل» فجرى ذلك مجرى «كَرَّمْ» فهو كريم».
 ١٠ ووجه آخر يُقَوِّى أن «طَلَّتُ: فَعَالَتُ» وذلك أنها نقبضة «قَصُرْتُ» فكما
 أن «قَصُرْتُ: فَعَالَتُ» فكذلك «طَلَّتُ» لأنهم ممّا يُجْرُونَ الشيء مُجْرَى نقبضه
 وذلك قولهم «قلّما تقولن» فأدخلوا النون لمكان النَفْسِ ثم قالوا في نقبضه:
 «كسّرت ما تقولن» ولا نَفْسِي في كثر فأجْرِي مُجْرَى قَلِّ الذي فيه معنى النَفْسِ.
 ومن ذلك قولهم في الخبر «كم رجل قام؟» فجرّوا رجلاً؛ لأنهم أجروا
 ١٥ كم مُجْرَى رَبٍّ؛ «لأن» رَبٌّ للتقليل، و«كم» للتكثير.

وقالوا «طويل» كما قالوا «قصير»، وحديث، وقديم، وضعيف،
 وقوي» فهذا مُطَرِّدٌ فاشٍ في اللّغة.

فهذا أيضا يُقَوِّى أن «طَلَّتُ: فَعَالَتُ» لأنها نقبضة «قَصُرْتُ».

فأمّا ذِكْرُهُ^٢ «خفيف»، وخُفّاف» في هذا الموضع؛ فإنما أراد به أن
 ٢٠ «فَعِيلًا، وفَعَالًا» كثيرا ما يصطحبان، ولم يرد به أن خفيفا فِعْلُهُ «فَعَلٌ» هذا

١ - ظ، ش: واعطت.

٢ - ظ: فأما ما ذكره.

« محال » ؛ ويدلُّ على أنَّه « محال » ١ ، قولهم « خَفَفْتُ ١ على فلان » بفتح العين
 وقالوا في المضارع « يَخِفُّ » هذا « فَعَلَ يَفْعِلُ » ، ونظيره ٢ « خَفَّ يَخِفُّ » .
 ولم يأت فيما عينه ولامه من مَوْضِعٍ واحدٍ ٣ « فَعَلْتُ » لإحرفان فيما
 علمتُ وهما ؛ « لَتَبَيْتَ فَأَنْتَ لَتَيْبٌ » حكاهما يُونُسُ ، قال لى أبو على : قال
 أبو إسحق . سألتُ عنها تَعَلَّباً فلم يعرفها ، وحكى قُطْرُبٌ « شَرَرْتُ فِي الشَّرِّ » .
 وإنما تَجَنَّبُوا « فَعَلْتُ » بالضم ٤ في المضاعف استثقلاً للضَمَّةِ مع التَّضْعِيفِ .
 فأما « حبذا » فأصلها - لعمرى - « حَبِيبٌ » إلا أنها لَمَّا لَزِمَتِ الإِدْغَامَ
 - فلم يظهرَ تَضْعِيفُهَا - احتَمِلَتِ لذلك .

وقد قالوا أيضاً « دَمِمْتُ فَأَنْتَ دَمِيمٌ » ولا يجبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ « خَفَّ »
 فهو خفيفٌ نقيضٌ « ثَقُلَ » فهو ثَقِيلٌ « أَنْ يَكُونَ « فَعَلَ » كما أن « ثَقُلَ » كذلك ؛
 لأن هذه مُقَابِلَةٌ ، وقولهم « خَفَفْتُ أَخِفُّ » مَسْمُوعٌ ، وَالسَّمْعُ يُبْطِلُ الْقِيَاسَ .
 فأما « سَرِيعٌ » و« سُرْعٌ » فهما لعمرى من « فَعَلَ » لأنهم قد قالوا « سَرِعَ »
 وأنشدوا للأعشى :

واستخبرى قافلَ الرُّكبانِ وانتظري أوبَ المسافرِ إنْ رَيْثاً وإنْ سَرِعاً
 ويُرَوَى : سَرِعاً .

وقولُه : فـ « فَمَعِيلٌ » ، و« فُعَالٌ » « أُخْتَانِ فِي بَابِ « فَعَلْتُ » هما لعمرى كذلك ؛
 إلا أن : فعِيلاً « هو الأصل » وإنما يُخْرَجُ بِهِ إِلَى « فُعَالٍ » إِذَا أُرِيدَ الْمَبَالِغَةُ « وَطُؤَالٌ »

١ ، ١ - ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .

٢ - ظ ، ش : ونظير .

٣ - واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ص : وهى . ظ : وهو .

٥ - بالضم : زيادة من ظ ، ش .

٦ - أيضاً : ساقط من ظ ، ش .

٧ - فأنت تدم : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : هذا .

وَعُرَاضٌ « أَشَدُّ مَبَالِغَةً [٧٦ ب] مِنْ طَوِيلٍ « وَعَرِيضٌ ». وَ « فَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ »
كِلَاهِمَا ١ مِنْ أُبْنِيَّةِ الْمَبَالِغَةِ ، فَإِذَا أَرَادُوا الزِّيَادَةَ فِي الْمَبَالِغَةِ ضَمَعُوا الْعَيْنَ فَقَالُوا
« كَرَامٌ ، وَحُسَانٌ ، وَوُضَاءٌ » وَهُمْ يَرِيدُونَ « كَرِيمًا ، وَحَسَنًا ، وَوَضِيئًا » .
قَالَ الشَّاعِرُ :

٥ دَارُ الْفِتَاةِ الَّتِي كُنْتُمْ تَقُولُ لَهَا يَا ظَبِيَّةَ عَطْلًا حُسَانَةَ الْجَيْدِ
وَرَبَّمَا بَسُوهُ عَلَى فُعَالٍ ٢ مُضَعَّفِ الْعَيْنِ وَالْحَقْوَهُ إِهَاءَ لِمَبَالِغَةِ قَالُوا « رَجُلٌ
كُرَامَةٌ ، وَلِوَأَمَةٍ » فِي الْكَرِيمِ ، وَاللَّثِيمِ ، كَمَا قَالُوا « مَجْدَامَةٌ » لِلْمَقْطُوعِ « وَمِطْرَابَةٌ »
لِلكَثِيرِ الطَّرَبِ « وَمِعْرَابَةٌ » لِلكَثِيرِ التَّعْرُبِ « وَرَجُلٌ عَدَالَةٌ » إِذَا أَكْثَرَ الْعَدْلَ .
قَالَ تَأَبَّطُ شَرًّا :

١٠ يَأْمَنُ لِعَدَالَةِ خَسَالَةِ أَشْبِ حَرَقَ بِاللَّوْمِ جِلْدِي أَيْ تَحْرَقِ
فَوَصَفَهُمُ الْمَذْكُورَ بِمَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا هُوَ لَشِدَّةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَهُمْ إِذَا أَرَادُوا
شِدَّةَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْكَلِمَةِ فَمَّا يُخْرِجُونَهَا عَنْ أَصْلِهَا .
أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ الْأَفْعَالِ أَنْ تَتَصَرَّفَ وَقَدْ مَنَعُوا « نَعِمَ ، وَبَيْسَ ،
وَحَبَّبًا ، وَفَعِلَ التَّعَجُّبِ » التَّصَرَّفَ لِمَا أَرَادُوا مِنْ شِدَّةِ التَّوَكِيدِ فِي الْمَعْنَى الَّتِي
أَمْنُوهُ وَالنَّحْوِ الَّتِي قَصَدُوهُ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ .
١٥ فَلِهَذَا كَانَ « فَعِيلٌ » هُوَ الْأَصْلُ ، وَ « فُعَالٌ » مُدْخَلٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ
مَبَالِغَةً مِنْهُ .

[تعدية « طلته من طلوتته ، فطلته » يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان :

٢٠ وَأَمَّا « طَاوِلِي فَطْلُتُهُ » فَهِيَ مَحْوَلَةٌ كَمَا حَوَّلْتُ « قُلْتُ » وَفَاعِلُهَا طَائِلٌ

١ - كِلَاهِمَا : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فَمَالَةٌ .

لا يُقَالُ فِيهِ « طَوِيلٌ » كَمَا أَنَّ « قَائِلًا » لَا يُقَالُ فِيهِ « قَوِيلٌ » ، وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ .

قال أبو الفتح : يقول : تَعَدَّيْهِ ١ فِي قَوْلِهِمْ « طَلَّتُهُ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِ « فَعْعُلٍ » ؛ لِأَنَّ « فَعْعُلًا » لَا يَتَعَدَّى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « طَائِلٌ » فَجَرَى مَجْرَى « قُلَّتُهُ فَأَنَا قَائِلٌ » .

فإن قيل : فَعْلَمَهُ « فَعْعِلًا » فَهَذَا مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَرَمُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ « طَلَّتَهُ أَطَالُهُ » كَمَا قَالُوا « خَفِضْتُهُ أَخَافُهُ » . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةً عَادِيَةً طَالَتْ ٢ فَقَصَّرَ دُونَهَا ٣ الْأَوْعَالَ

وَيُرْوَى ٤ : فَلَيْسَ تَنَاهَا ٣ الْأَوْعَالَ ؛ يَرِيدُ طَالَتْ الْأَوْعَالَ .

١٠ وَقَوْلُهُ : وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ ؛ يَرِيدُ بِهِ اللَّغَةَ لِالْعِلَّةِ وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرٌ مِثْلُ هَذَا .

[أَصْلُ « بَعْتُ : بَعْتُ » ثُمَّ نَقِلَ إِلَى « بَيْعْتُ »]

قال أبو عثمان : وَقِصَّةُ « بَعْتُ » فِي التَّحْوِيلِ مِنْ بَابِ « فَعَعَلْتُ » إِلَى « فَعَعِلْتُ »

كَقِصَّةِ « قُلْتُ » مِنْ « فَعَعَلْتُ » إِلَى « فَعَعِلْتُ » وَكَانَتْ « فَعَعِلْتُ » أُولَى [٧٧]

١٥ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنَ الْبَاءِ كَمَا كَانَتْ « فَعَعِلْتُ » أُولَى بِ « قُلْتُ » ٥ لِأَنَّ الضَّمَّةَ

مِنَ الْوَاوِ .

قال أبو الفتح : يَقُولُ إِنَّ أَصْلَ « بَعْتُ » : « بَيْعْتُ » ثُمَّ نُقِلَتْ إِلَى « بَيْعْتُ »

١ - ظ ، ش : تَعَدَّيْهِمْ .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : فَلَيْسَ تَنَاهَا .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : فَقَصَّرَ دُونَهَا .

٤ - الْأَوْعَالَ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : بِهَا .

فلمَّا حُدِّفَتْ العين نُقِلَتْ حركتها إلى الفاء . ويدلُّ على أن أصل « بَعْتُ » :
 « فَعَلْتُ » قولهم في المضارع « يَبِيعُ » و « يَبِيعُ : يَفْعِلُ » و « يَفْعِلُ » إنما
 بابه « فَعَلَّ » نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

- ولو كان « بَعْتُ : فَعَلْتُ » في الأصل كـ « هَبْتُ لِقَالُوا في مضارعه يَبَاعُ »
 كما قالوا « يَهَابُ » . وسألت أبا عليٍّ وَقَتَّ القراءةَ فقلتُ له : ما تُشْكِرُ أنْ
 يكون ١ « بَعْتُ أَبِيعُ : فَعَلْتُ أَفْعِلُ » بمنزلة « حَسِبَ يَحْسِبُ » في ٢ الصحيح ؟
 فقال : جميع ما جاء من « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » قد جاء فيه الأمران « يَفْعِلُ ،
 وَيَفْعَلُ » نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَيَحْسَبُ ، وَيَسِبُ يَسِيبُ ، وَيَسِيبُ ، وَيَسْبِسُ ،
 وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَنْعَمُ ، وَيَسْبِسُ يَسْبِسُ ، وَيَسْبِسُ » ٣ . قال : فاقصروا
 بمضارع « بَعْتُ على أَبِيعُ » دلالةً على أن أصله « فَعَلَّ » دون « فَعِلَ » .

- ١٠ يريد أنه لو كان « بَعْتُ : فَعَلْتُ » لحاز في مضارعه « يَبِيعُ ، وَيَبَاعُ » جميعاً
 كما جاء ، يَحْسِبُ ، وَيَحْسَبُ » فمن هنا ثبت أنه « فَعَلَّ » لا غير .
 وفي قول أبي عليٍّ : - إن جميع باب « فَعِلَ » يأتي مضارعه على « يَفْعَلُ »
 و « يَفْعِلُ » جميعاً - شيء ؛ وذلك أنه قد جاء مضارع « فَعِلَ » في بعض اللُّغة
 على « يَفْعِلُ » ليس غير ، وذلك « وَمِيقَ يَمِيقُ ، وَوَتِيقَ يَتِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ »
 ١٥ ونحو ذلك مما لزم مضارعه « يَفْعِلُ » وحدها ، وقد عرفتُ العِلَّةَ في أن لزمَتْ
 هذه الأفعال « يَفْعِلُ » في المضارع فيما مضى ، فيجوز أن يكون أبو عليٍّ استثنى
 بهذا في نفسه . لما كان معروفَ الموضوعِ واضحَ العِلَّةِ ، ولو قال جواباً عما سألتُه
 عنه : إن « فَعِلَ يَفْعِلُ » لا يُقاسُ عليه ؛ لأنه ليس الباب ، لكان أسلمَ من الاعتراضِ

١ - يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - « يحسب في » : غير مقروء في ص .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

[لم يجي " فعل " فيما عينه أو لانه ياء]

قال أبو عثمان :

وليس في باب الياء التي هي عين « فَعَلْتُ » كما أنه ليس في باب « رَمَيْتُ »
 « فَعَلْتُ » لأن الياء عندهم أخف من الواو فكبر هوا الخروج من الأخف إلى الأثقل ،
 ٥ ودَخَلْتُ « فَعَلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلْتُ في باب « غَزَوْتُ » حين قلت
 « شَقِيْتُ . وَغَبَيْتُ » لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف ولو قُلْتُ « فَعَلْتُ » من
 الياء كنت قد انتقلت من الأخف إلى الأثقل .

قال أبو الفتح : يقول لو قلت من باب « بَعْتُ » : فَعَلْتُ « لزمك أن تقاب
 الياء واواً وكنت تقول « بَعْتُ أبوع » فرُفِضَ ذلك كما رُفِضَ « رَمَوْتُ أَرْمُو »
 ٢٠ لو بنيته على « فَعَلُ يَفْعَلُ » لثلا يخرج من الياء وهي الأخف إلى الواو [٧٧ ب]
 وهي الأثقل .

وقوله : ودَخَلْتُ « فَعَلْتُ » على بنات الواو : يعنى الواو التي هي عين
 يريد « خِفْتُ أخاف » ونمْتُ أنام « كما دخلت فيما لامه واو نحو « شَقِيْتُ ،
 وَغَبَيْتُ » لأيهما ١ من الشقاوة والغباوة لتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها .

١٥ ووجه ٢ الحِفْمَةُ في « خِفْتُ أخاف » أنك إذا بَسَيْتَهُ ٣ على « فَعَلُ »
 لزمه « يَفْعَلُ » فزالت الضمة والواو ؛ وصار موضع الضمة ٤ كسرة
 في « خِفْتُ » وموضع الواو ألف في « يخاف » ؛ كما أنك إذا قُلْتَ « شَقِيْتُ
 تَشَقِي » صار موضع الواو التي هي لام ياء مرةً وألنا أخرى . فهذا هو
 وَجْهُ الحِفْمَةِ .

١ - ش ، ظ : لأنها .

٢ - ظ ، ش : وقوله ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : بنيتها .

٤ - ظ ، ش : صارت الضمة .

[المضارع من قال على « يفعل » ومن باع على « يفعل »]

قال أبو عثمان :

« وَإِذَا قُلْتُمْ « يَفْعَلُ » مِنْ « قُلْتُمْ » لَزِمَهُ « يَفْعَلُ » ؛ وَإِذَا قُلْتُمْ « يَفْعَلُ » مِنْ « بَعْتُمْ » لَزِمَهُ « يَفْعَلُ » ، وَصَارَ « يَفْعَلُ » لِهَذَا لِأَنَّ إِذَا كَانَ « فَعِيلَ يَفْعَلُ » فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِ نَحْوَ « حَسِبَ يَحْسِبُ » . وَكَمَا وَافَقَ « فَعَلْتُ » مِنَ الْبَاءِ « فَعَلْتُ » مِنَ الْوَاوِ فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ الْفَاءِ كَذَلِكَ وَافَقَهُ فِي لَزُومِ « يَفْعَلُ » . »

قال أبو الفتح :

يقول : لِأَنَّكَ أَنْ تَقُولَ « بَعْتُمْ أبيع » فَتَجِيءُ بِهِ عَلَى ٢ « فَعِيلَ يَفْعَلُ » ٢ . فَإِنَّ لَهُ نَظِيرًا فِي الصَّحِيحِ وَهُوَ « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وفيه عندي وجه آخر وهو أن « بَعْتُمْ » وإن كان الآن « فَعَلْتُ » فإن أصله « فَعَلْتُ » ثم حوّل إلى « فَعَلْتُ » .

وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يَحْسِبُ » وإن لم يكن أصل « حَسِبَ : فَعَلَّ » بل الكسر في عينه أصل ، فإن يجوز « أفعِلُ » في « فَعَلْتُ » التي أصلها « فَعَلْتُ » أجدر .

وقوله : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الباء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة الفاء . كذلك وافقه في لزوم « يَفْعَلُ » .

يقول : لما أن كَسَرْتَ الْبَاءَ مِنْ « بَعْتُمْ » كما ضَمَمْتَ الْقَافَ مِنْ « قُلْتُمْ » وَأَصْلُ الْبَاءِ وَالْقَافِ الْفَتْحُ - ثُمَّ لَزِمَ قُلْتُمْ أَقُولُ : لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى « يَغْزُو » وَمُشَبَّهٌ بِهِ لِأَجْلِ شَبْهِهِ الْعَيْنِ بِاللَّامِ كَذَلِكَ لَزِمَ « بَعْتُمْ أبيع » فَجَرَى مَجْرَى « قُلْتُمْ أَقُولُ » ، وَلِأَنَّ « بَعْتُمْ » أَيْضًا مُشَبَّهَةٌ بِـ « رَمَيْتُمْ » كَمَا شَبَّهَتْ

١ - ظ ، ش : إذا . وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فعلت أفعِل .

« قُلْتُ بِغَزْوَتْ » فجاء « يَبْيَعُ عَلَى يَفْعَلِ » كما جاء « يرى » أيضا كذلك .
فالعلة إنما أتت الفاء من قبل العين ، وأتت العين من قبل اللام ، فاللام هي
الأصل في العلة إذن .

[اعتل « هبت ، وخفت » من أصل بناهما لا محولين]

قال أبو عثمان :

وأما « يَفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ » فإنك تقول فيه « يَخَاف ، ويهاب »
لأن « فَعِلَ » يلزمه « يَفْعَلُ » وإنما خالفنا « يَبْيَعُ ، ويزيدُ » . لأنهما
[١٧٨] لم تَعْتَلَاُ محولتين ؛ إنما اعتلنا من بناهما الذي هو ٢ لهما في الأصل ،
وكذلك اعتلنا في « يَفْعَلُ » من بناهما الذي هو لهما في الأصل .

قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ » : فَعَلْتُ » ثم نُقِلَ إلى
« فَعِلْتُ » بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن « طُلْتُ ،
فأنا طويل » لم تُسْقَلْ من « فَعَلْتُ - إلى - فَعِلْتُ » بل عَيَسُنْهَا في أصل التركيب
مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أن « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ » بمنزلة « حَذِرْتُ ، وفَرِقْتُ »
فمن هنا قالوا « هَيْبْتُ أَهَابُ » ولم يقولوا « بَعْتُ أَبَاعُ » لأن أصل « بَعْتُ :
بَيَعْتُ » ثم نُقِلَ إلى « بَيَعْتُ » .

وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهب إليه من أنه إنما ٣
جاء « بَعْتُ أَبَاعُ » على « فَعِلْتُ أَفْعَلُ » لأن أصل « بَعْتُ : فَعَلْتُ » مفتوح
العين فجري مجرى « ضَرَبْتُ أَضْرِبُ » ثم بعد أن حُوِّلَ إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى
« حَسِبْتُ يَحْسِبُ » .

٢ - هو ، ساقط من ش .

١ - ش : خالفت .

٤ - ظ ، ش : في .

٣ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وكذلك اعتلّتا في « يَفْعَلُ » من بناءهما « الذي هو لهما في الأصل ، يقول : لم تَعْتَلَا في المضارع من بناءٍ نُقِلْتَا إليه ، بل اعتلّتا من بناءهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما وهو فَتَحُ عَيْنِ « يَفْعَلُ » لأجل كسرِ عَيْنِ الفعل من « فَعِلْتُ » فيهما .

- و معنى قوله : اعتلّتا في « يَفْعَلُ » يحتاج إلى فسرٍ ، وذلك أن هذه الأفعال **٥** الْمُعْتَلَّاتِ أَعْيُنًا إِنَّمَا وَجِبَ فِيهَا الإِعْلَالُ في المضارع لأجل اعتلال الماضي ، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع .

ألا ترى أن أصل « يقول ، وَيَبِيعُ »^١ : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ « أو أصل « يخاف ، وَيَهَابُ : يَخَوْفُ ، وَيَهَيِّبُ » وأصل « يَطُولُ » : يَطُولُ « وهذه الصيغُ لا تُوجِبُ إعلالاً ؛ لأنّ الواو والياء إذا سَكَنَ ما قبلهما جرّتا مجرى الصحيح . **١٠**

ولكنّ ما كان أصلُ الماضي من هذه ونظائرها إنما هو ^٢ « قَوْمَ ، وَبَيْعَ ، وَخَوْفَ ، وَهَيْبَ ، وَطَوَّلَ » اعتلّت العيناتُ لتحركهنّ وانفتاح ما قبلهنّ فَسَلِبْنَ ما فيهنّ ^٣ من الحركات هرباً من جمعٍ المتجانسات فقلّبن ألفاتٍ لتحركهنّ في الأصل وانفتاح ما قبلهنّ الآن .

- فلما جاء المضارعُ أعلّوه إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخرُ **١٥** مُعْتَلًّا ، فنقلوا [٧٨ ب] الضمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَطُولُ » .

فأمّا « يخاف ، وَيَهَابُ » فأصلهما ، يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ « فأرادوا الإعلالَ

١ - يقول ويبيع : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : هي .

٣ - فسلبن ما فيهن : ساقط من ظ ، ش ، وسقطه يفسد المعنى .

٤ - ظ ، ش : جميع .

- فَنَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى الْخَاءِ وَالْهَاءِ فَصَارَا ١ فِي التَّقْدِيرِ «يَخْوَفُ» وَ«يَهَيَّبُ» ثُمَّ قَلَبُوا
 الْوَاوَ وَالْيَاءَ الْفَيْنِ لِتَحْرِكِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَاقِبِلِهِمَا الْآنَ : وَلِأَنَّهُمَا قَدْ اعْتَلْنَا
 ضَرُورَةً فِي «خَافَ» وَ«هَابَ» . هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُذَاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .
 فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «يَقُولُ» وَ«يَبِيعُ» وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقِيَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا
 فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَتُنْقَلَتُ إِلَى مَاقِبِلِهِمَا فَسُكِّنَتَا ، فَغَيْرُ مَعْبُوعٍ يَقُولُهُ : لِأَنَّ الْوَاوَ ١٥
 وَالْيَاءَ إِذَا سُكِّنَ مَاقِبِلُهُمَا جَرَّتَا تَجْرِي الصَّحِيحِ فَلَمْ تُسْتَشْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ .
 وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا : أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الْجَرَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ دَخَلَ بَغْدَادَ ، فَكَانَ ٢
 بَعْضُ كِبَارِ الْكُوفِيِّينَ يَتَعَشَّاهُ وَيُكَبِّرُهُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يُجِيبُهُ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ
 أَصْحَابِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ . قَدْ أَلَحَّ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ فَلِمَ لَا تَسْأَلُهُ ؟ .
 فَلَمَّا جَاءَ ٣ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا فَلَانَ ، مَا الْأَصْلُ فِي «قَسَمُ» ؟ فَقَالَ لَهُ «أَقْسُومُ» ١٠
 فَقَالَ لَهُ : فَمَا الَّذِي عَمِلُوا ؟ فَقَالَ لَهُ : اسْتَنْقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَأَسْكَنُواهَا . فَقَالَ
 لَهُ : أَخْطَأْتَ . لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ . قَالَ : فَلِمَ يَعِدُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ بَعْدَهَا .

[« نعل » من الأجوف بالواو والياء]

قال أبو عثمان :

- فَإِذَا قُلْتَ «فُعِلَ» مِنْ هَذَا كَسَرْتَ الْفَاءَ وَحَوَّلْتَ . عَلَيْهَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ ١٥
 كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي «فَعِلْتُ» وَذَلِكَ قَوْلُنَا قَدْ «خَيْفَ» وَ«بَيْعَ» وَ«هَيْبَ» ،
 وَقِيلَ « وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْجَيِّدَةُ » : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُشِيمُ مَوْضِعَ الْفَاءِ الضَّمَّةَ

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - ظ ، ش : جاءه .

٤ - وهيب : ساقط من ظ ، ش .

لإرادة أن يبسين أنها « فُعِلَ » فيقول « خَيْفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَيْلَ » وهذا إسهامٌ وليس بالضم الخالص ؛ لأنه مُمالٌ . وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضمَّةَ وَيَجْعَلُ العَيْنَ تابعا للفاء . فيقول « بُوَعَ ، وَخُوفَ ، وَقَوْلَ » كما قالوا « مُوقِنٌ ، ومُوسِرٌ » وهذه اللغات دواخلُ على « قَيْلَ ، وَبَيْعَ » والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كَلَّمَهُ « خُوفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَوْلَ » لأنه بوزن « ضَرَبَ » فأرادوا أن يُعْلِمُوا العَيْنَ كما أعلوها في « خاف ، وباع ، وقال » فسلبوا الكسرةَ ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العَيْنُ في « خَيْفَ وَقَيْلَ » ياءً^٢ لانكسار الفاء قبلها وبقيت العَيْنُ في « بَيْعَ » بخالفا ياءً^٣ فصار كَلَّمَهُ « خَيْفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَيْلَ » .

وأما مَنْ أَشَمَّ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمَّةٌ فأراد أنْ يَنْقُلَ إليها كسرة العَيْنِ فلمْ يُمكنه أنْ يجمع [١٧٩] في الفاء الكسرةَ والضمَّةَ ، فأشَمَّ الكسرةَ فصارت الحركةُ في الفاء بين الضمَّةَ والكسرةَ بمنزلة الحركةِ في « كَافِرٍ ، وَجَابِرٍ » لأنها بين الفتحِ والكسرةِ ، ومنْ أَخْلَصَ الضمَّةَ ولمْ يُشَمِّها الكسرةَ فإنه أحرصُ على البيانِ مَنْ أَشَمَّ ، فأخْلَصَ الضمَّةَ كما يُخْلِصُها في الصحيحِ نحو « ضَرَبَ » . وقولُه : كما قالوا « مُوقِنٌ ، ومُوسِرٌ » يريد أنهم قالوا « بُوَعَ » فقلبوا الياءَ واوًا لانضمام ما قبلها كما قلبوها في « مُوسِرٍ ، ومُوقِنٍ » لذلك : وقد أُجِرَوا

١ - أنها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ياء : ساقطة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فصارت .

المُدْعَمَ مُجْرَى المعتلِّ في هذا الباب . لموافقته إياه في سكون العين ؛ قال الله تعالى « هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا » و « رُدَّتْ إلينا » و « رُدَّتْ إلينا » ١ .

وقال لى أبو علي : إنهم يُنْشِدُونَ بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه :

وما حِيلَ من جهلِ حُسْبَى حُلْمَانَا ولا قَائِلُ المعروفِ فِينَا يُعَنَّفُ
« حُلَّ ، وحِيلَ ، وحِيلَ » ٢ ، فَنَ قَالَ « حُلَّ » فَضَمَّ الحَاءَ فهو في الكثرة

بمنزلة مَنْ قَالَ : « قِيلَ » فَكَسَّرَ ؛ وَمَنْ كَسَّرَ الحَاءَ فَقَالَ « حِيلَ » فهو

بمنزلة مَنْ أَخْلَصَ الضَّمَّةَ فَقَالَ « بُوِعَ وَقَوْلَ » ، وَمَنْ أَشَمَّ فَقَالَ « حِيلَ »

فهو ٣ بمنزلة مَنْ أَشَمَّ أَيضًا فَقَالَ « قِيلَ » .

وقرأ القرءاء : « وَسَيَقَ الَّذِينَ كَفَرُوا » و « غِيضَ المَاءِ » ٤ ، و « سُيِّتُ

وَجُوهُ » ٥ . ونحو ذلك .

وقال الراجز :

وَابْتُدِلْتُ غَضَّيَ وَأُمُّ الرِّحَالِ وَقَوْلَ : لا أَهْلُ لَهُ ولا مالُ

وقال الآخر :

نُوطَ إِلَى صُلْبِ شَدِيدِ اَلْحَلِّ وَعُنُقِ كَالجِدْعِ مُتْمَهِّلُ

وقال الآخر :

حُوكَتُ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ مُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكَ ولا تُشَاكُ

يريد « نَيْطَ ، وَحَيْكَ » ٦ .

١ - من الآية ٦٥ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - وحل ، وحل ، ساقط من ظ ، ش .

٣ - فهو : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : حيل .

٥ - أول الآية ٧١ من سورة الرمر ٣٩ .

٦ - من الآية ٤٤ من سورة هود ١١ .

٧ - من الآية ٢٧ من سورة الملك ٦٧ .

٨ - ص : « نيطت وحيك » غير أن التاء من حيك غير ظاهرة .

ولأنما كان « قَيْلَ ، وخَيْفَ ، وبيِعَ » بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده ؛ لأنَّ
 سبيلَ المكسورِ إذا كان قبْلَه مضمومٌ فأُسْكِنَ . أن تُنْقَلَ كسرتُه إلى المضموم .
 ألا ترى أنَّك تقول للمرأة « أُغْزِي » وأصله « أُغْزَوِي » فأصل الواو الكسرُ
 وأصل الزاي الضمُّ ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ استثقالاً للكسرة عليها ، نُقِلَت الكسرة إلى
 الزاي فقيِلَ « أُغْزِي » فكذلك قياسُ « قَيْلَ ، وبيِعَ » .
 ومن قال « قَيْلَ » فأشَمَّ قال « أُغْزِي » فأشَمَّ ، ومن قال « قُولَ » لم
 يَتَقَلَّ « أُغْزُو » لثلاثِ يَلْتَبَسِ واحدُ المؤنثِ بجماعة المذكر . فلذلك كان « قَيْلَ ،
 وبيِعَ » [٧٩ ب] أكثرَ في اللُّغَةِ ، وهو اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ .

[نقل « باع ، وقام » إلى « بيع ، وقوم »]

١٠

قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « فَعَلَّ » صارتِ العينُ تابعةً للفاءِ وذلك « باعَ ، وقالَ ، وخافَ ،
 وهابَ » وإنما فعلوا ذلك كراهيةً أنْ يَلْتَبَسِ « فَعَلَّ ٢ يَفْعِلُ » وأخواتها حينَ
 أتبعوا العينَ الفاءَ فقالوا « قُولَ ، وبُوعَ ، وخُوفَ » .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبي عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلون « باعَ ، وقامَ »
 إلى « بيِعَ ، وقومَ » كما يَنْقُلون « بيِعَتُ ، وقومَتُ » إلى « بيِعَتُ ، وقومَتُ »
 لافْصَلَ بينَ « فَعَلَّ ، وفَعِلْتُ » .

وسألتُ أبا عليَّ عن هذا فقال : نعم يَنْقُلون « فَعَلَّ » كما يَنْقُلون « فَعِلْتُ » .

١ - هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : حيث .

٤ - وخوف : ساقط من ظ ، ش .

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نَقَلُوا «بَسَّعَ» إلى «بَسَّيَعَ» و«قَوَّمَ» إلى «قَوَّومَ» ثم أسكنوا العين، فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قام أو انكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة فكان يلزم أن تقول «قد قَوَّومَ زَيْدٌ»، وقد بسَّعَ زَيْدٌ الطَّعَامَ «إذا كان زَيْدٌ هو الذي باع ولم يردُّ به» ففَعِلَ .

وكذلك كان يلزم في «طال» أن يقول «طُولَ» وكان يلزم أن تقول «خَيْفَ زَيْدٌ عَمْرًا» وأنت تريد «خاف» لأنك كنت تُسكن العين من «خاف» وتنقل كسرتها إلى الفاء فتتقلب العين ياءً لانكسار ما قبلها، فتقول «خَيْفَ في خاف» .

يقول: فكروهوا أن يلتبس «فَعَلَّ بِفَعِلَ» .

[بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيدا يفعل وما زيل يفعل»]

قال أبو عثمان: ١٠

وبعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول «قد كَيْدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا وكَذَا ، وما زَيْلٌ يَفْعَلُ كَذَا وكَذَا» يريدون «كادَ» ، وزالَ .

وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يُنشدُ :

وكَيْدَ ضِبَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُشْتِي وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ

١٥

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل «كَيْدَ» ، وزييلٌ : كَيْدَ ، وزييلٌ «على» ففَعِلَ لأن المضارع على «يَفْعَعِلُ» ، وذلك قَوْهْمٌ «يَكَادُ» ، ويزالٌ «وقَوْهْمٌ» كَادَ يَكَادُ ، وزال يزال «بمنزلة» هَابَ يَهَابُ «وكله» ففَعِلَ يَفْعَعِلُ «إلا أن الذين قالوا «كَيْدَ» ، وزييلٌ «نَقَلُوا الكسرةَ من العين إلى الفاء وألقوا حركة الفاء فصار «كَيْدَ»

١ - ظ ، ش : قامت .

٢ - ظ : ش : فدوهم .

وزِيلَ « ولم يخافوا التباسه » بفعلٍ « لأنك لا تقول « كِيدَتْ زيدا يقوم ، وما زِلْتُ زيدا يقوم » . فيُخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ « كِيدَ زيدا يقوم ، وما زِيلَ زيدا يقوم » .
 بـ « فمُفْعَلٌ » منه كما يَلْتَبِسُ « بِيَعُ زيدا [٨٠] الطَّعَامَ » إذا كان هو الفاعلُ بـ « بِيَعُ زيدا »
 « زيدا الطَّعَامَ » إذا كان هو المفعولُ ، فَمِنْ هَاهُنَا اجْتَرَعُوا عَلَى « كِيدَ زيدا »
 يَفْعَعَلُ ، وما زِيلَ زيدا يَتَمَعَّلُ » .

[« كَلتُ طعماً » للفاعل ، و « كَلتُ طعماً » للمفعول]

قال أبو عثمان :

فإن قلتَ : هَلَّا تَنَكَّبُوا فِي « كَلِيتُ طَعَامِي » . وما كان نحوها أن يَسْتَوِينِ
 بـ « فمُفْعِلْتُ » في حالٍ ؟
 قيلَ : فَإِنَّهُمْ أَمَّا يَلْزَمُونَ « فمُفْعِلْتُ » الإِشْمَامَ حَتَّى يَكُونَ فَرَقَابِينَ « فَمَعَلْتُ » ،
 وَفُعِلْتُ » .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هَلَّا تَنَكَّبُوا فِي « كَلِيتُ طَعَامِي » ،
 وَأَنْتَ الْفَاعِلُ وَنَحْوَهُ أَنْ يَلْتَبِسَ بـ « كَلِيتُ طَعَامِي » إِذَا كَانَ غَيْرُكَ كَالنَّكَالِ إِتْيَاهُ :
 أَى كَالِه لَكَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا كَالُوهُمْ ^٢ » أَى كَالُوا لَهُمْ ؟

قال : فالجواب عن هذا أنهم يقولون « كَلِيتُ طَعَامِي » فَيُخْلِصُونَ الْكَسْرَةَ ^٣
 فِي الْكَافِ إِذَا كُنْتَ الْفَاعِلَ وَيَقُولُونَ « كَلِيتُ طَعَامِي » فَيُشِيشُونَ الْكَافَ ، الضَّمُّ ^٥
 إِذَا كُنْتَ الْمَفْعُولَ ، فَرَقَابِينَ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ .

١ - قيل لئلاهم : ساقط من ظ ، ش . وفي هامش ظ : فإنهم مما يلزمون ، نسخة .

٢ - من الآية ٣ من سورة المطففين ٨٣ .

٣ - ش : الكسر .

٤ - ظ : الطعام ، وهو خطأ .

٥ - الضم : ساقط من ظ ، ش .

[من العرب من لا يشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان :

وَيَفْعَلُ هذا من العرب مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » وَلَا يُشِمُّ حِينَ أَمِنَ
الالتباسَ وَيُوافِقُ غَيْرَهُ - مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْالتِّبَاسِ - فِي مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ
وَيَقُولُ « أَيْضًا » خَفِينًا ، وَبُعِنًا . . .

قال أبو الفتح : قَوْلُهُ : وَيَفْعَلُ هذا : أَيْ يُشِمُّ فَيَقُولُ ١ « بَيْعَتُ الطَّعَامِ »
إِذَا خَافَ الْالتِّبَاسَ ، مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَلَا يُشِمُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ الْالتِّبَاسَ
لِأَنَّ الطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَفْعُولَ فَاسْتُعِينِي بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَنِ
الإِشْهَامِ مَعَ « بَيْعِ الطَّعَامِ » .

وَالنَّاءُ فِي « بَيْعَتُ » قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً
فِيحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الْإِشْهَامِ الَّذِي عَنْهُ يَتَّعَقُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

وقَوْلُهُ : وَيُوافِقُ غَيْرَهُ مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْالتِّبَاسِ فِي مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ :
يَقُولُ مَنْ كَانَ مِنْ ٢ لُغْتِهِ أَنْ يَقُولَ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَيُخْلِصُ الْكِسْرَةَ إِذَا
أَمِنَ الْالتِّبَاسَ وَيُخَالِفُ لِأَمْنِهِ الْالتِّبَاسَ مَنْ يُشِمُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ٣ فَإِنَّهُ إِذَا ٣ صَارَ
إِلَى مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ أَشْمَ ضَرُورَةً مَخَافَةَ الْالتِّبَاسِ فَيَقُولُ « خَفِينًا ، وَبُعِنًا » لثَلَا
يَلْتَبِسُ « فَعَلِينَا بِفُعَلِينَا » .

١ - ظ ، ش : يقول .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا .

[من العرب من يدع الكسرة في «بمت ، خفت» ولا يبالي الالتباس]

قال أبو عثمان :

ومنهم من يدع الكسرة . ولا يبالي الالتباس .

قال أبو الفتح ^١ : أهل هذه اللُغة جَرَوْا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس [٨٠ ب] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب ؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب لإخلاس الكسرة وذلك «بيئع ، وخييف» ثم إنهم أسكنوا اللام لانصالها بالضمير فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بحالها ولم يعجبوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام ممَّا يتقدم قبله أو يتأخر بعده ، وبما تدلُّ عليه الحال .

ألا ترى أنك تقول في تحقير «عمرو» : «عمسير» وكذلك تقول في تحقير «عمر» وكلاهما مصروف في التحقير ، وهذا باب واسع وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله ، أو آخره ، أو بدلالة الحال ؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر ^٢ ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها .

[من يقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يلزمه الضمة في هذا كله .

قال أبو الفتح ^٣ : يقول : من قال «بوع ، وخوف» فأخلص الضمة فإنه يقول هنا «بعنت وخفت» مخلصا للضمة .

١ - ١٤١ - ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ - ظ : وكثر .

٣ - ٣٠٣ - ظ : الشيخ .

[إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم »]

قال أبو عثمان :

وأما « ميت تموت » وإنما اعتلت من « فعيل يتفعل » ونظيرها من الصحيح « فضيل يتفضل » .

وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمير يأنشد لأبي الأسود :
 ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر وما مر من عيشي ذكرت وما فضل^٥
 ومثل « ميت تموت : دامت تدوم » وهذا شاذ ، ومثله في الشذوذ :
 « كدأت أكاد » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مت تموت ، ودمت تدوم » عنده على « فعيل يتفعل » لكسرة الفاء في « دامت تدوم » ، ومت « وهما من الواو فجريا تجرى
 « خفت » وكان قياسه « تدام ، وتمات » .

وقد حكى عن بعضهم^١ « تدام وتمات » .
 فأما من قال « تدوم وتموت » فإنه جاء بهما^٢ على « فعيل يتفعل » .
 ونظيرهما « فضيل يتفضل ، وتعيم يتعمم » .
 فأما من قال « مت تموت ، ودمت تدوم » فهو على القياس ، لأنه مثل
 « قلت تقول » .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت ، فيكون بعضهم يقول « ميتا
 تمات » ، وبعضهم يقول « مت تموت » . ثم سمع من أهل لغة^٣ الماضي ،
 وسمع من أهل لغة^٤ المضارع فتركت من ذلك لغة^٥ أخرى .

١ - عن بعضهم : زيادة عن ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ، به .

٣ - ظ : اللغة .

٤ - في موضع هذا الرقم في ظ بين ذلك ، لغة كلمة : من : هي زائدة ، ركائت في ش في هذا
 الموضع : وربيت .

٥ - أخرى : زيادة عن ظ ، ش .

ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: «يَنْعَمُ، وَيَقْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ في الماضي: «نَعِمُ، وَقَضُلُ» [١٨١] ويخالفه في الماضي فيقول: «فَضِيلٌ، وَنَعِيمٌ». ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه وذلك أنه قال: سألت مَنْ يقول في الماضي «أَحْزَنْتَنِي» فقال: «في المضارع «يَحْزُنُنِي»؟

- فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قال «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي فقال ٥ «أَحْزَنْتَنِي». ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة^١ أو الحى الواحد لغتان: «نَعِيمٌ يَنْعَمُ»، و«نَعَمٌ يَنْعَمُ» فيسْمَعُ منهم ماضى لإحداهما ومضارع الأخرى. وكذلك من قال «كُدْتُ أَكَادُ»^٢، إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثل «هَبَّتْ تَهَابُ»؛ فإمّا أن يكونَ مِنْ لغة من قالَ ذلك «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً. فيكون «أكادُ» على «كُدْتُ»، وإمّا أن يكون يوافق في المضارع ١٠ مَنْ يقول في الماضي «كِدْتُ».

[من العرب من يقول: «لا أفعل ذلك ولا كوداً ولا هما»]

٣ قال أبو عثمان:

وزعم الأصمعيُّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «لا أفعلُ ذلك ولا كوداً ولا هما» فجعلتها من الواو.

١٥

٤ قال أبو الفتح: هذه الحكاية تصلح أن تكونَ على اللغتين جميعاً «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً، فمن قال «كُدْتُ» فأمره واضح؛ لأنه من الواو بمنزلة «قُلْتُ قَوْلًا»، وأما من قال «كُدْتُ أَكَادُ» فقد يجوز أن يكونَ من

١ - الواحدة: ساقط من ظ، ش. ٢ - ظ، ش: تكاد.
٣، ٣ - ظ: قال الشيخ أبو عثمان. ٤، ٤ - ظ: قال الشيخ.
٥ - جميعاً: ساقط من ظ، ش.
٦ - أما: ساقط من ظ، ش.

الواو « فَعَلَيْتُ أَفْعَلُ » بمنزلة « خِفْتُ أَخَافُ » ، ويجوز أن يكون « كِيدْتُ أَكَادُ » من الياء بمنزلة « هَبْتُ أَهَابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كَيْدًا » ، فالواو ، والياء فيه لغتان .

[أصل ليس « ليس »]

٥ قال أبو عثمان : وأما « لَيْسَ » فأصلها « لَيْسَ » ولكنها أُسْكِنَتْ من نحو « صَيْدَ البعير » ولم يَتَقَلَّبْها : لأنهم لم يُرِيدُوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شيئاً من أمثلة الفِعْل ٢ فتركوها على حالها بمنزلة « لَيْتَ » ٣ .

قال أبو الفتح : قد صحَّ أن « لَيْسَ » فِعْلٌ لقولهم « لَسْتُ ، وَلَسْنَا ، كَفُمْتُ ، وَقُمْنَا » وإذا شَبَّتْ : أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعَلَّ ، أو فَعَلَّ ، أو فَعَلَّ » فلا يجوز أن تكون كانت « فَعَلَّ » لأنه ليس في ذوات الياء « فَعَلَّ » إنما ذلك في الواو خاصة نحو « طال فهو طَوِيلٌ » .

ولا يجوز أن تكون كانت « فَعَلَّ » لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يَجْزُ فيه إسكانها ، ألا ترى أنه لا يُسْكَنُ نحو « ضَرَبَ ، وَقَتَلَ » كما يُسْكَنُ « كَرَّمَ ، وَعَلِمَ » فيقال « كَرَّمَ زَيْدٌ ، وَعَلَّمَ بَنَكْرٌ » وإنما ذلك لخفة الفتحة ، وقد تقدم القول في هذا فلا بدَّ من أن يكون « فَعَلَّ » وأصلها ١٥ [٨١ ب] « لَيْسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعير » وأصلها « صَيْدَ » ويقولون أيضا « صَيْدَ » على الأصل .

١ - في هامش من حذفا ما يأتي : حاشية : ليس فعل ، و « فعل » قد تسلب حركتها ، و « فعل » لا توجد مسكنة .

٢ - ظ ، ش : الأمر :

٣ - ش : ليست .

٤ - ظ : ثبتت ، وهو خطأ .

وألزموا « لَيْسَ » الإسكانَ في كل قولٍ ؛ لأنها لما لم تتصرف شُبِّهَتْ
بـ « لَيْسَتْ » فَتُصِرَّتْ على سكون العين لا غير .

[بحسب « عور ، وصيد » ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان :

- وأما قولهم « عَوْرَ يَعْوَرُ ، وَحَوَلَ يَحْوَلُ ، وَصَيْدَ يَصِيدُ » فإنما
جاءوا بهم على الأصل ، لأنهم في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل
٢ لسكون ما قبله نحو : « ابيضضتُ ، واسوددتُ ، واعوررتُ ، واحوللتُ »
فلمَّا كُنْ في معنى ما لا بد له من ٣ أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله
نحو كُنْ ، ولو كُنْ على غير هذا المعنى لا اعتلن ٤ .

- قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هلا أعلوا « عَوْرَ ، وَصَيْدَ » كما
أعلوا « خَافَ ، وَهَابَ » وأصلهما « خَوْفٌ ، وَهَيْبَةٌ » ؟
فالجواب : أن « عَوْرَ » في معنى « اعْوَرَّ » فلمَّا كان « اعْوَرَّ » لا بد له من
الصحة لسكون ما قبل الواو صحَّت العين في « عَوْرَ ، وَحَوَلَ » ونحوهما ؛ لأنها قد
صحَّت فيما هو بمعناها ٥ فجُعِلَتْ ٦ صحة العين في « فَعِيلٌ » أمارَةً ؛ لأنه في معنى
« افْعَلَّ » .

١٥

وحكى أبو زيد : « أود البعير ٧ ، يَأُودُ أوداً » وإنما صح هذا عندي ؛ لأنه رَسِيلٌ

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - من : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : اعتلن .

٥ - ظ ، ش : بمعناها .

٦ - ظ ، ش : فجعل .

٧ - ظ ، ش : العود .

« عَوَّجَ يَنْعَوِّجُ عَوَّجًا » فَأُجْرِي مُجْرِي نَظِيرِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ
« أَوْدَ : افْعَلَّ » وَلَوْ جَاءَ لَكَانَ قِيَاسُهُ ١ « لِيُودَّ » .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَا صَحَّتْ فِي « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » وَأَصْلُهُمَا « أَقْوَمَ ،
وَأَمِيلَ » لَلْسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا كَمَا صَحَّتْ فِي « اَعْوَرَ ، وَاحْوَلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا ؟

فَلَأَنَّ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ٢ إِنَّمَا اعْتَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَيْنِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ
لِاعْتِلَالِ « فَعَعَلَ » مِنْهُمَا قَبْلَ النَّقْلِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ « قَامَ ، وَمَالَ » ٣ ثُمَّ نَقَلْتَ الْفِعْلَ بِهَمْزَةِ النَّقْلِ
فَقُلْتِ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ، وَ « اَعْوَرَ » لَمْ يُنْقَلْ مِنْ « عَارَ » فَيَجِبُ إِعْلَالُهُ

لِاعْتِلَالِ « فَعَعَلَ » مِنْهُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَقَدْ قَالُوا ٤ « عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ » وَهُوَ
قَلِيلٌ لَا تَقُولُ مِثْلَهُ : « حَالَتْ فِيهِ تَحَالٌ » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

نُسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
فهذا الفصل بينهما .

وقولته : « ولو كُنَّ على غير هذا المعنى اعتلكتن » ؛ يقول: لو لم يكن

معنى « عَوَّرَ : اَعْوَرَ » ومعنى « حَوَّلَ : اِحْوَلَ » لَوْ جَبَّ إِعْلَالُهُمَا كَمَا أُعِلَّ
« خَافَ ، وَهَابَ » لِأَنَّ يَنْقَلُ فِي مَعْنَاهُمَا « افْعَلَّ » نَحْوَ « اِخْوَفَ ، وَاهْتَبَّ » .

[بحىء « اجتوروا » وبابه على الأصل]

[١٨٢] قَالَ أَبُو عَثْمَانَ :

وَمِثْلُ ذَلِكَ « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَرُوا » حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُنَّ تَمَعَى مَا الْوَاوُ فِيهِ

مُتَحَرِّكَةً وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ ٧ وَلَا تَعْتَلُ فِيهِ نَحْوُ « تَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا » .

١ - قِيَاسُهُ : سَاقَطَ مِنْ ظَ ، ش .

٢ - ظ : وَأَقَامَ .

٣ - ظ : وَقَالَ .

٤ - ظ : وَأَقَامَ .

٥ - ظ ، ش : قَالَ قَوْمٌ .

٦ - ظ : مَعْنَاهُ . ش : مَعْنَاهُمَا .

٧ - وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ : سَاقَطَ مِنْ ظَ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول : « اعْتَوَرُوا ، واجْتَوَرُوا » في أنهما صححا ، لأنهما بمعنى ما لا بد من تصحيحه ، وهو « تعاونا وتجاورا » بمنزلة « حَوَلَ ، وَعَوَرَ » .
 ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في « تعاونا ، وتجاورا » ألفا ، فلو قلبت الواوِ أَلِفًا لالتقى ساكنانِ فحُدِقتا إحداهما فصار اللَّفْظُ « تعانوا ، وتجاروا » ٢
 وزال بناءُ « تفاعلوا » فسترك ذلك لذلك ، وكذلك صحّت في « اجتوروا » لأنه
 بمعنى « تجاوروا » ولولا ذلك لَوَجِبَ إعلالُ « اجتوروا ، واعتوروا » لأنهما
 بوزنِ « افتعلوا » بمنزلة « افتادوا ، واعتادوا » . ولو بنيت « افتعلوا »
 من لفظ « ج و ر » وأنت لا تريد به معنى « تفاعلوا » لَوَجِبَ إعلاله فكُنْتَ
 تقول « اجتاروا » ٣ .

[باب « تاه يتيه ، وطاح يطيح »]

١٠

قال أبو عثمان :

وأما « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » فزعم الخليلُ أنهما : « فَعِيلٌ يَفْعِلُ »
 من الواوِ مثل « حَسِبَ يَحْسِبُ » من الصَّحِيحِ . ويدلُّك على ذلك « طَوَّحْتُ
 وتَوَّهْتُ ، وهو أَتَوَّهْتُ منه ، وأَطَوَّحْتُ منه » .

قال أبو الفتح : إنما ذهب الخليلُ إلى هذا ، لأنه لما رأى العينَ واوًا في « تَوَّهَ
 وطَوَّحَ » ورآهم يقولون « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » ولم يُمكنه أن يجعلهما
 من الياءِ كـ « باع يبييعُ » لأنَّ الدلالة قد قامت على كونِ العينِ واوًا ، ذهبَ إلى
 أنها « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » فكأنها في الأصل عندَهُ « طَوَّحَ يَطْوُحُ ، وتَوَّهَ يَتَوَّهُ »

١ - ص : حذف .

٢ - ص : ظ : « تعاونا وتجاورا » بإثبات الواوِ بعد ألف تفاعل وهو مخالف للمثال الذي
 أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ - ظ : ش : اجتار .

٤ - ظ : أنها .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ولم يمكنهم أن يعملوها .

فجرى « طِيحَتْ، وَتَهَتْ » مجرّى « خِفْتُ » ثم نقل في المضارع الكسرة من عين
الفِعْلِ إلى فائه فسكنتُ وَحَصَلَتْ قَبْلَهَا الكسرةُ فانقلبتْ ياءٌ كـ « مِيقاتٍ،
وميزانٍ » .

[من العرب من يقول « تيه ، وطيح »]

قال أبو عثمان :

ومِنَ العرب مَنْ يقول « تَيْهَةً ، وَطِيحًا » فهو عند هؤلاء مِثْلُ « باعَ
يَبِيعُ » وأخبرني الأصمعيُّ قال : حدثني عيسى بن عمر قال : سمعتُ رُوْبَةَ
سُنَيْدٍ :

تَيْهَةً فِي تَيْهَةِ الْمُتَيْهِينَ

فجعلها من الياء .

١٠

قال أبو الفتح : إنما ذهب أبو عثمان ١ إلى أن « تَيْهَةً ، وَطِيحًا » ٢ من الياء ؛
لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوّهَ ، وَطَوّحَ » ٣ كما حكى الخليل .
ولمعتريّضٍ أن يقول ٣ ما تُنْكَرُ أن يكون ٣ « تَيْهَةً ، وَطِيحًا » من الواو
لأنه لم يأت بهما على « فَعَلَّ » [٨٢ ب] فيلزمه « طَوّحَ ، وَتَوّهَ » بل جاء بهما على
« فَيَعَلَّ » نحو « بَيَّطَرَ ، وَبَيَّقَرَ » فكأنهما كانا « طَيَّوْحَ ، وَتَيَّوّهَ » ثم قلبت الواو
ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها ويكُونُ ؛ كقول الهذليّ أنشدناه أبو عليّ :
فلمّا جلاهما بالأيام تحسّرتْ ثباتٍ عليها ذلُّها واكتئابُهما

١٥

١ ، ١ - ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : ويقول ، وهو خطأ .

وَحَسَبْتُ^١ : « تَفْسَعَلْتُ » . من حازَ يَحُوزُ ، وأصلها « تَحْيَوَزْتُ » ثم
قَلَبَ الواوَ ياءً لَوْقُوعِ الياءِ السَّاكنَةِ قَبْلَها .

قيلَ : هذا فاسدٌ مِنْ وُجُوهٍ .

أحدُها : أنَّ « فَعَعَلَ » في الكلامِ أَكْثَرُ مِنْ « فَيَعَعَلَ » ، فحملهُ على الأَكْثَرِ
أولى ٢ وأسوَعُ .

وثانٍ : أن معنى « تَيْيَهَ » ، وَطَيَّحَ « تَكَرَّرَ ذلكَ الفعلُ منه فَجَرَى ذلكَ تَجْرِي
« قَطَعَ » وكَسَّرَ في أُنْهَمَا لَتَكَرُّبِ الفِعْلِ ، فِين هُنَا حَمِلَ على « فَعَعَلَ » .

وثالثٌ : يدلُّ على أنَّ « تَيْيَهَ : فَعَعَلَ » ، دونَ فَيَعَعَلَ وهو ما أنشده
عيسى ابن عمر^٣ عن رؤبنة في هذه الحكاية من قوله :

تَيْيَهَ في تَيْيَهِ المُتَيْيِهِينَ

فَتَيْيَهَ بِمَنْزِلَةِ « سَسِيرَ ، وَبَيْعَ » .

ولو كانَ « تَيْيَهَ : فَيَعَعَلَ » من الواوِ لَوَجِبَ أن يُقالَ فيه إذا بُنِيَ للمفعول
« تُوَوِهَ » كما يُقالُ : « تُوَوِمُ زَيْدٌ وَقُوُولَ » ألا ترى إلى قول جرير :

بانَ الخَلِيطُ ولو طُوِوعَتْ ما بانَا

وقول الراجز :

وفاحمٍ دُووِيَّ حَتَّى اعْلَنَنْكَسَا

فإنَّ قُلْتَ : إنَّ هذَيْنِ إِنَّمَا أَصْلُهُمَا « فاعَلَ : دَاوَى ، وَطَاوَعَ » . وَتَيْيَهَ ،
على قولِ حَصَمِيكَ « فَيَعَعَلَ » فأينَ « فاعَلَ » من « فَيَعَعَلَ » ؟ .

قيلَ : لافْصَلَ في هذا الموضعِ بَيْنَ « فاعَلَ » ، وَفَيَعَعَلَ » ، ألا ترى أَنَّكَ
لو بَنَيْتَ « فَيَعَعَلَ » من « قُلْتَ » لَقُلْتَ « قَيْلَ » . فلو بَنَيْتَهُ للمفعول لَقُلْتَ

١ - ظ ، ش : فتخيرات .

٢ - أولى : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يقول .

٤ - ابن عمر : ساقط من ظ ، ش .

« قُوُولٍ » كما تقول إذا بنيت « قَاوَلٌ » للمفعول « قُوُولٌ » . ومن هنا قلت في
 « فُعِيلٍ » من « فَيَعْعَلٍ » من « سِرَّتٌ : سُورٌ » ولم تُدْغِمِ الواو في الياء وإن
 كانت ساكنة قبلها .

كما أنك لو بنيت « فُعِيلٍ » من « فَاعَعَلٍ » من « سِرَّتٌ » لقلت « سُورٌ »
 ٥ ألا ترى أنك تقول في « بَيَّطَرَ : بُوَطِرَ » كما تقول في « قَاتَلَ : قُوْتِلَ »
 فلا فصل إذًا بين « فَيَعْعَلٍ » ، و « فَاعَعَلٍ » إذا بنيتهما للمفعول ؛ لأن الياء أشبهت
 الألف لانقلابهما جميعا إذا بنيت الفعل للمفعول ، وسأتيك هذا في موضعه
 إن شاء الله .^١

فمن هنا قلت : إنه كان يجب أن لو كان « تَيْبَةٌ : فَيَعْعَلٍ » أن يقال فيه « تُوَوَةٌ »
 لو كانت عينه من الواو كما ذهب إليه الخصم .^{١٠}

وجه رابع : وهو أنك إذا جعلت « تَيْبَةٌ ، وَطَيْبَحٌ » من الواو وذهبت إلى
 أن أصلهما « تَيْبَةٌ وَطَيْبُوحٌ » لزمك أن تقول إن [٨٣] « طاح يطايح » ،
 وتاه يتيه » على « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » من الواو و ، « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » ليس مما
 ينبغي أن يقاس عليه ما وجد مسند وحة عنه .

١٥ وهاهنا وجه ظاهر غير هذا .

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن « تَيْبَةٌ وَطَيْبَحٌ » من الياء ، فالأظهر أن
 يكون « طاح يطايح » ، وتاه يتيه » من الياء ، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب
 إليه الخليل .

١ - إن شاء الله : زيادة من ط ، ش .

٢ - إن : زيادة من ط ، ش .

[العرب تقول : « وقع في التوه ، والتيه »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيد : أنه سمع العرب تقول : « وَقَعَ فِي التَّوْهِ ، وَالتَّيِّهِ » فعلى هذا يُجْرَى ما ذَكَرْتُ لَكَ .

قال أبو الفتح : اعلم أن قولهم : « التَّوْهُ » لا يجوز أن يكون عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء ؛ لأنهما لو بتيا مثل « بُرْدٍ » من « بَعْتُ » لقالا « بَيْعٌ » وهما يُجِيزَانِ فِي « دَيْكٍ وَفَيْلٍ » أي يكونا « فِعْلاً وَفُعْلاً » ويُجْرِيَانِ الْوَاحِدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُجْرَى الْجَمِيعِ نَحْوَ « بَيْضٍ » فِي جَمْعِ « أَبْيَضٍ » وإنما هي ^٢ « فَعْلٌ » ^٣ .

٥ فأما أبو الحسن فيمكن ؛ أن تكون « التَّوْهُ » عندَه مِنْ الْيَاءِ وَالْوَاوِ جَمِيعاً ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِنَّهُ لَوْ بَتِيَ مِثْلَ « بُرْدٍ » مِنْ « بَعْتُ » لَقَالَ « بُوعٌ » . وكان يقول : إني إنما أُبَدِّلُ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فِي الْجَمْعِ نَحْوَ « بَيْضٍ » لَافِي الْوَاحِدِ ؛ وَإِذَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَلَا خِلَافَ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ « الطُّوْلِ » وَالجُّوْلِ .

١٥ وأما « التَّيِّهِ » فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فِعْلاً مِنَ الْوَاوِ نَحْوَ « عَيْدٍ » وَقَيْلٍ « انْتَقَسَبَتْ وَأَوْهَ يَاءٌ لِسُكُونِهَا وَإِنْ كَسَّرَ مَاقِبَلَهَا ، وَيُمْكِنُ

١ - أن يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : هو .

٣ - أمام « فعل » في هامش ص : « في نسخة وإنما هي فعل » .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أبو الحسن قال فيمن .

٥ - ص : سيبويه .

على قول الخليل أن يكون من الياء فيكون «فِعْلاً»، وفُعْلاً» جميعاً فيكون كـ «دَيْتُكَ»،
وفَيْتُكَ» وقد ذكرتهما .

فأمّا على قول الأَخْفَش فإن كان «تَيْه» من الياء فلا يجوز إلا أن يكون
«فِعْلاً» دون «فُعْلاً» لأنّه لو كان «فُعْلاً» لَقِيلَ «تَوْه» لأنه واحد لا جمع
كما تقول في «فُعْلاً» من العَيْشِ «عُوشٌ» والأظهر أن يكون «تَيْه» من
الياء للأدلة التي تقدّمت ، ولولا ما تقدّم منها لاعتدل أن يكون من الياء والواو
جميعاً . وقال رُؤْبَةُ أيضاً :

بِهِ تَمَطَّتْ غَوَّلَ كُلِّ مَيْتِيهِ

فهذا من الياء لا محالة ولا يَسُوعُ حَمَلُهُ على باب «صَبِيئَةٍ»، وَعَلِيئَةٍ» لقلته .

قال أبو عثمان :

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

- فإذا كان الحرف الذي قبيل الحرف [٨٣ ب] المعتل من بنات الثلاثة ٢
- ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً . فإنك تسكن المعتل وتحوّل حركته على الساكن الذي قبله وذلك مطرد في كلامهم ، وسأبيّن إن شاء الله ، وذلك نحو « أجاد » وأقال ٣ ، وأبان ، وأخاف ٣ ، واستترت ، واستعاد ، وأصله « أجود » ، وأقول ٤ ، وأبين ، وأخوف ، واستترت ، واستعود ، ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح ١٠ ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل « أجاد وأخاف : أجود وأخوف ، واستترت واستعاد : استترت واستعود » ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله وهو قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » .

وقولهم :

صدّدت فأطولت الصدود

١ - ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ - من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : وأبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ - وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم: «اسْتَسْوَقَ الْجَمَلُ» ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة؛ لأنها كانت مُعْتَمَلَةً فِي الثَّلَاثِيَّ ، فنقلوا حركةَ الواوِ والياءِ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا فقلَّبوهما أَلِفًا لِتَحْرُكِهِمَا ١ فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا ، ولولا اعتلاهما فِي الثَّلَاثِيَّ ٢ لَمَا وَجَبَ إِعْلَالُهُمَا الْآنَ ؛ لِأَنَّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرَّيَا مَجْرَى الصَّحِيحِ .

[المضارع ما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

٥

قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتِ «هُوَ يَفْعَلُ» من هذا أَجْرِيَّتَهُ ذَلِكَ الْمُجْرَى إِلَّا أَنْكَ مُنْحَوَّلٌ عَلَى السَّاكِنِ كَسْرَةً؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَلَ كَانَ مَكْسُورًا فِي الْأَصْلِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «هُوَ يُخَيِّفُ» وَأَصْلُهُ «بُخْوَفُ» ، وَكَذَلِكَ «يَسْتَتِرِيثُ» وَأَصْلُهُ: «يَسْتَتَرِيثُ» ١٠ فَأُلْقِيَتْ ٣ حَرَكَتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ٣ ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً . وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ مِنْ هَذَا فَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ مَجْرَاهُ نُحُوٌّ «هُوَ يُبْسِنُ» وَأَصْلُهَا ٤ «يُبْسِنُ» فَفَعَلْتِ بِهَا مَا فَعَلْتِ بِأَخِيَّتِهَا .

قال أبو الفتح : يقولُ من حيثُ وَجَبَ نَقْلُ الحَرَكَةِ مِنَ عَيْنِ الفِعْلِ إِلَى فَاثِهِ فِي «أَقَامَ» ، وَاسْتَعَاذَ «وَجَبَ أَيْضًا نَقْلُ الحَرَكَةِ مِنَ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ فِي المِضَارِعِ ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي تَنَقَّلَهُ - فِي المِضَارِعِ - كَسْرَةً؛ لِأَنَّ العَيْنَ كَانَتْ مَكْسُورَةً . ١٥

وقوله أخيراً : فَمَعَلْتِ بِهَا مَا فَعَلْتِ بِأَخِيَّتِهَا ، وَهُوَ يَعْنِي «يُبْسِنُ» يَقُولُ تَنَقَّلْتَ الكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا تَنَقَّلْتَهَا مِنَ الْوَاوِ فِي «يُخَيِّفُ» ٥ إِلَى

١ - ظ : لتحركها .

٢ - ظ ، ش : الثاني ، وهو خطأ .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : «حركتهما على ما قبلهما» .

٤ - ش : وأصله . وهامش ظ : والأصل .

٥ - «في يخيف» غير واضح في ص .

ما قبلها وبقيت الياء بحالها، لأن الياء لا تبذل للكسرة قبلها [١٨٤] فهذا
الندي صح ما قبل عينه .

فأمّا ما اعتلت فآؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين وذلك قولك في
« أفعلت » من « آم ، وآل : آيمت ، وآولت » لأنه لما اعتلت الفاء وهي

همزة فقبلت ألفاً صحت العين . وعلى ذلك قول الشاعر :

يُنْيِي تجاليدى وأقتادها ناور كراسِ الفدَنِ المؤيدِ

فهذا « مُفَعَّلٌ » من الأيدِ وهو القوّة ولم يقل : المؤادِ .

وقال طرفة :

يقولُ وقد ترّ الوظيفُ وساقها ألت ترى أن قد أتيت بمؤيدِ

وهي الداھية ، وهي من الأيدِ أيضاً ولم يقل : المُسَيّدِ .

وقالوا : « آيدته » في « أفعلته » من الأيدِ ، و « آيدته » فعلته .

و « آيدته » قليلة مكرّوهة ، لأنك إن صححت فهو ثقيل ، وإن أعلت جمعت

بين إعلالين .

فعدل عن « أفعلته » إلى « فعلته » في غالب الأمر .

١٥ [جميع الأسماء المبدوءة بيم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلالها]

قال أبو عثمان :

والأسماءُ من هذه الأفعالِ إذا كانت في أوائلها الميمُ فُعِلَ بها ما فُعِلَ
بالمضارعِ مِنْ إلقاءِ الحركةِ على الساكنِ وقسبِ الساكنِ المُعْتَلِّ إلى ما قبله
وذلك قولهم « مُقِيمٌ ، ومُخَيِّفٌ ، ومُبَيِّنٌ » وأصله « مُقِيمٌ ، ومُخَوِّفٌ ، ومُبَيِّنٌ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - الساكن : ساقط من ش .

فَأُلْقِيَتِ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا
وَالْيَاءُ تَرَكَّتْهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلّة العيّنات
يجب إعلالها ، بتسكين الواو والياء منها ، ونقل حركتيهما إلى ما قبلهما ،
لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين ^١ والظروف والمصادر سواء ؛ لأنها
كلّها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها ؛ لا اعتلال أفعالها ، فاسم الفاعل
« يُخَيِّفُ ، وَمُخَيِّفٌ » فقد جرى مجرى « يُخَيِّفُ ، وَيُقِيلُ » والظروف
قولك : « هذا مقام شأز » إذا أخذته من « أقام » فجرى « مقام » جرى « يُقام » .
ومن قال : « هذا مقام شأز » ففتح الميم أخذه من « قام يَقُومُ » وأصله
« مَقُومٌ » فجرى مجرى « يَخَافُ » لأن أصله « يَخْوَفٌ » كما أن أصل « مقام » :
« مَقُومٌ » فجرى مجرى قولك « هذا رجلٌ مقامٌ عن موضعه » .

وكذلك المصادر لأنه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتلال سائغا في الظرف
فالمصدر أحق به وذلك قولك : « عجببت من مقامك على زيد ، وقممت مقاما »
كما تقول « قممت قياما » .

[اسم المفعول من هذا الباب يعلى كالمضارع المبني للمفعول]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الاسم مفعولا وفي أوله الميم كان على مثل « يُفْعَلُ » إذا
قُلْتَ « هو يُخَافُ ، وَيُقَالُ فِي بَيْعِهِ ، وَيُقَامُ لِلنَّاسِ » وذلك قولك « هو مُخَافٌ ،

١ - والمفعولين : ساقط من ظ ، ش .

ومُقَالٌ فِي بَيْعِهِ ، وَمُقَامٌ لِلنَّاسِ . وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا وَفِي « يُفْعَلُ » وَاحِدَةٌ لِأَنَّ
 « يُخَافُ » وَيُقَامُ وَيُقَالُ [] ١ أَصْلُهُ « يُخَوِّفُ ٢ وَيُقَوِّمُ لِلنَّاسِ ، وَيُقَيِّلُ
 فِي بَيْعِهِ ٣ » فَأَلْتَمَيَّتْ حَرَكَةُ الْمُعْتَلِّ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَقَلَبَتْ الْمُعْتَلَّ الْفَاءَ
 لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ . وَكَذَلِكَ « مُقَالٌ ، وَخُفَافٌ » أَصْلُهُ « مُخَوِّفٌ ، وَمُقَيِّلٌ فِي بَيْعِهِ »
 فَفَعَّلُوا بِهِ مَا فَعَّلُوا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي مِثَالِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا هَاهُنَا ٣ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ ٥
 وَالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ الْمِيمِ ، وَالْمِيمِ لَيْسَتْ مِنْ زَوَائِدِ
 الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَخَافُوا التَّبَاسُ ٥ فَأُجْرِيَا مُجْرَى وَاحِدًا .

قال أبو الفتح : قوله ٦ : وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفي أولِهِ الميمُ : كلامٌ
 فيه تسامُحٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يَكُونُ أَبَدًا مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي أَوَّلِهِ الْمِيمِ ؛
 وَإِنَّمَا مَخْرَجُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّوَكِيدِ وَفِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ ١٠
 مَا ذَكَرْتَهُ .

وكانَ أجمودٌ من هذه العبارة أن يقولَ : واعلم أن اسمَ المفعولِ من هذا
 البابِ يجرى مجرى الفعلِ المضارعِ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعله من هذا الباب ؛ لِأَنَّ « مُخَافًا »
 جرى مجرى ٨ « يُخَافُ » فِي الإِعْلَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مُشَارَكَةِ الْأَسْمَاءِ - مِنْ
 هذه الأفعالِ - الْأَفْعَالِ الَّتِي جَرَّتْ عَلَيْهَا .

١ - ويقام ويقال : لم يرد في النسخ الثلاث . والمقام يقتضيه فزدناه ووضعناه بين معقوفين
 بدلالة على زيادته .

٢ ، ٢ - ساقط من ش ، وكتب في ظ ثم رجع ، وفيها « يقال » بدل « يقيل » .

٣ . هاهنا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أول .

٥ - ظ ، ش : الالتباس .

٦ - قوله : ساقط من ظ .

٧ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش .

وقوله : ولم يُفترِّقوا بين الأسماء والأفعال ، لأنّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال .

يقول : فقد أمنوا الاستيـباسَ لمحجى الميم في أول الاسم ، فالميم من خواصّ الزيادة في الأسماء . وحرُوف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء ؛ وإنما بأبها الأفعال .

[مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء]

٥

فإن قلت : فهلا قصّرت حرُوف المضارعة على الأفعال ، كما قصّرت الميم على الأسماء ، وقد سمعناهم يقولون « أفكّل » ، وأبدع ، وتتنضب ، وتتنقل ، وغير ذلك ممّا في أوله الهمزة [١٨٥] والنون والتاء والياء ؟
 قيل : إنما زيدت هذه الحروف التي بأبها الأفعال في أوائل الأسماء لِقُوَّةِ الأسماء وتمكّنها وغلبتها للأفعال فشاركته الأسماء في هذا الموضع الأفعال لقوتها ١
 ولم تُشارك الأفعال الأسماء في زيادة الميم أولاً في الأفعال ؛ لضعف الأفعال عن الأسماء ، وأكثر زيادة حرُوف المضارعة إنما هي في الأفعال .

١٠

ويدلّك على أنّ أصل ٣ هذه الزيادات - أعنى حرُوف المضارعة - أنّ تكون في أول الأفعال - أنّ الأسماء التي جاءت على « أفعل » أكثرها صفات نحو « أحمر وأصفر ، وأخضر ، وأسود » ، وأبيض ، والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة .

١٥

ألا ترى أنّ باب « أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض » ٦ « أكثر من

١ - ظ ، ش : بقوة .

٢ - لقوتها : ساقط من ش .

٣ - أصل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : إنما .

٥ - وأخضر ، وأسود : ساقط من ظ ، ش .

٦ - وأسود وأبيض : زيادة من ظ ، ش .

باب « أَيْدَعِ ، وَأَزْمَلِ ، وَأَفْكَلِ » فلمّا أرادوا أن يَكْتُمُوا هذا المِثَالُ الذى فى أوّله الهمزةُ جَعَلُوهُ صفاتٍ لِقُرْبِ ما بين الصِّفَةِ والفِعْلِ .
 ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصِّفَةَ تحتاجُ إلى الموصوفِ ، كما أن الفِعْلَ لا يبدَأُ له من الفاعلِ .

[لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعمل]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الزوائدُ التى فى أوائلِ الأسماءِ هى الزوائدُ التى تكون فى الفِعْلِ وكانَ الاسمُ على زِنَةِ الفِعْلِ بالزوائدِ فإنَّ الأسماءَ تُصَحِّحُ^٢ ولا تُعَلِّ^١ ، وذلك أنك لو بنيتَ مِن « قال : يقول » اسماً على مِثَالِ « يَفْعَلُ ، أو يَفْعَلُ ، أو يَفْعَلُ » أو مِن « باب « باعَ يَبِيعُ » كُنْتَ قائلاً : « يَقُولُ ، وَيَقُولُ ، وَيَقُولُ » - ١٠ وَيَبِيعُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَبِيعُ » . وإنما فعلتُ هذا لِسَفَرِ قِ بين الأسماءِ والأفعالِ وكانت الأسماءُ أخفَّ من الأفعالِ ولم يكن فيها « أَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ » ، وَيَفْعَلُ على معنى ما يكونُ فى الأفعالِ ، فصَحَّحُوهَا لذلك حيثُ كانتِ الزيادةُ التى فى أوائلِها هى الزيادةُ التى تكون للأفعالِ ولم يَفْعَلُوا ذلك بالأسماءِ التى فى أوائلِها الميمُ حينَ قالوا « مَقَامٌ ، وَمَسَاعٌ ، وَمَقَادٌ^٣ » وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ الميمَ لا تكونُ من زوائدِ الأفعالِ . ١٥

قال أبو الفتح : سألتُ . أبا عليٍّ وَقَسْتَ القِراءَةَ عَنِّ هَذَا المَوْضِعِ فَقُلْتُ لَهُ : هَلَا أَعْلَمْتُ هَذِهِ الأَسْمَاءَ التى فى أوائلِها زوائدِ الأفعالِ فَأَجْرِيَتْهَا ؟

١ - الزوائد عن ظ ، وهى ساقطة من ص ، ش وفوقها فى ظ : نسخة .

٢ - ص وهامش ظ (تصحح) ، وظ ، ش : تصحح .

٣ - ظ ، ش : مغار .

٤ - هامش ظ ، ش : فأجريتها . وحس ، ظ : فجريتها .

مُجْرَى الأفعال كما أعلنت الثلاثي من الأسماء فأجربته مجرى الأفعال [٨٥ب] الثلاثية
 وذلك قولك «باب، ودار، وناب» ٢ «كما قُلْتِ في الأفعال «قام، وباع» ؟ .
 فقال: إنما أُعِلَّ «باب» ودار» ولم يُصَحَّ فيُفَرِّقَ بينه وبين الفعل؛ لأنَّه
 ثلاثيٌّ فهو أصلٌ؛ ولأنَّ التَّنوينَ يدخلُه فيُفَرِّقَ بينه وبين الفعل .
 وأمَّا ٣ غيرُه من ذوات الأربعة فقد؛ يُشْبِهُهُ الفعل إذا سُمِّيَ به ° بالزوائد
 التي في أوله فيفارقه التَّنوينُ فيُشْبِهُهُ الفعل فصُحِّحَ للفَرِّقِ .

يقول: «باب، ودار» ثلاثيٌّ مثل «قام، وباع» فليس الفعلُ أحقَّ في هذا الموضع
 بالإعلالِ ° من الاسم . ألا ترى أن أصل «باب: بَوَبٌ» كما أن أصل «قام
 قَوْمٌ» فالعلَّةُ فيهما واحدةٌ، وبابٌ ما في أوله زيادةُ الفعلِ وهو بها على أربعة
 أَحْرَفٍ؛ إنما هو للفعلِ دُونَ الاسمِ، والاسمُ داخلٌ عليه فَأُعِلَّ الفعلُ
 كما يجب فيه، ثم دَخَلَ عليه الاسمُ، فأريدَ الفَرِّقُ بينهما فصُحِّحَ الاسمُ؛ ولأنك
 لو بنيتَ مِنْ «قام» اسمًا على «يَتَعَمَّلُ» فأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقُومُ» لا لَتَبَسَ
 بالفِعْلِ .

فإن قُلْتِ: إنَّ التَّنوينَ يَتَفَصَّلُ بينهما؛ فالتَّنوينُ ليسَ بلازمٍ .
 ألا ترى أنك لو بنيتَ مِنْ «قام» اسمًا على «يَتَعَمَّلُ» فأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقُومُ»
 ثم سَمَّيْتَهُ به رجلاً أو امرأةً، فجعلته علماً لرجالِ التَّنوينِ والجرِّ، فأشبهَ الفعلَ
 بالإعلالِ ° وسَقُوطِ التَّنوينِ والجرِّ . و«باب» ودار» إذا جعلته علماً

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - وناب : زيادة من ظ ، ش .

٣ - أما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - فقد : ساقط من ش ، وهو في ظ : فيه ، وهو خطأ .

٥ - به : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : الإعلال .

٧ - ظ ، ش : بالاعتلال .

فالتَّنْوِينُ لَازِمٌ لَهُ ، فَجَرَتْ إِبَانَةُ التَّنْوِينِ : أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لَفِعْلٌ ، « مَجْرَى إِبَانَةٍ : الْمِيمُ الْمَزِيدَةُ فِي أَوَّلِ الْأَسْمِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ : أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لَفِعْلٌ » . . ، فَمِنْ هُنَا وَجَبَ تَصْحِيحُ « يَفْعَلٌ » اسْمًا مِنْ « قَامَ » وَنَحْوِهِ ، وَوَجَبَ إِعْلَالُ « بَابٍ ، وَدَارٍ » . .

○ [مجيئاً « مزيد ، ومحبب ، وبنات ألبيه » من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان :

فَإِنْ قُلْتُمْ : فَقَدْ أَجَاءَ « مَزِيدٌ » ، فَإِنَّمَا هَذَا شَاذٌ كَمَا شَذَّ « مَحْبَبٌ » ، وَبَنَاتُ أَلْبَبِيهِ « فَإِنَّمَا يُحْفَظُ هَذَا .

قال أبو الفتح : هذه زيادة زادها على نفسه ، يقول : فإذا كان الأمر كما

ذَكَرْتُمْ فَهَلَا قَالُوا فِي « مَزِيدٍ : مَزَادٌ » لِأَنَّ فِي أَوَّلِهِ الْمِيمَ كَمَا قَالُوا « مَقَامٌ » ، وَمَبَاعٌ « وَأَصْلُهُمَا « مَقْوَمٌ » ، وَمَبْيَعٌ » ؟

قال : فالجواب : أَنَّ هَذَا اسْمٌ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ ، كَمَا شَذَّ « مَحْبَبٌ » وَكَانَ

قِيَاسُهُمَا عِنْدَهُ « مَزَادٌ ، وَمَحْبَبٌ » وَقَدْ ذَكَرْتُ [١٨٦] هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَأُرَيْتُ مِنْ أَيْنَ كَثُرَ التَّغْيِيرُ فِي الْأَعْلَامِ .

فَأَمَّا « بَنَاتُ أَلْبَبِيهِ » فَذَكَرَ أَبُو عُثْمَانَ ٢ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ . أَنَّ الْهَاءَ عَائِدَةٌ فِيهِ

عَلَى الْحَيِّ ، أَيْ بَنَاتُ أَلْبَبِ الْحَيِّ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ « أَلْبَبٌ » عَلَمًا ، وَلَوْ كَانَ عَلَمًا لَكَانَ أَقْرَبَ قَلِيلًا .

١ - ظ ، ش : قد .

٢ - ظ ، ث : أبو بكر .

— وأخبرني أبو علي أن الكوفيَّين يروونه « بناتُ ألبَيْه » يريدون جمعَ
 « لُب » — ومعناه . : بناتُ ألبَّ الحَيِّ ، كما يُقال ١ بناتُ أعلَمِه .
 وذهب أبو العباس إلى أن نحو « مقام ، ومبَاع » إنما اعتلَّ ؛ لأنَّه مصدرٌ
 للفعل . أو مكانٌ ، دون أن يكون فُعِلَ ذلك به ؛ لأنَّه على وزن الفعل .
 وأنكر ذلك أبو علي وقال : ألا ترى إلى ٢ إعلالهم نحو « باب ، ودار » ولا
 نسبةَ بينه وبين الفعل أكثر من الوزن . فأما اعتلاله « بمزِيد ، ومزِيم »
 فاسمانِ عسَّمانِ ، والأعلامُ تُغَيَّرُ كثيرا عن القياس .
 وأما اعتلاله بمَقوَدَة فعلية لاله ؛ لأنها مصدرٌ ؛ وإنما هي شاذة .
 وحكى أبو زيد : « وقع الصيْدُ في مَصيْدِنا » بفتح الميم فهذا شاذٌ مثلُ
 « مَقوَدَة » . ١٠

وحكى : « هذا شيءٌ مطيَّبٌ للتفَسُّس » و « هذا شرابٌ مَسْؤَلَةٌ »
 وهذا كلُّه شاذٌ .

[بحي : استحوذ ، وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ]

قال أبو عثمان :

ونظيرُ هذا من الفعلِ « استَحْوَذَ عليهم الشَّيْطَانُ ٣ » و « أَغْيَلَتِ المرأةُ ،
 ١٥ وأجودَ ، وأطيبَ » إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ . ويجرى على قياسِ البابِ
 المطرِدُ ، إلا في « استَحْوَذَ ، وأغْيَلَتِ » فإنَّنا لم نَسْمَعْهُمَا مُعْتَلِّينِ ؛ في اللُّغَةِ ،
 ورُبَّ حَرْفٍ هكذا ، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تَقِسْهُ ؛ فإنَّ جَرَى بابِه على
 خِلافِ ذلك .

١ - ص : يقول . ٢ - ظ ، ش : أن : وهو خطأ فاحش .

٣ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ - ص وهامش ظ : معتلين . وظ ، ش : معتلين .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزِيدٍ ، وَحَجَبٍ » في أنهما خَرَجَا ١ عن القياس قولهم في الفِعْل « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَّتْ ، وَأَجْوَدَ ، وَأَطْيَبَ » ٢ وقياسه : « اسْتَحَاذَ ، وَأَغَالَتْ ، وَأَجَادَ ، وَأَطَابَ » .

وقد ذكرتُ العلة في أنْ خَرَجَ بعضُ الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ تنبيها على باقي المُعْتَلِّ ، واقتصارُهُم على تصحيح « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَّتْ » ٥ دون الإعلال ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامهم بإخراجِ ضَرْبٍ من المُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ ٣ تنبيهاً على الباقي ومحافظةً على إيانة الأُصُولِ المُعْتَسِرَةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من [٨٦ ب] الحكمة في هذه اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ .

وقوله : فاحفظْ هذا ولا تَقْسِمْهُ ؛ أي لا تَنْقُلْ في « اسْتَقَامَ : اسْتَقْوَمَ » ولا في « اسْتَعَانَ : اسْتَعْوَنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعاً . ١٠ وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعَالِبٍ قال : يُقالُ : « اسْتَصَوَّبْتُ ؛ الشَّيْءَ » ولم يُقَلِّ « اسْتَصَبْتُ » ٥ ، و « اسْتَنَوَقَ الجَمَلُ » ، و « اسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ » ولم يقولوا « اسْتَنَاقَ » ولا « اسْتَنَاسَتْ » ٦ وقد كرَّرَ ذِكْرُ المَطْرِدِ والشَّاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب ، وأنا أشرح أحواهما .

اعلم أنَّ المَطْرِدَ والشَّاذَّ عند أهلِ العَرَبِيَّةِ على أربعة أضْرُبٍ : مُطْرِدٌ ١٥ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً ، ومُطْرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ ، ومُطْرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً .

١ - ص ، هامش ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجان .

٢ - وأطيب : ساقط من ظ ، ش .

٣ - وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : استوصيت .

٥ - ظ ، ش : استأصيت .

٦ - ظ ، ش : استاس .

٧ - ذكر : ساقط من ظ ، ش .

أ فالمُطَرِّدُ في القياس والاستعمال جميعاً، هو الذي لانهاية وراءه نحو رَفَعِ
الفاعلِ ونَصَبِ المفعول .

والمُطَرِّدُ في القياس الشاذُّ في الاستعمال، نحو الماضي من « يذَرُّ، ويدَعُّ »
لا يُقال فيهما « وَذَرَ، ولا وَدَعَ » وليس هنا شَيْءٌ يدفعهما من طريق القياس .
٥ قال سيبويه : استغنى عنهما بَسَرَكَ ؛ وهذه ليست حُجَّةً قاطِعَةً ولكن فيها
ضَرْباً مِنَ التَّعَلُّلِ .

والمُطَرِّدُ في الاستعمال الشاذُّ في القياس، قولهم « اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتِ
المرأة » القياس يُوجبُ إعلالهما لأنهما ؛ بمنزلة « اسْتَقَامَ، وأبَانَتِ » ولكن السَّمْعَ
أبْطَلَ فيهما القياس ؛ وحكى ابنُ السَّكَيْتِ : « أَغَالَتِ المرأةُ، وأغْيَلَتِ »
١٠ إذا سَقَمَتِ ولَدَّها الغَيْبِلَ، ولا يعرفُ أصحابنا الاعتلال .

قال أبو علي : والشاذُّ في القياس والاستعمال جميعاً، ما أجازهُ أبو العباسِ مِنْ
تتسيم «مفعول» من ذَوَاتِ الواو التي هي عينٌ ؛ لأنه أجاز في « مَقُولٌ : مَقْوُولٌ »
وفي « مَصْوُوعٌ : مَصْوُوعٌ » قال : لأن ذلك ليس بأثْقَلِ مِنْ « سُرْتُ سُورًا،
وغارت عينه غَوُورًا » . قال أبو علي : فسبيله في هذا سبيلٌ من قال « قامَ
١٥ زَيْدًا » لأنه خارجٌ عن القياس والاستعمال .

وكذلك قولُ الآخر :

يا صاحبي فَدَتِ نَفْسِي نَفُوسَكُما وَحيثما كُنْتما لاقِيْتُما رَشِدًا

[٨٧] إن تُقْضِيا حَاجَةً لِي خَفَّ حَمْلُها تَسْتَوِيانِ نِعمَةً عِنْدِي بها وَيَدًا

أَنْ تَقْرَأَني عَلى أَسْماءَ وَيَحْكُما مِنِّي السَّلَامَ وَالأَ تَعْلِما أَحَدًا

٢٠ فسألتُ أبا علي عن ثباتِ الشُّونِ في « تَقْرَأَني » بعد « أَنْ » ؟

فقال : « أَنْ » مُحْفَقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وأولُها الفِعْلُ بلا فَصْلٍ للضَّرورة؛

فهذا أيضا من الشاذِّ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وتُرِكَ القياسُ ؛ لأنَّ السَّماعَ يُبْطَلُ القياسُ .

قال أبو عليُّ : لأنَّ الغرضَ فيما نَدَوْتُهُ من هذه الدَّواوين، ونَشِيبَتِهِ من هذه القوانين ؛ إنما هو لِيَسْلَحَقَ من ليس من أهل اللُّعَّةِ بأهلها، وَيَسْتَوِيَ من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا وَرَدَ السَّماعُ بشيء لم يَسْتَقِ غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِلَ ٥ عن القياس إلى السَّماعِ .

[إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقى على إعلاله]

قال أبو عثمان :

فأمَّا «يزيد» اسمٌ رجلٍ ؛ فإنما اعتلَّ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ كان فعلا لزمه الاعتلالُ ، ثم نُقِلَ من الفعل فسميَ به ، فهو في المعتلِّ نظيرُ «يَشْكُرُ» في الصَّحيحِ ١٠ فأجبرَ البابَ ١ على ما ذكَّرتُ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إن «يزيد» هذا منقولٌ مِنْ الفعل ؛ وإنما هو مضارعٌ «زاد» فصار كـ «باع ، يبيع» ثم نُقِلَ بعد أن لزمه الاعتلالُ ، فكذلك لو نقلت «يبيع» لركبته مُعَلَّلاً كـ «يزيد» .

فأمَّا لو ارتجلتُ اسماً على «يَفْعِلُ» من «باع ، وزاد» لقلت «يَبْيِيعُ» ، ١٥ ويَزِيدُ» فصحَّحتهما ولم تُعَلِّمهما .

ونظيرُ «يَزِيدُ» في النقلِ «يَشْكُرُ» ، وتَغَلِّبُ» .

وقد سموا أيضا «تَزِيدُ» بالتاء ؛ قال أبو ذؤيب :

يَعْمُرُنَ في حَدِّ الطُّبَّاتِ كأنما كُسِّيتُ بِرُودِ بَنِي «تَزِيدِ» الأذْرُعِ

والقول في «تَزِيدَ» و«يَزِيدَ» واحد .

[إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صحته]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : ابن «يُفْعِلُ» مِنْ «يَخَافُ» اسما ؟ .

قلت : «يُخَوِّفُ» . وكذلك أَخَوَاتُهُ لِأَنَّهَا إِذَا صُعِّغَتْ اسما .

قال أبو الفتح : قد تقدم مثل هذا وشرحه . ومِنْ «أَيْنَ وَجَبَ تَصْحِيحُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِذِ ابْنِيَتْ أَسْمَاءُ» ١ .

[إعلال اسم الفاعل من «قام ، وباع» ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وأما فاعل من «قام ، وباع» فَإِنَّهُ يَعْتَمَلُ وَيُهَمَزُ مَوْضِعَ الْعَيْنِ مِنْهُ ، فَتَقُولُ «بَاعَ ، وَقَامَ» ٢ وَجَمِيعُ مَا أُعِيلَ فَعَلُهُ ففَاعِلٌ مِنْهُ ٣ مُعْتَمَلٌ ٤ .

قال أبو الفتح [٨٧ ب] إنما وجبَ هَمْزُ عَيْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ نَحْوُ «قَامَ ، وَبَاعَ» ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ قَدْ اعْتَلَّتْ فَانْقَابَتْ فِي «قَامَ» ، وَبَاعَ «أَلْفَا» فَلَمَّا جِئْتَ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ عَلَى فَاعِلٍ ، صَارَتْ قَبِيلَ عَيْنِهِ أَلْفُ فَاعِلٍ ، وَالْعَيْنُ قَدْ كَانَتْ انْقَلَبَتْ أَلْفًا فِي الْمَاضِي ، فَالْتَقَتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَلْفَانِ ، وَهَذِهِ صَوْرَتُهُمَا «قَامَا» فَلَمْ يَحْزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، فَيَعُودُ إِلَى لَفْظِ «قَامَ»

١ - ظ ، ش : اسما .

٢ - في النسخ الثلاث «قائل» وهو خطأ ، والصواب : «قائم» ، كما أثبتناه ؛ لأنه اسم فاعل من نام الذي مثل به .

٣ - ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : معتل .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - من : قال .

فحُرِّكَتِ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ، كَمَا حُرِّكَتَ رَاءَ « ضَارِبٍ » فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ ؛
لأنَّ الألفَ إِذَا حُرِّكَتْ صَارَتْ هَمْزَةً . فَصَارَتْ ١ « قَائِمٌ » ، وَبِائِعٌ « كَمَا تَرَى ؛
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الألفَ إِذَا تَحَرَّكَتْ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً ، قِرَاءَةُ أَيُوثِبِ السَّخْتِيَانِيَّ :
« غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » ٢ لَمَّا حُرِّكَتِ الألفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللّامِ
الأولى ٣ بَعْدَهَا انْقَلَبَتْ هَمْزَةً .

٥

وَحَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ
عُبَيْدٍ يَقْرَأُ ٤ : « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ » ٥ فَظَنَنْتُهُ قَدْ
لَحِنَ ، إِلَى أَنْ سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ ٦ : « شَأْبَةٌ » ، وَدَأْبَةٌ « ؟
قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله .

١٠

وقال الراجز :

خاطمها زأمةا أن تدهبا

وجاءت في شعر كُثَيْبٍ : « أَحْمَارَتْ » . يريد « أَحْمَارَتْ » .

كما أراد الأول « زَأَمَهَا » .

فهذه الهمزات في هذه ٧ المواضع ؛ إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها
وسكون ما بعدها .

١٥

فكذلك قلبت الألف المنقلبة عَسَ عَيْنَ الفَعْلِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ مِثْلَ « قَامَ » هَمْزَةً ،
وذلك قولهم « قَائِمٌ » وكذلك « خَائِفٌ » ، وَبِائِعٌ ، وَنَائِمٌ » .

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - من الآية السابعة وهي الأخيرة من سورة الفاتحة ١ .

٣ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٤ - يقرأ : ساقط من ظ .

٥ - الآية ٣٩ من سورة الرحمن ٥٥ .

٦ - ظ ، ش : يقولون .

٧ - ظ : هذا ، وهو تصحيف .

[إعلال اسم الفاعل من « أفعل واستفعل »]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أفْعَلَّ » مُعْتَلٌّ وإِعْلَالُهُ إِسْكَانُ عَيْنِهِ وَطَرَحُ حُرُوكَتِهَا عَلَى السَّائِكِنِ ؛ وَأَمَّا الْفَاعِلُ مِنْ « اسْتَقَامَ ، وَاسْتَفَادَ » فَإِنَّهُ « مُسْتَقِيمٌ ، وَمُسْتَفِيدٌ »
 ٥ وقد ذَكَرْتُ لَكَ أَصْلَ هَذَا ، وَإِلْقَاءَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا قَبِلَ الْمُعْتَلُّ وَإِسْكَانَ الْمُعْتَلِّ فِي هَذَا ١ فِي صَدْرِ هَذَا ٢ الْبَابِ .

قال أبو الفتح : يريد اسم الفاعل من أفْعَلَّ من متيمٌ ، ومبدٌ .
 وقد تقدم ذكرُ هذا كَلِّهِ وَشَرْحُهُ ، وَمِنْ أَيْنَ وَجَبَ إِعْلَالُهُ ؟

[إعلال اسم المفعول من نحو « قيل ، وبيع »]

قال أبو عثمان :

١٠ و« مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ ٣ كَمَا اعْتَلَّ « فاعِلٌ » ٤ [١٨٨] لِأَنَّ اعْتِلَالَهُ بِحَذْفِ حَرْفٍ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ « مفعولٌ » مِنْ « فَعِيلٍ » وَكَانَ مِنْ الْوَاوِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْوَاوُ نُحْوٌ « مَمَّوُولٌ ، وَمَمَّوُوعٌ » لِأَنَّهُ مِنْ « الْقَوُولِ ، وَالصَّوْغِ » وَإِنْ كَانَ مِنْ « فَعِيلٍ » وَكَانَ مِنَ الْبَاءِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْبَاءُ نُحْوٌ « مَعْيَبٌ ، وَمَعْيَبٌ ، وَمَسِيرٌ بِهِ » .

١٥ قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ « مفعول » مِنْ حَيْثُ وَجَبَ إِعْلَالُ « فاعِلٍ » وَكِلَاهِمَا مِنْ قَبْلِ الْفِعْلِ وَجَبَ إِعْلَالُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُعْتَلٌّ

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - هذا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يعتل .

٤ - ظ ، ش : الفاعل .

٥ - ظ : فكان .

فأرادوا ١ أن يكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحد، فألزموا تصريفَ الفعل الاعْتلالَ ٢
وعلى أن « فاعِلاً » أُجْرِيَ على الفعل من « مَفْعُولٍ » ؛ لأنه يوازِنه ٣ وليس
« مفعولٌ » كذلك .

وقولُه : فإن كان « مفعولٌ » مِن « فُعِيلٍ » ، إنما قال هذا ؛ لأنه قد يكون
من « فُعِيلٍ » ومن « أَفْعِيلٍ » ومن « اسْتَفْعِلُ » وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذِكْرَ ٥
بِنَاءِ « مَفْعُولٍ » و « مفعولٌ » إنما يجيءُ من « فُعِيلٍ » نحو : « ضُرِبَ فهو
مضروبٌ » ، وقتلَ فهو مقتولٌ » ولهذا ذَكَرَ « فُعِيلٍ » ولم يُهْمِلِ البَيَانَ .
وسيدكر أبو عثمان ماعرضَ في « مَفْعُولٍ » ، ومَسْبِعٍ » من التَّغْيِيرِ والحذفِ
ويذكرُ الخلافَ بين الخليل وأبي الحسن . وأتَّبِعُهُ ما عندى فيه ، إن شاء الله .

١٠ [إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو « بيع ، وعيب »]

قال أبو عثمان :

وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يُتِمُّونَ مفعولا من الياء ، فيقولون : « مبيوعٌ » ،
ومَعْيُوبٌ ٦ ، ومَسْئُورٌ به ٧ فإذا كان من الواو لم يتموه ، لا يقولون في « مَفْعُولٍ »
مَفْعُولٌ ٨ ، ولا في « مَصْوُوعٌ ٨ : مَصْوُوعٌ » البتة .
وإنما أتموا في ٩ الياء ؛ لأن الياء وفيها الضمة أخفُ من الواو وفيها الضمة ، ١٥

١ - ظ ، ش : فأراد .

٢ - الاعْتلال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يوازِنه .

٤ - ظ ، ش : وإن .

٥ - ظ ، ش : فهذا .

٦ - ومعْيُوب : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا .

٨ - في مصوع : زيادة من ظ ، ش .

٩ - في : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرؤوا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدؤور » ،
وأثؤوب ، وأنؤور^١ . قال الراجز :

لكل دهرٍ قد لبستُ أثؤوبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مُطَّرِدٌ ؛ فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ
كان ذلك أثقلَ لها . فلذلك ألزموها الحذف في « مفعول » ، والياء إذا انضمت لم
تهمز ولم تُغَيَّرْ ؛ فهذا يدلُّك ويُبصِّرُك أن الياء أخفُّ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العِلَّةَ في جواز تميم بنى^٢ تميم لـ « مفعول »
من الياء . وأن الياء خفيفةٌ ليست في ثِقَلِ الواو ، فاحتسبت الضمَّةَ لذلك ،
ووجهُ حذفِ مَنْ حذفَ الياء فقال : « معيبٌ » . ؛ أنها لما اعتلتُ
في « عيب » أراد أن [٨٨ ب] يُعَلِّهَا في اسم المفعول .

ومن أتم فقال : « معيوبٌ » شجَّعه على ذلك سُكونُ ما قَبْلَ الياء ، فجزتُ
لذلك مجرى الصحيح .

ولا تُشْكِرُ أن يُصَحِّحُوا اسمَ المفعولِ وإن كان الفعلُ مُعْتَلًا ؛ ألا ترى
أنهم قالو : « غزيرى » فقلِّبوا اللامَ ، وقالوا : « معزؤو » فصحَّحوها .
ولإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ؛ لأنَّه وإن كان جاريا على الفعل فإنَّه
ليس على وزن المضارع ؛ ألا ترى أن قائما^٣ لما كان على وزن المضارع في الأصل
بالحركة والسُكون والعِدَّة لم يكنُ إلا مُعْتَلًا ، وقد تحجَّرَ أنه لا يسمُّ مفعولٌ
مِنْ ذواتِ الواو ، وهذا هو الأشهر .

١ - وأنؤور : ساقط من ظ ، شر .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام ، وهو خطأ .

وقد حَكَى غيرُه أنهم يقولون «ثَوْبٌ»^١ مَصُونٌ «والأكْبَرُ» مَصُونٌ «
وأشدوا قولَ الرّاجز :

والمِسْكُ في عَنَسِيرِهِ المَدْوُوفِ

والأشْهَرُ «مَدْوُوفٌ» وقالوا : «رجلٌ مَعْوُودٌ» ، و«فرسٌ مَقْوُودٌ» ، وقولُ
مَقْوُوفٌ» .

وأجاز أبو العبّاس إتمامَ «مفعولٍ» من الواو خلافاً لأصحابنا كلِّهم . وقال :
ليس بأثْقَلِ^٢ مِّنَ «سُرْتُ سُوُورًا ، وَغُرْتُ^٣ غُوُورًا» ؛ لأنَّ في «سُوُورٍ ،
و«غُوُورٍ» واوين وضمّتين وليس في «مَصُونٍ» مع الواوين إلا ضمّة واحدة .
قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنّه يُجيزُ^٥ شيئاً يَنْفِيهِ القياسُ وهو غيرُ
مَسْمُوعٍ ، فقياسُه^٦ قياسُ مَن قال : «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فأما «سُرْتُ سُوُورًا»
١٥ فلو لم يُسْمَعِ^٧ لما قيل .

وأيضاً : فلو أَعْلَمُوا في «سُوُورٍ» لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة
فيجِبُ حذفُ إحداهما ، فيصيرُ^٨ على وزن «فُعَلٌ» ؛ فكِرِهوا التباسَ مثال : فَعول
بشُعَلٍ ، واسم المفعول من فُعِلَ^٨ وزنّه «مفعولٌ» أبداً نحو «ضُرِبَ فهو مضروبٌ»
فأَمِنَ الالتباسُ في «مَصُونٍ» ، ومَقْوُولٍ «فجرى على ما يجبُ فيه من الإعلال .
١٥

١ - ثوب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بأقل .

٣ - غرت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنه ليس يجيز) .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : (غير مسموع قال فقياسه) .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : (فلم) .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش

وإنما لم يسمَّ « مفعول » من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ١ ؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو « مفعول » فتجتمع واوان وضمة .

و « معيُوب » ٢ إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ؛ وإذا كان القياس في « معيُوب » ٣ الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمر ٤ [١٨٩] في العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد .
فاذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتملا ، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع .
وسأيت في هذا الكتاب منه ما أنبه عليه بمشيئة الله .

[ماورد عن العرب من نحو « مغيوم ، ومطوية »]

١٠

قال أبو عثمان :

وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر

العرب :

وكأنتها تنفاحة مطوية

وقال علقمة بن عبدة :

١٥

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرني أبو زيد : أن تميا تقول ذلك ؛ ورواه الخليل ، وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد لجواز إتمام « مفعول » من ذوات الياء ؛ وقد

١ - ظ ، ش : ذكرناها .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : معيوف ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : مستقيم .

٥ - منه : ساقط من ظ ، ش .

قالوا : « طَعَامٌ مَزَيْتٌ ، وَمَزَيْوَةٌ ، وَرَجُلٌ مَدِينٌ ، وَمَدْيُونٌ » وهو واسع فاشٍ .

[اختلاف الأئمة في المحذوف من « مفعول » من نحو « بيع ، وقيل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل ، وسيبويه أنك إذا قلت « مَقُولٌ » ، ومَبِيْعٌ « فالذَّاهِبُ ٥
لالتقاء الساكنين واوٌ « مفعولٍ » .

وقال الخليل : إذا قلت : « مَبِيْعٌ » فألقيت حركة الياء على الباء سكنت ١
الياء التي هي ٢ عينُ الفعل وبعدها واوٌ « مفعولٍ » فاجتمع ساكنان . فحذفتُ
واوٌ « مفعولٍ » وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ولم
تُحذف الياء ؛ لأنها عينُ الفعل .

١٠

وكذلك « مَقُولٌ » الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ ٣ المحذوفة واوٌ « مفعولٍ » .
وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عينُ الفعل والباقية ، واوٌ « مفعولٍ »
فسألته عن « مَبِيْعٍ » .

فقلتُ : ألا ترى أن الباقي في « مبيعٍ » الياءُ ، ولو كانت واوٌ « مفعولٍ »

١٥

لكانت « مَبِيْعٌ » ؟

فقال : إنهم لما أسكنوا ياءَ « مَبِيْعٍ » وألقوا حركتها على الباء انضمت
الياءُ ، وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها ،
ثم حذفت الياءُ بعد أن ألزمت الياءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوٌ
« مفعولٍ » الياءَ مكسورةً ، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوٌ

١ - ظ ، ش : وسكنت .

٢ - هي : ساقط من ظ .

٣ - الواو : عن ظ وفوقها بين السطور : نسخة ، وهي ساقطة من ص ، ش .

« ميزان ، وميعادٍ » ياءٌ للكسرة التي قبلتها ؛ وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ ،
وقولُ الأَخْفَشِ أقيسُ .

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعلِ مِنْ « مَبْسُوعٍ ، ومَقْوُولٍ » عندهم
جميعاً ؛ لأنَّ « قَيْلَ . وَيَيْعَ » عندهم^١ معتلان [٨٩ ب] فأرادوا إعلالَ اسمِ
المفعول منهما . ٥

ولأنَّ الضمَّةَ مستقلةً في الياءِ والواوِ ، كما ذكر أبو عثمان قَيْلُ . ثم حَدَّثَ ٢
من التَّغْيِيرِ ما ذكره أبو عثمان عن الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، ولكلُّ واحدٍ
من الاعتلالِ لصحةِ مذهبه ، وما يمكن أن يُحْتَجَّجَ به عنه ما ٣ أذكره .
فأمَّا الخليلُ فيُقَوِّى مذهبه في أنَّ المحذوفَ واوٌ مفعولٍ فيما ذكره أبو علي
١٤ قولُ الشاعر :

سيكفيك صَرَبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ^٢ وماءٌ قدورٌ في القِصَاعِ مَشِيْبٌ
فقال : قوله « مَشِيْبٌ » أصله « مَشُوبٌ » ؛ لأنَّه مِنْ « شَبَّتُ الشَّيْءَ
أشوبُهُ » إذا خلطته بغيره ؛ فلو كانت الواوُ في « مَشُوبٍ » واوً مفعولٍ لَمَا جاز
أنْ تقولَ فيها « مَشِيْبٌ » ؛ لأنَّ واوً مفعولٍ لا يجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ
لامٌ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قوطِمْ : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ »
١٥ ولكنَّ الواوُ في « مشوبٍ » عينُ الفعلِ فقلبها ؛ ياءٌ ، كما قلبها الآخرُ في قوله :

أزمانَ عِناءُ سرورُ المسرورُ

عِناءُ حوراءُ من العِينِ « الحَيْرِ »

وأصلُهُ « الحَيْرُ » لأنه جمعُ حوراءَ .

١ - عندهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .

٣ - ظ : عما . وش : ما .

٤ - فقلبها : ساقط من ظ ، ش .

فالواو في « مَشُوبٍ » عينُ الفِعْلِ بمنزلةِها في « الحُورِ » ؛ ألا ترى أَنَّهُ قلبها في « مَشُوبٍ » ، كما قلبها في « الحُورِ » .

وقد جاء مِثْلُ « مَشِيْبٍ » مما قَلِبَتْ فِيهِ عَيْنُ الفِعْلِ وهو قولهم « أرضٌ مَمِيْتُ عليها » يريدون : مَمُوتٌ عليها . و « غارٌ مَنِيْلٌ » وهو من الواو وأصله « مَنُؤِلٌ » .

٥

قال أبو علي : معناه يَنال ما ٢ فيه . وقال الراجز :

دارٌ لأسماء يُعَقِّبُها المورُ والدَجِنُ يَوْمًا والسَّحابُ المَهْمُورُ
قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مكفورٍ مَكْتَبِيبِ اللِّسُونِ مَرِيحٍ مَمْطُورٍ
يريد بـ « مَرِيحٍ » : مَرُوحًا ٣ لأنه ٣ من الرُّوحِ .

فهذا كلُّهُ يَشْهَدُ بصحَّةِ قول الخليل : إنَّ المَحذُوفَ من « مَمُؤِلٍ » ، ومَسِيْعٍ ١٠
واو « مفعولٍ » .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانَ عليه ، وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب ، وقولُه في هذا يكاد يَرَجِّحُ عِنْدِي على مذهب الخليل وسيبويه . وذلك أن له أن يقول : إنَّ واو « مفعولٍ » جاءت لمعنى . وهو المَدُّ ٥ والعينُ لم تأتِ لمعنى [١٩٠] ٦ فحذفتُ العينَ ٦ التي لم تأتِ لمعنى ، وتَسْبِقِيه ٧ ما جاء ١٥ لمعنى . وهو الواوُ الزائدةُ ، أولى ، كما تقول : « مررتُ بقاضٍ » فتحذِفُ الياءَ ؛ لأنَّها لم تأتِ لمعنى ، وتَسْبِقِي التَّنوينَ الذي جاء لمعنى الصَّرفِ .

١ - ظ ، ش : وأصلها .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٣ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فأما .

٥ - وهو المد : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : فحذفت العين .

٧ - ظ ، ش : في تبقية .

وشيء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو: أن هذه العين قد اعتلت في « قال ، وباع ، وقيل ، وبيع » وفي أصل « مبيع ، ومقُول » فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب ، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف؛ وواو « مفعول » لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل^١ فكان تركها وحذف المعتل^٢ أوجب .

ألا ترى إلى قولهم : « اتقى » وأصله « أوتقى » فلما أُعِلَّتِ الفاء بقلبها تاء^٣ أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشدناه أبو علي^٤ وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد :

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
وَأَنشَدْنَا أَيضًا عَنْهُ :

قَصَّرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَيَّهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي
وَأَصْلُ هَذَيْنِ : « اتَّقُوهُ ، وَاتَّجَيْهْنَا » .

قال أبو علي^٥ : ولكنه لما أُعِلَّ الفاء بالقلب ، أُعِلَّتْ بالحذف ، فكذلك لما أُعِلَّتْ عين « مفعول » بالإسكان والقلب ، أُعِلَّتْ أيضا^٦ بالحذف .

وأیضا : فإن العين في « مقُول » و « مبيع » قد حذفت في قولهم : « قُلْ » ، و « بيع » ونحو ذلك ؛ فكما^٧ حذفت في غير هذا الموضع ، كذلك حذفت هنا .

وللخليل أن يقول : إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة؛ حرَّك الآخر منهما ، فكذا يُحذف الآخر منهما .

ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة؛ حذفت الأول نحو « خَفَّ » و « قُلْ » ، و « بَعَّ » لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء المعنى ،

١ - ظ ، ش : العين .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وكأ .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

نحو التَّنْوِينِ « غَازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلَّتِ العَيْنُ بِالْقَلْبِ مَعَ أَلِفِ « فَاعِلٍ »
نحو « قَائِمٍ » كذلك أُعِلَّتِ بِالْحَذْفِ مَعَ وَاوٍ « مَفْعُولٍ » .
وللخليل أن يقول : إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول ، فتُحذفُ
الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبي الحسن أن يقول : إن « مَبِيعاً » يُشْبِهُهُ « مَقْبِلاً » ، ومَسِيرًا » وهما
مصدران .

فلهذه العلة المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جَمِيلٌ » ولقوة
قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأَخْفَشِ أَقْبَسُ » .
وقولُه في هذا عَجِيبٌ ، وإن كان قد ناقضَ فيه فيما يجيءُ ، وسِترَه بَعِيدٌ
إن شاء الله .

٦٠

[اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر « أقام ، وأخاف » ونحوهما]

[٩٠ ب] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتِ من « أَفْعَلْتُ » مصدرًا نحو « أَقَامَ إِقَامَةً » ، وَأَخَافَ إِخَافَةً »
تقد حذفت من « إِقَامَةٍ » ، وَإِخَافَةٍ » أَلِفًا ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

فالخليل وسيبويه يزعمان : أن المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرفِ ،
وهي نظيرةُ وَاوٍ « مَفْعُولٍ » في « مَقْبُولٍ » ، وَنَحْوِ « .

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوفُ ؛ وقياسُه على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إِقَامَةٍ » ، وَإِخَافَةٍ ، وَإِبَانَةٍ : إِقْوَامَةٌ ، وَإِخْوَافَةٌ ،

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - عل : ساقط من ش .

وإبانة» فأرادوا أن يُعِلِّتُوا المصدر، لاعتلالِ «أقام ، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو ، والياء ، إلى ما قبلهما ، ثم قلبوهما أَلِفَيْنِ ، وبعدهما أَلْفُ «إفعالة» ، فصار كما ترى «إقامة» ، وإبانة» ١ .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي ٢ الألفُ الأولى ؛ وذهب الخليلُ إلى أن المحذوفة هي ٣ الألفُ الثَّانِيَّةُ ؛ وهي الزائدة - على ما تقدّم من مذهبهما - والكلامُ ثم ، والاحتجاج ، هو الكلامُ ، والاحتجاجُ هنا .

[مالا يعل من محول إليه وهو «اختار ، وانقاد» ومضارعهما ، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الحرفُ الذي قَبِلَ المعتلّ متحركاً في الأصلِ ، لم يُغَسِّروهُ ، ولم يُعْتَلَّ الحرفُ من محوَلٍ إليه ؛ كما اعتلّت «قُلْتُ ، وبيعتُ» من مُحْوَلٍ إليه ؛ كراهيةً أن يُحوَلَ إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك قولهم : «اختاروا ، واعتادوا ، وانتقادوا» وكذلك المضارعة ٥ من هذا تجرى هذا الجرى نحو «يختارون ، ويعتادون ، وينتقدون» .

قال أبو الفتح : أصل «اختار ، واعتاد ، وانقاد : اختسّر ، واعتسود ، وانفقود» ١٥ .

يقول : فلم يُحوَل «افتعل ، وانفعل» من الياء إلى «افتعل ، وانفعل» ولا حوَل «افتعل ، وانفعل» من الواو إلى «افتعل ، وانفعل»

١ - ظ ، ش : إقامة وإبانة .

٢ ، ٣ - هي : في الموضوعين : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : المضارع .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

كما حُوِّلَ « قُلْتُ ، وَبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ ، وَفَعِلْتُ » لأن
في كلامهم « فَعِلْتُ ، وَفَعَلْتُ » وليس في كلامهم « افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ »
ولا « افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ » .

فهذا معنى قوله : « كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم » وقد كان القياسُ
إذ غَيَّرُوا « فَعَلْتُ » أن يُغَيِّرُوا « افْتَعَلْتُ ، وانْفَعَلْتُ » ولكن امتنعوا ٥
من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظيرَ له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن
يقولوا [١٩١] : « اخْتَرْتُ ، واعْتَدْتُ ، وانْقَدْتُ » ولكن هذا لا يقال
لما ذكرنا .

وقوله : وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا الجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون ، وينقادون - ولا يقولون ١ « يَحْتَسِرُونَ ،
وَيَسْقُودُونَ » كما قالوا « يَبِيعُ ، وَيَقُومُ » لأن هذا لم يُحوَّلْ كما يُحوَّلُ ٢
« قُمْتُ ، وَبِعْتُ » .

وأصل « يَحْتَارُونَ ، وينقادون : يَحْتَسِرُونَ ، وَيَسْقُودُونَ » فأُسْكِنَتِ الياءُ
وَالوَاوُ ثُمَّ قَلْبِنَا ٣ لانفتاح ما قبلهما وتحركيهما في الأصل كما فُعِلَ في الماضي .

١٥ [المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوهما]

قال أبو عَمَّان :

وإذا قلتَ « فُعِلَ من هذا » قلتَ « أُخْتِيرَ ، وَأُنْقِدَ » فتُحوَّلُ الكسرة
على التَّاءِ ، والقافِ ، كما فُعِلَ ذلك بِـ « بَيْعَ ، وَقِيلَ » .

١ - ظ : ولا يقولوا .

٢ - ظ ، ش : حول .

٣ - ظ : قلبت : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فإذا .

فَأَمَّا ١ «اعتادَ» فُتَرِكتْ حركةُ الأَصْلِ وتَبَعَتِ العَيْنُ ما قَبْلَها، كما كان ذلك في «قال، وباع» .

ومَن يقول من العرب: «قِيلَ» فيُشِمُّ الفاء الضمَّة ٢ تحقيقاً لـ «فَعِيلٍ»، فإنه يقول هاهنا «أُخْتِيرَ، وأُنْقِيدَ» فيُشِمُّ؛ لأن قولك «تِير» من «أُخْتِيرَ» و«قِيدَ» من «أُنْقِيدَ» كـ «يَقِيلُ، وَيُبِيعُ». ومَن أبدلَ الياءَ واواً قال ٣ هنا «أُخْتُورَ، وأُنْقُودَ» ولم يُؤخَذْ هذا إلا عن العرب .

قال أبو الفتح: اعلم أن «تادَ» من «اعتادَ» و«تارَ» من «اختارَ» و«قادَ» من «انقادَ» كـ «قامَ، وباعَ» واشتبهتا من حيث كان ما قبلَ العين مفتوحاً وهي محرّكة، كما كان ذلك في «فَعَّلَ» فاشتركا في العلة المُوجِبَةَ للفتحة، فجميعُ ما يجوزُ في «قال، وباعَ» جائزٌ «اختارَ، وانقادَ» إلا التَّحوِيلُ إلى الضمِّ والكسرِ - وقد مضى ذكره - .

فـ «تارَ» من «اختارَ» و«قادَ» من «انقادَ» بمنزلة «قال، وباعَ» و«تِيرَ» من «أخْتِيرَ» و«قِيدَ» من «انْقِيدَ» كـ «قِيلَ، وبِيعَ»؛ و«تِيرَ» من «أُخْتِيرَ» و«قِيدَ» من «أُنْقِيدَ» كـ «يَقِيلُ، وَيُبِيعُ»؛ و«تُورَ» من «أُخْتُورَ» و«قُودَ» من «انْقُودَ» كـ «تُمُولَ، وَبُوعَ» . .

وقوله: ومَن أبدلَ الياءَ واواً معناه: مَن كان من لغته أن يقول «خَوْفٌ

١ - ظ، ش: وأما .

٢ - ظ، ش: للضمّة .

٣ - ظ: وقال .

٤، ٤ - ساقط من ظ، ش .

٥ - ظ، ش: ومن .

« وَقَوْلٍ »^١ فيجعل مكان الياء في « قَيْلٍ ، وَخَيْفٍ » واواً فإنه يقول هنا « اختور » لأن مَنْ قال « قَوْلٍ ، وَخَوْفٍ »^١ فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءٌ ثم قلبها ٢ واواً ؛ لأنهما عنده^٣ من « الْقَوْلِ ، وَالخَوْفِ » ولا تَقْلُ ؛ إِنَّهُ قَلَّبَ الْيَاءَ فِي « قَيْلٍ ، وَخَيْفٍ » واواً ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَمَّنْ يَقُولُ « قَيْلٍ ، وَخَيْفٍ » لَمَا قَالَ « قَوْلٍ ، وَخَوْفٍ » لِأَنَّ هَذِهِ لُغَاتُ لِقَوْمٍ شَتَى .

[٩١ ب] أو يكون أرادَ : مَنْ قَالَ « بُوعَ » فأبدلَ الياءَ واواً فإنه يقولُ « اختورَ ، وانقودَ » والمذهبُ الأوَّلُ أعمُّ ؛ لِأَنَّهُ يَسُدُّ خُلُوفَهُ فِيهِ « قَيْلٍ ، وَبَيْعٍ » جميعاً . وَقَوْلُهُ : « وَلَمْ يُوْخَذْ هَذَا إِلَّا عَنْ ٦ الْعَرَبِ » يَقُولُ : لَمْ يُقَدِّمَ عَلَيَّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِالْقِيَاسِ ، بَلْ هِيَ ٨ مَسْمُوعَةٌ عَنِ الْعَرَبِ .

[بحىء مقودة ، ومكوزة ، ومزید علی الأصل]

قال أبو عثمان :
ومثَّلُ من الأمثال : « إِنَّ ٩ الْفُسْكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى » « جَاءُوا بِهَا عَلَى الْأَصْلِ ، كَمَا قَالُوا : « مَكْوُزَةٌ » ، وَمَزِيدٌ » فجاءوا بهنَّ على الأصل .
وليس هذا بالمطَّردِ في الكلام ؛ وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ : « لَمْشَوْبَةٌ » من عند الله خيرٌ ١٠ « لَا تَقْبُولُ عَلَى هَذَا » مَقْوَلَةٌ ، وَلَا مَبْيَعَةٌ .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قلبه .

٣ - عنده : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : ولم تقل .

٥ - ظ ، ش : الواو ياء ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : من .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٩ - إن : ساقط من ش .

١٠ - من الآية ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد اكان القياسُ في هذا كله أن يُععلَ ؛ لأنَّ « مَزِيدًا ،
 وَمَكْوُوزَةً ، وَمَقْوُودَةً ، وَمَشْوُوبَةً » على وزن « يخاف ، ويهاب » وأصلهما
 « يَخْوِفُ ، وَيَهَيِّبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ معتلةً ، وقد كان ٢
 قياسُها ٣ « مَقَادَةً ، وَمَكَازَةً ، وَمِزَادَةً ، وَمَثَابَةً » كقوله تعالى : « وَإِذْ
 جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا » ٤ ولكنَّها شدت .

يقول : لا ينبغي أن يُقاس على هذا ؛ ولكن يُقالُ « مَقَالَةٌ ، وَمَبَاعَةٌ »
 وقد جاءت مثلُ « مَكْوُوزَةٍ ، وَمَزِيدٍ ، مَرَّيْمٌ ، وَمَصِيدَةٌ ، وَمَطْيِبَةٌ ،
 وَمَبْوُولَةٌ » وهذه شواذٌ كلُّها .

[« مفعلة » بضم العين من « عشت ، وبعث » كـ « مفعلة » بكسرها فهما عند الخليل]

قال أبو عثمان : وكان الخليلُ يقولُ في « مَفْعُوعَةٌ » من « عِشْتُ ، وَبِعْتُ »
 لفظُها ٥ كلفظُ « مَفْعُوعَةٌ » كما كان « فُعِلٌ » من الياء في هذا الباب على لفظ
 « فِعِلٌ » من الواو ، فيقول : « مَعِيشَةٌ » تتصلح أن تكونَ « مَفْعُوعَةٌ »
 وتتصلح أن تكونَ « مَفْعُوعَةٌ » .

قال أبو الفتح : أصلُ « مَعِيشَةٌ » إذا كانت « مَفْعُوعَةٌ » عند الخليل :
 « مَعِيشَةٌ » فننقل الضمةَ إلى العين فانضمت ، وبعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلَ
 الضمةَ كسرةً ، لتسَلَّمَ بعدها الياءُ ، فصارت « مَعِيشَةٌ » وإذا كانت

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فكان .

٣ - ظ : قياسهما : وهو خطأ .

٤ - من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمنأ » لم يرد في ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : لفظهما .

٦ - بعدها : ساقط من ظ ، ش .

« مَفْعَلَةٌ » فإنما نَقَلَّ الكسرة إلى العين حَسَبُ ،

وكذلك « عَيْشٌ » يَصْلُحُ أن يكونَ عند الخليل « فِعْلاً ، وفُعْلاً » جميعاً ، فإذا كان أصله « فُعْلاً » فكأنه كان « عَيْشاً » فأبدل الضمَّة كسرةً لتَسَلَّمَ الياءُ فصارتُ « عَيْشاً » كما ترى .

٥ كما قالوا : « بَيْضٌ » وأصله « بَيْضٌ » فأبدلوا من الضمَّة كسرةً ؛
لا يَفْتَصِلُ الخليل بين الواحد والجمع .

وكذلك كان يُجِزُ في « دَيْكٌ ، وفَيْلٌ » أن يكونا « فِعْلاً » ، [٩٢]
وفُعْلاً » جميعاً ؛ لأنهما من الياء لِقَوْلِهِمْ « فَيُولٌ » ، ودَيُوكٌ » وكان أبو الحسن
يخالفه ، وهاهوذا عَقِيبَ هذا :

١٠ [« مفعلة » من العيش ، و « فعل » من البيع عند الأَخْفَشِ]

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ يخالفه ويقول في « مَفْعَلَةٌ » من « العَيْشِ » :
مَعْوَشَةٌ » وفي « فُعْلٌ » من « البيع : بُوعٌ » ويقول في « بَيْضٌ » : هو فِعْعَلٌ »
ولكنه ٢ جمعٌ والواحد ليس على مذهب الجمع .

١٥ وقولُه في مَعْبِيشَةٍ : مَعْوَشَةٌ » تَرَكَ لِقَوْلِهِ في « مَبْبِيعٌ » ، ومَسْكِيلٌ » ٣
وقياسُه على « مَبْبِيعٌ » ، ومَسْكِيلٌ : مَعْبِيشَةٌ » لأنه يزعم أنه حين أَلْقَى حركة
عينٍ « مفعولٍ » على الفاء انضمت الفاءُ ثم أبدل مكان الضمَّة كسرةً لأنَّ

١ - كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لكنه .

٣ - ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : للضمّة .

بعدها ياء ساكنة . وكذلك يلزمه في « مَعِيْشَة » هذا ، وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيْع » .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسه عند أبي عثمان « مَعِيْشَة » لأنّ أصلها « مَعِيْشَة » فيجب نقل الضمّة إلى العين ، ثمّ تُبدَل كسرة لتَسَلَّمَ الياء بعدها ؛ كما قال أبو الحسن في « مَبِيْع » إنّ أصله « مَبِيْعُوع » ثمّ نقل الضمّة من الياء إلى الباء ، ثمّ أبدل الضمّة كسرة لتَسَلَّمَ الياء بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسه في « مَعِيْشَة » أن يُبدل الضمّة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول « مَعِيْشَة » كما قال الخليل قياساً على « مَبِيْع » .

وكذلك قياسه على « مَبِيْع » في « فَعَل » من « البَيْع » أن يقول « بَيْع » كقول الخليل ، فيُبدل من الضمّة كسرة ، كما أبدلها في « مَبِيْع » لأنّ « مَبِيْعاً ، ومَعِيْشَة » ، وبيعاً « كلُّ واحدٍ منها ^٢ واحدٌ ليس بجمع ، فإن كان يقول « مَعُوْشَة » ، وبُوعٌ فيلزمه أن يقول في « مَبِيْع » : مَبِيْعُوعٌ فيخالف العرب أجمعين .

وإذا قال « مَبِيْع » فقياسه « مَعِيْشَة » ، وبيعٌ في « مَفْعَلَة » وفُعَلٍ لا فصل بينهما ؛ لأنّ « مفعولاً » واحدٌ ، كما أنّ « مَفْعَلَة » ، وفُعَلًا ^٣ كَلٌّ ^٤ واحدٌ لا جمع . وهذه هي المناقضة التي قدّمت ذكرها .

ولو قال في « مَفْعَلَة » ، وفُعَلٍ : مَعِيْشَة ، وبيعٌ كقول الخليل ،

١ - ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ - ظ : منهما .

٣ - كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : وهذه المبالغة هي .

لكان مذهبه لانهاية وراعه ، ووافق قوله في « مَبِيعٍ » واستمر مذهبه على الاطراد .

وحكى الأصمعي : أن الريح الحارة يُقال لها: « هَيْفٌ » ، وهُوفٌ « وليس في هُوفٍ » حُجَّةٌ لأبي الحسن في أن يقول في « فَعَلٌ » من البيع « بُوعٌ » لأنه يجوز أن يكونا لغتين ، فيكون « هَيْفٌ » من الياء و « هُوفٌ » من الواو ^٥ ويجوز أن يكون « هَيْفٌ » محذوفاً من « فَيْعِلٌ » كأنه كان [٩٢ ب] « هَيْوِفاً » مثل « مَيَّوِتٍ » ثم قَلِبَتِ الواوُ وحذِفَتْ . كما فَعِلَ ذلك بـ « مَيَّيْتٍ » فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو ؛ فتأمل هذا .

وقوله : وكذلك يلزمه ^٢ في « مَعِيشَةٌ » هذا وإلا رجع إلى قول الخليل في « مَبِيعٍ » .

^{١٠} يقول : يلزمه ^٢ أن تكون « مَعِيشَةٌ » : مَفْعُلةٌ ، ومَفْعُلةٌ « عنده جميعاً ، كما قال الخليل ؛ وإنما يجب عليه من هذا الرجوعُ إلى مذهب الخليل في « مَبِيعٍ » لأنه كان يجب على قياسه في « بُوعٍ » ، ومَعْوِشَةٌ « أن يقول في « مَفْعُولٍ : مَبُوعٌ » وهذا لم يقله أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء في « مَبِيعٍ » هو الزائد ، كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول « مَبُوعٌ » كما ^{١٥} يقول « مَعْوِشَةٌ » .

وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في « فَعَلٌ » ممَّا عينه ياءٌ ، وأنه يقول في الواحد : « بُوعٌ » ويقول في جمع « أبيض : بِيضٌ » فهو قَوْلٌ .
قال أبو علي : وَيُقَوِّيه أن الجمع أثقلُ من الواحد ، والواو أثقلُ من الياء ،

١ ، ١ - ساقط من ط ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ط ، ش .

فهربَ من الواوِ ١ في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك ٢ قالوا : « بيضٌ » ولم يقولوا : « بوضٌ » .

٣ ألا ترى أنهم ٣ يقولون في الواحد : « عَمَتَا ، عَشُوًّا ، وَعُتَيْبًا » و « عَسَا العُودُ ، عَسُوًّا ، وَعُسَيْبًا » فإذا صاروا إلى الجمع فكَلَّمَهُمْ يَتَقَلَّبُ .

٥ ألا تراهم يقولون : « عَصِيٌّ ، وَدُيٌّ » ولا يُجِيزُونَ التَّصْحِيحَ كما أجازوا في الواحد ! .

ويدلُّ على صحة ما ذهبوا إليه في « بيضٌ » وأَنَّهُمْ لم يقولوا : « بوضٌ » أَنَّهُمْ قد قالوا في « الحُورِ : الحَيْرُ » وأصلُّه الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا ممَّا أصلُّه الواو إلى الياء ، فألاً تَقَلَّبَ الياءُ وَاوًا في الجمع ، وَأَن يُصَحِّحُوهَا ياءً أَجْدَرُ ! .

١٠ ووجه آخرُ : وهو أَنَّهُمْ قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحدِ فقالوا « مَشَيْبٌ » في « مَشُوبٍ » و « غارٌ مَسَيْلٌ » في « مَسْنُولٌ » و « أَرْضٌ مَمِيَّتٌ عَلَيْهَا » في « مَمُوتٌ » و « غُصْنٌ مَرَبِيحٌ » في « مَرُوحٌ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحد مع أَنَّهُ أَحْفَفُ من الجمع ، فهم بالألَّا يقلبوا الياءَ - التي هي أَحْفَفُ إلى الواو ، التي هي أَثْقَلُ في الجمع ، الذي ؛ هو أَثْقَلُ من الواحدِ - أَجْدَرُ ! .

١٥ ولولا قولُ ٥ العرب : « مَسْبِيحٌ » بالياء دونَ « مَسْبُوعٍ » لكان قولُ أبي الحسن في « فُعْلٌ ، وَمَفْعُوعَةٌ : بُوعٌ ، وَمَعْمُوشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَسْبِيحٌ » هو الذي أَفْسَدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن .

١ - ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ - ظ : التي .

٥ - قول : ساقط من ظ .

فأما قول الشاعر :

وكنت إذا جارِي دَعَا لِمَصُوفَةٍ أَشْمَرَ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

[٩٣] ففيه تَعَلَّقُ لأبي الحسن في قوله في « مَفْعُوعَةٌ » من « عِشْتِ : معوشة^١ »

لأنَّ « مَصُوفَةٌ : مَفْعُوعَةٌ » من « صِفَتَ الرَّجُلَ : إذا نَزَاتَ به » لأنَّ معناها ما يَنْزِلُ

بالإنسان ويَصِيفُه من نوائب الدَّهْرِ ؛ وأصلها « مَضِيْفَةٌ » ثم نُقِلَت الضَّمَّةُ ٥
إلى الضَّادِ ، وانقلبت الياءُ واوًا ، لسكونها وانضمام ما قبلها .

فيُشْبِهُهُ أن يكونَ أبو الحسن بهذا تَعَلَّقَ وعليه عَقَدَ هذا الخِلافَ ؛ إلا أنَّ

هذا حرفٌ شاذٌّ لانتعالمُ له نظيرًا ، فينبغي ألاَّ يُقاسَ عليه ، وقولُ الخليل

في « مَعِيشَةٍ ، ومَبِيعٍ^٢ » أقوى ، لقولهم كلَّهم^٣ : « مَبِيعٌ » ولم يقولوا :

« مَبِوعٌ » كما قالوا : « مَصُوفَةٌ » ومِن « مَبِيعٍ » يُشْبِهُهُ أن يكونَ الخليلُ ١٠

أخذ قوله في « مَعِيشَةٍ » لأنَّ عينَ « مَفْعُوعٍ » مضمومة .

فأما « مَوُوءَةٌ » فلا حُجَّةَ فيها لأبي الحسن ؛ لأنه يجوز أن يكونَ من « الأوْنِ »

وهو « العِدْلُ » لأنها ثَقِيلَةٌ على مُتَكَلِّفِهَا كما أن « العِدْلَ » ثَقِيلٌ على حامله ،

وقالوا : إنها « فَعُوعَةٌ » من « مُنْتُ » . وأجاز الفراءُ أن تكونَ « مَفْعُوعَةٌ » من

« الأيْنِ » وهو « التَّعَبُ » وهذا كقولُ أبي الحسن في « مَعُوشَةٍ » والاحتجاجُ ١٥

عليه مِثْلُهُ على أبي الحسن ، لافترقَ بينهما .

وقد شرحتُ هذا الخِلافَ في موضعٍ آخر في مسألة سئلتُ عنها مجردةً !

١ - معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ومبيع : عن ظ ، ش . وفي ص وهامش ظ : ومبيع .

٣ - كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : تقول .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

[تصحيح « فاعلت ، وتفاعلتنا ، وفعلت ، وتفعلنا » ومصادر من وعدم إعلاهن]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « فاعلتُ ، وتفاعلتنا ، وفعلتُ ، وتفعلنا » يُصححَنَ ولا يُعلمَنَ ، وذلك قولك ١ : « قاوَلْتُ زيداَ وبايعتهُ ، وتقاوَلْنَا ، وتبايعنا »
 ٥ وتصحُّ المصادرُ كما صحَّتْ الأفعالُ وذلك « التَقَاوُلُ » ، والتَّبَايُعُ ، والقِيَاوَالُ ،
 والْبِيَاعُ » و « فَعَلْتُ » مثلُ « حَوَلْتُهُ » ، وحوَلْتُ عليه ، وشَوَّهْتُهُ ٢ ، وزَيَّنْتُ
 له ٣ الأمرَ ، وتحوَلْتُهُ ، وتشوَّقْتُهُ ، وتزَيَّنْتُ .

وإنما صحَّتْ في « تفاعلتُ » لأنَّ التاءَ دَخَلَتْ على « فاعلتُ » .

وكذلك « تفعلتُ » دخلتْ على « فعلتُ » فلم تُغَيِّرْ عن حالها .

١٠ قال أبو الفتح : إنما صحَّتْ هذه الأفعالُ كُلُّهَا لسكونِ ما قبلَ الواوِ والياءِ

المتحركتين ، فلو قلبتَ الياءَ والواوِ في « قاوَلْتُ » ، وبايَعْتُ » كما قلبتَهما
 في « قام ، وباع » وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ ، لوجبَ حذفُ إحداهما ولزالَ البناءُ .

وكذلك لو قلبتَ الياءَ والواوِ الأخيرتينِ في « زَيَّنْتُ » ، وشوَّقْتُ » ألفينِ

لتحرَّك ما قبلَهُما وزالَ بناءُ « فَعَلْتُ » كما كان يزولُ في الأوَّلِ بِناءِ « فاعلتُ »

١٥ فتجنَّبوا ذلكَ لِمَا يدخلُ الكلامَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ .

وكذلك [٩٣ب] « تفعلتُ ، وتفاعلتنا » لأنَّ التاءَ إنما دَخَلَتْ على « فعلتُ » ،

١ - قولك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : شوقته .

٣ - له : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قلبها .

وفاعلتُ « بعدما وجب فيهما ١ التصحيحُ ، فلمَّا صحت هذه الأفعال صحتُ
مصادرُها ، فلذلك قالوا : « قاوَأْتُهُ قِوَالًا » فصَحَّحُوا الواوَ ولم يقولوا :
« قِوَالًا » كما قالوا : « قمتُ قِيَامًا » فقلبوها ياءً لَمَّا انقلبت في ٢ « قام » ولمَّا
صحت في « قاومتُ » ، وقولتُ « صحتُ في « القِوَام ، والقِوَال » ٣ وقال الله تعالى ٣ :
« قد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم لِيَوَازُوا ٤ » لأنَّه مصدرُ « لاوَوَدْتُ » وقالوا ٥
في اللُّغة « لُدْتُ به ، لِيَاذًا » .
فأمَّا قول الراجز :

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِسِ التَّوَارَا

وهو من نارَ يَسُور : إذا نَفَسَ ، فيمكن أن يكون اسما لامصدرًا فصَحَّ لذلك .
وأمَّا قولهم في القطعة من المسك : « صِوَارٌ ، وصِيَارٌ » فيمكن أن يكونا لغتين ،
ويمكن أن يكون قلبَ الواو ياءً للتخفيف والشبّه بالمصدر أو الجمع ؛ وهذا
القول كأنَّه أمثلُ لقولهم في جمعه « أَصُورَةٌ » ولم نسمعهم يقولون « أَصِيرَةٌ » ٥
قال الأعشى :

إذا تَقَمُّومٌ يَضُوعُ المِسْكُ أَصُورَةٌ والعَنْسَبُ الوَرْدُ من أَرْدَانِهَا تَشِيلُ
وكذلك « التَّقَاوُلُ » ، والتَّبَايُعُ ٦ صحَّتا فيه ٦ لصحَّتهما في الفعل .
وقد قدَّمت القولَ في أن صحَّة المصدر لصحَّة الفعل واعتلاله لاعتلاله ،
لايدلُّ على أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعل .

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - في : مكرر في ص .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : وقال تعالى .

٤ - من الآية ٦٣ سورة النور ٢٤ .

٥ - ظ : أصورة .

٦ - ظ ، ش : فيهما .

[وما جاء على أصله « افعلت ، وافعلت »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افعلتُ ، وافعلتُ » وذلك ^١ « ابْيَضَّتْ ،
واسودَّتْ » ، ^٢ واحْوَلَّتْ ، وابْيَضَّتْ ، واسْوَدَّتْ ^٣ .

وإنما جاء هذا على أصله من قبيل أنهم لو أسكنوا المعتلّ هنا ذهب المعنى ^٥
وصيرت إلى حذف بعد الإسكان ، وعلّة بعد علّة ؛ فتجنّبوا هذا الحمل
على الفعل كلفه ، فأقروه ^٣ على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياء والواو في « ابْيَضَّتْ ، واسودَّتْ »
وقبّل الياء الباء ، وقبّل الواو السين ؛ وهما ساكتان ، لو جَبَّ ؛ حذف الياء ^{١٠٠}
والواو ، ولزال البناء ، وهذا مثل ما تقدّم .

وقوله : « لو أسكنوا المعتلّ هنا ^٥ » معناه : لو أسكنوا هنا الحرف الذي من
شأنه أن يعتلّ لكان كيت وكيت ؛ « فهنا » ظرف لأسكّنوا ، وهو ^٦ منصوب
به ، لا بالمعتلّ ؛ لأنّه ليس هاهنا بمعتلّ ، ولكنّه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن
كان صحيحاً ؛ لأنّ من شأن الواو والياء أن يعتلا [١٩٤] فسمّى الحرف : معتلاً ، بما
هو في أكثر أحواله ، جارٍ عليه ؛ أو بما يصير إليه من الاعتلال . ^{١٥٠}

كما تقول : « هذه حَلَوْبَتُنَا ، ورَكوبَتُنَا » فتطليقُ عليها اسم « الحلب ،

١ - وذلك : عن ص ، ظ . وفي ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأقروه .

٤ - ظ ، ش : أوجب .

٥ - ظ : هما ، وهو خطأ .

٦ - وهو : زيادة من ظ ، ش .

والرُّكُوبِ « وإن لم يكن في الوقت « حَلَبٌ ، ولا رُكُوبٌ » لأنَّ من عادتهما أن يكون هذا جارياً عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السَّلام : « فقال إني سقيم »^١ ولم يكن في الوقت سقيماً ، ولكنَّ السُّقْمَ للموت جارياً عليه لاحتماله .

وكما قال الشاعر :

٥

إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيءَ بَزَادٍ
فَسَمَّاهُ « مَيْتًا » ، وإن كان حَيًّا قَبْلَ موته ؛ لأنَّه سيموت لاحتماله ؛ وهذا مَطْرِدٌ
في كلامهم فاش . . .

[وما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واعتشوا »]

قال أبو عثمان :

١٠

ومما يجيء على أصله - ، لأنَّ معناه معنى ما لا يَبْعَثَلُ كما جاء « عورٌ ، وحولٌ »^٢
لأنَّه في معنى « اعورٌ ، واحولٌ » - : « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا^٣ ،
واهتوشوا » ؛ لأنَّ معناها ؛ « تجاوروا ، وتزاوروا ، وتهاوشوا^٤ » ؛ ولولا
ذلك لاعتل .

ألا تراهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن في معنى « تتفاعلوا » . ١٥

قال أبو الفتح : يقول لمنَّ وجبَّ تصحيح « تجاوروا ، وتزاوروا » لسكون ما قبل

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصافات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفي هامش ظ ، ش : ما يأتي : (لأنه في معنى : اعور : اجتوروا ، وازدوجوا ، لأنَّ معناها : تجاوروا ، وتزاوروا ؛ ولولا نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفي ش وهامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواو كما قدّ منا شَرَحَهُ - وكان «ازدَجُوا - واجتوروا» بمعناهما صحّوهما ليكون
التّصحيحُ أمانةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر ، وكذلك ما أشبّه هذا .
« وإنما أعلّسوا » اختاروا ، وابتاعوا « لأنهما ليسا بمعنى « تخايروا ، وتبايعوا »
فجاء على ما ينبغي لهما من الإعلال الذي تقدّم شَرَحَهُ في فصل « اعتاد ، وانقاد » .

[لو بنيت افعلوا من « ازدوجوا » على غير معنى « تفاعلوا » لأعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : لو بنيت « افعلوا » من قولك « ازدوجوا » على غير معنى
« تفاعلوا » لأعلّست فقلت « ازداجوا » كما قلت « اختاروا ، وابتاعوا » .

قال أبو الفتح : يقول لمنّ زال معنى « تفاعلوا » الذي يوجب التّصحيح خرج
إلى باب « اختار ، وابتاع » فلم يجز إلا إعلالُه كما لم يجز إلا إعلالُ « اختار ،
وابتاع » ١ .

[جمع « مقال ، ومبايع ، ومعايش » على « مفاعل » لايعل]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « مقالاً ، ومبايعاً ، ومعايشاً » إذا جمعت على « مفاعل » لم تُعْلَل
إلى باب « اختار ، وابتاع » وذلك قولك « مقاولٌ ، ومبايعٌ ، ومعايشٌ » .
« وإنما أعلّسوا الواحد : لأنهم شبّهوه بـ « يتفعل » فلما جمعه ذهبَ شبّههُ
مِن « يتفعل » [٩٤ ب] فردّوه ٢ إلى أصله . قال الشّاعر :

وإني لَمَقْوَمٌ مَقْوَمٌ لم يكن جريراً ولا مولى جريرٍ يقومُها
فقال : « مقووم » .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فردوا .

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَّه « مقام » ، ومَبَاعٍ « ب » « يَفْعَل » أن أصلهما « مَقْوَمٌ » ، ومَبْيَعٌ « فجرى مجرى « يخاف ، ويهاب » اللذين أصلهما « يخوف » ، ويهيب » فأعلوهما ؛ لأنهما جاريان على الفِعْلُ وهما بوزنه - وقد تقدم شرحُ هذا - .
 وقولُه : فلماً جمعه ذهب شَبَّهه من الفعل ؛ يريد أن الفعل لا يُجمع فلماً
 « جمع » مقام » ونحوه بَعُدَ عن الفِعْلِ وزالَ البناءُ الذي ضارِعَ به الفِعْلُ
 فصَحَّ ، وصحَّته أن تَظْهَرَ ياؤُه وواوُه ، وذلك قولهم « مقاومٌ » ، ومبایعٌ .
 [همز « معاش ، ومصاوب » خطأ]

قال أبو عثمان :

فأماً قراءة^٢ مَنْ قَرَأَ مِنْ^٢ أهل المدينة « معاشٍ » بالهمز فهي خطأ ، فلا
 يُلْتَفَتُ إليها ؛ وإنما^٣ أُحْدِثَ عن نافعِ بنِ أبي نُعَيْمٍ ، ولم يكن يدرى
 ما العربية ، وله أحرفٌ يقرؤها تخناً نحواً من هذا^٤ .

وقد قالت العربُ : « مصائبٌ » فهمزوا ، وهو غلط ، كما قالوا : « حَلَّاتٌ
 السَّوِيقِ » وكأنهم^٥ تَوَهَّمُوا أن « مُصِيبَةٌ » : فَعِيلَةٌ^٦ فهمزوها حين
 جمعوها كما همزوا جمعَ « سَفِينَةٍ : سَفَائِنٌ » وإنما « مُصِيبَةٌ : مُفْعِلَةٌ^٦ »
 من « أصاب يُصِيبُ » وأصلها « مُصُوبَةٌ » فألْقَوْا حركةَ الواوِ على الصَّادِ
 فانكسرت الصَّادُ وبعدها واوٌ ساكنةٌ فأبدلتْ ياءً^٧ للكسرةِ قَبْلَها - وقد

١ - ظ ، ش : والذي .

٢ ، ٢ - زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فإبما .

٤ في هامش ظ : إن كان محفوظاً عنه نسخة . ومحلها بين : هذا ، وقد .

٥ ، ٥ - عن ص وهامش ظ بزيادة « قد » قبله في هذا الهامش . وفي ظ ، ش : يتوهمون
 أن مصيبة .

٦ ، ٦ - ساقط من ش .

٧ - ظ ، ش : لكسرة .

كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى - وأكثرُ العرب يقول « مَصَاوِبٌ » فيجئُ بها على القياس ، وما ينبغي .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثرُ أصحابه يروى عنه : « مَعَايشٌ » بلا همزٍ ، والذي رَوَى عنه بالهمز خارجةٌ بنُ مُصْعَبٍ .

وإنما كان همزها خطأً عنده ؛ لأنها لا تخلو من أن تكونَ جَمْعٌ « مَعَاشٍ » ، أو مَعِيشَةٌ ، أو مَعِيشٍ » فقد قال رؤبةٌ :

إليك أشكو شدةَ المَعِيشِ

يريد « المعاش » .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركةٌ في الأصل :

فأصلُ « معاشٍ » : مَعِيشٌ » .

وأصلُ « مَعِيشَةٌ » : مَعِيشَةٌ ، أو مَعِيشَةٌ » على مذهب الخليل :

وأصلُ « مَعِيشٍ » : مَعِيشٌ » مكسورُ العين ليسَ ٢ غيرُ ؛ لأنه ليس

في الأحاد اسمٌ على « مَتَعَلٍ » بضمِّ العين .

فأمَّا قولُ الشاعر :

بُشَيْمِ النَّزْمِيِّ « لا » إنَّ « لا » إنَّ لَنَزْمَتِهِ على كثرةِ الواشينِ أَيُّ مَعُونِ

فجَمَعُ « مَعُونَةٌ » وليس بواحدٍ .

وكذلك قولُ الآخر :

لِسَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمِ [١٩٥]

إنما هو جَمْعُ « مَكْرُمَةٌ » .

١ - ظ : اختلف .

٢ - ظ ، ش : لا .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عني مألوكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري
فقد يجوز أيضا أن يكون جمع « مألوكية » وهي الرسالة ، أو يكون حذف
الهاء ضرورة وهو يريدُها .

- وإن كان « معيش » جمع « معيشة » فجائز فيه « مفعول » ، ومفعول «
٥ جميعا : وإذا كان الأمر كذلك فحق « معاش » ، ومعيش ، ومعيشة » ألا
يُهمز في الجمع ؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل ، فإذا احتاج إلى
حركتها في الجمع حرّكتها ^٢ ولم يتقلّبها واحتتملت الحركة ؛ لأنها قوية
وهي من الأصل ، وقد كانت متحركة في الواحد ؛ وإنما يُهمز في الجمع حروف
المدّ واللين التي لاحظ لها في الحركة في الواحد نحو أليف : « رسالة » ، وباء :
١٠ « صحيفة » ، وواو : « عجوز » ، إذا قلت : « رسائل » ، وصحائف ، وعجائز » .
فأمّا قول العرب « مصائب » فغلط ؛ لأن الباء في « مصيبة » عين الفعل وهي
مستقلبة عن واو وأصلها « مصوبية » وأصلها الحركة ، وقيامها « مصاوب » .
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في « مصائب » إنما هي بدل من الواو
في « مصاوب » كما قالوا : « إسادة » في « وسادة » وأنكر ذلك عليه أبو علي
١٥ قال : إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة ، وقد بيّنت هذا .
وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن شبهوا « مصيبة » بـ « صحيفة »
حتى همزوها في الجمع ، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو بياء فتوهنت العين
بالقلب فأشبهت الباء الزائدة ؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هي بدل

١ - معيش : زيادة من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ش : حركتها .

من العين ، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة .
 وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه في « مقام : مقام » يريد أبو إسحاق
 أن أصل « مقام : مقوم » كما أن أصل « مُصِيبَة : مُصِوبَة » وكلاهما قد
 قلبت ، يقول : فلو جاز لذلك ^١ أن يهمز جمع « مُصِيبَة » لخاز أيضا أن يهمز
 جمع « مقام » وهذا يلزم أبا الحسن لو ^٢ كان يقطع بهذه الحجة ؛ وإنما تعلق
 بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع « مقام :
 مقام » ولكنه لما سمع « مصائب » احتال بعد السماع بما ^٣ يكون فيه بعض
 العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ما ، ألا ترى
 أن سيويه قال في باب ما يضطر [٩٥ ب] إليه الشاعر : وليس شيء مما يضطرون
 إليه إلا وهم يحاولون به وجبها .

وكذلك قولهم : « حَلَّاتُ السَّوِيقِ » ، ورثأت زوجي بأبيات إنما هو
 مُشَبَّهٌ في اللَّفْظِ بغيره وإن لم يكن من معناه ؛ فكأن « حَلَّاتُ » من قولهم :
 « حَلَّاتُهُ » : إذا طردته عن الماء .

وقولهم : « رَثَّاتُهُ » : فعلته ، من الرثية وليس من معناه .

وقالوا : « استلأمت الحجر » : يريدون استلأمت فهمزوا .

وقالوا : « لبأت بالحج » : يريدون « لبئت » .

وقالوا : « الذئب يستنشئ الرياح » يريدون « يستنشئ » .

قال أبو عبيدة : وكان ^٧ رؤبة يهمز ^٨ سبيته القوس وسائر العرب

١ - جاز لذلك : ضائع في التصوير من ص .

٢ - لو : ضائع في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : ما .

٤ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قوله .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ظ ، ش : كان .

٨ - رسمت في النسخ الثلاث هكذا : ستة .

لَا يَهْمِزُهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمْ يَسْتَهْوِ بِهَيْمٍ مِّنَ الشَّبَهَةِ ،
لأنهم ٢ لَيْسَتْ لَهُمْ قِيَاسَاتٌ يَسْتَعَصِمُونَ بِهَا ٢ . وَإِنَّمَا يُخْلِدُونَ إِلَى طِبَائِعِهِمْ ؛
فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ٣ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ٣ : « وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيْءُ طُونَ » ؛
لأنه ٥ تَوْهَمَ أَنَّهُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ ٥ نَحْوَ « الزَّيْدُونَ » وَلَيْسَ مِنْهُ .

وَكذَلِكَ قِرَاءَتُهُ « وَلَا أَدْرَأُ تُكْمِمَ بِهِ ٦ » . جَاءَ بِهِ كَأَنَّهُ مِنْ « دَرَأَتْهُ » أَيْ ٥
دَفَعَتْهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ٧ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ « دَرَيْتُ بِالشَّيْءِ » أَيْ عَلِمْتُ بِهِ ٧ وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ
مَنْ قَرَأَ « عَادَ لِلتَّوَلَّى ٨ » . فَهَمْزٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَحَبَّ ٩ الْمُؤَقِدَانَ إِلَى مُوسَى

فَهَمْزَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَوْهَمَ الضَّمَّةَ قَبْلَهَا فِيهَا .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « أَوَّلَ مِنْ وَأَلَّ » فَهُوَ عِنْدَنَا مُخْطِئٌ ؛ لِأَنَّهُ لَاحْتِجَّةٌ لَهُ ١٠
عَلَيْهِ - وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ - وَهَذَا الْغَلَطُ نَظَائِرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، فَإِذَا جَاءَ كَ ١٠
فَاعْرِفْ فَهُوَ لِنُسُاسَمِهِ كَمَا سَمِعْتَهُ وَلَا تَقْسِمْ عَلَيْهِ .

[اختلاف العرب والعلماء في « مدائن »]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « مَدَائِنُ ١١ » فَقَدْ اختلفت العربُ فيها والعلماءُ ، فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ
« فَعَائِلَ » فَهَمْزٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ « مَتَاعِيلٌ » فَلَمْ يَهْمِزُوا .

١ - ص : عليهم .

٢ ، ٢ - ظ : ليست لهم قياس يستعصمون بها . ش : ليس لهم قياس يستعصمون به .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : رحمه الله . ٤ - الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ - من الآية ١٦ يونس ١٠ . ٧ ، ٧ - ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ . ٩ - ص : أحب .

١٠ - ص : جاء ، ظ : جاءه . ١١ - ظ ، ش : المدائن .

فالذين جعلوها « فَعَائِلَ » احتجُّوا بـ « مُدُنٍ » فقالوا : « مُدُنٌ » يدلُّ^١
 على أن الميم من الأصل وليست بيزائيدة .
 وقال غير هؤلاء : هي « مفاعيلٌ »^١ والميم زائدة ؛ لأنه « دَانَ يَدِينُ »
 وهؤلاء الذين لم يهَمْزُوا ، وكِلا الاشتقاقين مندُهبٌ .

٥ قال أبو الفتح : أمَّا مَنْ قال : « مُدُنٌ » فاشتقاقه واضحٌ و « مَدِينَةٌ »
 عندهم كسفينَةٌ ، و « مَدَائِنٌ » كـ « سفائنٌ » .
 وأمَّا من أخذها من « دَانَ يَدِينُ » فعناه أنها أطاعت صاحبها وتدللت له
 والدَّيْنُ : الطَّاعَةُ ؛ وهكذا أخذت عن أبي عليٍّ وقت القراءة [١٩٦] . فأمَّا
 قول الأخطل :

١٠ رَبَّتْ وَرَبَا فِي حِجْرِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَظَلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُّ^١
 فالمدينة فيه : أمةٌ ، يصف الأكار الذي يعمل في الكرم يقول : هو ابنُ
 أمةٍ . وقال لها « مَدِينَةٌ » لأنها^٢ من « دِنْتُ » أى جَزَيْتُ ، كأن مولاها
 يجزيها بعملها^٣ ؛ فهذا مثلُ المذهب الثاني في « مدينةة » كما حكاه
 أبو عثمان .

١٥ وقوله : إنَّ العربَ قد اختلفتَ فيها والعلماءُ . معناه أنَّ العربَ منهم مَنْ
 يهَمْزُ ، ومنهم مَنْ لا يهَمْزُ ؛ فهذا وجهُ اختلافِ العربِ .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - لأنها : ساقط من ظ ، ش .

٣ - يجزيها بعملها : عن ص ، وهامش ظ ، وف ظ ، ش : يجزيها : أى بعملها .

٤ - ظ ، ش : ما .

وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة، وبعضهم سمعها غير مهموزة^١ وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة^٢.

فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأول من سمعها غير مهموزة.

والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة - وأبو^٢ عثمان واحد منهم - قد أخذوا فيها بالقولين.

٥

ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة، كما سمعها أبو عثمان الميازي بالوجهين لزال الخلاف ولم يتقع أصلا.

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها^٣ فهذا معنى قوله: «إن العرب قد اختلفت^٤ هي والعلماء فيها».

[رواية «مدآين» بلا همز عن بعض العرب]

١٠

قال أبو عثمان:

وقد روى ترك^٥ الهمز في «مدآين» عن بعض العرب.

قال أبو الفتح: إنما كرر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله اختلاف العرب، وأن بعضهم يهميز، وبعضهم لا يهميز، فكرره هنا توكيدا، وليبريك أن من يهميز أكثر ممن لا يهميز، ولو اقتصر على الفصل الأول لتوهم أن من لا يهميز في الكثرة كمن يهميز، فأراد أن يبريك أن الهمز فيها أشهر وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلف العلماء.

١٥

١ - ١ - ساقط من ظ، ش.

٢ - ص: أبو.

٣ - فيها: زيادة من ظ، ش.

٤ - ظ: اختلف.

٥ - قد: زيادة من ظ، ش.

[ماصح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون ما قبله ، وما بعده معاً]

قال أبو عثمان: فقد استسرت لك موضع الفاء في الواو والياء ، وموضع العين فيما لامه صحيحة^٥؛ وسأبين لك موضع العين إذا اعتلت اللام ، أو كانت همزة في موضعه — إن شاء الله^٣ — وأذكر الأسماء التي جاءت تامّةً من هذا ممّا لامه صحيحة^٥.

فيمّا أتم فيه الاسم لسكون ما قبله وما بعده :

« فَعَلَّ » ، و « فَعَالَ » نحو : « حَوَّلَ » ، و « حَوَّلَ »^٥ .

و « فَعَالَ » نحو : « صَوَّأَم » ، و « قَنَوَّأَم » .

و « مَفْعَالَ » نحو : « مَشَوَّأَر » ، و « مَقِئَوَّأَل » .

وكذلك « التَّقْعَالُ » نحو : « التَّجْوَالُ »^٦ ، و « التَّطْرَابُ »^٧ ، [٩٦ ب]

و « التَّقْوَالُ » ، و « التَّزْيَارُ » .

و « أَفْعَالُ » نحو : « أَفْوَالُ » ، و « أَمْيَالُ » ، و « أَعْيَانُ » ، و « أَفْوَاجُ » .

و « إِفْعَالُ » نحو : « إِرْوَاءُ »^٨ .

و « فَعْعَلُ » نحو : « قَوَّوَلُ » ، و « كَيَّوَلُ »^٩ ، و « بَيَّوَعُ » .

و « فَعْعُولُ » نحو : « شَيْئُوخُ » ، و « حُرُّوُلُ » ، و « سُرُّوُقُ » .

و « فَعْعَالُ » نحو « نَوَّارُ » ، و « جَوَّابُ » ، و « هَيَّامُ » .

١ - ظ ، ش ؛ وقد .

٢ - ظ ، ش ؛ مما .

٣ - إن شاء الله ؛ زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش ؛ وما .

٥ - ص ؛ وعوار .

٦ - ظ ، ش ؛ التجواب .

٧ - التطراب ؛ زيادة من ظ ، ش .

٨ - إرواء ؛ غير واضح في ص .

٩ - وكيول ؛ ساقط من ظ ، ش .

- و «فَعِيلٌ» نحو : «طَوِيلٌ» .
 و «فُعَالٌ» نحو : «طُوَالٌ ، وَهِيَامٌ» .
 و «فِعَالٌ» نحو : «خِيَوَانٌ ، وَعِيَانٌ ، وَخِيَارٌ» .
 و «فَاعُولٌ» نحو : «طَاوُوسٌ ، وَنَاوُوسٌ ، وَسَايُورٌ» .
 و «أَفْعِيَاءٌ» نحو : «أَهْوِنَاءٌ ، وَأَغْيِيَاءٌ ، وَأَبْدِيَاءٌ» .

- قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة ^١ تنقسم على ثلاثة أضربٍ :
 منها ما صحَّ لسكون ما قبَّلته ^٢ نحو : «حَوُولٌ ، وَأَهْوِنَاءٌ» .
 ومنها ما صحَّ لسكون ما بعده نحو : «قَبُولٌ ، وَشَيْبُوخٌ ، وَنَوَارٌ ،
 وَطَوِيلٌ ، وَطُوَالٌ ، وَخِيَوَانٌ» .
 ومنها ما صحَّ لسكون ما قبَّلته وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو : «صُوَامٌ ،
 وَقُوَامٌ ، وَأَمِّيَالٌ ، وَأَقْوَالٌ» وما أشبه ذلك .
 فلو أسكنت هذه الحروف لالتصقت ساكنان فوجب الحذف أو الحركة ^٣ وزال
 المثال ^٤ فترك ذلك لذلك .

[فعل التعجب بصيغته مشبه بالأسماء فيما تقدم]

- قال أبو عثمان :
 وفعيلُ التعجب مُشَبَّهٌ بالأسماء نحو : ما أقولُه للحق ، وما أبشعه ، وما
 أصوته لنفسه ؛ وكذلك «أبشعُ به ، وأطولُ به ، وأجودُ به ، وأسبِرُ به» ؛

١ - ظ ، ش : الأسماء .

٢ - ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : فزال .

لأن هذا في معنى ما أفعلته ؛ وهو مشبّه بقولهم : « هذا أقولُ منه ، وأبشعُ منه ، وأسبِرُ منه » لقرب معناه منه .

ويدلُّك على إلحاقهم فِعْلَ التَّعَجُّبِ بالأسماء قولهم : « ما أميِّلِحَهُ ، وما أحيِّسِنَهُ » حَقَرُوهُ كما تُحَقِّرُ الأسماءُ . والأفعالُ لا تُحَقِّرُ .

٥ قال أبو الفتح : إنما أشبّه فِعْلَ التَّعَجُّبِ الأسماءُ ؛ لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك ٢ فلذلك صَحَّح ، فقيل : « ما أقومَه » وأنت لا تقول : « أقومَ زَيْدٌ عَمْرًا » في معنى « أقامَه » ومن هنا لحِقَه التَّحْقِيرُ كما يَلْحَقُ الأسماءُ في قولهم : « ما أميِّلِحَهُ ، وما أحيِّسِنَهُ » . والأسماءُ إذا كانت في أوائلها ٣ الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال مُصَحَّحت ولم تُعَمَلْ .
وقد مضى ذكرُ هذا وسأراه أيضا . ١٠

وإنما صحَّح « أفعلِ به » نحو : « أسبِرُ به ، وأقومُ به » لأنك مُخْبِرٌ لا أميرٌ ، ومعناه « ما أفعلته » نحو قوله تعالى : « أسمعُ بهم وأبصرُ » ؛ إنما معناه [١٩٧] : ما أسمعهم ، وما أبصرهم ، وهو لِنَفْطُ الأمر في معنى الخبر .
ويدلُّ على أنه ليس أمرًا : كونه للواحد ، والواحدة ، والاثنتين ، والاثنتين .
والجماعة ، بلفظ واحد . ١٥

وذلك قولك : « يا زيدُ أكرمِ بعمرِو ، ويا هندُ أكرمِ بعمرِو » ، ويا ربَّـلانِ أكرمِ بزَيْدٍ ويا امرأتانِ أكرمِ به ، ويا رجالِ أكرمِ بزَيْدٍ ، ويا نساءَ أكرمِ بزَيْدٍ »

١ - ظ ، ش : هو .

٢ - ظ ، ش : لا تتصرف .

٣ - ظ ، ش : أوها .

٤ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

٥ - ظ ، و ش : بيكر .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

ولا تقول « يا امرأةُ أَكْرَمِي بزيدي » ولا : « يا رجلانِ أَكْرِمَا بزيدي » ولا : « يا رجالِ أَكْرِمُوا بزيدي » ولا : « يا نساءُ أَكْرِمْنَ بزيدي » .

لأنَّك لستَ تأمُرُ أحداً بإيقاع فعلٍ ، وإنما تُخبرُ عن إفراطِ كَرَمِ بزيدي^١ كما تقول : « يا امرأةُ ما أَكْرَمَ زيداً ، ويا رجالُ ما أَكْرَمَ زيداً^٢ » .

وذهب بعضُ متأخري أصحابنا ؛ إلى أنَّ هذا لفظُ الأمرِ ومعناه ، وأنَّ المأمورَ هنا هو المحدثُ عنه في قولهم : « ما أَكْرَمَ زيداً » يعني « ما »^٥ فكأنه قال : « يا امرأةُ أَكْرِمِي يا شَيْءُ بزيدي » وهذا تعسُّفٌ وتخليطٌ وعدولٌ عن الصَّواب ؛ لأنَّ معنى قولك « أَكْرِمِ بزيدي » إنما هو إخبارٌ عن زيدٍ بالكرم ، فكأنَّك قلتَ « لكْرَمِ زيدٍ » كما تقول : « لَقَمَّضُو الرَّجُلُ » إذا بالغتَ في الخبرِ عنه بجوْدَةِ القضاء ، ولستَ تأمُرُ أحداً بإيقاع فعلٍ عليه ؛ وإنما حمّله على هذا التَّعَسُّفِ^{١٠} لفظُ الأمرِ في هذه المواضع .

وقد جاءت أَلْفَاظُ الأمرِ ويُرَادُ بها الخبرُ ، كما جاءت أَلْفَاظُ الخبرِ ويُرَادُ بها الأمرُ .

فَإِنَّ أَلْفَاظَ الأمرِ المرادِ بها الخبرُ قولُ اللهِ تعالى : « قلْ من كان في الضَّلالةِ فَلْيَسْمُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا »^٧ وإنما معناه فسيمدُّ له الرَّحْمَنُ مَدًّا ؛ أو فَلْيَسْمُدَنَّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا . ومنه قوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »^٨ .

١ - ص : بزيدي .

٢ - ص : أو يا .

٣ ، ٤ - ظ : أَكْرَمِ بزيدي . ص : لكرم زيد .

٤ - ظ : لصحابنا ، وهو خطأ .

٥ - « ما » ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٧ - من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩ .

- من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر : قوله تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ^١ »
 فهذا في معنى قوله ^٢ : « آمنوا » ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : « يَغْفِرْ لَكُمْ
 ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ^٣ » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^٤ .
 كما تقول : « إنْ تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^٥ » ولا يكون قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ »
 جواب ^٦ : « هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابِ أليمٍ ^{٧ ٨} » وإن كان
 أبو العباس رحمه الله ^٩ قد ذهب إليه .

قال أبو علي ^{١٠} : لأن المغفرة لا تجب بالدلالة وإنما تجب بالإيمان ، ألا ترى أنه
 ليس كلُّ مَنْ دُلَّ غَفِرَ له ، وإنما يُغْفَرُ لمن آمن ، فمعى « أكرم به : ما أكرمه »
 [٩٧ ب] قال أبو علي ^{١١} : والباء ^{١٢} وما عملت فيه في قولك : « أكرم به » في موضع
 رفع ، لأنها مع ما عملت فيه الفاعل ، كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله .

قال أبو علي ^{١٣} : فكأنه قال : « أكرم زيد » أى صار ذا كرم ، كما تقول :
 « أجرب زيد » أى صار ذا إبل جربى . و « أنحز » أى صار ذا إبل بها نحاز .
 و « ألهج » أى صار ذا فصالٍ قد لهجت بالرضاع . قال الشماخ :
 رعى بارض الوسمى حتى كأنما يرى بسسمى البهمى أخلية ملنهج
 فلمّا كان « أفعل به » فى معنى « ما أفعله » صح صحته .

١ - من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ - قوله : ساقط من ص .

٣ - من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « ويدخلكم جنات » لم يذكر فى ظ ، ش .

٤ ، ٥ - « ذنوبكم » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ - ظ : بجواب .

٧ - من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : فالباء .

وقولته : وهو ^١ مُشَبَّه بقولهم : « هو أقولُ منه . وأبْسِغُ منه » ، وجهُ
 الشَّبه بينهما أن « أفْعَلَّ » إذا وصلتَ بها « مِـنْ » فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم :
 « أنت كريمٌ » ، وأنا أكرمُ منك . وأنتَ ظريفٌ ، وأنا أظرفُ منك « فعناه : أنهما
 قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ وعلى هذا لا يجوز أن تقول :
 « العَسَلُ أحلى من الخَلِّ » لأنهما لم يشتركا في الحلاوة ؛ وإنما ينبغي أن يُقال :
 « العَسَلُ أحلى من التَّمَرِ » ^٢ لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التَّمَرِ ^٣
 فيها ؛ وإذا كان « أفْعَلُ منك » إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم : « أفْعِلْ
 به » قريبا منه ؛ لأن معنى « أفْعِلْ به » المبالغة أيضا ؛ إلا أن « أفْعِلْ به »
 فِعْلٌ ، و « أفْعَلْ منك » اسمٌ ^٥ بدلالة دخول ^٥ علامات الأسماء عليه نحو
 قولهم ^٦ : « مررتُ بأفضلَ منك ، وبأعلمَ منك » ونحو ذلك . فصَحَّ « أفْعَلْ منك »
 لأنه اسمٌ ، وصَحَّ « أفْعِلْ به » لأنه في معناه ، ولولا إلتحاقُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ
 بالأسماء ومشابهته لها ، لقلَّنتُ في التعجب : « ما أقامَ زيدا ، وما أطالَه ، وأقيمُ
 به ، وأطيلُ به . »

فإن قال قائل : فهلَّا قالوا : « ما أشدُّ زيدا . وما أقبلَ مالكَ » فأظهروا
 هنا كما صحَّحوا في قولهم : « ما أطولَه ، وما أقولَه » ؟ .
 قيل : لأنَّ « ما أفْعَلَه » محمولٌ على « هو أفْعَلُ منك » وأنتَ قد تدغمُ :
 « هو أشدُّ منك » لأنه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك ^٧ : أنَّ المُدْغِمَ إذا جاء

١ - ظ ، ش : هو . والصواب ما نقلناه عن من لأنه مطابق لما ورد في قول أبي عثمان .

٢ ، ٣ - ظ ، ش « الدبس » في الموضعين .

٤ ، ٤ - ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : بدخول .

٦ - « قولهم » ساقط من ظ ، ش .

٧ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

مخالفاً لبناء الفعل أَظْهَرَ تَضْعِيفَهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : « سُرِّرَ ، وَجُدُّدٌ ، وَمِرْرٌ ،
 وَخُطِّطٌ » لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ « فُعِلَّ ، وَلَا فِعْعَلٌ ، وَلَا فُعْلَلٌ » .
 ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا : « رَجُلٌ صَبٌّ [١٩٨] ، وَيَوْمٌ قَرٌّ » فَأَصْلُهُمَا : « صَبَبٌ ،
 وَقَرَرٌ » لِأَنَّكَ تَقُولُ : « صَبَبْتُ يَارَجُلُ ، وَقَرَرْتُ يَا يَوْمَنَا » فَهَذَا كَقَوْلِكَ :
 « حَدَّرَ فَهُوَ حَدِيرٌ ، وَبَطَّرَ فَهُوَ بَطِيرٌ » ، فَأُدْغِمَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ
 نَحْوُ : « عَلِمَ ، وَشَرِبَ » فَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ هَذَا أَنَّ تَجْمِيعَ الْمُضَاعَفِ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ
 يُرْجَبُ إِدْغَامُهُ ؛ فَهِنَّ هُنَا وَجَبَ إِدْغَامُ « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » فَكَانَ إِدْغَامُ « مَا أَشَدُّهُ »
 أَوْجَبَ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنْ مِثَابَةِ الْأِسْمِ لَا تُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ، بَلْ أَقْصَى
 أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَوَجَبَ إِدْغَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ
 فَكَيْفَ وَهُوَ « فِعْلٌ » ! أَلَا تَرَى إِلَى إِدْغَامِهِمْ « الْأَطْلَّ ، وَالْأَمَرَ » وَهُمَا اسْمَانِ
 لِأَفْعَلَانِ ، وَلَا صِفَتَانِ أَيْضًا .

وَإِنَّمَا وَجَبَ تَصْحِيحُ الْأِسْمِ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ
 لِلْفَرَقِ بَيْنَهُمَا نَحْوُ « هُوَ أَطْوَلُ مِنْكَ » ثُمَّ أَشْبَهَهُ « مَا أَطْوَلْتَهُ ، وَأَطْوَلُ بِهِ » فَأُجْرِيَ
 فِي الصِّحَّةِ مُجْرَى « هُوَ أَطْوَلُ مِنْكَ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « أَشَدُّدٌ بِهِ » فَإِنَّمَا ظَهَرَ تَضْعِيفُهُ لِسُكُونِ لَامِهِ فَجَرَى ذَلِكَ
 مُجْرَى « شَدَّدْتُ ، وَمَدَدْتُ » .

١ فَإِنِ قَالَ قَائِلٌ ١ : فَهَلَا أَظْهَرُوا « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » ثُمَّ أَخْفَوهُ « مَا أَشَدُّهُ » ؟ .
 قِيلَ : لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَيَجِبُ ٢ إِدْغَامُهُ ، وَلَيْسَ مَا جَاءَ مِنَ الْمُضَاعَفِ
 بِهِ زَنْ الْفِعْلِ بِوَأَجِبَ إِظْهَارُهُ كَمَا يَجِبُ تَصْحِيحُ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

١ ، ١ - ظ ، ش : فَإِنِ قِيلَ .

٢ - ظ ، ش : فَوَجِبَ .

ألا ترى إلى إدغامهم « رجل صَبَّ ، ويَوْمٌ ١ قَرَّ » وعما بوزن الفِعْل فقد علمت أن مجيء المضاعف على وزن الفِعْل يُرْجَبُ إدغامه ، فمن هنا أُدْغِمَ « هو أَشَدُّ منك » ولم ٢ يكن لـ « ما أَشَدَّه » ما يُشَبَّه به فيُنظَرُ فَبَقِيَ مُدْغَمًا كما يجب فيه .

- وقوله : « والأفعال لا تُحَقَّرُ » إنما لم تُحَقَّرَ الأفعال ؛ لأنَّ التَّحْقِيرَ في معنى الوصف ؛ ألا ترى أن قولك « هذا رُجَيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ؛ والأفعال لا تُوصَفُ ، ٣ فلذلك لم يَجْزِ تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصَفُ ٢ لأنَّ الصِّفَةَ ذَكَرَ حالَ الموصوفِ ، والأفعالُ لأحوالِها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفَ ، ولم يُصَغَّرَ ٥ ؛ ولذلك أيضا لم تُصَغَّرَ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ نحو « كَسَمٌ » ، وأَبْنَى ، وكيفَ لمضارعها الحروفَ .

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان : وكل اسمٍ بَنَيْتَهُ ٤ من هذا في أوله زوائد الفِعْلِ المضارعِ ، وهو بها على مثال [٩٨ ب] المضارع فصَحَّحَهُ ولا تُعْلِلُهُ - وقد بَيَّنْتُ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحدُ حروفِ المضارعِ ، ولم يكن على مثال المضارعِ ، فأَعْلِلُهُ .

ولَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ « تَحْلِيءٍ » من « بَعِثَ » لَقُلْتُ : « تَبِييعٌ » فأَسْكَنْتَهُ الياءَ وَالْقَسِيمَتَ حَرَكَتَيْهَا عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهَا ؛ وكذلك هو من « قُلْتُ » تقولُ

١ - يوم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلم .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : تبنيه .

٥ - ظ ، ش : وأسكنت .

فيه : « تَقِيلُ » ؛ وكذلك « تَفْعُلُ » تقول^١ فيه^٢ : « تَقُولُ » « تُسْكِنُ^٣ الوَاوُ
وتُلْقِي حَرَكَتَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت في أولها التَّاءُ وهي
من زوائد المضارع ؛ لأنه قد أُمِّنَ الشَّبهُ بينهما ، ألا ترى أنه ليس في المضارع
« تَفْعُلُ » ولا « تَفْعُلُ » فقد وقع الفصلُ بالضمِّ والكسر ولكِنَّكَ لو بَسَّيْتَ
مِثْلَ « تَفْعُلُ » لَصَحَّحْتَ ؛ لأنهم يقولون : « أَنْتَ تِرْكَبُ ، وتِيذُ هَبُ » ،
وَكُنْتَ تقولُ فيها من « بَعْتُ : تَبِيعُ » ومِنْ « قُلْتُ : تَقُولُ » فَتُصَحِّحُ
لثلاثا يلبسها بالفعِلِ نحو قولهم : « تَخَالُ ، وتَخَافُ » في مضارع « خَلَيْتُ » ،
وَحَفِيفُ » قال أبو ذؤيب :

فَغَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيثِ نَاصِبٍ وَإِخَالِ أَنِي لَاحِقٌ مُسْتَبِيعٌ ١٠
وَأَنشَدَنِي عَمِّيَلِي فَصِيحٌ لِنَفْسِيهِ :
فَقَوِي هَمَّ تَمِيمٍ يَا مُمَارِي وَجُوثَةٌ مَا إِخَافُ لِمَ كَثَارًا
بكسر الهمزة مِنْ « أَخَافُ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْفِرُ » فَأَمَّا ضَمُّوا الْيَاءَ لُضْمَةِ الْفَاءِ إِتْبَاعًا
كَمَا قَالُوا : يُسْرُوعُ « فَضَمُّوا الْيَاءَ لُضْمَةِ الْيَاءِ . ١٥
و « التَّحَالِي » إنما صار « تَفْعِيلًا » لأنه من « حَلَّاتِ » الأديم إذا قَشَّرْتَهُ ،
وَمَا سَقَطَ مِنْهُ فَاسَمَهُ : « التَّحَالِي » .

١ - تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : منه .

٣ - ظ ، ش : وتسكن .

[يصحح « مفعل » لأنه منقوص من « مفعال »]

قال أبو عثمان :

وَيَسْمُ « مِفْعَلٌ » مِنْهُمَا ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا تَمَّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ « مِفْعَالٍ »
قَالُوا : « مِفْتَحٌ وَمِفْتَاخٌ ، وَمِخْيَاطٌ وَمِخْيَاطٌ ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ « مِخْيَاطٍ » لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ ،
وَكَانَ « مِخْيَاطٌ » مَنْقُوصًا مِنْهُ صُحِّحَ : لِأَنَّ بِنَاءَ « مِفْعَالٍ » هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،
وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي « مِخْيَاطٍ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ
كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ « عَيُورٌ ، وَحَوِيلٌ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى « اَعْوُرٌ ،
وَاحْوَالٌ » - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا .

وَلَمْ يَتَّعْتَلِ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ [١٩٩] « مِخْيَاطٍ » بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ
كَمَا صَحَّ نَحْوُ « حَوِيلٍ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ « مِفْعَعَلًا » بوزن « تِفْعَعَلٍ »
وَ « حَوِيلٌ » لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْعَلِ فَكَانَ يَجِبُ إِعْلَالُ « مِفْعَعَلٍ » كَمَا أَعْلَلُوا
« مِفْعَعَلًا » لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ .

[إعلال « مفعل » ، رمفعل « من قال ، « وبيع »]

قال أبو عثمان :

١٥

وَيَتَّعْتَلُ « مَفْعَعِلٌ » وَمَفْعَعُلٌ » مِنْهُمَا فَتَقُولُ فِي « مَفْعَعِلٍ » مِنَ الْوَاوِ :
« مَفْعَعِلٌ وَمَفْعَعُلٌ » مَقْبُولٌ » وَمِثْلُ ذَلِكَ : « الْمَشْهُورَةُ ، وَالْمَشْهُوبَةُ ، وَالْمَعْمُونَةُ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا اعْتَلَّ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ وَلَمْ يُفْشَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ

بالتَّصْحِيحِ ١ ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَائِلِهِمَا تَحْتَصِصُ ٢ بِالْأَسْمَاءِ فَوْقَ الْفَصْلِ بِذَلِكَ ؛
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا . .

[رَأَى الْخَلِيلَ فِي أَنْ « مَفْعَلَةٌ ، وَمَفْعَلَةٌ » مِنَ الْيَاءِ سِوَاهُ]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن « مَفْعَلَةٌ » من الياء من هذا و « مَفْعَلَةٌ »
سواء ؛ وقد بيَّنا هذا فيما مضى . ٥

قال أبو الفتح : قوله « من هذا » يعني ممَّا اعتلَّتْ عَيْنُهُ وَهِيَ يَاءٌ ؛ يريد به
باب « معيشة » ، وأنها تصلح أن تكون « مَفْعَلَةٌ » ، ومَفْعَلَةٌ « وقد ،
شرحتُ هذا .

[تصحيح « أفعل » نحو « أسورة وأعينة » ،]

قال أبو عثمان : وَيُتَمُّ « أَفْعَلَةٌ » نَحْوُ : « أُسُورَةٌ ، وَأَخُونَةٌ ، وَأَحْزَابَةٌ ،
وَأَعْيُنَةٌ » . ١٠

قال أبو الفتح : إِنَّمَا صَحَّ هَذَا ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَهِيَ مِنْ زَوَائِدِ
الْأَفْعَالِ ، فَأَرَادُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ فَصَحَّحُوا ٣ ؛ وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ مِثْلِهِ .

[بحسب « تدورة » على أصلها]

قال أبو عثمان : ١٥

وممَّا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ مِمَّا قَدْ ذَكَرْنَا عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَتَنَا بِتَدْوِرَةٍ يُضِيءُ وَجُوهَنَا دَسَمُ السَّلَيْطِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالِ

١ - ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : مما يختص .

٣ - ظ ، ش : فصحوه .

وقالوا «التَّشْوِيبَةُ» يريدون : «التَّوْبَةُ» ١ .

قال أبو الفتح : قوله : «قد ذكرنا علته» ؛ فيما مضى ٢ : «يعنى أنه صحت الواو في «تَشْوِيبَةٍ» ، وتَدْوِيرَةٍ» ٣ «لأن في أول الكلمة التاء وهي من زوائد المضارع ، فلو قال «تَدْوِيرَةٌ» ، وتَشْوِيبَةٌ» فأعلتوا لا لتبس به «تَبْيِيعٌ» ، وتَعْيِيشٌ» فضححو الواو للفصل بين الاسم والفعل .

فإن قلت : إن الهاء في آخر الكلمة تفصل بينها وبين الفعل ؛ لأن الهاء من زوائد الأسماء خاصة فهلا أُعِلَّت «التَّشْوِيبَةُ» ، وتَدْوِيرَةٌ ؛ كما أُعِلَّ «مَقَامٌ» ، ومعاشٌ» لاجتماعهما في أن الزوائد فيهما مما يختص بالأسماء دون الأفعال ؟

قيل : إن الهاء في [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنك قلت : «تَدْوِيرٌ» ، وتَشْوِيبٌ» .

فإن قلت : إن «تَدْوِيرَةٌ» اسمٌ عَلِمَ والهاء فيها ليست مثلها في «قائمة» ، وقاعدة» فتقدّر انفصالها ، كما لا يمكنك تقدير هاء «طاحه» كهاء «قائمة» لأنه لا يُمكنك نزع هاء «طاحه» وهي معرفة ؟

قيل : إن التعريف ثانٍ ، فلم يُعتمد به ؛ لأن التنكير هو الأصل ، والهاء على كل حال — لانفتاح ما قبلها — تُشبهه «موت» من «حَضِرَ مَوْتٌ» فهي على تصرّف الأمر في تقدير الانفصال .

١ - فوقها في ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ - فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : تدوود .

٤ - ظ : وتدوود . وش : والتدوود .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

[قلب ألف « رسالة » و « ويا » صحيفة « وواو » عجوز « في الجمع حمزة »]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل في واو « عجوز » وألف « رسالة » و « ويا » صحيفة : إنما همزنان في الجمع ولم يكن بمنزلة « معاوين » و « معايش » إذا قلت « صحائف » و « رسائل » و « عجائز » لأن حروف اللين فهين ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميسنة لاتندخلها الحركات ووقعن بعد ألف فهميزن ولم يظهرن إذ كن لأصل لهن في الحركات ، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة سندا لصلهن في غير الجمع في بعض المواضع .

قال أبو الفتح : اعلم أن الهمز في باب « فعائل » إنما أصله لباب « رسالة » ، وكنانته ١٠ « وذلك أنك لما جمعت « رسالة » على « فعائل » جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف « رسالة » فالتقت ألفان فلم يكن بُد من حذف إحداهما أو تحريكها ٢ ، فلو حذفَت ٣ الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفَت ٤ الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لا بُد له من أن يكون بعد ألفيه ٥ الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ٦ « كفتاعل » .

١٥ ولم يجز أيضا تحريك ٧ الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ؛ ولو حركت أيضا لانقلبَت

١ - ظ ، ش : لسن .

٢ - ظ ، ش : حركته .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : حذفوا ، في الموضعين .

٥ - ظ : ألف . وش : الألف .

٦ - ظ ، ش : ليكون .

٧ - ظ ، ش : حركة .

همزةً وزالت دلالتهُ بالجمع ، فلم يسبقَ إلا تحريكُ ١ الألفِ الثانية بالكسر ليكونَ كعين « متفاعِل » ، فلمَّا حُرِّكَتِ انْقَلَبَتِ هَمْزَةٌ فَصَارَتْ « رسائلَ » وكنائناً « كما ترى .

ثم شُبِّهَتِ الياءُ في « صحيفة » والواوُ في « عجوز » بألف « رسالة » لأنَّ قَبْلَ كلِّ واحدةٍ ٢ منهما بعضُهما [١٠٠] وهى ساكنةٌ فَجَرَّتَا من هذا سَجَرَى الألفِ ، ٥ وأصلُ البابِ في هذا الهمزُ إنما هو للألفِ ؛ لأنها أقْعَدُ في المدِّ منهما ٣ وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن « الألفُ » ، والياءُ ، والواوُ « في هذه المواضع مِثْلَهَا في « مقامٍ » ، ومَعِيْشَةٍ ، ومَعُونَةٍ » فَتَرَدَّ في الجمعِ إلى أصلِها في احتمالِ الحِرْكَةِ لِأَنَّ « رسالةً » ، و« صحيفةً » ، و« عجوزٍ » زوائدٌ لم يتحرَّكَنَّ قَطُّ « فَاجْتَسِبَتْ فِيهِنَّ ١٠ الحِرْكَةُ فَهَمِيزٌ » .

وقولُه : « ولو ظَهَرَ نَ في الجمعِ متحرَّكاتٍ كانت الحِرْكَةُ سَتَدُّ خُلُوهُنَّ في غيرِ الجمعِ في بعضِ المواضع » يريدُ أنكَ لو لم تَهْمِزْ في الجمعِ فقلتَ « عجوزُ » و« صحايفُ » بلا همزٍ لوجبَ أنْ تقولَ إذا خَفَّفْتَ ؛ مِثْلَ « خَطِيئَةٍ » ، ومَقْرُوءَةٍ « - أن تُلْقِي الحِرْكَةَ على الواوِ ، والياءِ وتُحذِفُ ٥ الهمزةَ كما تفعلُ في الصَّحِيحِ ١٥ فكنْتَ تقولُ - « خَطِيئَةٍ » ، ومَقْرُوءَةٍ » كما تقولُ في « مَنْ أبوك : مَنْ بَرُّوك » وهذا لا يجوزُ في شيءٍ من هذه الحروفِ ؛ لأنها زِيدت للمدِّ ، فلو حُرِّكَتْ لبطل

١ - ظ ، ش : حركه .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : منها .

٤ - ص : خففت ، بخاء معجمة وقامين ، وهو الصواب . وظ ، ش : حققت ، بخاء مهمله وقافين .

٥ - ص وهامش ظ : وتحذف . وظ : فحذفت . وش : فتحذف .

الغرض فيها ، لأنّ الحركة تُخْرِجُهَا عن المدّ ، وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ « خَطِيئَةً »^١
 ٢ فحَرَكَ الياءَ ٢ للتخفيف وهذا خطأ .

فإنّ قُلْتُ : فقد تَقُولُ في تخفيف « خطيئة » ، ومقروءة ؛ خَطِيئَةً ،
 ومَقْرُوءَةٌ « فتُدْغِمُ ٣ الياءَ والواو . والإدغامُ بِبُطْلانِ المدِّ فهلا جاز طَرَحُ
 ٥ الحركة عليها . كما جاز إدغامُها ؟ .

قيل : إنّ إدغامِ الواوِ ، والياءِ لا يُخْرِجُهُما من المدِّ كلَّ الإخراجِ كما تُخْرِجُهُما
 الحركةُ ، ويدلُّك ؛ على أنّ الحركةَ في الياءِ ، والواوِ أشدُّ إخراجاً لهما من
 إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدْغِمَتَيْنِ في حرفِ الرَّوِيِّ لم يَخْرُجْ موضعَ كلِّ واحدٍ
 مِنْهُمَا غيرُهُما نحوُ : « ولى » ، وعدوّ لا يجوزُ مع « ولى » طَبِيٌّ^٥ « ولا مع « عدوّ
 ١٠ عُلُوٌّ » ولو كان إدغامُهُما يُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً بلجاز « طَبِيٌّ »^٦ مع « ولى »
 و « عُلُوٌّ » مع « عدوّ » كما أنّ الحركةَ لما كانت تُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً
 ٧ جاز مع ٧ كلَّ واحدةٍ منهما إذا وقعت قبيلَ حرفِ الرَّوِيِّ غيرُها^٨ من سائرِ
 الحروفِ الصّحاحِ ، ألا ترى أنّه يجوزُ مع « الغَيْرِ » [١٠٠ ب] : الخَسْبُ ، والسَّمْرُ
 ويجوزُ مع « الطَّوَلُ : العَمَلُ ، والسَّمَلُ^٩ ، والسَّمَلُ » ، فلهذا جاز أن تُدْغِمَ
 ١٥ إذا أردتَ تخفيفَ « خَطِيئَةٍ » ، ومَقْرُوءَةٍ « فتقول : « خَطِيئَةً » ، ومَقْرُوءَةً

١ - من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً »
 الآية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : فحرك للمد الياء .

٣ - ظ ، ش : وتدغم .

٤ - ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : طبي ، في الموضعين .

٦ ، ٧ - ظ ، ش : جاز طبي مع . بزيادة « طبي » وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : وغيرها ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ - السمل : زيادة من ظ ، ش .

ولم يجز أن تُلْقِي حركة الحمزة عليهما فتقول « خَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » .
 فإن قلت : فهلا قالوا في تخفيف « خطيئة » ، ومقروءة : خَطِيئَةٌ ،
 ومقرووءة ؟ فجعلوا الحمزة بَعْدَ الواو ، والياء بينَ بينَ . كما يقولون
 في تخفيف « هبَاءَةٌ ، وألَاءَةٌ : هبَاءَةٌ ، وألَاءَةٌ » . فيجعلون الحمزة بعد الألف
 بينَ بينَ ؛ لأن الواو والياء تجريان في هذا الموضع مجرى الألف كما قد متت ؟ .

قيل إن الياء ، والواو وإن كانتا مضارعتين للألف بسكونهما وكان بعض
 كل واحدة منهما قبيلتها . فليس لهما ٢ تَمَكُّنُ الألف في المد وإنما هما
 مُشَبَّهَتَانِ بهما وليس يلزم إذا أشبه الشيء الشيء من وجه أو وجهين أن يُشَبَّهَ
 من جميع وجوهه ؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلا
 على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلا عليه ، ولكن لما أشبهت الياء
 والواو الألف اجتنبا تحريكهما في تخفيف « خَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » ونحوهما
 لما بينهما وبينها من الشبه وأدغموهما ٦ لما بينهما من الخلاف .

فإن قيل : فهلا عكسوا هذا الذي فعلوه فأجازوا تحريكهما في « خَطِيئَةٌ ،
 ومَقْرُوءَةٌ » ولم يجيزوا إدغامهما بضم ما فعلوا ؟ .

قيل : الذي فعلوه هو القياس ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجتا من المد أصلا ١٥

١ - ظ ، ش : بين .

٥ - يريد ب (بعض كل واحدة منهما قبلها) : الكسرة قبل الياء فإنها بعض الياء ، والضمة قبل الواو فإنها بعض الواو .

٢ - ظ : لها .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ش : إذا . وظ : إذا .

٥ - ظ ، ش : وبين الألف .

٦ - ظ ، ش : فأدغموهما .

وهم إذا أدغموها ١ في « خَطِيئَةٍ ، ومَقْرُوءَةٍ ٢ » فالياءُ ساكنةٌ وقبيلها كسرةٌ
والواوُ ساكنةٌ وقبلها ضمةٌ وهذا هو شرطُهما إذا كانتا مدّاً فليس هاهنا
ما ٣ يَنْقُصُ المدَّ أكثرُ من الإدغام ، فلمّا لم يَبْلُغِ الواوُ والياءُ في « خَطِيئَةٍ ،
ومقروءة » منزلة الألف بكاملها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بينَ ؛ ولما كانت الحركةُ
فيهما تُحَرِّجُهُمَا من المدِّ أصلاً وهم قد اعتزموا فيهما ٥ على المدِّ لم يحركوهما ولكن
طلبوا لهما حالاً وسطاً بينَ جعلِ الهمزة بعدهما بينَ بينَ ، وبينَ تحريكهما وهو
الإدغامُ فأدغموهما .

فهذا الذي فعلوه أَحْوَطُ وَأَقْيَسُ [١٠١] ممّا عدلوا عنه من جعلِ الهمزة
بعدهما بينَ بينَ أو تحريكهما ، فلمّا كان تركُّهُمَا في « عجائزَ ، وصحائفَ ، ورسائلَ »
يُنْزِئُهُنَّ أو يُسَوِّغُهُنَّ لم تحريكهنَّ في غير ذلك همزوهن ولم يُحَمِّلُوهُنَّ الحركةَ .
فأما الألفُ فمعلومٌ أنها لا تتحركُ أبداً لثلاثِ تصيرِ همزةٍ ؛ فقد كُفِينَا بهذا
القول فيها .

[تصحيح اسم الفاعل من « حور ، وصيد » لتصحيح الفعل عند الخليل]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوَّرَ وَحَوَّلَ » قال : « هو عاورٌ غداً ٦ وحاولٌ »
فأجراهنَّ مُجْرَى الفعلِ ، وكذلك « فاعلٌ » من « صَيَّدْتُ » لا يُهْمَزُ ٧ .

١ - ظ : أدغموها .

٢ - ش : خطيئة ومقروءة .

٣ - ظ ، ش : مما .

٤ - ص : ينقص أو يقصر .

٥ - ظ : فيها .

٦ - غدا : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : لا يهمز .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل في هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور
الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّت العينُ في « قام ، وباع » اعتلَّتَا في « قائمٌ وبائعٌ »
بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .
وقولُه : « فأجراهنَّ مُجرى الفعل » يريد في الصحة .

٥ [بقاء الواو والياء متحركتين في « تقاول ، وتبايع » جمعين لنقول و« تبيع »
اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلانه]

قال أبو عثمان : ولو سميت رجلاً « بتَقْوُلٍ » ، وتَبْيِيعٍ » منقولاً من الفِعْلِ
« كَتَبَيزِيدَ » ثم كَسَّرْتُهُ . لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقولُ :
« تَقَاوِلٌ » ، وتَبَايِعٌ » خلافاً لباب « رسالة ، وصحيفة ، وعجوز » .

قال أبو الفتح : قوله ١ : منقولاً من الفعل « كَتَبَيزِيدَ » يريد به ٢ أنك ٣
تَنقُلُهُ بعد أن لزمه الاعتلالُ ؛ لأنه فِعْلٌ كما أن « يَزِيدَ » كذلك ولو بنيتَه اسماً
غيرَ منقولٍ لصححتَه فكنت تقولُ « تَقْوُلٌ » ، وتَبْيِيعٌ » وقد مضى ذكرُ هذا .
وإنما ظهرت الواو ، والياء مُتحرَكَتين في الجمع لأنَّ « تقول » أصلُه « تَقْوُلٌ » ،
و« تَبْيِيعٌ » أصلُه « تَبْيِيعٌ » فالحركةُ جاريةٌ على العين في الأصل ، فلمَّا احتجت
إليها في الجمع حَمَلَهَا العين فجرى ، تَقْوُلٌ ، وتَبْيِيعٌ » مُجْرَى « مَعْوَنَةٌ » ،
وَمَعْيِشَةٌ » فكما لم تَهْمِزْ في قولك « مَعَاوِنٌ » ، ومَعَايِشٌ » كذلك لا تَهْمِزُ
في « تَقَاوِلٌ » ، وتَبَايِعٌ » لافصل بينهما .

١ - قوله : ساقط من ظ .

٢ - به : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء ، اللَّتَيْنِ هما عينان له مثالٌ في الفعل

الذي ليس في أوله زيادة

٥ اعلم أنه يُعْمَلُ كما يُعْمَلُ الفِعْلُ ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من [١٠١ب] الاسم ، فإذا أَرَدْتَ « فَعْمَلٌ » قُلْتَ : « بابٌ ، ودارٌ ، وساقٌ » وربما جاء على الأصل نحو « القَوْدِ والحَوَاكَةِ ، والحَوَاكَةِ » ، فأما الأكثر ويجري الباب فالإسكان والإعلال ؛ وإنما هذا بمنزلة : « أجودتُ ، واستحوذتُ » .

١٠ قال أبو الفتح : يقول الاسمُ والفِعْلُ في هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ « بابٍ ، ودارٍ ، بَوْبٌ ودَوْرٌ » كما أن أصلَ « قالٌ ، قَوْلٌ وقَامٌ وقَوْمٌ » فكلٌّ واحدٍ منهما كصاحبه في أن قُلِبَتْ عينُهُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوسطُهُ ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فاقض بآتها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع — هكذا قال سيبويه وهو الصواب — إلا أن تقوم دَلالةٌ على أنها من الياء ، وإذا تأملت أكثر اللُّغَةَ أصبَتْه كذلك . ١٥

فأما « القَوْدُ » ، والحَوَاكَةُ » ونحوهما فشاذاً كما ذكر ؛ لأنَّ العلة التي أوجبت القَلْبَ في « بابٍ ، ودارٍ » فيه ، وكان القياسُ قَلْبَهُ .

١ - أن أصل : ساق من ظ .

٢ - ظ ، ش : فكان .

وقولته : « وإنما هذا بمنزلة : أَجْوَدْتُ ، واستَحْوَدْتُ » يريد في الشُّنُوذ
عن القياس .

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وكذلك « فَعِيلٌ » كقولهم : « خِيفْتُ ، ورجلٌ خَافٌ ، ورجلٌ مَالٌ » ،
ويومٌ رَاحٌ .

وقال الخليل : : هذا كله « فَعِيلٌ » وهو كقولهم : فَرِقتُ ١ ، ورجلٌ
فَرِقٌ ؛ ونَزِقتُ ، ورجلٌ نَزِيقٌ » .

قال أبو الفتح : العِلَّةُ في قَلْبِ هذا وما قَبْلَهُ واحدةٌ وهو تحرُّكُ العينِ

وانفتاحُ ما قبلها .

١٠

فأصلُ « خَافٍ » خَوِّفٌ « لقولهم : « خِيفْتُ تَخَافُ » .

وأصلُ « مَالٍ » مَوَّلٌ « لقولهم : « مِائَتَا رَجُلٍ تَمَّالٌ » .

وأصلُ « رَاحٍ » رَوَّاحٌ « لقولهم : « رِحْتَا يَوْمَنَا تَرَّاحٌ » .

فهذا كله « فَعِيلٌ يَفْعَعِلٌ » .

والاسمُ من « فَعِيلٍ » يَجِيءُ على « فَعِيلٍ » كما ذكر الخليل نحو « فَرِيقٌ فهو

١٥ فَرِيقٌ ، ونَزِيقٌ فهو نَزِيقٌ » .

[يجيء « روع ، وحول » مصححا غير مع]

قال أبو عثمان : وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء « فَعَلٌ » قالوا :

« رَجُلٌ رَوَّعٌ ، ورجلٌ حَوَّلٌ » .

قال أبو الفتح : لَمَّا جاء « القَوْدُ » ، والحَوَاكِمَةُ « صحيفا - وإن كان فيه ما يُوجِبُ القَلْبَ - كذلك جاء « رَوِعٌ » ، وحوولٌ « على الأصل إلا أن هذا أبعدُ من ذلك قليلا [١٠٢] لأنَّ الحَرَكَةَ في العينِ في « رَوِعٍ » ، وحوولٍ « كسرة والحَرَكَةُ في « القَوْدِ » ، والحَوَاكِمَةُ « فتحة » ؛ والكسرةُ ثَقِيلَةٌ والفتحةُ خَفِيفَةٌ .

[لو بنيت من « قام » مثل « عضد » لقلت « قام »]

٥

قال أبو عثمان :

وأما « فَعَلٌ » فلم يَجِيئُوا بشيءٍ منه على الأصلِ كراهةَ الضَمَّةِ في الواو نحو : « رَجُلٌ حَدَثٌ » ، و« نَدَسٌ » ، و« حَمَلُطٌ » .

قال أبو الفتح : هذا المثال لأَعْلَمُهُ جاء اسمًا فيما عينه مُعْتَلَةٌ - لا صحيفا ولا مُعْتَلًا - ولكنك لو بنيت من « قام » مثل « عَضُدٍ » ، و« رَجُلٍ » قلت : « قامٌ » وأصله « قَنُومٌ » فقلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها كما قالوا ١ « طال » وأصله « طَوَّلَ » لقولهم « طويلٌ » - وقد مرَّ هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثالِ كراهةَ الضَمَّةِ في الواو .

فإن قلت : أقولُ في « فَعَلٌ » من « قام » : قَنُومٌ « فأهْمِزُ الواو لانضمامها ؟ فتعسَّفُ » ، وتترك للصواب ؛ لأنك لو صححتْ لَهَبْتِ إلى الهَمْزِ ، فكان تَرَكَ ذلك ٢ وقلبه هو القياسُ كما رأيتهم قلبوا في « طال » .

فأما « أدْوَرٌ » فلمَّا لم يجدوا بُدْأً من حركة الواو همزوها ؛ وكذلك « نُورٌ » ، جمعُ نَوَارٍ « لَمَّا وجدوا لها مثلاً من الصحيح يسكنُ أسكنوها نحو « رُسُلٍ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فاذا كانوا يُسْكِنُونَ في « رُسُلٍ » مع أن الضمّة لا ١ تُسْتَشْقَلُ في السَّيْنِ
 كما ١ تُسْتَشْقَلُ في الواو فهُمُ بتسكين الواو في « نُورٍ » ٢ وتَرْكِ الضمّ -
 أجدُرُ ؛ ولو وجدوا ٣ سبيلا في « أدوُرٍ » ، ونُورٍ إلى قلب الواو أَلِفا
 فَعَلُوا ذلك ؛ ولكنهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان ، وإذا وجدوا سبيلا
 إلى قلب الواو أَلِفا في « فَعَلٍ » مِينَ « قامَ » قلبوا ٥ فقالوا : « قامَ » هذا ٥
 هو القياس .

[« فعل » و « فعل » لايتلان ولا يكونان في التضعيف مدغين]

قال أبو عثمان : فأما ٦ « فَعَلٌ » ، و« فَعِلٌ » فعلى الأصل ولا يكونُ هذا
 البناءُ معتلا ، كما لا يكونُ في التضعيف مُدْغَمًا نحوُ « حَزَزٍ » ، و« بَزَزٍ » وذلك
 قولهم : « رجلٌ نُورٌ » ، ورجلٌ سُورَةٌ ، ولؤمَةٌ ، وعَيْبَةٌ ٥ ١٠
 و « فَعِلٌ » نحوُ « صَبْرٍ » ، و« بَيْعٍ » ، و« دَيْمٍ » وكذلك إن أردتَ مِثْلَ « لَيْلٍ »
 قَالَتْ : « قِيُولٌ » ، و« بَيْبِعٌ » .

قال أبو الفتح : إنما سَلِمَتْ هذه الأمثلة ؛ لأنها جاءت على غير وزنِ الفِعْلِ
 فصَحَّتْ كما ظَهَرَ « حُضُّضٌ » [١٠٢ ب] ، و« مِرْرٌ » ، لَمَّا لم يَأْتِ على مثالِ
 الفِعْلِ ، وقد سَبَقَ القولُ في العِلَّةِ التي من أجلها اطَّرَادُ ٧ إعلالِ الفِعْلِ ١٥

١ - ١٠١ - ساقط من ظ ، ش ،

٢ - ظ ، ش : في جمع نوار .

٣ - ظ ، ش : وجدوه .

٤ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قلبوها .

٦ - ظ ، ش : وأما .

٧ - ظ ، ش : اطرد إعلال .

وتغيره ، وليس «سَوَاةً» من الهمزة إنما هو من «سَايَتَ تَسَالُ» مثل «خِفْتُ
تخافُ» من الواوِ فلذلك ذكره هنا .

[« فعل » من الواو تسكن عنها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان :

٥ وأما «فُعِلُ» من الواو فإنها تُسَكَّنُ عَيْنُهَا لاجتماع الضمتين والواو
فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ في «أَدُوْرٍ ، وَقَمُوْلٍ» وذلك قولهم :
«نَوَارٌ ، وَنُوْرٌ ؛ وَعَوَارٌ ، وَعُوْرٌ ٢ ؛ وَعَوَانٌ ، وَعَوْنٌ» ، وَقَمُوْلٌ ،
وَقَمُوْلٌ» وألزموا هذا السُّكُونُ إذ كانوا يُسَكِّنُونَ غيرَ ٣ المعتل نحو «الرُّسُلِ» ،
والعَضْدِ» « وأشبه ذلك .

١٠ قال أبو الفتح : أصلُ هذه الأمثلةِ كُلِّهَا تَحْرِيكُ عَيْنِهَا بِالضَّمِّ نَحْوُ :
نُوْرٍ ، وَعَوْنٍ ، وَقَمُوْلٍ « ولكنهم هربوا من الضمة إلى السُّكُونِ استئقلا للضمّة
في الواو ؛ ولما كانوا يقولون في «الرُّسُلِ» ، والكتُبِ : رُسُلٌ ، وكُتُبٌ «
فيسكنون غيرَ الواو كراهيةَ الضمةِ ويُجيزُونَ التَّسْكِينَ والتَّحْرِيكَ كانت الواوُ
حَقِيْقَةً بِالزَّامِ السُّكُونِ ؛ لأنَّه قد انضمَّ إلى أنَّ الحركَةَ مستثناةٌ ؛ أنَّ الحرفَ
نَفْسَهُ واوٌ ، والواوُ ثَقِيْلَةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحَدَهُ ٤ .

١٥ ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحقيرِ «أَسْوَدَ» ، وَجَدُوْلٍ : أُسَيْدٌ ،

١ ، ١ - ظ : فإنها . وفي هامشها : فإنما تسكن عنها : صح نسخة .

٢ - عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .

٥ - تحقير : ساقط من ظ .

وَجُدَّ يَلُّ « وَيُجِيزُونَ » أُسَيَّوِدُ ، وَجُدَّ يَوِيلُ « بِإِظْهَارِ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ
 « أَسَاوِدُ ، وَجُدَّ أَوِيلُ » فَإِذَا جَاءُوا إِلَى نَحْوِ « مَقَامٍ ، وَمَعَانٍ » أَعَدُّوا لِغَيْرِ
 فَقَالُوا : « مُتَّسِمٌ ، وَمُعْتَسِمٌ ١ » لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا فِيهَا الْوَاوَ فِيهِ ٢ ظَاهِرَةٌ
 صَحِيحَةٌ الْإِعْلَالُ ، فَهَمَّ بِأَنْ يُلْزِمُوا الْإِعْلَالَ مَا كَانَ قَبِيلَ السَّحْقِيرِ مُعْتَمَلًا ٣
 جَدِيرُونَ .

[« آثَرُوا » تَسْكُنُ عَيْنُ نَحْوِ « عَوْر » عَلَى هَمْزِهَا لِأَنَّ لَهُ مِثْلًا مِنَ الصَّحِيحِ يَسْكُنُ نَحْوِ « رَسَل »]

قال أبو عثمان :

وَأَثَرُوا السُّكُونُ عَلَى الْهَمْزَةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ يَسْكُنُ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ « أَدُورٌ ٤ ، وَقَوُولٌ » مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ يَسْكُنُ فَيُشَبِّهُ بِهِ .

قال أبو الفتح : كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ : فَهَلَّا قَالُوا :
 « نُورٌ ، وَعَوُونٌ » فَهَمَزُوا الْوَاوَ ٥ كَمَا قَالُوا : « أَدُورٌ : وَقَوُولٌ » فَهَمَزُوا ؟
 فَانْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا قَالَ ٥ ، وَهُوَ أَنَّهُ : قَدْ وَجِدَ فِي الصَّحِيحِ [١٠٣] مِنْ أَمْثَلَةِ
 الْجَمْعِ مَا أَصْلُهُ « فَعُلٌ » ثُمَّ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ نَحْوِ : « رُسُلٌ ، وَكُتُبٌ » !
 يَقُولُ : فَلَمَّا سَكَّنُوا ٦ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَلُوا بِهَذَا الْمَعْتَلِّ إِلَى الْإِسْكَانِ

١ - في ظ ، ش : « مقيم ومعين » بتسكين الياء فيهما ، والصواب ما نقلناه عن صر بتشديدها .

٢ - فيه : ساقط من ش .

٣ - ظ ، ش : معلا .

٤ - ظ ، ش : الأحرور .

٥ - الواو : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : أسكنوا .

لأنه أولى من الصحيح ولم يهزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصحيح قد أُسْكِنَ :
 وباب « قَتُول » ، وأدور « لم يُرَ له نظيرٌ من الصحيح قد أُسْكِنَ .

ألا ترى أنك لانجد مثل : « ضَرُوبٍ ، وأَكْلِبٍ » قد أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ
 فمُسْكِنَ عَيْنَ « قَتُولٍ ١ ، وأدورٍ » قياسا عليه ، كما رأيتهم قالوا : « كُتِبَ
 ٥ ورُسِلَ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يجزهم إسكانُ عَيْنِ « فَعُولٍ ، وأفْعُلٍ » لسكونِ
 الواو في « فَعُولٍ » والفاء في « أفْعُلٍ » وأرادوا تصحيح « أفْعُلٍ » لأنَّ الزيادة
 في أوله من زوائد الأفعال .
 وقد مضى ذِكْرُ هذا .

[قد يحركون عين نحو « سور ، وسور » في الشعر كما يفكون المضاعف نحو « صننوا ، والأجلل »]

قال أبو عَمَّان : ١٠

٢ وقد يجوز تثقيله في الشعر ؛ لأنهم قد يُضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في
 الكلام ٢ كما قال الشاعر ٣ :

وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدني الخليلُ بنُ أحمد :

أَعْرُ الثَّنَايَا أَحْمُ الثَّنَا تَمَنِّحُهُ سُوكَ الْإِسْحِلِ ١٥

قال أبو الفتح : يقول تثقيلٌ مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة

إظهاره التضعيف نحو قول قَعْنَبِ الغَطَفَانِي :

١ - ظ : أقول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - عن ص ما عدا في الشعر ، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر ، أما ظ ففيها

ما يأتي : وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف .

٣ - الشاعر : زيادة من ظ ، ش .

مَهْلًا أَعَاذَلَّ قَدَّ جَرَّبَتِ مِنْ خُلِقِي أَنِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا
يريد : « ضَنُوا » فأظهر التضعيف .

ومثله قول الآخر :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد : « الْأَجَلِّ » .

وقال الآخر :

تَشْكُو الْوَجِيَّ مِنْ أَظْلَمِلٍ وَأَظْلَمِلٍ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَقَوْمٌ جَوُودٌ ، وَجَوُودٌ » .

قال : « وَقَالُوا : « رَجُلٌ قَوُودٌ ٢ وَقَوْمٌ ٢ قَوْلٌ » .

وقولهم : « سَوْرٌ » جمع « سَوَارٍ » و « سَوُوكٌ » جمع « سَوَاكٍ » ولم أسمع شيئاً
من هذا مهموزاً ، وهمزه جائرٌ في القياس ؛ لأنَّ الضمَّةَ في الواو لازمة ، فان ٣
كانوا قد أجمعوا على ترك همزه ؛ فلإنما فعلوا ذلك لثلاثي كَسْرٍ تثقيل هذا الضرب
في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضمَّة في الواو فحسَموا المادة أصلاً ،
بأن ألزموه التَّخْفِيفَ في الأمر العام لاغير .

١٥

[و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستقل الضمة فيه]

قال أبو عثمان :

[١٠٣ ب] و « فُعُلٌ » من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في « عُغِيرٍ » جمع

« عُغِيرٍ » و « دَجَاجٍ بُيُضٍ » جمع « بَيْبُوضٍ » .

١ - ش : وقول .

٢ - ظ ، ش : من قوم .

٣ - ظ ، ش : وإن .

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يُوثق^١ به في عربيته^١ فقالوا : « دَجَاجَةٌ بَيْضُوزٌ » ، ودجاج بَيْضُوزٌ » .

قال أبو الفتح : إنما جَرَتِ الياءُ في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تُسْتَشَقَلِ الضَّمَّةُ فيها كما استثقلت في الواو ؛ لأنها أخف من الواو .

وقرأتُ على أبي بكرٍ محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى :
إذا كحلن عيوننا غير مُورِقَةٍ رِيَشُنْ نَبِيلاً لأصحاب الصبَا صِيْدَا
فـ « صِيْدٌ » جمع « صِيُوْدٌ » .

[من قال في « رسل » الصحيح « رسل » فأسكن ، قال في « بيض »
الأجوف بالياء « بيض » فأسكن]

قال أبو عثمان :

ومن قال : « رُسُلٌ » فأسكَنَ قال : « بِيَيْضٌ » .

وتركنا المسائلَ هنا ؛ لأن هذا موضع^٢ تفسير الأُصول ، والكلامُ كثير ،
والأُصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائلُ ففسيها على ما ذكرتُ لك ؛
فأعليلُ ما أعلتوا ، وصحح ما صححوا ، إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إنما لزمه أن يقولَ : « بِيَيْضٌ » لأنه لما أسكن العين صار
في التقدير « بِيَيْضٌ » فجري مجرى جمع « أبيض »^٣ ثم أبدل من الضمَّة كسرة
لتصح الياء كما فعل في جمع « أبيض »^٣ فصار « بِيَيْضٌ » . كما ترى ؛ وليس
إسكانُ العين هاهنا واجبا ، من قبيل أنها ياء ؛ لأن الياء في هذا تجرى مجرى
الصحيح كما ذكرنا ، ولكنه إسكانٌ على حد ما يكون في الصحيح نحو : « كُتُبٌ » ،
ورُسُلٌ » وهو هاهنا أحسن منه في الصحيح قليلا .

٢ - ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .

١ ، ١ - ظ ، ش : بعريته .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازني^١ :

باب ما^٢ تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حالت حِيالاً » حين كان قبلها كسرة^٣ وكان فعلها مُعتلاً^٤ أَلزموها القَلْبَ .

قال أبو الفتح : يقول لما اعتلت^٥ الواو في « حالت » فانقلبت ألفا وجاءت في « حِيال » وقبيلها كسرة^٦ اجتمع فيها : أن فعلها معتل . وأن قبلها في المصدر كسرة^٧ : فانقلبت ياء . ولو كانت غير معتلة في الفعل لصححت في المصدر . كما قالوا : « قاومتُه قِوَامًا ، ولاوذتُه لِيَوَازًا » .
وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا .

١٠

[وقالوا « سياط ، ورياض » فأعلوا]

قال أبو عثمان :

ومثل ذلك « سَوَظٌ وَسِيَاظٌ ، وَشَوْبٌ وَثِيَابٌ » ، وَرَوَاضَةٌ وَرِيَاظٌ « لَمَّا كانت الواو في الواحد ساكنة [١٠٤] ، وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة^٨ ، قلبوها : لأنّ الجمع أثقل^٩ من الواحد ، وما يعرض فيه أثقل ممّا يعرض في الواحد ، والواو مع الكسرة تَشْتَمِلُ^{١٠} ، ومع هذا أن حروف المد قد مُسِعِن كثيرًا

١٥

١ - المازني : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائعة في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : أعلت .

٤ - وشوب وثياب : ساقط من ظ ، ش .

مما يكون في غيرهنّ ؛ ألا ترى أن الذين يقولون في جمع « تَمْرَةٌ : تَمْرَاتٌ »
 فيحركات كون الثَّانِي « من تَمْرَات » يقولون ١ : « لَوَزَةٌ وَلَوَزَاتٌ ٢ ، وَجَوَزَةٌ
 وَجَوَزَاتٌ ، وَبَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ » فيُسْكِنُونَ الثَّانِي في الجمع كراهةً للحركات
 فيهما .

٥ قال أبو الفتح : اعلم أن القلب إنما وجب في « سَيَاطٍ » ونحوه لأشياء تجمعت ،
 لاشيء واحد .

منها : سكون الواو في الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبَل العلة .
 ومنها : انكسار السين في « سَيَاطٍ » .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبّه من الياء .

١٠ ومنها : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،

فلما جمعت هذه الأشياء المستقلة كلُّها هربوا من الواو إلى الياء ؛ وبدلُك

على أن مجموع هذه الأشياء ٣ هو الذي أوجب القلب . لا الواحد منها منفرداً

قولهم : في جمع « طَوِيلٍ : طِيَوَالٌ » والكلمة جمع ، وبعد الواو منها أليفٌ ،

وقبلتها كسرةٌ ، والواو مع ذلك صحيحةٌ ؛ لأنها كانت في الواحد قويةً بالحركة ؛

١٥ فنبتت في الجمع ؛ وقد جاء في الشعر « طِيَالٌ » في جمع « طَوِيلٍ » قال الشاعر :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُمَا

وإنما شبّهته بـ « ثِيَابٍ » وليس مثله ، لما ذكرنا ؛

١ - ٢ - في هذين الموضعين من ظ بين السطور (في نسخة) .

٣ - ظ ، ش ؛ الأسباب .

٤ - ظ ، ش ؛ في الحركة .

٥ - ظ ، ش ؛ أشداء .

فأما^١ تسكينهم الواو^٢ والياء في «جوزات» ، وببعضات^٣ « فإنما كرهوا
الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القسبُ ، وهو قولهم : « ببعضات^٤ ،
وجوزات^٥ » ولو قلبوا فقالوا : « باضات^٦ ، وجازات^٧ » لالتبس لفظه بلفظ
ما واحده مقلوب^٨ ، نحو « دارات^٩ ، وقارات^{١٠} » أجمع : « دارية^{١١} ، وقارة^{١٢} » وقد جاء
في الشعر تحريك^{١٣} مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَسَاوِبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَسِينَ سَبُوحٌ

(١٠٤ ب) وإنما قللت الحركات في حروف اللين ، لمضارعة هذه الحروف

للحركات ، فكرهوا اجتماع المتشابهات ، ولذلك^{١٤} قلبوا نحو « باب^{١٥} ، ودار^{١٦} » إلى
حرف تُؤمّن^{١٧} معه الحركة أصلاً - وهو الألف - ولذلك كانت الألف^{١٨} عندهم

بمنزلة حرف^{١٩} متحرك^{٢٠} ؛ لأنها غير^{٢١} قابلة للحركة^{٢٢} ، كما أن الحرف المتحرك^{٢٣}
غير^{٢٤} قابل^{٢٥} حركته^{٢٦} ما دامت^{٢٧} فيه حركة^{٢٨} ؛ لأنه لا يكون الحرف^{٢٩} متحركاً^{٣٠}
بحركتين في وقت واحد ؛ ولأن الألف في « باب^{٣١} ، ودار^{٣٢} » دلالة^{٣٣} على أن الحرف^{٣٤}
متحرك في الأصل ؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرف متحرك .

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للواو .

٣ - ظ ، ش : تارات .

٤ - ظ ، ش : وتاره .

٥ - في ص بعد البيت : وقال الآخر ، وهو سهو من الكاتب .

٦ - ظ ، ش : فلذلك .

٧ - حرف ! ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : الحركة .

٩ ، ١٠ - ظ ، ش : الحركة ، وهو خطأ .

١١ - ظ ، ش : دام .

١٢ - ظ ، ش : متحركاً .

[قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وما كان واحِدُهُ مقلوباً ، فهو في الجمع مقلوبٌ ، إذا انكسر ما قبله نحوُ :
« دَيْمَةٌ وَدَيْمٌ وَحَيْلَةٌ ، وَحَيْلٌ ، وَقَيْمَةٌ وَقَيْمٌ » .

٥ قال أبو الفتح : وإنما وجب قلبُ هذا الضَّرْبِ في الجمع ؛ لأنَّه قد كان في الواحد مقلوباً ، لانكسار ما قبَّلَ عينه ؛ فلمَّا جاء الجمعُ تُرِكَ مقلوباً على حاله ١ - وإن كانت الواوُ قد انفتحت - لأنَّه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحد فَسُتْرِكَ على ما كان عليه في الواحد ؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير .

ألا ترى أنهم قد ٢ قالوا في جمع : « حُبَيْلَى : حَبَائِلِي » فأمالوا في الجمع ، كما كان في ٣ الواحد مُمالاً ؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء « فَعَالٍ » وكأنَّه كان ؛ « حَبَائِلِي » بمنزلة : « جَوَارِي » ثمَّ أُبْدِلَ من الكسرة فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفاً فصار « حَبَائِلِي » ثمَّ أُمِيلَ كما كانت « حُسَيْلِي » ممالاً لضربٍ من المحافظة على ما كان في الواحد .

ونظيرهُ أيضاً قولهم في جمع : « إِدَاوَةٌ ، وَهَرَاوَةٌ : أَدَاوِي ، وَهَرَاوِي » فأبدلوا همزةً « فَعَائِلِي » واوًا ؛ لأنَّه قد كانت ٥ في الواحد واوًا وقالوا :

١ - ظ ، ش ؛ بحاله .

٢ - قد ؛ ساقط من ظ ، ش .

٣ - في ؛ زيادة من ظ ، ش .

٤ - كان ؛ ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش ؛ كان .

« حَطَايَا ، وَرَزَايَا » فَأَبْدَلُوا هَمْزَةَ « فَعَائِلٍ » بِ« يَاءٍ » ١ ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ٢ فِي الْوَاحِدِ
بِ« يَاءٍ » ؛ فَهَذَا وَغَيْرُهُ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ يُعِينُونَ فِي الْجَمْعِ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ ؛ فَكَذَلِكَ ٣
قَالَ ١ : « دَيْمٌ ، وَقَيْمٌ ، وَحَيْمٌ » بِالْقَسْبِ لَمَّا كَانَ الْوَاحِدُ مَقْلُوبًا ، فَهَذَا وَجْهٌ ؛
وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ « قَيْمٍ » ، وَحَيْمٍ « وَبَيْنَ ٤ مَا الْوَاحِدُ ظَاهِرَةٌ
فِي وَاحِدِهِ نَحْوُ : « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَكُوزٍ وَكُوزَةٍ » فَفَرَّقَ ٥ .

و « دَيْمَةٌ » من : « دَامَ يَدُومُ » ، و « قَيْمَةٌ » من : « قَامَ يَقُومُ »
(١١٥) و « حَيْمَةٌ » من : « حَالَ يَحُولُ » ؛ إِلَى هَذَا تَرْجِعُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ .

[ظَهَرَ الْوَاحِدُ فِي الْجَمْعِ لظهورها في واحد في نحو « زوج ، وزوجة »]

قال أبو عثمان :

فَإِذَا ٦ كَسَمَرْتَ الْوَاحِدَ عَلَى « فِعْلَةٍ » وَقَدْ كَانَتْ الْوَاحِدُ ظَاهِرَةٌ فِي الْوَاحِدِ ،
فَأُظْهِرْهَا فِي « فِعْلَةٍ » نَحْوُ « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَكُوزٍ وَكُوزَةٍ » ، وَعُودٌ
وَعُودَةٌ .

وَقَالُوا : « تَرَزَّرَ وَتَيْبَرَةٌ » وَهَذَا شَاذٌ لَيْسَ بِالْمَطْرَدِ .

قال أبو الفتح : هَذَا الْفَصْلُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا عَرَفْتِكَ ، مِنْ أَنَّ حُكْمَ

الْجَمْعِ مُرَاعَى فِي الْوَاحِدِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَمَّا كَانَتْ ظَاهِرَةٌ فِي الْوَاحِدِ أَظْهَرُهَا
فِي الْجَمْعِ .

١ - ياء : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ش : فلذلك .

٤ - وبين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وإذا .

٦ - ظ ، ش : وهو .

وفي هذا الفصل أيضاً دلالة على صحة ما عرفتُك في باب « سِيَاطٍ ، وَثِيَابٍ »
 وأنَّ القلبَ إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عَدَدْتُهَا وَحَدَدْتُهَا ؛ ألا ترى أنَّ
 « زَوْجَةً » جمعٌ كما أنَّ « سِيَاطًا » جمعٌ ، وَقَبْلَ وَاوِهَا كسرةٌ ؛ كما أنَّ السَّيْنَ
 من « سِيَاطٍ » مكسورةٌ والواو ساكنةٌ في « زَوْجٍ » ؛ كما أنها ساكنة في سَوَاطٍ .
 ٥ ولكنَّ المثلَّ لم يكن في الجمع بعد الواو من « زَوْجَةٍ » ألفٌ مُشَابِهَةٌ للياء لم تُقْلَسَبْ
 لأنَّه قد صار مجموعُ تلك الأسباب هو العلةُ ؛ وإذا انفرد بعضها لم يُوتَرَّ ولم يكن
 عِلَّةً ؛ ألا ترى أنَّ ما لا^٢ يَنْصَرَفُ إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَهَةِ الفعل لم
 يُجْمَعُ الصَّرْفَ فإذا^٣ انضمَّ إليه سببٌ آخَرُ ؛ امتنع من الصَّرْفِ ؛ وهذا هو القياس
 ليكون بين السَّبَبِ الأَقْوَى والسَّبَبِ الأَضْعَفِ ° فَمَرَّقُ .

فَأَمَّا « ثِيَابَةٌ » فكان قياسه « ثِيَابَةٌ » لأنَّ « ثَوْرًا كزَوْجٍ » وهو عندهم
 من الشَّاذِّ أعنى في القياس ، فأما في الاستعمال فمطَّرَدٌ كثيرٌ ؛ كما أنَّ « استحوذَ »
 وإن^٦ كان شاذًّا في القياس فهو مطَّرَدٌ في الاستعمال .

وقد بيَّنتُ أقسامَ^٧ الشَّاذِّ والمطَّرَدِ فيما مضى .

وقال أبو العباس : إنما قالوا : ثِيَابَةٌ « لِيَسْمُرُوا بِسَيْنِ الثَّوْرِ مِنَ البقرِ ، وبين
 ١٥ الثَّوْرِ مِنَ الأَقِيطِ ° . وقال أيضا : بِسَوَهُ عَلَى « فِعْلَةٌ » ثُمَّ حَرَكُوهُ فَصَارَ
 « ثِيَابَةٌ » .

١ - لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وإذا .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : كان الصَّرف امتنع منه .

٥ - ظ ، ش : الأصغر .

٦ - وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : انقسام .

يريد : أن أصله « ثَيْرَة » فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم
حُرِّكَتِ الياءُ فَأُقِرَّتْ بحالها ؛ لأنَّ أصلها هنا السُّكُونُ ٢ .

وأخبرنا ابن مِقْسَمٍ [١٠٥ ب] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْرٍ : ثَوْرَةٌ ، وَثَيْرَةٌ ،
وَأَثْوَارٌ وَثِيرَانٌ » وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثَيْرَة »
وعلى كلِّ حال فهو خارج عن القياس ٢ .

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي رحمه الله ٣ في هذا إلى أنه مقصور من
« فِعَالَةٌ » كأنَّه في الأصل « ثِيَارَةٌ » فوجب القَلْبُ كما وَجِبَ في « سِيَاطٍ »
ثمَّ قُصِرَتِ الكلمة بحذف الألف فبقي القلبُ بحالهِ ، هذا آخرُ قول أبي بكر .

وكانهم لما قَصُرُوا ؛ الكلمة بَقَوُوا العينَ مقلوبةً ليكون قلبُها دلالةً على
أنها مقصورة ؛ وَلِيَسْكُونُ ٥ بينها وبين ما أصله « فِعَالَةٌ » غيرَ مقصور فَرَّقُوا ،
نحو : « زَوْجَةٌ » .

قال أبو علي رحمه الله ٦ : وقد أوما سيديويه في « باب أُسْدٍ » إلى أنه مقصورٌ
من « فُعُولٍ » كأنَّه « أُسُودٌ » ثمَّ حُذِفَ الواوُ فبقي « أُسْدٌ » ثمَّ أُسْكِنَ
السَّيْنُ كما يُسْكِنُونَ المضموم في غير هذا الموضع .

فإن قلتَ : فإنَّنا ٧ لم نسمعهم ٧ يقولون : « ثِيَارَةٌ » ؟ .

١ - ظ ، ش : هناك .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ - ظ ، ش : ليكون .

٦ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : لا نسمع منهم .

قيل : لا يُنكَّرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُقدَّرةٌ^١ - ، وهذا واسعٌ في كلامهم كثير .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصلَ « قام : قَوْمَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ : « قَوْمَ » ويقولون إن أصلَ « يَقْمُومُ : يَقْمُومُ » ولم نرهم قالوا : « يَقْمُومُ » على وجهٍ ؛ فلا يُنكَّرُ أن يكون هنا أصولٌ مقدرةٌ غير ملفوظ بها .

وكان أبا بكر إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العين مقلوبةً ؛ ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ ، وَذَكَرٍ : حِجَارَةٌ ، وَذِكَارَةٌ » .

و « فَعَلٌ » إذا كانت عينه واوًا يجرى في كثيرٍ من أحكامه جَرَى « فَعَلٌ » ممَّا عينه سالمةٌ^٢ . ألا ترى أنهم قالوا^٣ : « سَوَّطٌ وَأَسْوَاطٌ ، وَثَوَّبٌ وَأَثَوَّبٌ » كما قالوا : « جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَسَبَلٌ وَأَجْسَبَالٌ » وقالوا : « سَيَاطٌ ، وَثِيَابٌ » في الكثرة ، كما قالوا : « جِمالٌ ، وَجِبالٌ » ؛ فكذلك قد تروا جمع « ثَوْرٌ : ثِيَابَةٌ » كما قالوا : « حِجَارَةٌ ، وَذِكَارَةٌ » ثم قَصَرُوا ، كما بيَّنتُ لك .

ونظير هذا القَصْرُ قولُ الأَخْطَلِ :

كَلَمَعَ أَيْدِي مَثَاكِيلِ مُسَلِّبَةٍ يَمْنَدُ بِنِ فَيْتِيانَ ضَرَسِ الدَّهْرِ وَالخُطْبِ
وَيُرَوِّى ضَرَسِ بَنَاتِ الدَّهْرِ ؛

[١١٠٦] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الرَّاجِزِ :

حَتَّى إِذَا بُلِّتَ حَلَاقِيمُ الخُلُقِ

١ - ظ ، ش : مقدوره .

٢ - ظ : تقرأ ساكنة وسالمة . وش : سالمة .

٣ - ظ ، ش : يقولون .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

يريد : الحُلُوق .

وقال ١ الآخر :

إنَّ الفقير^٢ بيننا قاضٍ حَكَمٌ أنْ تَرَدَّ الماءُ إذا غابَ النُّجُومُ

يريد : النُّجُوم .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أُرْتَجِي وَأَدْخِرُ لِلدَّهْرِ عِنْدَ مُصَمِّلَاتِ الْأُمُرِ

يريد : الْأُمُور .

وقالوا في جمع « ثَوْر : ثِيْرَة » أنشدني أبو علي :

صدر النَّهَارِ بِرَاعِي ثِيْرَة رُتُعَا

وهذا لانظر فيه ؛ لأنَّ العَيْنَ ساكنة فجرى مجرى « حَيْبَلَة ، وَقَيْمَة » وإليه ١٠

ذهب أبو العباس في أنَّ أصلَهَا « ثِيْرَة » .

١ - ظ ، ش : وكقول .

٢ - ظ ، ش : الحكيم .

١ تمّ المجلدُ الأولُ^٢ من تصريف المازني . ويتلوه في الثَّاني^٣ : « قال أبو عثمان
وتُفْلَسَبُ الواو ياءً في « فُعَلِّلِ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصَّيمٌ ، وقائلٌ
وقُيِّلٌ ، ونائمٌ وُنِّيمٌ » إن شاء الله .

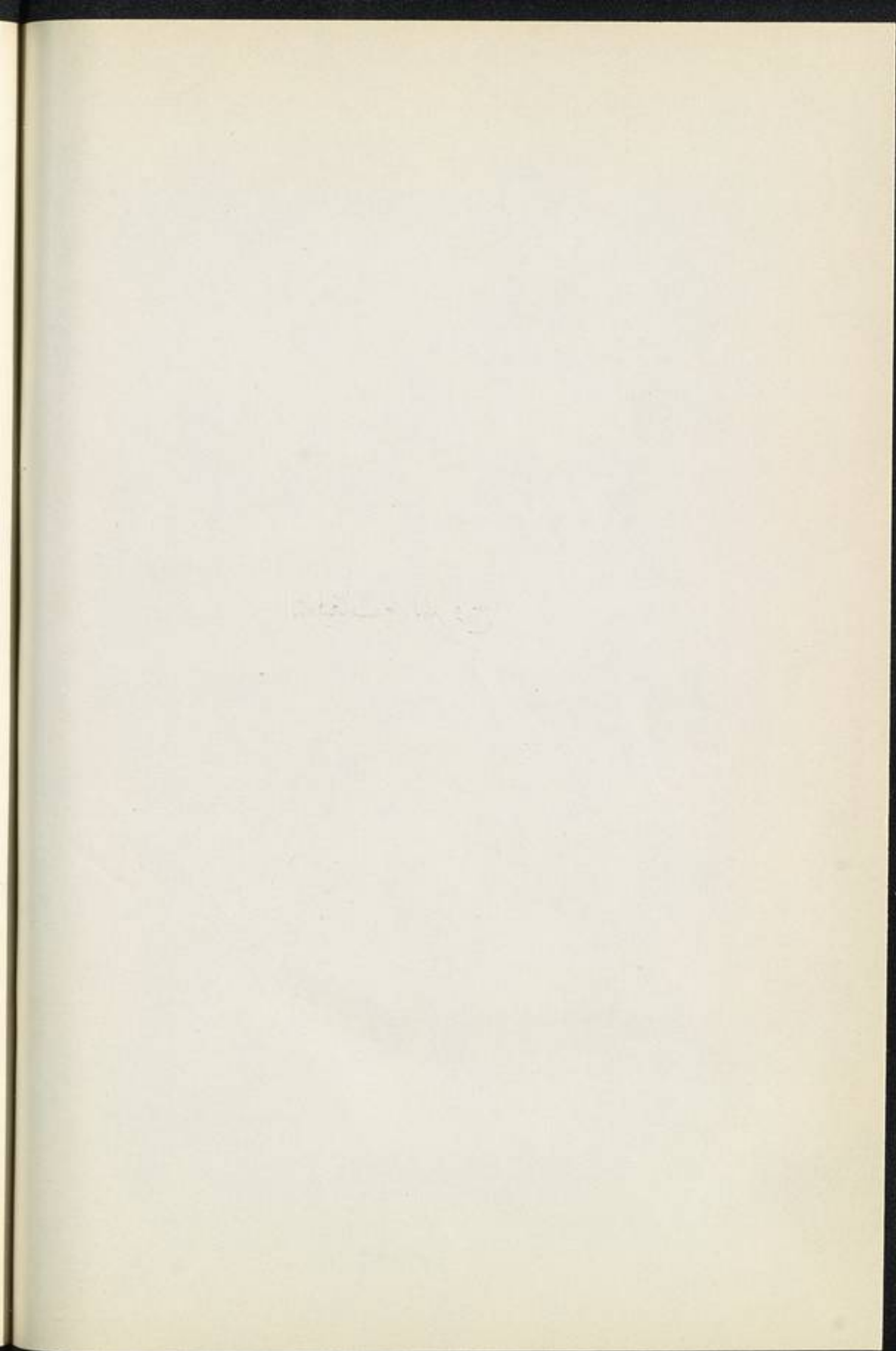
والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمدٍ والنبي وآله أجمعين^١ .

١ ، ١ - لم يرد في ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كما في ط ، ش .

٢ - ط : المجلد الأول .

٣ - ط : الثانية .

التعليقات والشروح



١ : ١٠ - الباب الذي أفردته لتفسير ما في هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو
الجزء الثالث من هذا الكتاب .

١ : ١١ - الفصل الذي أوردته من المسائل المشكلة العويصة هو الجزء الرابع
من هذا الكتاب .

١ : ١٥ - « ما » في قوله : « في غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هي في قوله
في ٣ : ٤ - : « فلهذه المعاني ونحوها ما كانت » الخ ، وفي قوله في ٣ : ٧ -
« ولهذا ما لا تكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من لوازم ابن جني ، وستكرر
في هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنى أبا الجحاف ،
من فحول رُجَّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه
أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات في أيام المنصور (١٣٦ - ١٥٨)
٤ : ٨ - تشتق في الباطل منها المُمْتَدَّق : هذا بيت من مشطور الرجز
من أرجوزة رؤبة الطويلة المشهورة في وصف المفازة التي مطلعها :

« وقاتم الأعماق خاوي المحترق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتاً ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهي في الصفحات
من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ،
وفي كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .
وتشتق : تمشى في كل شق : أي ناحية ، من اشتق الفرس في علوه : إذا ذهب
يميناً وشمالاً كأنه يميل في أحد شقيّه . المُمْتَدَّق : المخلوط .

يقول : تخلط حمةً بباطل وتأخذ في كل فنٍ منه .

وفي تشتق والمُستَدَق روايات أُخَر . وفي البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل تشتق : زوج الصائد .

٤ : ٩ - انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : في المقدمة .
٤ : ١١ - « لانكاد نجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره » من هذه الكتب كتاب سيبويه ، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف ، وفي كتاب أبي العباس المبرّد المسمى « المقتضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ - « الاشتقاق » - عقد سيبويه في ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه أبوابا في المصادر ، وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقية .
وإذا قدرنا أن النسب ، والتصغير ، والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد في ٢ : ٦٩ وما بعدها ، وفي ٣ : ١٠٥ وفي ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا في النسب والتصغير والجمع .

٥ : ٩ - من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠ هـ ، وكتاب التصاريف كبير للمكثمي المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لمخنف المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والتكملة لأبي عليّ الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ ابن جنى .

٥ : ١١ - الكزازة : اليبس ، والمراد هنا ضيق العبارة ونحوها .

٦ : ١٠ - هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسيّ النحويّ أستاذ ابن جنى ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٦ : ١١ - لازم ابن جنىّ أستاذه أبا عليّ الفارسيّ ملازمة تامة طويلة لانتقل عن عشرين سنة ، وتنقل معه في الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ - أبو بكر محمد بن السريّ السراج : هو البغداديّ النحويّ ، أصغر تلاميذ المبرّد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنوننا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، من تلاميذه النابهن أبو عليّ الفارسيّ أستاذ ابن جنىّ ، مات سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ - أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاريّ البصرى ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج وآخرين ، وروى له أبو داود والترمذى ، وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممن أخذ عنه سيبويه ؛ وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « النوادر » وهو عمدة العلماء ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، عن ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ - أبو عثمان بكر بن محمد بن بقیة المازنى : هو مؤلف رسالة التصريف ، توفى سنة ٢٤٧ هـ ، وترجمته فى المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ - المراد بالفعل فى هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفى ، وهى الفاء والعين واللام ، وسيتكرّر فى هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفى ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ - إذا سمى بحرف ثنائى نحو « قَدَّ ، وهَلَّ ، ومِنَّ » كرّر الثانى فصار الحرف « قَدَّ ، وهَلَّ ، ومِنَّ » ثلاثياً ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحفية إلى الاسمىة ، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء ، والعين ، واللام ، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ، فاذا سميت إنساناً بالحرف « قَدَّ » قلت « قَدَّ » ووزنه « فَعَلُّ » وثنيته فقلت : « قَدَّان ، وقَدَّين » وجمعه جمع سلامة فقلت : « قَدَّون ، وقَدَّين » . وإذا سميت بحتّى وزنته فقلت : « فَعَلُّ » وثنيته فقلت « حَتَّيان ، وحَتَّيين » وجمعه فقلت « حَتَّون ، وحَتَّين » ، قلت : « هذا حتّى ، ومررت بحتّى ورأيت حتّى » .

وأُدغمَ المثلان فى قَدَّ وهَلَّ ونحوهما ، ولم يفك الإدغام ؛ لأنّ الزيادة فيهما لمعتى وليست للإلحاق - وانظر سيبويه - ٢ - ٣٢ - ٨ .

٩ : ٢ - يريد أن لبيك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبّ بالمكان يلبُّ لبّاً إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُشْتَنَى ، والغرض من التثنية التكثر ، فكأنه يقول

« لَبَّأَ بَعْدَ لَبِّ ، وَإِقَامَةٌ عَلَى طَاعَتِكَ بَعْدَ إِقَامَةٍ ، وَإِجَابَةٌ لِأَمْرِكَ بَعْدَ إِجَابَةٍ »
ومعنى بنائه أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فَائِدَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّرًا مُشْتَبِيًّا مُضَافًا مَنْصُوبًا ، وَلِذَلِكَ
عُدَّ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي .

قَطُّ : ظَرَفٌ لِلزَّمَنِ الْمَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى ، يُقَالُ : مَا فَعَلْتَهُ
قَطُّ : أَيِ فِيهَا مَضَى وَانْقَطَعَ مِنْ عَمْرِي ، بَنِي عَلَى الضَّمِّ « مِثْلُ قَبْلُ ، وَبَعْدُ »
وَوِزْنُهُ « فَعْعَلٌ » .

٩ : ١٣ - « وَإِنَّمَا كَتَبْتَ عَلَى الْوَقْفِ » أَيِ كَتَبْتَ مِرَاعَاةً لِرَسْمِهَا فِي الْوَقْفِ
٩ : ١٤ - فِي الْوَصْلِ مِنْ قَوْلِهِ : « لِيَبَانَ الْحَرَكَةُ فِي الْوَصْلِ » مُتَعَلِّقٌ بِسُقُوطِ
فِي قَوْلِهِ : « كَسَقُوطِ الْهَاءِ » .

١٠ : ١ - سَيْبُويَه : هُوَ أَبُو بَشْرٍ وَأَبُو الْحَسَنِ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَبْرِ ،
إِمَامُ الْبَصْرِيِّينَ فِي النُّحُوِّ غَيْرِ مَنَازِعَ ، أَصْلُهُ مِنْ فَارَسَ ، وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ ، وَكَانَ فَنِيًّا
جَمِيلًا لَطِيفًا ، فِي لِسَانِهِ حُبْسَةٌ ، أَخَذَ النُّحُوَّ عَنْ أَعْلَمِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ
الْفَرَاهِيدِيِّ وَعَيْسَى بْنِ عَمْرٍ وَيُونُسَ ، وَكَتَبَهُ أَعْظَمَ كُتُبِ النُّحُوِّ مِنْذُ دَوْنِ اللَّانِ . قِيلَ
مَاتَ بِشِيرَازَ سَنَةَ ١٨٠ هـ ، عَنْ ٣٢ سَنَةٍ . وَقِيلَتْ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ .

١٠ : ٥ - الشَّاعِرُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حُرَيْثِ بْنِ بَجْدَلِ الْكَلْبِيِّ ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ ،
وَعَمَّتْهُ مَيْسُونُ بِنْتُ بَجْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ ، أُمُّ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ .

١٠ : ٦ - نَصَبَ مُحَمَّدًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْبَاءِ فِي « فَاعْرِفُونِي » أَوْ عَلَى الْمَدْحِ ،
وَهُوَ الْمَلَأَمُ لِلْمَقَامِ ، وَمُحَمَّدٌ يَرُوي مَصْغَرًا وَمَكْبَرًا . وَتَدْرَيْتُ السَّنَامَ : عَلَوْتُ ذُرْوَتَهُ
وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « تَنْزَيْتُ السَّنَامَ » : بَلَغْتَ غَايَةَ الْمَجْدِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : النَّطْقُ بِالْفِ « أَنَا » بِالْمَدِّ ، وَهِيَ مَوْصُولَةٌ كَمَا لَوْ كَانَتْ مَوْقُوفًا
عَلَيْهَا .

١٠ : ٨ - أَبُو النُّجُومِ ، وَاسْمُهُ الْفَضْلُ بْنُ قَدَامَةَ مِنْ فُحُولِ الرَّجَّازِ الْإِسْلَامِيِّينَ
وَكَانَ لَهُ مَعَ بَعْضِ خُلَفَاءِ بَنِي أُمِيَّةٍ مَعَ الْعِجَاجِ وَابْنِهِ رُوْبَةَ نَوَادِرَ مَذْكُورَةٌ فِي الْأَغَانِي
وَفِي مَعَاهِدِ التَّنْصِيصِ وَغَيْرِهِمَا ، وَهُوَ مِنَ الْعَمَّرِيِّينَ ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ - هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم ، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية ، ذكره البغدادى فى ١ - ٢١١ - ٤ من خزانة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (والسابقون السابقون) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى « شعرى شعرى » أى شعرى ما بلغك وصفه ، وسمعت ببراغته وفصاحته ، وصح إيقاع أبي النجم خبرا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال ، والمعنى : أنا ذلك ، المعروف الموصوف بالكمال ، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة . والشاهد فيه كالذى قبله ، وهو النطق بألف « أنا » ممدودة ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ١٤ - القائل رؤبة بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ - الذى أنشده سيبويه فى ١ - ١١ - ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

وروى فيه الأَضْحَمًا بِكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضا « الضِخْمًا »

بكسر الضاد ، وأنشده مرة أخرى فى ٢ - ٢٨٣ - ١ :

« بَدءٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ - ٢٤٧ - ٨ ما يأتى بتصرف : « ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا » برفع ضخم بدل نصبه ، غير أن ابن برى أيد رواية ابن جني فقال : صوابه « ضَحْمًا » بالنصب ، لأن قبله :

« نَمَّتْ جِثَّتْ حَيَّةٌ أَصَمًا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعلام الشنتمرى فيه فى ذيل ١ - ١١ من سيبويه ما يأتى : أراد « الأَضْحَمَ » فشدّ فى الوصل ضرورةً تشبيها بما يشدّ فى الوقف إذ قيل هذا أكبر وأعظم ، ولو قال « الأَضْحَمَ » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لأعليها ؛ ولذلك مثل سيويوه بسببياً وكلكلاً . وروى « الإضحماً » بكسر الهمزة
و « الضيخماً » بكسر الصاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن « إفعلاً ، وفعلاً »
موجودان في الكلام كثيرا ، نحو : « إرزب ، وخذب » وإنما الضرورة في فتح
الهمزة ؛ لأن « أفعلاً » ليس بموجود .

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضيخم إشارة إلى ذلك
ولم يُرد ضخم الجثّة ، قال الله عزّ وجل : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »
٤ - القلم ٦٨ والعظمُ وَالضِيخَمُ سواء .

١٠ : ٢٠ - قوله : « إلا أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة »
عدّ بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلا ، لاوقفا وإنه كذلك ؛ لأن الوقف
على الألف لأعلى الميم .

١٠ : ٢٠ - ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي ، وقيل
هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن طحوان بن فقعس بن
طريف إسلامي .

١١ : ١ - هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن
ثابت الأنصاري في ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكري
في ص ١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن
مرثد الأسدي ، وبعد البيتين :

وَمَوْقَعَا مِنْ ثَنَفَاتٍ زُلِّ مَوْقَعُ كَفَيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي
والبازل من الإبل الذي أتمّ السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه ، سواء
كان ذكرا أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلابة
شديدة . العيّهلّ : الطويلة السريعة . وقوله : « كأن مهواها على الكلكل : »
المراد به بروكها على صدرها . الثنّفينات : ماوى الأرض من كل ذى أربع
إذا برك أو ربض . زلّ : مُلّس .

١١ : ٦ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني : ذكر في ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ — أخطأنا في هذين السطرين خطأين : الأول : في السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بجدول لأن كليهما من كلام ابن جني .

الثاني : في السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلا بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جني .

١٣ : ١ — داهية حَدْبَاءَ مَرْمَرِيْسٍ

هذا بيت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شيء فيه إلا أنه روى في بعض المواضع بالرفع : « داهية حَدْبَاءُ مَرْمَرِيْسُ » .

الداهية : الأمرُ المُتَكْرِرُ العَظِيمُ — حالة حَدْبَاءُ : لا يطمئن لها صاحبها كأنَّ لَهَا حَدْبَةً — داهية مَرْمَرِيْسٍ : شديدة .

١٣ : ٣ — المراد بقوله : « وإنما بسطت هذا الموضع » إلى نهاية قوله : « ولا حقيقة ما يراد بهما » إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد ؛ وأما الكلام على ما يزداد من الحروف ومواقع زياداتها وأسبابها ، فسيأتي الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ — قوله : « ليشارك في معرفته المبتدئ والمتمكن » : يدل على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ — الهِجْرَعُ : الطويل المشوق — الهِبَالَعُ : الأكل .

١٤ : ١ — السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم الموطن الأكناف .

١٤ : ٢ — فِدوكس : غليظ جاف .

١٤ : ٦ — الجريب : مكيال = ٤ أقفزة ، والقفيز = ١٢ صاعا ،

فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصري = ٧٥ صاعا ، فالجريب = $\frac{48}{75}$ من

الأردب المصري ، أى نحو ٤ الإردب ؛ وللجريب معانٍ آخر - عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ - الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء في العجز ، أمّا آخر جزء في الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ، وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لُنْ » فيصير « مفاعى » فينتقل إلى « فَعْمُولُنْ » ، وهو يريد أن الردف صار عوضاً من المحذوف .

١٤ : ٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ - هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور في كتبهما ، ولم ينسب فيها لقائله ، وكذلك ورد في اللسان - ١٥ - ٤٠١ - ٥ - ، وفي التاج ٩ - ٣٥ - ١٠ ت في مادة ق و م فيهما ، ولم ينسبها لقائله . وفي اللسان : عدّى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحووا وأزبلوا ، راجعه فيه .

١٤ : ١١ - قطرى بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائداً شجاعاً وشاعراً مجيداً وخطيباً بارعاً مفوّهاً ، وقد بلغ من علوّ شأنه في قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ - هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً قبلت في وقعة دولاب ، وهي قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغاني في أوّل الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف في قائله » وذكر عدّة روايات في القائلين ومنهم قطرى بن الفجاءة .

وروى المبرّد في الكامل - ليزج سنة ١٨٦٤ م - في ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها في ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة في الموضعين لقطرى وحده . وقال في الموضع الأول : « وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج قتلت بين يديه » .

١٤ : ١٣ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في ٦ : ١٢ .

١٤ : ١٤ - روى اللسان البيت في مادة دول - ١٣ - ٢٦٩ - ٩ - ،
بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ١١٥ من كتابه
النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام ، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئا من الأبيات
الثلاثة . وجاء في خزانة الأدب الكبرى - ١ - ٢٧١ - ١٩ - في خلال الكلام
على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي : والدَّوَال بالكسر مصدر داولت الشيء مداولة
ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره
لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي :

جزوني بما ربيتهم وحملتهم كذلك ما إن الخطوب دوال

والتداول حصول الشيء في يد هذا تارة ، وفي يد ذلك أخرى .

١٦ : ٩ - المراد بقوله : « لم يقولوا شَدَّ » : شَدَّ الذي على مثال ظرُف ،
وهو المذكور في السطر التالي - العاشر - في قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شَدُّدَت »
والذي منه شديد .

١٦ : ١٥ - ارعوى عن القبيح يرعوى ارعواءً : كفّ وامتنع وتقديره
كما في اللسان : « أفعولَ » ووزنه « افعلَلَّ » أي « افعلَلَّ » . وفي القاموس :
« الرَّعْوُ ، والرَّعْوَةُ » ويُسَلِّثَان « والرَّعْوَى » ويضم « والارعواء ، والرُعْيَا »
بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارعوى . فهذا واوى كما
هو واضح . . ورَعَى الشيء برعاه رَعْيًا ورعاية : حفظه . وهذا يأتي كما يتضح .
فليس أحدهما من الآخر كما قال شارح .

وفي اللسان : الرَّعْوَى والرَّعْيَا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه .
فالمعنى واحد واللفظ مختلف .

١٧ : ١ - اقطار» النَّبْتُ واقطَّرَ : ولى وأخذ يحفّ وتبيهاً لليبس .
 ١٧ : ٥ - في المصباح سَمَّحٌ فهو سَمِّحٌ ، وسكون الميم تخفيف . وفي اللسان :
 « رجل سَمِّيحٌ وسَمَّحٌ » . وفي المعيار : « هو سَمَّحٌ » بالفتح ، وتصغيره « سَمِّيحٌ » ،
 و« سَمِّيحٌ » بشد الياء كأنه تصغير « سَمِّيحٌ » .
 ١٨ : ٨ - خَدَلٌ : وصف من خدل يخدَلُ خَدَالَةً : إذا غلظ
 وامتألت سيقانه .

١٨ : ٩ - رَسَنٌ : حبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع أرسان -
 الظَّلَلُ : ما مثل من آثار الديار .
 ١٨ : ١٢ - نَدَسٌ : وصف من نَدَسَ الرَّجْلُ يندَسُ نَدَسًا :
 فهم واستمع الصوت الخفي سريعاً كندَسٍ وندَسٍ .
 ١٨ : ١٣ - نِضْوٌ : خَلَقٌ بال مهزول .
 ١٨ : ١٤ - نِقْضٌ : مهزول ، كأن السفر نَقَضَ بنيته : أى هدمها .
 ١٨ : ١٥ - إِطِيلٌ ، الإِطِيلُ والإِطِيلُ : الخاصرة ، وقيل غير ذلك ،
 وأنكر البَطَلِيُّوسِي في الاقتصاب كسر الطاء ، وقال : هى إِطِيلٌ بالسكون
 كرجل .

١٨ : ١٦ - وَأَتَانٌ إِيْدٌ : وَلُودٌ تلد كل عام .
 ١٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر .
 ١٨ : ١٧ - روى اللسان هذين البيتين في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ -
 ٥ - ت - ولم ينسبهما لقاتلتهما . وروى الشطر الأخير منهما هكذا :

ألا بى أنا أصل تلك الرجل

والحجل : الخلخال - وهشَّ به يَهَشُّ هشاشة : خفَّ إليه وارتاح له وفرح
 به فهو هش .

يقول : « كشفت عن ساقها ، وأرتنى خلخالاً عليها فارتحت لرؤيته وسررت ،
 وبلغ بى السرور والارتياح أن قلت لصاحبي : أفدى أصل تلك الرجل بأبى .

١٩ : ١ - بَيْبَا ، أصله « بِيَابِي » سُهِّلَتِ الهمزة فقلبت ياءً خالصةً على قول لتحركها وانكسار ما قبلها ، فصار : « بَيْبِي » ثم قلبت ياء المتكلم ألفا قال أبو زيد في نواجره ص ١١٦ س ٢ : يقال « بِيَابَا أَنْتَ وَأُمِّي » فاستنقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها هاء .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية ، ولكن في النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم يستنقلون الياء وقبلها كسرة ، فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : ياغلاما ، في : ياغلامي ، فإذا وقفوا قالوا : : ياغلاماه ، فألحقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ - روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العروض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .

ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات ، والضرب هو آخر جزء في البيت ، والحذف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالحذف « فعو » ثم ينقل إلى « فععل » .

١٩ : ٦ - هذه الصفات الثلاث وهى : « جِيئُ ، وَبِحِكِّ ، وَنَغِيرُ » من باب « فعيل » فهى على « فعيل » فى الأصل كفيرح من فريح ، غير أنها لما كانت العين فى ثلاثها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد ذلك فى الاسم والفعل جميعا . - والجِئِيئُ : صفة من جِيئُ بالماء : إذا غَصَّ به - والمِجِحِكِّ : صفة من مِحِكِّ : وهو اللجوج . - والنَّغِيرُ : الغضبان ، ومثلها نَعِيرٌ ومعناها الذى لا يستقر فى مكان .

١٩ : ١٣ - قوم عِدِّي : فى ٢ - ٣١٥ - ٩ من كتاب سيديوه ما يأتى : « ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : « قَوْمٌ عِدِّي » . وفى كتاب الاقتصاب - ٢٧٣ - ٧ : وحكى عن سيديوه أنه

زاد « مَكَانَا سَوَّى » ، وقد ذكرهما هنا ابن جنى وزاد عليهما : « منزلَا زَيْمًا »
 فى قول النابغة ، وفى - ٢٧٣ - ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران
 قالوا : « ماءٌ صِرَى » للمجتمع المستنقع ، و « ماءٌ رَوَى » للكثير المروى .

١٩ : ١٣ - النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أمامة ،
 أو أبا ثمامة ، من أشرف قبيلة ذبيان المضريّة ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غَضَّ
 من امرئ القيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء فى الجاهلية ، وتوفى
 حوالى سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرقة فى الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء
 وفى غيرهما .

١٩ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما واحتلت الشرعَ فالأجزاء من إضما
 وعدتها ثلاثة وعشرون بيتا ، والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهى فى ص ١٦٩ ،
 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى ، وفيه « ثلاث لبالٍ » يعنى لبالى التشريق ،
 ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذى الحجاز - تراعى : تراقب - زَيْمًا : فرقا .
 والكلام فى ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظَلَّتْ الناقَة تراقب هذا المنزل حيث
 يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ - الطُّنْبُ : حبل تُشَدُّ به الخيمة إلى الوتد - إيلٌ سُرْحٌ ،
 وناقَة سُرْحٌ : سريعة - رجلٌ طُلُقُ اللسان : فصيح .

١٩ : ١٧ - رُبْعٌ : فصيل يُنْتَجِحُ فى البيع - الحُرْزُ : ذكر الأرناب -
 رجلٌ خُشَعٌ : حاذق بالدلالة - رجلٌ سَكَّعٌ : متحيرٌ ، وهو ضد خُشَعٍ .

١٩ : ١٨ - الراجز : فى اللسان فى مادة حطم ، هو الحُطْمُ القيسى ،
 ويروى لأبى زُعبَة الخزرجى يوم أحد . ثم قال : ويروى لرُشَيْدِ بن رُمَيْضِ
 (بتصغيرهما) العنزي .

٢٠ : ١ - سَوَّاقٌ حُطْمٌ : شديد السوق لأبيليه ، فكأنه يحطمها شديدة سوقه .

ويضرب مثلا للداهية المتصرف - ولفتها بسواق : ضمها إليه ووصلها به .
 ٢٠ : ٨ - قوله : وليس في الكلام اسم على « فُعِيلٍ بضم الفاء وكسر
 العين » إلا في اسم واحد هو « دُئِيلُ » الخ « مأخوذ من سيوبه . في ٢ - ٣١٥ -
 ٥ ت - من كتاب سيوبه ما يأتي : واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات « فُعِيلٍ »
 ولا يكون إلا في الفعل : أي ليس في الأسماء والصفات « فُعِيلٌ » بضم فكسر .
 وفي ٢٧٢ - ١٤ - من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي : « جاء على « فُعِيلٍ »
 حرف واحد ، وهو الدُئِيلُ ، لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو
 السَّبَطَانِيوسِي : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِيمٌ » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال :
 « والوجه في هذين الاسمين أن يجعلا فعلين في أصل وضمهما نُقِيلا إلى تسمية الأنواع »
 وفي اللسان في مادة « وعِل » ١٤ - ٢٥٧ - ١٧ - ابن سيده : الوَعِيلُ والوَعِيلُ
 جميعا : تَمَيَسُ الجبل الأخريرة نادرة . ولغة العرب « وُعِيلٌ » بضم الواو وكسر العين
 ل - ١٤ - ٢٥٧ - ١٨ .

٢٠ : ١٢ - الشَّقِيرَةُ وَاحِدَةُ الشَّقِيرِ ، وهي شقائق النعمان ونبت أحمر .
 - الصَعِيقُ : المَعْشِيُّ عَلَيْهِ .

٢٠ : ١٢ - الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة « دُئِيلُ »
 ١٣ - ٢٤٨ - ٨ . وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب ،
 كان في الجاهلية شاعرا مطبوعا مجيدا ، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول صلى الله عليه
 وسلم وشعرائه ، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك ، فقد تخلف عنها هو وهلال بن
 أمية ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا
 ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله
 إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم » ١١٨ توبة ٩ . ومات كعب
 سنة ٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ - قَيْسٌ : قَدَرٌ . مَعْرَسُهُ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ، لغة قليلة في عَرَسُوا . الدَّيْل : دويبة كالثعلب ، وقيل شبيهة بآبن عرس .

يقول : إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا ، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقله عدده وحقارته ، وذلك في غزوة السويق .

وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفي ص ٤٦٨ من الاقتضاب في شرحه للبطلبيوسي ما يأتي : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، قاله في أبي سفيان بن حرب ، وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكدّر ، ففرّ أبو سفيان وجعل أصحابه يُلقون مزاولد السويق يتخفون للفرار ، فسميت : غزوة السويق .

٢١ : ٣ - القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني ، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموي ، توفي سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ - روى اللسان - ٦ - ١٥٢ - ٧ ت ، - ١٤ - ٢٧٧ - ٦ ت والتاج - ٣ - ٣٤٨ - ٢٠ ، - ٨ - ١٨٣ - ٨ ت هذا البيت في مادق ضجر ، وأدم منسوباً للأخطل في كعب بن جَعِيل ، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله : « فإن أهجه » . وورد في الكامل للمبردص ٥٣٧ ، منسوباً له أيضا ، وبالفاء بدل الواو . وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو ، غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتا ، وهي في الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمذانيه فروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجع ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لآفي كعب بن جعيل ، كما قال اللسان والتاج ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فتّ الطليق بالعلا فقد أهلكته في الجزاء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا
 ٢١ : ٤ — قال اللسان : قد خفف ضَجْرٌ ودَبْرٌ في الأفعال كما يخفف
 فخذ في الأسماء .

والبازل من الإبل : الذي يبزل نابه : أى يثبت في السنة التاسعة وربما بزل
 في الثامنة . والأدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدْمَةُ من الإبل : البياض . وصفحناه :
 جانبا عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .

٢١ : ١٠ — الأخطل : تقدمت ترجمته آنفا في س ٢١ : ٣ .

٢١ : ١١ — ورد هذا البيت في قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا ، وهو البيت
 السابع فيها ، وهى في الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ،
 ومطلعها :

أَتَغْضَبُ قَيْسٌ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِسْمَعٍ وَمَا قَطَعُوا بِالْعَزِّ بَاطِنَ وَاوَدَى
 ونصه فيها كما يأتي :

وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ لَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَد فَاتَهُ بِوَدَادِ
 وَسَلَفَ بِسُكُونِ اللّامِ ، أصله سَلَفَ بفتحها ، سَكَنَتْهَا لضرورة الوزن ، ومعناه :
 مضى ووجب ، وَصَفَّقُهُ فاعلُ سَلَفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع .
 وَالصَّفْقُ : إيجاب البيع ، وذلك أن كَلا من البائع والمشتري كان يضرب على يد
 الآخر حين الاتفاق على البيع . والرداد : فسخُّ البيع . وراجع يروى براجع .
 والمغبون : الذي ينقص حقه .

٢١ : ١٥ — تفرّقوا عبايد : قطعوا — وتفرّقوا شماطيط : جماعات .

٢٢ : ١٦ — هو الكميث بن زيد بن الأحنس الأسدي الكوفي ، ويكنى
 أبا المستهل من شعراء العصر الأموي المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها
 وأنسابها ومناقبها ومثالبها ، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن في شاعر ، توفي سنة ١٢٦ هـ

٢٢ : ١٧ - رواه اللسان في مادة «ك ب و» ٢٠ - ٧٧ - ١٥ - والتاج فيها
 ١٠ - ٣٠٩ - ١٩ - وفي اللسان بالعنوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفي التاج
 بالعنوات بالعين المعجمة والذال المهملة . . والظاهر أن نسخة التاج محرفة تحريفا
 مطبعيا ؛ لأنه فسر العنوات بجمع غداة ، وهي الأرض الطيبة ، وإنما هذا تفسير
 العَدَاة ، فالرواية حينئذ العَدَاوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والعنوات جمع
 عَدَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو
 الملائم للمقام . والعنوات بالعين المعجمة والذال المهملة جمع غداة : وهي البُكْرَة .
 النضار : اسم للذهب والفضة - والنبع : شجر يطول ويعلو وينبت في قمم
 الجبال - والفصافص جمع فِصْفِصَة ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمى
 القَت ، وفَصْفَص دابته : أطعمها إياه .

وفي اللسان بتصرف : الكِبَا بضم الكاف وكسرهما : الكناسة والزبل ، وهو
 جمع تكسير ، المضموم جمع كُبَيْة بالضم ، والمكسور جمع كِبَة بالكسر ، وكُبَيْة بالضم
 يجمع جمع سلامة على كُبُون في الرفع وكُبِين في النصب والجر بضم الكاف فيهما ،
 وكِبَيْة بالكسر يجمع مثله كِبُون في الرفع وكِبِين في النصب والجر بالكسر فيهما أيضا
 ويقال : كَبَا البيت : إذا كَنَسَه . أراد : أَنَا عرب نشأنا في نَزَه البلاد ، ولسنا
 بحاضرة نشئنا في القرى ، أو أَنَا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ،
 وكانبع في السموى ، ولم نشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى في الكناسة .
 ٢٣ : ١ - الزُبالة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . والذى في ظ ،
 ش الذبالة بالذال ، وهي فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ - والبُرَّةُ : الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو
 نحوهما - والظَبَّةُ : حِدَّة السيف - والقلة والمِقْمَلَى : عودان يلعب بهما الصبيان
 فينصبون القلعة ويضربونها بالمِقْمَلَى .

٢٤ : ٩ - القُطَامَى : هو عُمَيْر بن شَيْبَةَ القُطَامَى التغلبي من شعراء

العصر الأموي . وشعره في التشبيب والحماسة والفخر في الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد : وأخباره في الأغاني وفي الشعر والشعراء وفي الجمهرة .

٢٤ : ١٠ - هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو في ص :

وَنُفِخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت ، وردت في ديوانه في ص ٨٠ وما بعدها . والشاهد كله :

أَلَمْ يُخْزِرِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كَيْسَرِي وَأُجْلُوا عَنْ مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا
وهو التاسع والثلاثون في القصيدة ، وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فِيَا قَوْمِي هَلُمُّ إِلَى جَمِيعٍ وَفِيَا قَدْ مَضَى كَانَ اعْتِبَارِ

فهو يدعو قومه إلى الوحدة ، وفي الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفرق أهلها .

٢٤ : ١١ - هو أبو النجم العجلي ذكر في ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ - رواية هذا البيت عن ظ ، ش والأرجوزة التي ورد فيها . وروايته في ص : لو عَصِرَ مِنْهُ الْبَانُ يَوْمًا لَا نَعَصِرُ

من أرجوزة له في وصف جارية ، وقبله :

بِيضَاءَ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظْرٍ خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعَ مِنْهَا الْمُؤْتَزَّرُ

لَوْ عَصِرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمَسْكُ أَنْعَصِرُ

الخودُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام - المؤتزر : موضع

الإزار - البان : شجر لحب ثمره دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها ، طويلة الشعر غزيرته حتى وصل إلى عجزها فغطاه ، وأنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا

عصر . - والشاهد في : ١ - ٤٣ - ٧ - من شرح الرضي على الشافية وفي ص ١٥ من شرح شواهد الشافية للبغدادى . وفي : ٢ - ٢٥٧ - ٢ت - من سيديويه كلام

جيد في الموضوع والشاهد .

٢٤ : ١٩ - سَيْبَطْرُ : طويل ممتد - دِرْفَسٌ - عظيم شديد - والسَّاهِبُ الطَّوِيلُ ، وقيل من الخيل والناس .

٢٥ : ٢ - سرهفَه : أحسنَ عذاءه .

٢٥ : ٧ - الصَّعْتَرُ والسَّعْتَرُ : من البقول مما ينبت بأرض العرب .

٢٥ : ٨ - الصَّقْعَبُ والسَّقْعَبُ : الطويل ، وقيل الطويل من الرجال .

٢٥ : ٩ - الفِرْطِيمُ وفيه لغات : حَبُّ العصفور وثمره . - العِظْلِيمُ :

عصارة بعض الشجر وصبغ أحمر وصبغ أسود .

٢٥ : ١٠ - الصَّمْرِدُ من النوق : القليلة اللبن والكثيرته (ضد) -

الهِرْمَلُ من النساء : المسنَّة ، وله معانٍ آخر - الحِرْمِيلُ من النساء : العجوز

المتهدمة الحمقاء - الحِضْرُمُ من الآبار : الكثيرة الماء - الضَّمْرِيْزُ من النوق :

المسنة - اللَّطْلَطُ من النوق : المسنَّة إذا سقطت أسنانها - الدَّرْدِحُ من الإبل :

التي أُكِّيت أسنانها ولصقت بحنكها من الكبر .

٢٥ : ١١ - أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرِّد ذكر في ٦ : ١٢ ،

ونستظهر أنه هو المقصود هنا ، لامعاصره ومنافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب

إمام نحاة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

٢٥ : ١٢ - البُرْثُنُ من الأسد كالظفر من الإنسان : أو كالإصبع أو

كالكف كلها - الثَّرْمُ : ما فضل من الطعام والإدام في الإناء .

٢٥ : ١٣ - الكُلْكُلُ من الرجال : القصير الغليظ الشديد - القُلْقُلُ

من الخيل : الخفيف السريع ، ويروى بالفاء .

٢٥ : ١٤ - القِلْفَعُ : الطين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق -

القِرْطَعُ : قَمَلُ الإبل وهنُّ حَمْرٍ .

٢٥ : ١٥ - الهِجْرَعُ والهَيْبَلَعُ : ذكرا في ١٣ : ١٧

٢٥ : ١٧ - الهِرْكُوْلَةُ : الحسنة المشية ، وفيها لغات آخر .

٢٦ : ٨ - تُعَالَةٌ ممنوعا من الصرف : علم للثعلب كإسماء للأسد ،
وذؤالة للذئب . وتُعَالَةٌ مصروفة : أنثى الثعالب .

٢٦ : ٩ - قوله : « فكلذلك يجوز أيضا أن تحمل هِجْرَعًا وهِبْلَعًا
وَهَيْرٌ كَوَلَةٌ على أنها من معنى الجِرْع : والبَلْع ، والرَّكْل وقريبة من لفظه » يريد
به أن الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها ، وإنما
تواردتا على معانٍ واحدة ، وهذا تكلف . وقد قال بعد ذلك في أول السطر ١٤ :
« والقول الأول له وجه أيضا » : أي القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ - الصَّقْعُلُ : التَّمْرُ البَيَاسُ يُسْتَقَعُ فِي الْمَخْضِ - الْفَيْطَحُلُ :
الزَّمَنُ قَبْلَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ .

٢٧ : ٢ - الْحَبَجْرُ : الْوَتْرُ الْغَلِيظُ .

٢٧ : ٥ - أَبُو الْحَسَنِ : هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ ،
زَامِلُ سَيبَوِيهِ ، وَرَوَى عَنْهُ كِتَابَهُ ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَدَارَسَ الْكِسَائِيَّ كِتَابَ
سَيبَوِيهِ وَنَالَ جَوَائِزَهُ - وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَسَطٌ بَيْنَ مَذْهَبِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ ،
وَتُوفِيَ سَنَةَ ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ - الْجُحْدُبُ : الضَّخْمُ الْغَلِيظُ مِنَ الرِّجَالِ وَالْجَمَالِ .

٢٧ : ٧ - الطُّحْلُبُ وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى : خُضْرَةٌ تَعْلُو الْمَاءَ الْمَزْمَنَ -
الْجُوذُرُ وَالْجُوذَرُ : وَلِدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ .

٢٧ : ١٠ - الْعَلَسِيطُ وَالْعَلَابِطُ مِنَ الْغَنَمِ : الْكَبِيرُ - الْعُكْمَيْسُ وَالْعُكَامَيْسُ
الْقَطِيعُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ - الْهَدْبُدُ وَالْهَدَادِبُ : اللَّبَنُ الْخَائِثُ جَدًّا - الْخَزْخِيزُ
وَالْخَزْخِيزُ مِنَ الرِّجَالِ : الْقَوِيُّ الْغَلِيظُ - الْجُسْنَدِلُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ : الْكَثِيرُ الْجُسْنَدِلِ
وَهِيَ الْحِجَارَةُ .

٢٧ : ١١ - الذَّلْدَلُ مَقْصُورٌ عَنِ الذَّلَالِ ، وَذَلِكَ التَّمْيِيزُ : سَافَهُ -

الزَّلْزَلُ : الْأَثَاثُ وَالْمَتَاعُ - الْعَرْتَنُ ، وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى : شَجَرٌ يُدْبَعُ بِهِ .

٢٧ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٧ : ١٥ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، رواهما اللسان في مادة هبط

٩ - ٢٩٩ - ١٤ وفي مادة علبط - ٩ - ٢٣٠ - ٤ - وفي مادة قوط - ٩ - ٢٦٢ -

١٢ - والتاج في مادة هبط - ٥ - ٢٤٣ - ٨ ت وفي مادة علبط - ٥ - ١٨٤ - ٢ ت -

وفي مادة قوط - ٥ - ٢١٣ - ١ وفي بعضها خلاف هين . وأبو زيد في نوادره ،

وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص ١٧٣ ، ولم يُذكر الراجز في هذه المواضع .

راعى : أفرغنى . وجناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقووط من

معانيه القطيع من الغنم ، وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط في البيت قبله ، وهو

الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعُلابط : الخمسون والمائة فأكثر .

يقول : ما راغنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .

٢٧ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر .

٢٧ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، رواهما اللسان والتاج في مادة

خرز ، اللسان - ٧ - ٢١٢ - ٩ ت - ، والتاج - ٤ - ٣٤ ، ولم يفسهما أحدهما لقاتلتهما .

أعدّد : هيباً - والورد : النزول على الماء للشرب - حفز : دفع وحثّ -

والغربُ هنا : البعيرُ الذى يُحمّل عليه الماء - والبحرور من الجمال : الذى لا ينقاد -

والجُللالُ : العظيم - والحزْحزُ : القوى الشديد من الإبل والناس .

يقول : هيبأت لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

٢٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ - هذا الشعر من الراجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب

المقطوع ، ووزنه :

مستفعِلن مستفعِلن مفعولن مستفعِلن مستفعِلن مفعولن

ودخله من الزحاف المزدوج الحَبِيلُ . وهو اجتماع الحَبِينُ (حذف الثانى

الساكن) والطيّ (حذف الرابع الساكن) فيصيرُ « مستفعِلن » بالحَبِيلِ « مُتَعِلِنُ »

فينقل إلى « فَعَلَّتُنُ » .

وقد دخل الخبيل الأجزاء كلها ماعدا العروض فانها مقطوعة ، أمّا الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فانها فيهما « عَلَبِطٌ » بدل « عَلَابِطٌ » المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب .
ويتبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة ، أن المؤلف جاء بها لتمثيل للتامّ والحذوف منه الألف . وإن كان الكلام يوهم أنها للتامّ وحده .

٢٨ : ٦ - خَرَفَجُ : العيشَ وَسَعَمَه .

٢٨ : ٧ - خَسَدَفَ : أَسْرَعَ - هَمَلَجَتِ الدَّابَّةُ : حسن سيرها في سرعة - قَلَقَلَه : حَرَّكَه .

٢٩ : ٣ - العندليب : طَوَيْتِرٌ بصوت ألوانا . وقيل هو البلبل والجمع العنادل . - العَضْرَفُوط : دُوَيْبَّةٌ بيضاء ناعمة - القَبَعَسْتَرَى : الضخم : العظيم .

٣٠ : ١ - الإِنْتَحَاحِلُ من الرجال : المُخْتَلَق من الكِبَرِ والمَهرَم ، وهي إِنْتَحَاحِلَةٌ .

٣٠ : ٦ - الهَمَرَجَل : الخفيف السريع ، وهي بهاء .

٣٠ : ٧ - الجِرْدَحَل من الإبل : الضخم - الحِنَزَقَر : الدميم القصير من الناس - الجَحْمَمَرِش من النساء : العجوز الكبيرة - القُدَّ عَمِلَةٌ وَالقُدَّ عَمِلٌ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ - الفِرَزْدَقُ : الرغيف . وفتات الخُبْزِ ، واحدته :

فرزدقة - الحَمْدَرَنْق : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ - الهَمَرَجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ - الشَّمَرْدَلُ من النَّاسِ

والإبل : الفَسِيءُ القويّ الجلد ، وهي بهاء .

٣٠ : ١٣ - القِرْطَعْبُ : يقال ما في السماء قِرْطَعْبٌ : أى سخابة ،

وقال ثعلب : هو دابة . الرضى على الشافية - ١ - ٥١ - الجِرْدَحَلُ :

ذكر في ٣٠ : ٧ - .

٣٠ : ١٦ - أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد تقدم ذكر في ٦ : ١٢
 ٣١ : ١ - الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب نَحْوَرِشُ كثير
 الخرش : أى الخدش على « نَمَوْعِيلِ » (وليس فى الكلام غيره) . وقد أهمله
 سيلويه .

٣١ : ٣ - الصَّهْصَلِيقُ : العجوز الصخابة الشديدة الصوت - القَهَبَلِيسُ
 ذكر الإنسان - القنفرش كجحمرش زنة ومعنى .

٣١ : ٤ - الحِزْبُ عَيْبِلَةٌ : الفكاهةُ والمزاحُ - الحَبَّعَيْنُ من الـجال
 وغيرهم القوى الشديد .

٣١ : ٥ - القُنْدَ عَمِيلٌ والقُنْدَ عَمِيلَةٌ : فى ٣٠ : ٧ .

٣١ : ١٢ - قوله : « وواحد تختصُّ به الأفعال وهو : « فُعِلَ » إلا
 فى حرف واحد وهو « دُئِلَ » وقد ذكرته - بل جاء حرفان آخران وهما « رُئِمَ » ،
 و« وُعِلَ » وقد ذكرناهما فى ٢٠ : ٨ .

٣٢ : ١٠ - السِّنْدَأُو : الحديد الشديد - القِنْدَأُو : القصير من
 الرجال - الحِنِطَأُو : الوافر اللحية ، أو العظيم البطن .

٣٢ : ١١ - الكِنِشْتَأُو : كما الحِنِطَأُو ولفظاً ومعنى .

٣٣ : ٣ - قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفْرَجَ بِسَفْرَجٍ
 سَفْرَجَةٌ فهو مُفْرَجٌ » وإن كان هذا لا يقال ، فإنه لو اشتق منه « فِعْلٌ »
 لكانت هذه طريقتة : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء
 الأعيان ، نحو : « أَسْرَجَ من السَّرَجِ ، وألجمَ من اللجام ، وسافه من السيف ،
 ونَسَبَلَهُ من النَّبْلِ ، وهو كثير جدا .

٣٣ : ١٦ - العَضْرَفُوت والعندليب تقدمتا فى ٢٩ : ٣ - الِيسْتَعُورُ :
 شجر مساويك ، أشدُّ المساويك إنقاءً للثغر وتبييضاً له .

٣٣ : ١٧ - القَبْعُرَى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ - يريد ابن جني بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك تفصيل غير أن ابن جني جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ٣ - هو الكميث بن زيد الأسدي ، وُذكر في ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ - وأنت كثير : يعنى به ضروب عليائه ، والكوثر : السيد الكثير الخير . والعقال جمع عقيلة ، وهى المرأة الكريمة النفيسة ، وكل شئ كريم نفيس من الذوات والمعاني .

٣٥ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ - لم نجد هذا الشعر فى الكتب التى بين أيدينا .

٣٥ : ٨ - الجديل : حبل مفتول من أديم أو شعر ، والجمع جدل .

٣٥ : ٩ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى الهوازنى أحد المخضرمين ،

وعاش إلى عصر بنى أمية ، وهو من الشعراء المحيدين ، ومما يستجاد له القصيدة التى منها هذا الشاهد :

٣٥ : ١٠ - هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدده :

فلما أتمته أنشبت فى خيشاشه

ويروى محكما بدل أزنمما .

الخيشاش : عويدٌ يُجعلُ فى أنف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع

لانتقياده - والحماطة واحدة الحماط : وهو شجرٌ عظامٌ تألفه الحيات -

أزنما : ذا زنمة ، وهى هننةٌ تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زنم يزنم

زنما ، فهو أزنم وهى زنماء .

٣٥ : ١١ - ذو الرمة : هو غييلان بن عقيقة ، أحد بنى مالك بن

عدي ، أحد الشعراء العشاق فى عصر الفرزدق وجرير والأخطل ، وليس

من طبقهم . ومات سنة ١١٧ هـ

٣٥ : ١٢ - هذا البيت من قصيدة لذي الرمة عدتها سبعة وخمسون بيتا ، وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت في ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .
 ورجية أسفار : معاودة أسفار - شجاع : حيّة - مطرق : ساكن لا يتحرك .
 يقول : إن ناقته معتادة الأسفار ، لاترجع من سفر حتى تعود إلى سفر ، ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك ، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سار بها ، كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه في ص ٣٩٤ من ديوانه .
 ٣٥ : ١٣ - هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي البصري - أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر . وكان لا يجيز إلا الأفصح . توفي سنة ٢١٦ هـ .
 ٣٥ : ١٤ - مثنى حضرمي : المراد به الزمام . والحُبَاب : الحية . والنَّقَا : الكثيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقته زماما مجدولا من حضرموت كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .

٣٥ : ١٥ - جَيْسَل : غير مصروف الضبع ، لأنه علم جنس لها .

٣٥ : ١٩ - الأُرطَى : القَرَظ ، وتستعمل العرب ثمره في دبق الجلود -

الهيجرَع : تقدم في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٢ - لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم

هذا الشاعر -

٣٦ : ١٣ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، أورده شاهدا على تذكير

مِعزَى . ولم يذكر قائله ، ولا الأعلام الشنمري الذي قال ، والشاهد فيه تنوين مِعزَى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهيجرَع ونحوه ، ولذلك وصفه بقوله هَدِبا : وهو الكثير الهدب ، يعنى الشعر ، والقران جمع قرن : وهو المشرف من الأرض ، وقال سودانا فجمع ، لأن المِعزَى اسم واحد كأنه يؤدي عن جمع

فجُمِلَ على المعنى سيبويه : ٢ - ١٢ - ١١ .

٣٦ : ١٤ - السَّعْلَةُ : الغول أو أخصب الغيلان ، والعرب لم تترك الغول

ولكنها تتصوره حيوانا فناكا خبيثا ، — العزْهاةُ من الرجال : الذي لا يحدث النساء ولا يريدهن .

٣٦ : ١٥ — الجَلْعَبَاةُ من النساء : الجافِيَّةُ الكثيرة الشرِّ — الصَّلَخُدَاةُ

من النوق : المسنة الشديدة الطويلة — المهجرع : ذكر في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ — البُهْمَاةُ : واحدة البُهْمَى ، والبُهْمَى تكون واحدة وجمعا

وألفها قال سيبويه : للتأنيث ، وقيل للإلحاق ، وهي نبت تحبب الغنم حببا شديدا ما دام أخضر ، فإذا بيسَ هَرَّ شوْكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ — القبعري : تقدم في ٢٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ — العَرَقُوَّةُ : خشبة معروضة على الدَلْوِ ، جمعها عَرَقِيٌّ وأصله

عَرَقُوٌّ ، فأبدل الواو ياءً ، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمةً ، فنقل إلى عَرَقِيٍّ ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء — القَمَحَدُوَّةُ : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف :

٣٧ : ١٠ — المِذْرَوَانِ : طرفا كل شيء وجانباه ، ومذروا القوس :

الموضعان اللذان يستقرّ عليهما الوتر — تقول العرب : عَقَلْتُ البعيرَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وذلك أن تعقل يديه جميعا بجبل أو بطرفي جبل وتقول : عَقَلْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا عَقَلْتَهُ يَدًا وَاحِدَةً بَعْقَدَتَيْنِ . قال ابن جنى : لو كانت ياء التثنية إعرابا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة ، فيقال : عَقَلْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفا بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ — أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ،

تقدم ذكره في ٢٧ : ٥ — الشُّكَاعَاةُ بضم الشين وقد تفتح : نِبْتَةٌ دَقِيقَةُ العِيدَانِ ،

ضعيفة الورق خضراء .

وذكر البَطَلَيْسِيُّ في الاقتضاب ، الحرفين آخرين من باب « شكاعى ،

وشكاعاة » وهما : « خَزَامَى وخزامة ، وسُهَاتَى وسُهَانَاةُ » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والخزاي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ،
تورؤها كنور البنفسج ، وهي أطيب الزهر ريحا . وأما السهاني فلم نجدها فيما بين
أيدينا من المعجمات . وأليف « فعالي » لا تكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين
جميعا - البصريين والكوفيين . - القصابة : نبات ساقه قصب : أي أنابيب

وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢

٣٧ : ١٣ - الحلقاء : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل -

الطرقاء : شجر من العضاء ، واه هذب مثل هذب الأثل ، وليس له خشب ،
 وإنما يخرج عصيا سمحة في السماء ، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأفكل على أفعل : الرعدة ، ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأيدع على أفعل : الزعفران أو صبيغ أحمر - الأرملة من

معانيها : المرأة لازوج لها .

٣٧ : ١٨ - مسلقى اسم مفعول من سلقته سلقاء : إذا ألقته على

قفاه - مجعبي اسم مفعول من جمعينه جمعاء : إذا صرغته وضربت به الأرض .

٣٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، والشاهد فيه مجيء الفعل

« يؤكرم » بالهمز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يُكْرَمُ » بحذف الهمزة .

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز ، من وزنه ورويّه - ويظن أنه منها

في المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤ - ٨٠ ، ٥٧٨ . وفي فرائد القلائد ٣٩١ - ١ ،

وفي ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج ، وفي : ١ - ١٤٥ - ١ ، ٢ ، ٣ من كتاب

سيبويه وفي اللسان مادة ضمز : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ - ٣ -

وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ ، ونسب في هذه المواضع لأكثر من راجز .

٣٨ : ٦ - حوقل : سيتولى الشارح شرحه - جههور في كلامه : علاه

وهو من الجهارة .

٣٨ : ٧ - بَيْطَرَ البَيْطَار الدابة : عاجلها وداواها .

٣٨ : ١٣ - قوله : « كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَبًا ، ذكر ذلك سيبويه » ذكره سيبويه في : ٢ - ٦ - ١ ت فما بعدها من كتابه ، وهو كلام طويل فيه تفصيل ، وفيه آراء العلماء ، وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا ، ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ - عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو في عصره ، وله فيه كتابان : الجامع ، والإكمال ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ - الراجز : رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٣٩ : ١ - هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت في ص ١٧٠ ، ١٧١ من ديوان رؤبة منسوبة إليه والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد نائب الفاعل في شروح الألفية ، رواهما العيني في كتابيه : فرائد القلائد : والمقاصد النحوية في هذا الباب ، . وقال في الفرائد : « هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت » . وقال في المقاصد : « أقول قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس » .

وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل : ١٣ - ١٧١ - ٢ ت بلفظ : وبعَدَ ، بدل : وبعض ، وقال بعدهما : « ويروى وبعَد حَوَّقالِ » ولم ينسبهما لقائل .
وحَوَّقَلَ الرجلُ : إذا مشى فأعيا وضعف ، وحوقل الشيخ : اعتمد يديه على خصره .

٣٩ : ٦ - ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء : إذا قويته ومكنته ، ثم قالوا : بُرِّجُ ، والبروج : الحصون الخ .

عالم ابن جنى هذا الموضوع ويبيّنه في كتابه الخصائص تحت عنوان « باب
في الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ - روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب : ١ - ٤٨٣ - ٧ ت
منسوبا لسهم الغنوى . ورواه البغدادي في : ٤ - ١٢٥ - ١٤ من الخزانة بخلاف
قليل في الشطر الأول ، ونسبه لسهم الغنوى أيضا . وهو سهم بن حنظلة بن غنى بن
أعصر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو فارس مشهور وشاعر محسن .
أما البيتان الأول والثاني فلم نعثر عليهما .

ولمّة بن محمّكّان السعدى التيمى سيد بنى رُبَيْع - وهو شاعر مُقِيلٌ ولصّ
شريف يدعى أبا الأضياف ، وكان في عهد جرير والفرزدق فأخلاه - أبيات من هذا
الوزن والقافية ، وليست هذه الأبيات منها ، وأبياته في ص ٣٨٣ من المؤلف
والمختلف للآمدى .

٤٠ : ١ - السيب للفرس : شعر الذنب - والحَبَبُ : السير السريع -
الاقب : الضامر ، والجمع قُبٌّ . نَقَبَهُ بِنَقْبِهِ نَقَبًا : ثَقَبَهُ . والبَيْطَارُ :
معالج الدواب . والسَّرَرُ بالتحريك : داء يأخذُ الفرس في سُرَّتِهِ . ويَدِجُهُ
مضارع وَدَجَهُ وَدَجًا وَوَدَجًا : إذا قَطَعَ وَدَجَهُ ، وهو كالفَصْدِ في الإنسان :
والوَدِجُ بالتحريك : عرق غَلِيظٌ في العنق ، والجمع أوداج .

التي تَشَعَّبُ : يريد المنية لأنها تشعب : أى تفرق :

٤١ : ٩ - الراجز هو أبو الشعثاء العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، من فحول
رجاز الإسلام ، لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه
رؤبة ، عدتها ستة وستون بيتا ، وهو الثامن والخمسون فيها ، وهى في الصفحة ٣٨

وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء ، وهو : وهو : ٣٨ : ١٠

سرعهته ما شئت من سرعاف

والسرَّهاف والسرَّعاف واحد ، يقال : سرهفته وسرعفته ، سرهفة وسرفة ،
وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غذاءه .

٤١ : ١٧ - مهْدَدٌ : اسم امرأة ، قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على
ميم مهْدَد أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة
كسَدَد ومردٌ ، وقال سيبويه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ - التردد : المكان الغليظ المرتفع ، وظهر التضعيف لأنه مُلْحَقٌ
بفعلل ، والملحق لا يدغم والجمع قرادد - سُردُّدٌ وسُرْدَدٌ : موضع ، قال
ابن جنى : « إنما ظهر التضعيف في سُردُّد لأنه ملحق ، ووقع في هذا اللفظ خطأ
مطبعي فكتب سوْدد بهمزة على واو بدل الراء - عُنْدُدٌ وعُنْدَدٌ : يقال :
« مالى عنه عُنْدَدٌ » أى بُدٌ . والنون هنا أصل لأنها ثانية والنون لاتزاد ثانية إلا
بِثَبَّتِ .

٤٢ : ١٣ - النحويون قد يقيسون قواعد النطق التى تعمل فى الكلام بأعمال
الإنسان الأخرى ، فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب
إليها كما ترى فى هذين المثليين ، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جنى بقوله : « ما
جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ - سَلَقَاهُ وَجَعَبَاهُ : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ - باب «جَلَسَبَ وَمَهْدَدٌ» : مطرد ، وباب «كَوَثِرَ، وَجَهْوَرًا»

غير مطرود فى : ١ - ٣٦٣ - ١١ من الخصائص لابن جنى - الطبعة الأولى -
كلام جيد فى الإلحاق المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ - هِجْرَع : ذكر فى ١٣ : ٧ .

٤٥ : ٥ - الخَيْفَقَ : السريع ، قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ،
تقول : ناقة خَيْفَقٌ ، وظليم خَيْفَقٌ ، وامرأة خَيْفَقٌ : وهى الطويلة الرَفِيعِين ،
المدقيقة العظام ، البعيدة الخَطْوُ .

٤٥ : ٦ - أصله تتعدى : أى تتجاوز حذف إحدى تاءيه تخفيفا .

٤٥ : ١٣ - ظَرْفَقَ : بمعنى ظرف وزيادة ؛ لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق
المطرد نحو جَلَسَبَ انظر ٤٣ : ٨ .

٤٧ : ٤ - قَفَعَدَدَ : قصير - همزجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .

٤٧ : ٦ - مَهْدَدٌ ، قَرَدَدٌ : ذكر فى : ٤١ : ١٧ .

٤٧ : ٨ - فدوكس : ذكر فى ١٤ : ٢ - السَّمِيدِيع : ذكر فى ١٤ : ١ .

٤٧ : ٩ - سَبَهَلَل : جاء سَبَهَلَلًا : بلا شىء ، وقيل بلا سلاح ولا

عصا - صمعدد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعدد بالعين المهملة . والذى
فى اللسان : رجل صَمَعَدٌ : صُلْبٌ ، فيجوز أن يلحق بسَمَعَرَجَل ، فتزاد دال
فيصير «صمعدد» - والذى فى المعجمات صَمَخَدُ بالحاء المعجمة ، والصمخد:
الخالص من كل شىء .

٤٧ : ١٠ - العفنجج : الضخم الأحمق ، ومن الإبل الحديدية المنكرة .

٤٨ : ١ - القردسة : الشدة والصلابة - قَرَدَحَ الرجلُ : أقرَّ بما يطلب

إليه أو يطلب منه - قوله : « لو كان هذا ممَّا يُنطق به » يُقْهَمُ أن الكلمتين
« قَرَدَسَ وقَرَدَحَ » لم ينطق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة
فهما فيها .

٤٨ : ٤ - الحَلْبَسُ بالحاء المهملة على وزن « جَعْفَرٌ » : الحريص

الملازم للشىء ، وهى فى النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضى ، ويحس فى هذه
المادة فعل فى اللسان .

٤٨ : ٤ - الجَلْدِيبُحُ بِالْجِيمِ المعجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون :
من النساء : القصيرة ، وقيل العجوز الديمة - قَرَدَةٌ : انزع قِرْدَانَهُ ، وهذا
فيه معنى السلب ، وقَرَدَهُ : ذَلَّلَهُ ، وهو من ذلك ، لأنه إذا قَرَدَ سَكَنَ وَذَلَّ -
جَنَابَ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .

٤٨ : ٨ - المرمريس : الداهية ، وداهية مرمريس : شديدة ، ورجل
مرمريس : داهٍ - القَرَقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .

٤٨ : ١٠ - القَرَقَلُ : ثوب بغير كَمَّيْنِ ، وقميص من قُمُصِ النساء
بلا لَيْسِنَةٍ ، الجمع قراقل . - القَرَفِخُ والقَرَفِخَةُ : البَقْلَةُ الحُمْقَاءُ ولا تنبت
بنجد وتسمى الرحلة .

٤٨ : ١١ - زهزق في ضحكك : اشتدَّ فيه وأكثر منه - دَرْدَبَ :
عَدَا عَدْوًا خَائِفًا .

٤٩ : ١٢ - قوله : « وجميع هذه الأمثلة مفسَّر في فصل في آخر الكتاب »
يريد بالفصل الجزء الثالث .

٤٩ : ١٥ - اشهباب : مصدر اشهبَّ الفرسُ وغيره : كان لونه أبيض
يصدعه سواد في خلاله ، أو غلب بياضه سواده . - احمرار ، مصدر احمر الشيء :
كان لونه أحمر .

٤٩ : ١٦ - احرنجام : مصدر احرنجم القومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض .

٥٠ : ١٣ - مَشْيُوسَاءُ : اسم لجماعة التيوس - مَبْعُؤَلَاءُ : اسم لجماعة
البغال - مَعْبُورَاءُ : اسم لجماعة الأعبار وغلب على الوحشي .

٥٠ : ١٤ - مَسْأُتُونَاءُ : اسم لجماعة الأتُن - مَشْيُوسُخَاءُ : اسم لجماعة
الشيوخ ، والشيخ من بلغ الخمسين ، وقيل غير ذلك - مَكْبُورَاءُ : اسم لجماعة
الكبار - مَصْعُورَاءُ : اسم لجماعة الصغار - مَعْبُودَاءُ : اسم لجماعة العبيد وهي
ساقطة من ظ و ش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهواً وموضعها بعد

مَصْعُورَاء - مَعْلُوجَاء : اسم لجماعة الأعلاج ، والعِلَج هو العَئِير والرجل من الكفار - مَشْيُوحَاء : هم في مشيوحاء من أمرهم : أى اختلاط ، والمشيوحاء أن يكون القوم في أمر يبتدلونه .

٥٠ : ١٥ - المَزَنَبَرَانُ : الحديد السَّيِّءُ الخَلُوقُ - عَرِيْقِصَان : نبت

واحدته عَرِيْقِصَانَةٌ ، قيل (الخندقوق) - مَعَكُوكَاء ، يقال : وقعوا في

مَعَكُوكَاء : أى غُبار وجَلَبَةٌ وشرٌّ - بَعَكُوكَاء : موضع - قَرَعَبِلَانَةٌ :

دَوْبِيَّةٌ عَرِيضَةٌ عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ - عُمْرُبانٌ وَعُمْرُبانٌ : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ - العَضْرُوطُ والعندليب : ذكرا في ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ - الخندقوق : الطويل - القبعيرى : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥٢ : ١ - الضَّبَّغَطَرَى : الشديد الأحق .

٥٢ : ٢ - القَرَعَبِلَانَةٌ : ذكرت في ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ - الزَّئِبِرُ وَالزَّئِبِرُ : ما يعلو الثوب الحديد كالقטיפه -

الضَّبَّيْبُلُ : الداهية .

٥٥ : ١٦ - الحرف المستعلي هو الصاد المهملة في صار والطاء المهملة

في طاب ، وبقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة : الخاء ، والضاد ، والطاء ، والغين ،

المعجمات ، والقاف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوّة

الاعتماد على المخرج ، والصاد في صالح ، والخاء في خالد من أحرف الاستعلاء ،

فالإمالة : وهي أن يُسْحَى بالفتحة نحو الياء أو الكسرة لاتلائم حروف الاستعلاء ،

ومع ذلك وردت معها في الأفعال .

٥٦ : ٨ - أسباب الإمالة الستة : انظرها في شرح ابن يعيش على المفصل

- ٩ - ٥٥ - ١٥ .

٥٧ : ١٧ - الشاعر : هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .

٥٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة

وثلاثون بيتا ، وهو الثامن فيها ، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، والرواية في الديوان وفي اللسان : ألمّا أصح ، والوازع : الزاجر عن اللهو - والصبا : جهالة الفتوة - يقول : عاتبت شبيبي على ما كان من جهالتي ولهوى وقلت لأئما نفسي : « للآن لم أفق من غفلتي ومعى الوازع وهو شبيبي » .

٥٨ : ٦ - الشاعر : هو المتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة

ابن العبد ، وكانا في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعيم المشهورين في الجاهلية ، وتوفى المتلمس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ - هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الثالث

فيها ، وهي في ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . والشاهد من شواهد شروح الألفية وأورده العيني في ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفي - ٤ - ٥٦٨ - ١٤ من المقاصد النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمتلمس ، وبعد أن أعربه قال : « أبي الله إلا كوني ابنا لها ، أى لأمى - وابنا أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت في زُرُقُم وشَجَعَم .

٥٨ : ٨ - القائل الآخر ، هو نُصَيْبُ الأَكْبَرِ مولى بنى مروان ، ويسكني

أبا الحَجَّيْنَاء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ - الحِلْس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ - الشَّبَّة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والهاء بدل من

واه عند الأَكْثَرِينَ ، فأصلها نُبِّوْ ، أو ياء عند بعضهم فأصلها نُبِّيْ ، وليست

للتأنيث ، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لاتصرف إذا سُمِّي بها - العفريت من الرجال
القوى المتشيطن ، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة - السَّنْبَتَة : الدهر والتاء
فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٥٩ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، وهما من شواهد سيبويه -
انظرهما في ٢ - ٨١ - ١ - منه - والعروضات : جمع عِيْضَة ، والعِيْضَة من شجر
الطلع وهى ذات شوك - ويأزِم : يعض - واللهازم : جمع لِهْزِمَة ، وهى مُضغَة
في أصل الحنك .

٦٠ : ١ - الآخر : هو المنتخَل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر
مُحْسَن من شعراء هذيل ، وأخباره وشعره في ٢٠ - ١٤٥ - ١٨ من الأغاني ، ٦٤٢
الشعر والشعراء ، وفي أول القسم الثاني من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ - هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو
الخامس فيها ، وهى في ص ١٥ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين .

وهو في اللسان في مواد نسع - ١٠ - ٢٣١ - ١١ - ، أو ب - ١ - ٢١٥ -
٤ - هز ز - ٧ - ٢٩١ - ٦ - ، مسع - ١٠ - ٢١٣ - ١٢ - والدَّرِيس : الثوب
الحنَّاق - والمؤوَّبَة : ريح تأتي مع الليل - والتَّسْع والمِسْع : ريح الشمال ،
والعضاة : كل شجر له شوك - والتَّهْزِير : التحريك - ويروى مؤوَّبَة بالياء المثناة
التحتية ، أى تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً البغدادي الإمام
أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان بينه وبين المبرِّد منافرات ،
توفي سنة ٢٩١ هـ - ابن الأعرابي : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالى بني هاشم ،
كان نحويا عالما بالشعر واللغة ، وربيبا للمفضل الضبي ، قال تلميذه ثعلب :
« لزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط » توفي سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٦٠ : ١١ - رواهما اللسان في غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز - والقيرضاب ، يقال : قرضب الرجل : إذا أكل شيئا يابسا فهو قيرضاب - وسمُّه بضم السين وكسرها جميعا : اسم ، والذاهب منه الواو ، وتقديره افْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمِّي . ولغاته اسمٌ واسمٌ وسِمٌ وسُمٌ .
٦٠ : ١٢ - الآخر : رجل من كلب على ما ورد في ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبي زيد .

٦٠ : ١٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد في ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها بازلا يُقَرَّمُهُ وهو بها ينحو طريقا يَعْلَمُهُ
باسم الذي في كل سورة سُمُّه

يريد : أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيرا في التاسعة من عمره محجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة .

٦٠ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ - روى أبو زيد هذين البيتين في ص ١٦٦ س ١٢ ، ١٣ مع قليل من الفرق بين الروايتين ، وأعاد رواية البيت الأول في س ١٥ برواية أخرى - وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمُّه وسِمُّه ، يريد الاسم » . ورواهما اللسان في مادة س م و - ١٩ - ١٢٧ - بلفظ : بَمْدَحَةٌ : بالباء بدل : لِمْدَحَةٍ ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السُمِّي مقصور سُمِّي الرجل بَعْدُ ذهاب اسمه - يعني الصيت ، ثم روى البيت الثاني رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ - هو لقيط بن بكر شاعر جاهلي قديم مقل لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ - روى التاج في مادة جرع - ٥ - ٣٠٠ - ٢٥ الشاهد وبعده

بيتا آخر وهما كما يأتي :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَاعَا هاجت لىَ الهمّ والأحزان والجزعَا

وقال : الجرع : موضع ، وأشار إلى رواية أخرى ، ورواه الأغاني في - ٢٠ -
- ٢٣ - ١٦ ، وفي - ٢٠ - ٢٤ - ١٠ في ترجمة لقيط الإيادى مع فرق قليل بين
الروايتين ، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إياد يخذلهم كسرى .
٦١ : ٧ - أبو النجم العجلى ، ذكر في ١٠ : ٨ .

٦١ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في ص ١٦٥ من النوادر ،
ومعه بيت تال هو :

ذو خِرَقٍ طُلُسٍ وشخصٍ مِذَالٍ

منسوبين لأبي النجم ، ورواهما اللسان في مادة يمن - ١٧ - ٣٥٣ - ٨ لأبي النجم
أيضا . وفي هامش اللسان في هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج ،
وفي ديوان العجاج ص ٥٠ وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية - والصواب
أن البيتين لأبي النجم ، وهما في لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها ، فالأول
ترتيبه فيها التاسع والسبعون ، والثاني الثالث والسبعون ، واللامية كلها واحد وتسعون
ميتا ومائة بيت ، وهى في ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى - وأيمن .
جمع يمين ، وأشتمل : جمع شمال - والطلُّس : جمع أطلس ، وهو من الثياب
الخلق أو الوسخ - والمِذَال : الذى يمشى مشيا سريعا خفيفا .

٦١ : ١١ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ - فى مادة ي م ن من لسان العرب - ١٧ - ٣٥٤ - ٨ ت - وما

بعده كلام جيّد فى « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ - الإست : العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر . وانظر تصريحها

فى مادة سته من اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١١ وما بعده ، وفى - ٢ - ١٢٢ - ٥

من كتاب سيويه .

٦٢ : ١ - في هذا الحديث روايات أُخْر - والوكاء : سير أو خيط يشدّ به فم السقاء أو الوعاء ، والسَّه : الدُّبْرُ : أى أن يقظة عين المتوضى من السَّه كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء ، فاذا نام غفلت العين فانحلت وكاء السَّه فخرجت الريح وانتقض الوضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات وألطفها .

٦٢ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٦٢ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد في ٢ - ١٢٢ - ٩ منه مع خلاف هيين . وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصَّبَّان : بيض البرغوث والقمل ، يريد أنهم في الدناءة والحسة كصَّبَّان الإِست .

٦٢ : ٤ - القائل : هو عامر بن الطفيل العامرى بن مالك ابن عم لبيد الصحابى ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ - ورد هذا البيت في ص ١٦١ من النوادر ، وفي مادة كوم في اللسان - ١٥ - ٤٣٤ - ٦ ت ، وفي التاج ٩ - ٥٢ - ١٠ - وفي مادة سته في اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١٦ ، وفي التاج ٩ - ٣٨٩ - ٢٧ - وفي مادة خطى في اللسان - ١٨ - ٢٥٤ - ١٦ - وفي التاج ١٠ - ١١٦ - ١٠ - وفي بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب في بعضها إلى قائله مع اختلاف في اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما في النوادر وفي أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكنى لكم في كل يوم تعوجكم علىّ وأستقيمُ

ونصُّ الشاهد في المواضع كلها كنصّه هنا . وفي النوادر : المواجه واحدها مبيجة ، وهى المدقّة التى للقصار - خاظيات : كثيرة اللحم اه - الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفي ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كُوم : ضيخام الأسنمة : الذكر أكوم ، والناقة كُوماء .

٦٣ : ٨ - قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام

نحو ابن .

٦٤ : ٣ - القائل غير معروف ، وفي ١ - ٣٤٩ - ١٤ من الخزانة في هذا

الشاهد ما يأتي ، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تمة .

٦٤ : ٤ - في هذا البيت روايات آخر ، وورد في ٣ - ٣٤٧ - ٢ من

الخزانة ، وفي مادة يدي في اللسان ٢٠ - ٣٠٢ - ١٥ والتاج ١٠ - ٤١٨ - ٢٧ ،

وقال في الخزانة : إنه مني يدًا بالقصر فلمّا تَنَنِي قلبت ألفه ياءً كـ « فَنِيَانٍ » مُنِي

فَنِي ، لأن أصلها الياء ، وأفاض في الكلام فيها - ومحسّم بلام مكسورة ، يقال :

إنه من ملوك اليمن ، وفي رواية عند محرقٍ براء مكسورة ، وهو عمرو بن هند ملك

الحيرة ، وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام - وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد

ببياضهما : طهارتهما - وضامه : ظلمه - وضهده : قهره . والمعنى : لهذا الملك

يدان طاهرتان عن موجبات الدم ، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتنصرك

على ظلمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ - قلا الناقة والإبل يقلوها قَلَوًا : ساقها وطردها ، والأصل قلا

العَيرُ آتَنَه ، ودلوتُ الناقةَ والإبلَ أدلوها دَلَوًا : سقتها سَوَقًا رفيقًا رويدًا .

يقول لصاحبيه على عادة العرب : لاتسوقاها بعُنْفٍ ، بل سوقاها برفق ، فإنَّ

أمامكما اليوم والغد ، فلا حاجة إلى القَلَوِ ، وهو السوق الشديد - وغَدٌ وهو أصل

غدٍ حذفوا الواو بلا تعويض ، والغَدُ هو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، ولم يستعمل

الغد تاما إلا في الشعر ، فهد يرید بالغدو : الغد .

٦٤ : ٩ - الآخر هو لسيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك

الإسلام ، وأسلم وتنسك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل

غير ذلك .

٦٤ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروبا - وشرح الشاهد في الديوان : هو غَدَوْاْ معني غدا ، يقول : بينا هم أحياء إذ ماتوا ، وكذلك الديار بينا هي عامرة إذ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع ، أي قفاراً .

٦٦ : ٣ - روى هذا الشاهد في النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجرّ ، ورواه سيبويه في ٢ - ٦٤ - ٦ - وفي ٢ - ٢٧٣ - ١ منه منسوباً إلى غيلان ، ورواه العيني في كتابيه المقاصد النحوية - ١ - ٥١٠ - ٣ - من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد - ١٩ - ١٨ في باب المعرف بالألف واللام فيهما كما رواه سيبويه في الموضوعين بلفظ : بالشحم ، منسوبا كذلك في الكتابين إلى غيّلان بن حريث الربعي الراجز . فاجمع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذي يستقيم معه تخريج ابن جنى ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث في إيرادها العبارة « بذل الشحم » من غير تكرير الباء . وقد أيد هذه الرواية الأعلام الثنتمري في ذيل ٢ - ٦٤ - ٦ من الكتاب ، وانظر قوله وقول العيني في كتابيه في المواضع المذكورة آنفاً ، والخزانة في ٣ - ٢٣٩ - ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ - هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بني أسد ، من فحول شعراء الجاهلية ، وفد على النعمان بن المنذر - لسوء حظه - في يوم يؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ - هذه الأبيات الثلاثة : هي الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتا وردت في ص ٢٠ من ديوانه ، وفي ٣ - ٢٣٧ - ٢ - وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادي وقال : « ينادى ويخاطب المثني على عادة العرب في ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذي أصبح كالثوب الخلق محت آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه ، وهذا المنزل قد يَغَسِّي به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ - هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص - وانتجعناه : أتيناها نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذي نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة - والْحَظْفَلُ : الجيش الكثير فيه خَيْلٌ - ورمحٌ حَطَّارٌ : ذواهرازي شديد يخطر خطرانا بلجودته - والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ - فى ٢ - ١٩٣ - ١٢ - وما بعده من الخزانة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر ، وأكثر الأسماء ذكراً فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، وقيس بن الخطيم - وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجى جاهلى ، وهو جدّ عبد الله بن رواحة ، حكّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج ، وأبى الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فهو أوسى جاهلى ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ - هذا بيت من قصيدة لعمرو أو قيس عدتها سبعة عشر بيتاً وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادى فى ٢ - ١٨٩ - ٣ ت وما بعده من الخزانة ، وذكر سيويه الشاهد فى ١ - ٩٥ - ٦ . وقال البغدادى والشتمرى فيه فى هذين الموضعين ما خلاصته : حذف النون من الحافظين استحفاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيّة إثبات النون ، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفِّض على حذف النون للإضافة لجاز .

٦٧ : ٦ - نسب ابن جنى فى كتابه المحتسب قراءة « الصلاة » فى قوله تعالى « والمقيمى الصلاة » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء ، وقال فيها : أراد

المقيمين ، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة ، وذكر قول الأخطل والأشهب وغيرهما وأفاض في الموضوع في ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ - الشاعر هو الأخطل - ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ - هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريرا ويفتخر على قيس ، وعدتها ثمان وأربعون بيتا ، وهو السادس عشر فيها ، وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه . - ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عمّيه قتلا الملوك ، وأنقذا الأسرى ، وفي عمّيه أقوال منها : أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم ؛ فان عمرا قتل عمرو بن هند ، ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر - والبيت من شواهد سيبويه فانظره وشرحه في ١ - ٩٥ - ٩ منه .

٦٧ : ١٠ - الأشهب بن رُمَيْلَة : شاعر مُخَضَّرَم ، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم ، وهو أحد إخوة أربعة ، ورميلة أمهم ، كانوا أعزّة في الجاهلية والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ - قالوا الأشهب ، في قوم قتلوا بفلسج ، وهو موضع كانت فيه وقعة ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة - وشَرَى : موضع تأوى إليه الأسود ، قيل : هو شَرَى الفرات ، وبه غياض وآجام - والحَرْد : الغيظ والحقد ، والبيت الأوّل من شواهد سيبويه ، فانظره في ١ - ٩٦ - ٢ منه ، وانظره في المحتسب لابن جنى في الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمي الصلاة » بالنصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ - الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك شهرة وشرفا ، مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام .

٦٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة أبيات وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد

فيها : في ديارهم ، بدلا من : في دياركم - وشيكا : سريرا - الثارات جمع ثار : وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أى يا أهل ثاراته المطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أى يا قتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبي الثار ليعينوك على استيفائه وأخذِه ، وعلى الثانى تكون قد ناديت القَتَلَةَ تقريبا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثار بين القتل وبين تعريف الحرم وتسميته .

٦٨ : ٣ - الراعى : هو أبو جندل عُبَيْدُ بن حُصَيْنٍ ، وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشراف ، والراعى من فحول شعراء الإسلام ، وله ديوان مطبوع .

٦٨ : ٤ - البيت له ، ورواه اللسان في مادة ب س س - ٧ - ٣٢٥ - ٢ ت يلفظ : لعاشرة ، بدل : وعاشرة ؛ ولفظ : فضل ، بدل : فهو « وعاشرة » بعد ما سارت عشر ليال - يُبَسِّسُ : يَبْسُ بها ، وذلك عند الحلب بصَوِيَتٍ هو بُسُّ بُسِّ بالضم والتشديد ، لتسكن وتدر - وناقاة بَسُوس : تدر عند الإساس .

٦٨ : ٥ - يقال لامرئ القيس : الملك الضَّائِلُ وذو القروح ، ويكنى أبا الحارث وأبا وهب - وكان أبوه حجر ملك بنى أسد - وهو من أصحاب المعلقات ، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني .

٦٨ : ٦ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها ، وهى في ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلى والوارد من هذا الشاهد في ظ ، ش وفي صلب ص إنما هو العجز ، أما الصدر فورد في هامش ص - والحَدْرَةُ : المكتنزة الضخمة - وبدرة تبدر بالنظر : أى يبدر نظرها نظر الخيل ، ومعنى : شَقَّتْ مَا قِيها من أُخْر : أنها مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسعت من مؤخرها - والمآق جمع مأ في العين وهو طرفها المؤخر ، وقيل المقدم . وانظ - ١ - ١٨٠ - ١٠ - ٤ ، ٤٨٩ - ٩ - من الخزانة .

٦٩ : ٩ - طال : نقيض قصر . قال النحويون : أصل طال « فَعَلَّ »

حملا له على نقيضه قصر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فَعِيل » وهو طويل ؛ لأن « فَعِيلًا » إنما يجيء من فَعَّلَ يَفْعُلُ كَقَصَّرَ يَقْصُرُ . وأما طلته من قولهم طاولته فطُلْتُهُ ، فأصلها : طَلْتُ مَثَلُ قَلْتُ ثُمَّ حَوَّلْتُ إِلَى طَلْتُ كَمَا حَوَّلْتُ قَلْتُ إِلَى قَلْتُ ، وفاعلها طَائِلٌ لا يقال فيه طويل ، كما لا يقال في قائل قويل ، كلاهما حَوَّلَ مِنْ فَعَلْتُ إِلَى فَعَلْتُ ، كما أن بَعْتُ مَحْوَلَةٌ مِنْ فَعَلْتُ إِلَى فَعَلْتُ .

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى ، وأجرى كل منهما مجرى الآخر فهما اسمان للفاعل على وزن واحد وفعلا هما من باب واحد وهو دَخَلَ يَدْخُلُ .

ونَهَضَ وجلس نقيضان في المعنى ، ونَهَضَ يَنْهَضُ مِنْ بَابِ « فَتَحَ يَفْتَحُ » لِأَنَّ عَيْنَهُ حَرْفٌ حَلَقٌ ، فَحَمَلَ عَلَى بَابِ جَلَسَ يَجْلِسُ جَاسُوسًا ، فَفَعِلَ فِي مَصْدَرِهِ نَهَوضٌ لِأَنَّهُ نَقِيضُ جَلَسَ .

٦٩ : ١٠ - وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى ولذلك أجزوا خفيفا مُجْرَى نقيضه ثقيل لأن فَعِيلًا يَصَاغُ مِنْ مَكْسُورِ الْعَيْنِ نَحْوَ : بَخِلَ فَهُوَ بَخِيلٌ ، وَمِنْ مَضْمُومِهَا نَحْوُ كَرَمٍ فَهُوَ كَرِيمٌ وَخَفِيفٌ مُشْتَقٌّ مِنْ خَفَفَ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ بَابِ كَرُمٌ وَلَا مِنْ بَابِ بَخِيلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى نَقِيضِهِ ثَقِيلٌ كَمَا أُجْمِلُ طَوِيلٌ عَلَى نَقِيضِهِ قَصِيرٌ .

٦٩ : ١٢ - قَلَّ تَفِيدُ النَّبِيِّ ، وَلِذَلِكَ جَازَ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، أَمَّا كَثُرَ فَلَا تَفِيدُ النَّبِيَّ وَمَعَ ذَلِكَ أَكَادَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ قَلَّ .

٧٠ : ١٢ - هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ فِي ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ - انْصَرَحَ الْحَقُّ : بَانَ .

٧٢ : ٧ - الشاعِرُ : هُوَ الْكَمِيْتُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ الْأَسَدِيِّ ، ذَكَرَ

فِي ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ - هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ لِلْكَمِيْتُ ، رَوَاهُ الْإِسْبَاقُ كُلَّهُ فِي مَادَّةِ دَخَلَ

١٣ - ٢٥٤ - ٨ ت ، وَقَالَ قَبْلَهُ : « وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَنْ دَخَلَ وَلَيْسَ بِالْفَصِيحِ

قَالَ الْكَمِيْتُ :

لَا حِطُّونِي تَسْتَعَاظِي غَيْرَ مَوْضِعِهَا وَلَا يَدِي فِي حِمِيَّتِ السَّكَنِ تَدْخُلُ

الحميت : الزرق الذي لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والعسل والزيت -
والسَكَن : أهل الدار جمع ساكن كصَحْب وصاحب .

٧٢ : ١٥ - هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرّد ، مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ - الذي روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجده في ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة ، وفي ص ٢٣٨ س ١ من سمط الآلى ، وفي ١ - ١٠٠ - ١٠ من الأغاني ، بولاق . وفي الأغاني هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبه في نسخة ابن الأعرابي ، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي ، وأن عثمان عمّه ، وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهو الرابع عشر فيها ، أوردها البغدادي في ١ - ٤٩٦ - ١٢ - من الخزانة نقلا عن المسائل البصرية لأبي علي الفارسي ، والشاهد من شواهد سيبويه ، فانظره في ١ - ٣٨٨ - ٥ - منه ، وفي ٣ - ٢٦٢ - ٩ - من المقاصد النحوية للعيني في هامش الخزانة ، وفي ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له - وطحت : هلكت - وهوى : سقط - والأجرام جمع جبرم ، وجبرم الشيء : جسمه - والنسيق : أرفع موضع في الجبل .

٧٤ : ١ - قِنْرٌ ، وعِنْلٌ : كلمتان من وضع الشارح للتمثيل ، ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، روى أولهما اللسان في مادة شول - ١٣ - ٣٩٩ - ٦ ت - اشتال : ارتفع - سهيل : كوكب - السَحْرُ : آخر الليل - الشُعْلَةُ والقَبَسُ : قطعة من الوقود ملتهبة - القابَس : طالب القَبَس - الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشعلة من نار ترمى بالشرر .

٧٥ : ١٤ - لم نوفقت لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ - الفسّن : الغصن - الوريق : الكثير الورق - شال :

ارتفع - المِجْحَن : عَصًا معقّفة الرأس كالصوبلجان - وفي اللسان في مادة حرق

١١ - ٣٢٨ - ٣ - يقول : « إنّه يقوم على فرد رجل يتناول للأفنان ويجتذبا

بالمجحن فينفضها للإبل كأنه محروق ، والمحروق الذي انقطعت حارقته ، والحارقة

عَصَبَةٌ أو عرق في الرجل .

٧٥ : ١٨ - هو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُشْتَنِي ، مولى بني تميم قريش

رھط أبي بكر الصديق ، من طبقة الأصمعي وأبي زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام

العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ - الذي أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي

الثقفي ، ذكر في ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ - هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى

السابق ذكرها في ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها

٧٦ : ٧ - خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية

لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أَدْوِي يا أمي ؟ » يريد : آكل

الدُّوايه ، والدُّوايه : القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس

يشينه ، أمام أم الجارية ، فصرفته أمه بقولها : « اللجام معلق بعمود البيت ، والسرّج

بجانبه » موهمة أم الجارية أنه يريد بقوله : « أَدْوِي ؟ » أأخرج إلى الدوّ وهو

الفلاة ، ليروض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رَهْلُهُ ويشتد لحمه .

وقد قال الشارح : « وأصله من الدوّ » وصارت أم مُدوّ يضرب بها المثل لمن

يورى بالشيء عن غيره ويكنى به - وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل

المذكوره آنفا .

٧٦ : ٨ - قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدو هذا الخ » هو الوجه الثاني من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٠ - الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري كما جاء في ٢ - ١٧٠ - ٧ من كتاب سيدييه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي في ١٣ - ١٥٠ - ١٢ من الأغاني - طبع بولاق .

٧٦ : ١١ - هذا البيت له ، وهو من شواهد سيدييه ، ذكره في ٢ - ١٧٠ - ٨ - وقال فيه الشنتمري في ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجي ضرورة ، والواجي من وجأت الوند : إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض - والتشجيع : ضرب رأسه ، ومنه الشجعة في الرأس يقول هذا لعبد الرحمن ابن الحكم بن أبي العاصي ، وكانت بينهما مهاجاة ، أي لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذلتك بالهجاء - والفهر : الحجر ملء الكف ، وجعل الوند بقاع مبالغة في الوصف بالذل ، والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ - قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ - الذي قبل التاء هنا هو الفاء ، والمراد بالحرف الكلمة - والمثال المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ - المقصود بالمثال الذي قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ - الشهبية : انظر ٤٩ : ١٥ . الدهممة : السواد ، وقد ادهم ادهما ما وادهام ادهيما أي اسواد .

٧٨ : ١٤ - املاس املياسا : ضد خشن - اصراب ، الذي في اللسان : اصراب الشيء : املاس وصفا بالهمز ، وسهل فصار اصراب .

٨١ : ١ - ادهام ، انظر ٧٨ : ١٣ - اكمت الفرس اكيتاتا : كان لونه شديد الحمرة - ارقد ارقداداً : أسرع .

٨١ : ١٥ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالي ، ذكر في ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيديويه ، وهو الذى نسبه لحميد الهلالي
 فى ٢ - ٢٤٢ - ١٧ - وقال فيه الأعلم الشنتمرى : الشاهد فيه تعدى احولى إلى
 الدماث ، ومعنى احولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : احولى الشيء :
 إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غير متعد فهو بمنزلة حلا - والدماث : جمع
 دَمَثٍ وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدماث واستمرأها ، وقوله
 « يرودها » أى يجيء بها ويذهب - بتصرف .

٨١ : ١٧ - الآخر : هو أبو دُوَادِ الرُّؤاسى ، وفى آخر سطر من ص ١١٥
 من « المؤتلف والمختلف » ما يأتى « ومنهم أبو دواد الرؤاسى ، واسم أبى دواد يزيد
 ابن معاوية بن عمرو بن عبسيد بن رؤاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ - روى اللسان هذا البيت فى مادة عرا - ١٩ - ٢٧٦ - ١٢
 وفى مادة ريع - ٩ - ٤٦٧ - ٦ - منسوباً لأبى دواد الرؤاسى - اعرورى الفرس :
 صار عُرياً أى بلا سرج ، واعروراه : ركبه عُرياً لا يستعمل إلا مزيداً - وناقاة
 عُلُطٌ : بلا سمة كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام - وجمل عُرضيٌّ : لم يذل كل الذل ،
 ويمضى براكبه قُدماً ولا تصرف لراكبه - وركض الدابة يركضها ركضاً : ضرب
 - نبيها برجليه لتسير - والرَبَعَةُ : أشدُّ عَدْوِ الإبل - والدثداءُ : أشدُّ العَدْوِ
 وفى اللسان فى مادة ريع : وهذا البيت يضرب مثلاً فى شدة الأمر ، يقول : ركبت
 هذه المرأة التى لها بنون فوارس بعيراً من عُرض الإبل لامن خيارها ، اه - وأخذت
 تستحثه على السير بالركض .

٨٢ : ٢ - ابن مِقْسَمٍ : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَمٍ
 أحد علماء دار السلام الأعلام ، كان متمكناً من القراءات ، والنحو ، واللغة ،
 والأدب ، ومن أخذ عنهم ثعلب ، ومن أخذ عنه ابن جنى ، وتوفى سنة ٣٦٢ هـ .
 ٨٢ : ٣ ، ٤ - لم نوفقتى لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان
 البيت الأول فى مادة حلا - ١٨ - ٢٠٩ - ١ ت فى مادة صم - ١٥ - ٢٣٦ - ١

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلهما ، ويريد بالصماء : الأرض — وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ — لم نوفق لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ — حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعَم ، وحبذا الثانية والثالثة توكيدان لفظيان و : برد أنيابه : ريقه ، والأنياب جمع ناب ، وهي السن التي تلي الرباعية ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصّ الناب بالذكر لأنها أعلاها — اجلوذ الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ — هذا البيت من شواهد سيويه ٢ — ٢٤٢ — ٣ ت ، وقال فيه الشنتمري : الشاهد في قوله المصعور ، وهو اسم المفعول من صعرته إذا دحرجته ، فدلّ هذا على أن فعلت قد تكون لما يتعدّى .

٨٣ : ١٣ لا يدغم المثلاث في جلبب وشملل ؛ لأنّ الأخير مزيد للإلحاق — والمزيد للإلحاق لا يدغم في غيره .

٨٣ : ١٤ — الحرف الثاني المزيد للإلحاق في جلبب وشملل أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعية .

٨٣ : ١٦ الإلحاق المطرد — ذكر في ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ — هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتا ، وهي في ص ٥٢ وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد في ٤ — ١٦١ — ٤ من الخزانة ، وورد منها أبيات في ٣ — ١١٠ — ١٥ وما بعده في الخزانة — ويريد بـ « مها » في أناها : حبيته — والحوادث جمّة : كثيرة — ويقرر : هاجر من أرض إلى أرض ، وأقام في الحضرة وأهله بالبادية ، وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنّي هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة

امرئ القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ،
وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ - المَهَيِّمُ : المَهَيْنَمَةُ : الكلام الخفي ، فعله : هَيَّيْمُ -

المَهَيِّمِينَ : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ - صومع البناء فتصومع : علاه فعلا .

٨٤ : ١٦ - جَهْوَرٌ بكلامه : أعلن به وأظهره - هَرَوَلَ هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ - قلسيته وقلسيته فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلنسوة فلبسها ، وهي

غطاء الرأس - جَعَبَيْتَه جَعْبَاءَةٌ : ذكر في ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ - سلقيته سلقاة : ذكر في ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ - عَنَظَيْتَ ، وَحَنَظَيْتَ ، وَخَنَظَيْتَ : كلها

بمعنى واحد ، وهو كنت دينيا فاحشا - خَنَظَيْتَ : نَدَّدت .

٨٦ : ١ - اقعنسس : اجتمع .

٨٦ : ٢ - اسلنقى : انطرح على قفاه مطاوع سلقيته .

٨٦ : ١٠ - الراجز لم نوفق لمعرفة .

٨٦ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة

سرنده - ٤ - ١٩٦ - ٤ ت ، وفي مادة غرند ٤ - ٣٢١ - ٧ ت وقال : اغرنداه

واسرنداه : علاه وغلبه ، ورواهما التاج في المادتين - ٢ - ٣٧٥ - ١٤ ، ٤ -

٤٤٥ - ١٩ . وفي اللسان قال ابن جنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ،

وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه ، ففي الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير

واجبة ، وهي الراء والنون والبدال والنون ، وفي الثاني التزم هذه الأربعة وخامسا وهو

الياء ، بتصرف . وفي التاج : وفي شرح شيخنا : قال علماء الصرف : « هو من

باب اسلنقى ، ومذهب سيبويه أنه لا يتعدى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدي : « هو مصنوع » وأثبتته ابن دريد وغيره - والنعاس : النوم أو مغالبتة .

٨٦ : ١٣ - احرنبي الديك : نفس ريشه وتهباً للقتال .

٨٦ : ١٣ - ابرنتتى الرجل للأمر : تهيأ له واستعدّ ، ويقال : ابرنتى

علينا يبرنتى : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعلل بقاء .

٨٦ : ١٤ - احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتدّ بعضها على

بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ - اخرنظم : غضب . واخرنظم : غضب وتكسّر مع رفع رأسه .

٨٧ : ٧ - كلتاها هنا مبتدأ لانوكيد للضمير في لأنهما وخبرها زائدتان ،

والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ - لابن جنى كلام واضح جيّد في الإلحاق القياسى والسماعى

في مواضع من الجزء الأوّل في كتابه الخصائص . منها في ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ،

ومنها في ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان (باب في الردّ على من

ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها في ص ٣٦٣

س ١١ وما بعدها تحت عنوان (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من

كلام العرب) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضع ثم حذفناه اختصاراً

واعتماداً على عناية القارىء بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ - يريد أنّ الياء في اسلنقت حلت محلّ اللام المكرّرة في نحو :

اقعنسس ، وأنّ حقّها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفعل اسلنقى

في سلك الفعل احرنجم كما أنّ مجرّده وهو سلقى منظوم في سلك جلبب ؛ فسلقيت

داخل على جلببت ، لأن زيادة جلبب قياسية ، وزيادة سلقى سماعية .

٨٧ : ١٥ - هنا : أى في اقعنسس - المراد بالحرف في قوله « من نفس

الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦ - انْقَحَل : ذكر في ٣٠ : ١ - رجل إنزهُو وامرأة إنزَهْوَةٌ :
إذا كانا ذوى زَهْوٍ .

٨٩ : ٨ - اِكْوَالُ الرجل : قَصُر أو قَصُرٌ وغلُظ مع شدة .

٨٩ - ٩ - رَهِيئاً في أمره : ضَعْف وتواني ، ورهِيأه : أفسده - ترهياً
في أمره : اضطرب - تمخرق مطاوع مخرقه ، أى موهه - تمندل : تمسح بالمنديل
تمنطق بالمنطقة : شدّها في وسطه - تملرع مدرعته لبسها ، والمدرعة : ثوب من
صوف .

٨٩ : ١٠ - تمسكن : صار مسكينا ، أى فقيراً أو خاضعاً ذليلاً .

٩٢ : ١ - تحوّب : تعبّد ، وله معان أخر - تأثّم : تخرّج من الإثم
وكفّ عنه .

٩٢ : ٧ - تجارينا الحديث : تناظرنا وتجادلنا فيه .

٩٣ : ٢ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وذكر في ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ - هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدتها أربعة وخمسون
بيتاً وهو الرابع عشر فيها ، وهى فى ص ٣٤ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر
الجاهلى ، ونص البيت كله فيه هو :

ومثلِكِ بيضاءِ العوارضِ طَمَلَةٌ لَعُوبٍ تُنَسِّيْنِي إِذَا قَمْتُ سُرْبَالِي

وفى المختار : سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبى بكر عاصم
ابن أيوب ، وهو ثابت فى نسخة الأعلم الشنتمرى ، وفيما نقله البغدادى فى خزنة
الأدب من أبيات القصيدة - ١ - ٣٢ - ١٦ ، وفيما ذكره العينى منها فى شرح
الشواهد الكبرى - ١ - ١٩٧ - ١٥ ، ١٦ من هامش الخزانة . والخطاب لبسباسة -
والعوارض جمع عارضة ، وهى هنا جانب الوجه - واللعب : الحسنة الدل -
والسربال : القميص - وطفلة : ناعمة البدن . وتناساه : أرى من نفسه أنه نسيه
وتناسانى هنا تنسّينى . يريد : تذهب بفؤادى حتى أنسى قميصى .

- ٩٣ : ١١ - المراد بـ « الحرف » في قوله : « الذي يلي آخر الحرف » الكلمة .
- ٩٤ : ٢ - تصومع : ذكر في ٨٤ : ١٤ - تَفَيِّهَتْقَ في كلامه : توسّع فيه وفتح فاه .
- ٩٤ : ٨ - المراد بآخره في قوله : « لأشبهه آخره آخر المصادر » : ما قبل الآخر ، وهو العين ؛ لأنَّ حركة الآخر حركة إعراب .
- ٩٤ : ١٠ - التتفُّل ، وفيه لغات آخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك - التنضُّب : شجر له شوك قصار تقطع منه عمد الأخبية والسهام الجياد .
- ٩٦ : ٣ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٩٧ : ٣ - تقدّم الكلام على مسائل التصريف في الصحيح والمهموز والمعتلّ في ٩٦ : ٦ .
- ٩٨ : ٤ - أبو العبّاس : المعروف بالمبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٩٨ : ٦ - هذا البيت الذي جمع حروف الزيادة العشرة مرتين ، مرّة في أوله ومرّة في آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبي عثمان المازني ، فهو أوّل من نطق به وتداوله النحاة من بعده .
- ٩٩ : ١٣ - تحجّرَ : لمَّ وجمع .
- ١٠٠ : ١ - كوّن ابن جنى هذين اللفظين ، وجعلهما متشكّنين من عنده ، لامن اللغة ، وهما في ص : أجْرَكِ وَأَجْبَبَكِ « بتشديد العين ، ولا وجه له .
- ١٠٠ : ١٢ - خَيْفَقَ : ذكر في ٤٥ : ٥ .
- ١٠٠ : ١٤ - يدّعته : صبغته بالأيدع ، وذكر في ٣٧ : ١٦ .
- ١٠٠ : ١٥ - الأوّلقي ، والأبصر : ذكرا في ١٠٠ : ١٥ .
- ١٠٢ : ١٥ - النهشل : الذئب - والمسنّ : المضطرب من الكبر .
- ١٠٢ : ١٦ - النهصر : لعلها لغة في نهسّر - والنهسّر : من معانيه الذئب أو ولده من الضبع - والتوءمّ : المولود مع غيره في بطن واحد .

- ١٠٣ : ١٣ - الجُؤَنُ : جمع جُؤنة ، والجُؤنةُ : سلة مستديرة مغطاة
أدماً يضع فيها العطار الطيب وتخفان فيقال جُؤون بفتح الواو وجُؤنة .
- ١٠٣ : ١٦ - القَوْصَرَةُ والقَوْصَرَى مخفَّفٌ ومُشَقَّلٌ : وعاء من قصب
يرفع فيه التمر - الحَوْقَلُ : الشيخ المسن ، وله معان أخر .
- ١٠٣ : ١٧ - التَّالِبُ : الشديد الغليظ من حُمُر الوحش ، وتأؤه زائدة
لأنه من أَلَب .
- ١٠٣ : ١٨ - أتأمتِ المرأةُ ولدت أكثر من واحد في بطن واحد .
- ١٠٤ : ١٣ - كَنَهَبَلٌ : شجر عظيم من العضاء .
- ١٠٤ : ١٦ - هو طُفَيْل بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغنويّ من فحول
شعراء الجاهلية المعدودين ، وأشعر شعراء قيس ، وفي الموءلف والمختلف « خمسة
يسمون طُفَيْلاً » غير أن أشهرهم هو طُفَيْل الغنوي هذا .
- ١٠٥ : ١ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ٧٧ بيتا ، وهو الثالث
والسبعون فيها ، وهي في ص ٦ فبا بعدها من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة
في الديوان ، وفيه : الخي : القبيلة - في الذي خلا من الدهر من وقائعهم - فارتب :
أى فائتت أيها الأمر ، وارتبى أيتمها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة -
في الذي خلا : في الذي مضى .
- ١٠٥ : ٩ - يقال للسلطان : « ذوتُدْرأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ
وقوَّةٍ على دفع أعدائه .
- ١٠٦ : ٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٠٦ : ٨ - النَّفْرَجَةُ والنَّفْرَاجَةُ من الرجال : الضعيف الجبان -
النَّيْلُ والنائل : ما يُنَالُ - النَّيْدُلَانُ : الكابوس أو شبهه ، والنَّيْدُلَانُ
كالنَّيْدُلَان .

١٠٦ : ١٢ - التَّابِلُ : الفِجَا كَالكُمُونِ وَالكَسْبِرَةُ وَنَحْوَهُمَا ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَهْمَزُ فَيَقُولُ التَّابِلُ .

١٠٧ : ٤ - سَيْفٌ حِدِيمٌ : قَاطِعٌ سَرِيعُ الْقَطْعِ - الْجَدْوَلُ : النَهْرُ الصَّغِيرُ ، وَحَكَى كَسْرَ الْجِيمِ عَنِ ابْنِ جَنَى .

١٠٧ : ٧ - جَهْوُورٌ بِكَلَامِهِ وَبِغَيْرِهِ : فِي ٨٤ : ١٦ - سِرْوَلُهُ : أَلْبَسَهُ السَّرَاوِيلَ .

١٠٧ : ٩ - الْمُهْوَأُنُ : الْمَكَانُ الْبَعِيدُ ، وَهُوَ مِثَالُ مَا يَذْكُرُهُ سَيَبُوَيْهٌ ، وَوَزْنُهُ مُفْعَوْلٌ .

١٠٧ : ١١ - الشَّدُوذُ مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّ النُّونَ إِنَّمَا تَزَادُ بَيْنَ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ مِنْ أَصُولٍ أَرْبَعَةٍ - تَقْلَسُنَسَ وَتَقْلَسَ : فِي ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ - تَمْدَرَعٌ : ذَكَرَ فِي ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ - الْمُغْفُورُ ، وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى : نَوْعٌ مِنَ الصَّمْغِ يَنْضَحُ بِالْمَاءِ وَيَشْرَبُ .

١٠٨ : ١ - يَتَمَغْفَرُونَ : يَجْنُونَ الْمَغَافِرَ .

١٠٨ : ٣ - تَمَعَّدٌ : تَشَبَّهُ بِمَعَدٍّ فِي الْقَشْفِ وَالغِلَاطِ أَوْ تَزْيَانًا بِزَيْهَمٍ .

١٠٨ : ٥ - الْمُعْلُوقُ ، وَالْمِعْلَاقُ : مَا عُلِقَ مِنْ عِنَبٍ وَلَحْمٍ وَغَيْرِهِ .

١٠٨ : ٧ - فِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ لَيْسَ غَيْرُ : ذَلِكَ لِسُقُوطِ الْمِيمِ فِي تَصَارِيفِهَا .

١٠٨ : ٨ - الْمُغْرُودُ بِضَمِّ الْمِيمِ : الْكَمَّاءُ ، وَهُوَ مُفْعُولٌ نَادِرٌ .

١٠٨ : ١٥ - مَرَّحَبَيْكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَيْكَ : جَعَلَ اللَّهُ لَكَ سَعَةً وَلَيْنًا

وَسَهُولَةً .

١٠٨ : ١٧ - مَدَّ حَجِجَ كَمَجْلِسٍ : أَكْمَمَهُ وَوَلَدَتْ مَا لَكَ وَطَيْتَا أُمَّهُمَا

عِنْدَهَا فَسَمَّوْا مَدَّ حَجِجًا . وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ إِيَّاهُ فِي الْمِيمِ خَطَأً وَإِنْ أَحَالَهُ عَلَى سَيَبُوَيْهٍ .

١٠٩ : ٢ - مَسْبِجٌ يَفْتَحُ فَسَكُونٌ فَكَسْرٌ ، مَدِينَةٌ وَاسِعَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَرَاتِ

ثَلَاثَةَ فَرَاسِخٍ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ حَلَبَ عَشْرَةَ فَرَاسِخٍ .

١٠٩ : ٥ - تَرَهِيئًا: أصله تَرَهِيئًا حذفت إحدى التاءين تخفيفاً مضارع رهيأت السحابة: تهيأت للمطر .

١٠٩ : ٦ - تَرَهْوُوكُ: مرّ الرجل يترهوك: كأنه يموج في مشيته .

١٠٩ : ٨ - تشيطن الرجل وتشيط: صار كالشيطان .

١٠٩ : ١٠ - أرض شطون: بعيدة .

١٠٩ : ١٣ - الشماخ: اسمه معقل بن ضرار من مازن بن ثعلبة، شاعر

مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وأخباره مبسوطة في ص ١٠١ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني، وفي ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .

١٠٩ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أوس عدتها تسعة

وعشرون بيتاً، وهو الخامس فيها وهي في ص ٩٠ وما بعدها من ديوانه . وفي ص ٩٢ س ٢ من هامش الديوان ذعرت: أفزعت - القطا: ضرب من الطير معروف - نقيت: طردت - ومقام: حشو: أي ونقيت عنه الذئب - واللعين: الطريد، وقيل: هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش، بتصرف .

١٠٩ : ١٦ - الغيئدق: الواسع الكثير، يقال: مطر غيئدق: كثير، وعيش

غيئدق: واسع خصب - والقيام: المدبر، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .

١١٠ : ١١ - بُلأصَ الرجلُ: هرب .

١١١ : ١ - يريد بقوله: « وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال »

بناءى فعيل، وفعللاً .

١١١ : ٢ - امرأة زهية: في القاموس: الزهية كعسجد

شجرة كالسيال، والمرأة: لانهض، والتي لالبن لها ولائدى كالزهية .

١١١ : ٤ - الصيصية: شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة -

يهية الإبل يهيهة ويهياها: دعاها بقوله: « ياه ياه » - حاحيت وعاعيت:

قلت حاحا وعاعا تدعو الدابة أو تزجرها، وانظر - ١ - ٤٣٨ - ١ ت وما

بعده من الخصائص لابن جنى الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ - انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ - الحَدِيم : ذكر في ١٠٧ : ٤ - الطَّرِيم : العسل إذا امتلأت به الخلايا - العَشِير : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ - جهور : ذكر في ٨٤ : ١٦ - سرولة : ذكر في ١٠٧ : ٧
الغَرِيْلُ والغَرِيْنُ : الطين يحمله السيل - الحِرْوَع : نبت لا يُرعى .

١١٢ : ٢ - صِيصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ لاتدخلان في القاعدة لأنَّ هذه القاعدة أنك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة وصِيصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيهما مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ - الألفاظ « خَيْفَبِ ، وَقَرِيَجِ ، وشَقِيْطَرِ » لم ترد في اللغة ، وإنما وضعها ابن جنى ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ - الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتغنى بشعره ولذلك سُمِّي صنَّاجَة العرب .

١١٣ : ١٦ - هذا عجز بيت له ، ورد كاملا في ٥ - ٨٢ - ١ - من اللسان منسوبا له وهو :

فَهَذَا يُعِدُّ لَكُنَّ الحَلَا ويجمع ذا بينهنَّ الإصارا

والإشارة في الشطرين إلى قِيمين يقومان على الإبل ، والحَلَا : الرطب من الحشيش - والإصار : ما حواه الحشش من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهي في ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه ، غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص .

١١٤ : ٨ - أَوْطَفَ : أشرفَ وارتفع - أَوْجَرَهُ الدَّوَاءَ : جعله في فيه ،

وَوَجَرَهُ إِيَّاهُ كذلك .

١١٦ : ٢ - في النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ - مَرَوَان بن سعيد المهلبى : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صُفْرَةَ المهلبى النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين - الكسائى : هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القراء السبعة ، كان إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، توفى سنة ١٨٩ هـ - يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى من الموالى ، أخذ عن عمرو بن العلاء ، وعن العرب ، وروى عنه سيبويه ، وأخذ عنه الكسائى والقراء وأبو عبيدة ، وله فى النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفى سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ - هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرى بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، وأخذ عنه أبو على الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفى سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ هـ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ - بين الفاء والعين فى كوكب فاصل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين فى إمعة لو كانت همزته زائدة - فى اللسان فى مادة ددن - ١٧ - ٧ - بتصرف : الددان من السيوف نحو الكهام ، والددان : الرجل الذى لاغناء عنده - قيل : « لم يجىء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَنٌ ودَدَانٌ ، وذكر البَبر ، وقيل البَبر أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن ، والدَدَنٌ والدَدَا محوّل عن الدَدَنِ والدَيَدَنِ : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ - قوله : « لأنّ الباء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله فى أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول « الخ .

١١٧ : ١٣ - مُغْبِلٌ : من أُغْبِلَت المرأة ولداها : سقته الغبيل ، وهو لبن المائتة أو لبن الحُبلى .

١١٧ : ١٦ - وَيَجَلُّ ، وَيَجَلُّ : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان أُخْرِيَانِ

وهما : يَوْجَلُّ ، وَيَجَلُّ ، وانظر تصريفها في مادة وجل - ١٤ - ٢٤٨ - ١٣ من اللسان .

١١٨ : ١ - أَبُو عَلِيٍّ : هو أبو عليّ الفارسي أستاذ الشارح ، وترجمته

في المقدمة - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ - أَوْلَقَ فِي ١٠٠ : ١٥ إِمْعَةً وَإِمْعٌ : يتابع كل أحد على رأيه .

دِنْمَةٌ : قصير - أَيْضَرُ فِي ١٠٠ : ١٥ خَيْفَقٌ فِي ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ - أَرْطَى : نبت يدبغ به الأديم وهو القَرَظُ - العَلْقَى : شجر

تلوم خُضْرَتَهُ فِي الْقَيْظِ ، واختلّفوا في ألفه ، أهي للتأنيث أم للإلحاق ، وفي

تنوينه ، فبعضهم ينوّنه ، وبعضهم لا ينوّنه ، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق - ١٢

- ١٣٦ - ٣ - وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ - فِي مَادَّةِ فَعَا - ٢٠ - ١٨ - ١٢ من اللسان باختصار : الأفعى :

حَيَّةٌ ، وهي أفعل ، تقول : هذه أفعى بالتنوين وأرّوى وأرطى : مثل أفعى

في الإعراب .

١١٨ : ٧ - الشاعر : عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي

القحطاني ، شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام ، وكان سيد

قومه ، قادم يوم الكلاب الثاني فأسرتة تميم وقتلته كما طلب ، إذ سقته خمرا حتى

ثمل وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود .

١١٨ : ٨ - هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو سكران مفصود ،

وعدها عشرون بيتا ، والشاهد هو الرابع عشر فيها ، وهي في الجزء الأول من

الجزانة ، والشاهد في ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : معدوا عليّ : بدل

معدياً عليه . والشطر الثاني من شواهد الرضى على الشافية ، وهو في ص ٤٠٠ س ١٣

من شرح شواهد الرضى للبغدادي ، والشاهد كله من شواهد سيبويه - ٢ -

٣٨٢ - ٤ - وأطال البغدادي في شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمري في سيبويه وقول ابن جنى هنا وفي سرّ صناعة الإعراب وقول الزمخشري في المفصل والخلاصة المختصرة هي : قلبه معدواً إلى معدّي استئقلا للضمّة والواو وتشبيها له بما يلزم قلبه في الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضمّة والواو من نحو : عات وعتي ، وهو من عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ - كلا اللفظين مَسْنُونِيَّةٌ وَمَسْنُونَةٌ : اسم مفعول من سنا الغيثُ الأرضَ يَسْنُونُها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قِنِيَّةِ .

١١٨ : ١٦ - قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال » إلى « فقضى لها بهذا الحكم » صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازني كان يضع قواعد هذا العلم وأنه كان يستقرى الج: ثبّات ليضع الكليات .

١١٨ : ١٨ - المراد بالحروف المعاني مثل ما ولا وغيرهما .

١٢١ : ١١ - الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، معجزة الزمان في العلم والأدب ، وحسبه أنه أول من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة ، توفي سنة ١٦٠ ، وله أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته في معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لَقَرَيْتُهُ بُعَيْدَاتٍ بَبِينٍ : إذا لقبته بعد حين ، وقيل بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : أي بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمان ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يزوره ، وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفا .

١٢٤ : ١٤ - يتسكّع فيها : يمشى بغير قصد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ - الراجز هو غِيَّالانُ بن حُرَيْثٍ ، ذكر في ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش -
 ٨ - ٢٥٥ - ٧ - والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره في ٢ - ١٢٣ -
 ٥ - منه ، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو : ضمير فهي ، يراد به الإبل -
 وتنوش : تناول - من علا : من فوق - الأجواز : جمع جَوَّز ، وهو الوسط -
 الفلا : جمع فلاة ، وهي القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء في فلاة فعافته
 وتناولته من أعلاه ولم تمنع في شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات .
 والشاهد في قوله : « من علا » والاستدلال به على أن قولهم : « من علَّ »
 محذوف اللام ، فإذا صَغَّرَ اسما لرجل رُدَّتْ لِمَا مُه فقبيل عَلِيٍّ ؛ لأن أصله من
 العُلُوِّ ، كما أن علا منه .

١٢٦ : ١١ - هذا الكلام الذي أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام
 ابن جنى ، لامن جواب أستاذه أبي عليّ الفارسيّ .

١٢٦ : ١٢ - هذه الكلمة « آت » محرّفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءة »
 وهي واحدة « الآء » ، ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث ، والرسم الحقيقيّ
 لها هو ما تقدّم « آءة » همزة على ألف وألف ممدودة تُرسم مدّة وهمزة مفردة فتاء
 مربوطة ، وبخذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف « آء » فاذا
 صَغُنَّا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكّنا اللام وهي الهمزة الثانية ، وحذفنا
 الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعل بـ « قُلْتُ » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف
 المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع ،
 والآء واحدة الآء ، وهو ثمر السرح يدبغ به . وفي اللسان في هذه المادة - ١ -
 ١٦ - ١٢ - ولو بنيت منه فعلا لقلت أوتُ الأديم : إذا دبغته به ، والأصل
 أوتُ الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام ما قبلها .

١٢٦ : ١٤ - ذو الرُّمَّة غَيْلَان بن عقبة ، ذكر في ٣٥ : ١١ .

١٢٦ : ١٥ — هذا البيت من قصيدة لذى الرُّمَّة عدتها أربعة وثمانون بيتا ، وهو الثامن عشر فيها ، وهي في ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه — وينعش الطرف : يرفعه — تَخَوَّنَه : غَيَّرَه أو تَعَهَّدَه — مَبْغُومٌ : اسم مفعول من بَعَمَّتِ الظبية ولدها تَبَبَغَمُهُ بُغَامًا : إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغَامٌ ، ومبغوم صفة له ؛ ففي اللسان في مادة بغم — ١٤ — ٣١٧ — ٩ ت يقال : « بُغَامٌ مَبْغُومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَقْضُومٌ » يقول الشاعر : لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغَامَ أُمَّه وهو صوت لانفصح به ، (أو هو ماء ماء) .

١٢٦ : ١٦ ، ١٧ — لم نوفق لمعرفة الراجز ، ولا للعثور على هذا الراجز .

١٢٧ : ١٦ — الراجز هو العجاج ، ذكر في ٣٨ : ١٨ .

١٢٨ : ١ ، ٢ — هذان بيتان من مشطور الراجز من أرجوزة له عدتها ٩٩ بيتا ، وهما البيتان الأوَّل والثاني منها ، وردت في ديوانه في ص ٣١ إلى نهاية ص ٣٣ . — المكرس : الذى فيه الكيرس ، وهو الأبول والأبعار ، وأبلس فلان : سكت نعمًا ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبي هل تعرف رسما مكرسا ؟ فقال الصاحب المستول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت حزنا وانكسارا وبأسا .

١٢٨ : ٤ — الإجفيل : الجبان الذى يفرع من كل شيء — الإخريط : من أطيب الحمص ، يُخَرِّطُ الإبلَ : أى يرقق سلكها .

١٢٨ : ٨ — اليربوع : كالفأر وأكبر منه — اليعسوب : أمير النحل وذكره

١٢٨ : ٩ — هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٢٨ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الثانى — والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع في أمر المتجرّدة ، وهي في ص ١٤٩ — ١٥٥ من (مختار الشعر الجاهلى) وقد ورد الشاهد فيه بلفظ : أنبتت : بدل : نبتت .

وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب في الحيرة .
والقابوس : الجميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لا ينصرف للعجمة ، وفي المختار :
يقول : لقد توعدني النعمان وأهدر دمي ، وإذا زأر الأسد فلا قرار لأحد بجواره -
فكأنّ وعيده زئير أسد .

١٢٨ : ١١ - السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشؤم .

١٢٨ : ١٢ - العاقول من الوادي والنهر والرمل : ما اعوجّ منه .

١٢٩ : ١٠ - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر ،
وذكر في ٦ : ١٢ .

١٢٩ : ١٠ - القائل : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

١٢٩ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له ، وردت
في ص ٧٦ من ديوانه - والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره في كتابي العيني :
الفرائد - ٣٥٢ - ٣ ، والمقاصد - ٤ - ٤١٠ - ٥ ، ٦ - من هامش الخزانة ،
وفي الخزانة نفسها - ٣ - ٥٦٢ - ٣ ت ، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد
والأبيات في ابنه رؤبة ، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز ، وشرح ابن جني الثالث
في ١٣٠ : ١٠ أي في الصفحة التالية .

١٣٠ : ٤ - تَمَخَّرَقَ عن ظ ، ش ، وفي ص : مُمَخَّرَقٌ : وقد
سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .

١٣٠ : ٨ - قوله : « فأماً ما أنشده الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور
آنفاً في ١٢٩ : ١١ ، ١٢ .

١٣٠ : ١٢ - تبيننا : انظر معنى التبیین في ١٣١ : ٥ ، أي في الصفحة التالية
وفي ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .

١٣٠ : ١٢ - أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ - قال المبرّد في ٢٣ : ١ - من الكامل : « ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان مُمَلِّكًا فنزل به أضياف فقام إلى الرحي فطحن لهم فمرّت به زوجته في نسوة فقالت لهنّ : « أهذا بعلي ؟ » فأعلم بذلك فقال : « وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه في ٢٣ : ٤ - وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمتقاعس : الذي يُخرج صدره ويُدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ - قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس المبرّد ، وأن الشاهد « وإني امرؤ الخ » في الكامل ، غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفّق لمعرفة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبَةُ من الرجال : الجماعة منهم ، قيل من العشرة إلى الأربعين - حِنْدِ فَيْيَّة : نسبة إلى خندف ، وهي ليلي بنت عمران من قضاة ، نُسِبَ أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهي مشية كاهرولة .

١٣١ : ٢ - و « إني لكما لَمِينِ النَّاصِحِينَ » انظر الكلام عليها بافاضة في ٢٣ :

١٥ من الكامل للمبرّد .

١٣٢ : ١٢ - الديباج : ضرب من الثياب منقوش ، فارسيّ - فِرِنْد : ذكر في : - الزنجبيل : عود حريف يحدى اللسان .

١٣٢ : ١٣ - اللجام : ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسيّ .

١٣٢ : ١٧ - رُوْبَةٌ : ذكر في ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك عدتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها ، وهي في ص ٢٥ وما بعدها من ديوانه ، وقد ورد أولهما في الأرجوزة بلفظ يَعْصِمَنِي بدلُ يُسْجِيَّتِي ، وفي اللسان في مادة س خ ت - ٢ - ٣٤٧ - ١٤ بلفظ كذب بدل حلف - وحلف بختيت : شديد ، وكذب

- سخنيت : خالص . وأراد بـ «الكبريت» الأحمر ، وهو من معانيه ، فقوله « ذهب كبريت » معناه : « ذهب أحمر » . والاستفهام في البيت للنفى : أى لا يعصمنى مما أنا فيه حليفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .
- ١٣٣ : ٣ - الزَّحْدِيل : المتنحى المتباعد .
- ١٣٣ : ١٤ - السَّرْحَان : الذئب .
- ١٣٣ : ١٥ - السَّعْدَان : نبت من أفضل مراعى الإبل .
- ١٣٣ : ١٧ - الفَدَّان : الذى يجمع أداة الثورين فى القران للحرث . -
- العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة - السنان من الرمح : حديدته التى يطعن بها .
- ١٣٣ : ١٩ - جَسَّجَان وَقَسَّاقَان : هذان اللفظان من وضعه وتمثيله وليسا من ألفاظ اللغة .
- ١٣٤ : ١ - الحَضْمُخَاضُ : ضرب من القَطِيرَانِ أسودٌ رقيقٌ لاخْشُورَةٌ فيه مُتَهِنًا به الجَحْرَبِي - القَمَمَقَامُ من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل .
- ١٣٤ : ٥ - المُرَّانُ فُعَّالٌ : شجر الرماح .
- ١٣٤ - ١٢ - العَدَّانُ : الزمان والعهد - إِبَّانُ كل شىء : زمانه .
- ١٣٤ : ١٤ - الحُمَمَاضُ : من عَشْبِ الربيع عظيم الورق .
- ١٣٥ : ١ - الدَّهْقَانُ بكسر الدال وضمِّها : التاجر ، فارسىٌّ معرَّبٌ .
- ١٣٥ : ٣ - تَدَهَّقِنُ : تكيِّسُ .
- ١٣٥ : ٥ - فالدكان حينئذ فُعَّالٌ ، وهو الحانوت .
- ١٣٥ : ٨ - أبو عثمان الأشنانداني : روى عنه أبو بكر بن دريد فى البصرة وله كتاب فى معانى الشعر ، وكتاب الأبيات .
- ١٣٥ : ١٠ - العَتَمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عَمَّ العظم وعثمته أنا ، فوزنه حينئذ فُعَّالان .
- ١٣٥ : ١٦ - الكَنْهَبِيلُ : بضم الباء وفتحها فى ١٠٤ : ١٣ .

- ١٣٥ : ١٧ - الجُنْدُبُ : ضرب من الجراد - العُنْصُرُ : الأصل -
 القُنْبَرَةُ : ضرب من العصافير .
- ١٣٦ : ٩ - الجَحْنَفُلُ : الغليظ ، ونونه مُلْحَقَةٌ ببناء سفرجل .
- ١٣٦ : ١٣ - القَرَنْفُلُ والقَرَنْفُولُ : حَمَلُ شَجَرَةٍ هندية طيبة الرائحة .
- ١٣٦ : ١٦ - الجَعْفَلِيْقُ : العظيمة من النساء .
- ١٣٧ : ٢ - العُدَّافِرُ من الجمال : الصلب العظيم الشديد ، والأسد -
 السميدع : ذكر في ١٤ : ١ .
- ١٣٧ : ٣ - الفَدَّوْكَسُ : ذكر في ١٤ : ٢ .
- ١٣٧ : ٦ - خَزَزْنَ وفَدَدَتْنَ : كلاهما من تأليفه ووضعها لا من اللغة .
- ١٣٧ : ٨ - هَجَجَنْجَلُ : اسم وقد كنوا بأبي الهَجَجَنْجَلِ - العَقَنْقَلُ :
 الكئيب العظيم المتداخل الرمل - السَّجَنْجَلُ : المرأة أعجمية ، وله معانٍ آخر .
- ١٣٧ : ٩ - صَمَحَمَحٌ : غليظ .
- ١٣٧ : ١٠ - الدَّمَمَكْمَكُ : الشديد القوي .
- ١٣٧ - ١٣ - عَصَنْصَرٌ : موضع .
- ١٣٧ : ١٦ - وكذلك جُنْدَبٌ وَعُنْصُرٌ وَقُنْبَرٌ ، انظر ١٣٥ : ١٧ -
 ٩ - ١٥٥ - ٢٤ - من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري .
- ١٣٨ : ١٥ - الراجز : طرفة بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمر ، شاعر
 جاهلي مجيد ، وهو من أصحاب المعلقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو
 ابن أخت المتلمس ، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين
 سنة ، وقيل ست وعشرين سنة .
- ١٣٨ : ١٦ ، ١٧ - هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور
 ٢٧ - المنصف - أول

الرجز ، رويت في ترجمة طرفة في ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلي ، ومعها سبب قوله إيتاها فانظرها فيه .

١٣٩ : ٥ - الرَّعْبُوتُ : من مصادر رَغِبَ في الشيء : إذا أَرَادَهُ وطلبه ، والرَّعْبُوتِيُّ مثله - الرَّحْمُوتُ : من مصادر رَحِمَهُ ، ورَحْمُوتِي مثله .

١٣٩ : ٧ - لبيد بن أبي ربيعة العامري : ذكر في ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ - هذا البيت هو السابع والعشرون من معلّقة لبيد ، وهي ثمانية وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطي .

والأحزّة بالخاء المهملة والزاي المعجمة : جمع حَزِيز ، ومن معاني الحزير : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب ، ويروى بأخرة بالخاء المعجمة والراء المهملة : جمع خَرِير : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والتَّلَبُّوتُ : اسم وادٍ بين طيِّ وذيبيان - ربأ القوم يَرَبِّتُهُمْ كان لهم ربيثا ، أى عينا فوق شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدوٌ - القَفْرُ : الخالي - المَرَّاقِبُ جمع مَرَّقَبٍ : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع - والآرام : الأعلام ، الواحد إِرَم كعِنَب ، وهو حجر ينصب علماً في المفازة والجَبَلُ .

يقول : يعلو العسيرُ بأُتْنِهِ الأمكنة المرتفعة الخالية التى اتخذها مَرَّاقِبُ ينظر منها العدو الذى يهددها ، وهو الصائد . وقوله : وخوفُها آرامُها : أى خوفُها من آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون - عن الزوزنى بتصرف .

١٣٩ : ٩ - القَرَبُوسُ : حينو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرَبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ - القَرَقُوسُ : القاع الصُّلب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ - الراجز والرجز فى - ١٥ - ١٤٩ - ١ فى مادة

رَنِم من اللسان . قال أبو تراب : « أنشدنى الغنوى فى القوس » - وذكر البيت بين

بيتين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر فى ٤٠ : ١

وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر فى ١٠٤ : ١٦ .

وترنموت القوس ترنمها عند الإنباض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت - وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ - زَهْرَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ - دَهْدَقَ : زَهْرَقَ .

١٤١ : ١ - صَلَّصَلَ الحَلْمِيُّ والحديد صَلَّصَلَةٌ : صَوَّتَ حين حُرِّكَ - قَلَّقَلَ الشَّيْءَ : حرَّكه . - وَحَوَّحَ الثوبُ : صَوَّتَ ، وَحَوَّحَ الرجلُ من البردُ : نفخ في يده من شدة البرد .

١٤١ : ٢ - وَزَوَزَ يوزوز وَزَوَزَةٌ : خفَّ وطاش - يهياهُ بالهاء مصدر يهيهَ يهيهةً ويهيهاتها : إذا دعا الإبل بقوله ياهِ ياهِ ، أو ياهِ ياهِ ، واليهيهاهُ : صوت الحبيب إذا قيل له ياهِ - يَلَيْلُ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبني ثعلبة .

١٤١ : ٣ - يَرْمَعُ : حجرٌ رِخْوٌ أبيض - اليَعْمَلَمَةُ : الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة

١٤١ : ٦ - اليَهْهَيْرُ : الحجر الصلب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يهيري .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - الراجز والرجز - في مادة هير - ٧ - ١٣١ - ٥ ت من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في اليههير : صَمْعُ الطَّنْحِ - وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أَطْعَمْتُ » في أولها ، وبلغف « يَعْوِي » في البيت الثاني ، بدّل لفظي « أَشْبَعْتُ ، وَيَبْسِكِي » . ثم قال : وهو يفعلُ ، لأنه ليس في الكلام فَعَيْلٌ - النَّقِيقُ من معانيه تصويت الظليم ، وربما قيل ذلك للهراً أيضاً - والحَبِيطُ : وجع يأخذ البعير في بطنه من كلاً يستوبله .

١٤١ : ١٨ - مَحْبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوَزَةٌ ومَزَيْدٌ ، وانظر اللسان مادة حَبَّ - ١ - ٢٨٤ - ٦ .

١٤٢ : ٣ - رجاء بن حَيَّوَة : هو أبو المقدم رجاء بن حيوة بن جروم الكندى ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبخضرتة نوادر لطيفة ، مبينة في ترجمته في ابن خلكان - ١ - ٣٣٢ - ٨ ، وتوفي سنة ١١٢ ، وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ - مُهْلَلٌ : علم لرجل - مَكْوَزَةٌ : اسم علم شذَّ ، نحو مَجْبِب ورجاء بن حَيَّوَة .

١٤٢ : ١٤ - هو الأعشى الأكبر : ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، عدتها أربعة وعشرون بيتا ، وهي مشهورة . والشاهد هو البيت التالى للمطلع وهي في ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه - والحُلَّة : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ - ولا تُبَلِّ : من قولهم : « لأباليه : لأكثر ث له ، يقال : لأبالي ما صنعت مبالاة وبلاء » ، ولم أبال ولم أبَلْ على القصر « قال الجوهري : « فاذا قالوا : لم أبَلْ ، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم : « لأدر » ل - ١٨ - ٩٣ - ٤ ت .

١٤٤ : ٨ - إنْفَحَلٌ : ذكر في ٣٠ : ١ - إنزَهُوٌ : ذكر في ٨٨ : ١٦ .

١٤٤ : ٩ - رفضت جواب لَمَّا في أوّل الفقرة .

١٤٤ : ١٤ - وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » - العطوَد : السريع

السير ، وهو ملحق بالحماسى بتشديد الواو - الكَرَوَس ، بتشديد الواو : الضخم من كل شيء .

١٤٤ : ١٥ - اخْرَوَطَ البعير في سيره : أسرع - اعْلَوَطَ البعير : تعلق

بعنقه وعلاه .

١٤٥ : ٤ - الَيْسْتَعُورُ : ذكر في ٣٣ : ١٦ - العُضْرُوطُ ، ذكر في ٢٩ : ٣

١٤٥ : ١٤ - المَنْجُونُ : الدُّوَلَابُ الَّتِي يَسْتَقِي عَلَيْهَا ، وَقِيلَ الْبَكْرَةُ .

١٤٦ : - الِجَارَةُ : وَق : وفيه لغات أخرى : بقلة كالقث الرطب نبطية

معربة .

١٤٦ : ١٥ - المَنْجَنِيْقُ بفتح الميم وكسرهما : القذائف الذي ترمى به

الحجارة ، معرب .

١٤٧ : ٦ - التُوْزَى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش ، مات

سنة ٢٣٠ هـ ، والتُوْزَى نسبة إلى توْزَ مدينة .

١٤٧ : ٧ - جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جتق - ١١ - ٣١٩ -

٩ ت - وَعُوْنٌ أصله عُوْنٌ بضمين ، استنقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو

جمع عوان كسُحْبُ جمع سحاب ، والحرب العوان : هي التي سبقها حرب أخرى -

نُجَيْسَقٌ : نرمى بالهَسْنَقُ ، وهي حجارة المنجنيق - نُرْشَقٌ : نرمى بالسَّبِيلُ .

١٤٧ : ١٣ - العَيْضَمُوْزُ : العجوز الكبير .

١٤٨ : ١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٤٨ : ٢ ، ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة

زرج ن - ١٧ - ٥٧ - ٤ ت - كهذه الرواية ، والزَّرَجُونُ : الخمر .

١٤٩ : ١٧ - قوله : « وحكى أن العجاج كان يهز العالم والحائتم » .

أفاض ابن جنى في الكلام على هذا في قراءة من قرأ : ولا الضالين ، بهمز الألف

في ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المحتسب .

١٥٠ : ٥ - امرؤ القيس ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

١٥٠ : ٦ - هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهي سبعة وسبعون

بيتا - والدَّآبُ والدَّآبُ : العادة . يقول : عادتُك في حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قامة حظك من وصال هذه ، ومعاناتك الوجد بها ، كقمة حظك من
من وصالها ومعاناتك الوجد بهما قبلها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن
الزوزنى باختصار .

١٥١ : ٦ — الأسته : الكبير الإسته ، أى العجز .

١٥١ : ١٧ — الدُّلَامص : البرّاقى .

١٥٢ : ٢ — التَّالَال : بائع اللؤلؤ ، واللؤلؤ : الدرّ ، واحده لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ — السَّبَطْر ، ذكر فى ٢٤ : ١٩ — والسبِط : السَّبَطِير .

١٥٢ : ١٤ — الدَّمِثِ والدَّمِثِير : اللَّسِين السهل .

١٥٢ : ١٥ — التَّعَلْب : من السباع ، وهى الأنثى ، والذكر ثعلب

وثُعَلبان — وثُعالة : الأنثى من الثعلب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيويوه ألقى التأنيث فى الجزء الثانى

من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ — هذا الكلام من أول « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر :

«نجوزا» : أسلوب علمى لا يخلو من الرّكّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ — كوكب دُرّى : ثاقب مضىء . وحكى سيويوه عن ابن

الخطاب : كوكب دُرّى . قال الفارسى : ويجوز أن يكون فُعَيْلاً على تخفيف

الهمزة قلبا ، فأما دُرّى فنسب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ — قوله : « مضارعتان لألقى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء »

مخالف لإنكاره قبلا أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألقى تأنيث ، وإنما هى همزة ،

وقال : إنما يطلق ذلك تسامحا : وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ — الظَّرَبان : دُوَيْبَة شبه الكلب طويل الخرطوم أسود السرة

أبيض البطن كثير الفسومتن الرائحة .

١٦٠ : ٥ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٦٠ : ٦ ، ٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة روى — ١٩ — ٦٣ — ٣ ت ، والتاج في هذه المادة أيضا — ١٠ — ١٥٨ — ٢٣ .
وتبشّرى : أبشّرى — والرّفه : أقصر الورْد وأسرع ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت — والرّوى : الكثير المرّوى .

يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المرّوى تردينه متى شئت » .

١٦٠ : ٨ — لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ — هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعرّ عليها في المراجع التي بأيدينا — والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرتهم هناك — والمشرفيات : سيوف ، منسوبة إلى المشارف ، والمشارف قرّى من أرض اليمن — والقنا جمع قناة: وهي الرمح — ومساكن طيء في جبال أجبأ وسلمسى ، بنجد .
يقول : إن لطيء نساء في هذه الناحية يصونهن ويحمين رجالهن بالسيوف المشرفية الجسيمة وبالرمح من أن يعتدى عليهن .

١٦٠ : ١٧ — هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

١٦١ : ١ ، ٢ — لم نوفّق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقواه : بأبي ، عن

ص ؛ وى ظ ، ش ؛ بيبي ، وأصله بيّبي كراوية ص ، ثم سهّلها فجعلها ياء .

١٦١ : ٣ — قوله : « بيينا » أصله : « بي أنا » كرواية اللسان ، البيتين

في مادة رجل — ١٣ — ٢٨٣ — ٤ ت ثم سهّلها فجعلها ياء كما تقدم ، فيكون الوارد في « بأبي » أربع روايات : « بيّبي ، بيّبي ، بي أنا ، بيينا » .

١٦٣ : ٣ — الأعشى ، ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٦٣ : ٤ — هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو الثاني والستون

منها ، وردت في ديوانه في ص ٣٤ وما بعدها منه — والأبيّلي كما قال أبو عبيدة في الديوان : صاحب أبيّيل ، وهي عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ،

فيقول : وَيَبْلُ - وصَابَ فيه : صور الصليب - وصارًا : سَكَنَ ، وقيل الأيُّل : الراهب - والهيكَل : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفي البيت تضمين ، وتماه في البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُقَمَّى في الحسا ب إذا النَّسَمَاتِ نَفَضْنَ الغُبَارَا
يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخفَّ حسابًا من الممدوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ - المرمريس : الأرض التي لا تنبت ، والمرمريس : الداهية وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ - لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ - رواه اللسان في مادة ك ث أ - ١ - ١٣٢ - ٦ . والتاج في مادة ك ث أ أيضا - ١ - ١٠٦ - ١٩ كرواية ابن جني هذه ، ولم ينسبها لقائل ، وإنما نسبا لإنشاده إلى ابن السكيت ، والجوَالِقِ بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جوَالِقٍ وجوَالِقٍ بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوَالِقَاتٍ وهو الغرارة .

١٦٥ : ١٤ - مُتَلَسِّبَةً : مستقيمة ، من اتَّلَبَ الشَّيْءُ .

١٦٦ : ١ - الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب ككَلْحَبَةَ .

١٦٦ : ٢ - ورد في ص ١٥٤ من نوادر أبي زيد بيتان أولهما هذا الشاهد منسوبين لأخي كلحبة المذكور يردّ عليه ، غير أن نصّ البيت كلّهُ في النوادر ، هو :

ألم تكُ قد جرّبتَ ما الفقر والغنى ولا يعِظُ الضلّيلَ إلا أُلَاكَا

وبعد البيتين في النوادر ما يأتي « أبو حاتم ما الفقر والغنى - وأولائك أراد أولائك » والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى ، والأشابة : الأخلاط من الناس - والضلّيل : المبالغة في الضلال .

- ١٦٧ : ١٠ - المعلق ، ذكر في ١٠٨ : ٥ ، ٧ .
- ١٦٧ : ١١ - الصَّمْرِدُ ، بالصاد المهملة من النوق : الغزيرة اللبن والقليلته ضد .
- ١٦٧ : ١٣ - فاعل قال ضمير يعود على الخليل .
- ١٦٨ : ٢ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .
- ١٦٨ : ٣ - لم يَرَوْ هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب ، ومعناه واضح .
- ١٦٨ : ١١ - الراجز هو رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .
- ١٦٨ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها خمسة وثمانون بيتا ومائة بيت ، يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها ، فليسا متتابعين ، وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه .
- الدلائل من الإبل : السريع - العائجن : الشديد الغليظ - الخرقاء من النوق : التي لاتتعهد مواضع قوائمها - الحائبن : الحمقاء أو المهزولة .
- بقول : « خلطت كل قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء » .
- ١٦٩ : ٣ - عزويت : قصير .
- ١٦٩ : ١٣ - سَأَقْسَيْتُهُ : ذكر في ٣٧ : ٨ - جَعَبَيْتُهُ جمبأة : ذكر في ٣٧ : ١٨ .
- ١٧٠ : ٢ - أبو زيد : هو سعيد المذكور في ٦ : ١٢ - القَصَبَاء : القَصَبُ - والحَلَفَاءُ : نبت أطرافه محدّدة كأنها أطراف سعف النخل - والطَّرَفَاءُ : من شجر الحَمْضُ - قيل : ثلاثها للواحد والجمع ، وقيل : واحدها قَصَبَةٌ ، وحلَفَةٌ وطَرْفَةٌ ، وبالأخيرة سُمِّي الرجل .
- ١٧٠ : ٥ - عندنا : عن ص ، وأليق منها بالمقام عنده : التي في الهامش عن ظ . ش .

- ١٧٣ : ١٩ - مضى ذكره في ٤٤ : ١١
 ١٧٤ : ٢ - الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام
 ١٧٤ : ١٥ - هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير .
 ١٧٥ : ٢ - قوله : « فأمّا الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر
 في ص ٣٤ ، ٨ .

- ١٧٦ : ٧ - الحَبَبَنْطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهي حَبَبَنْطَاة -
 العَلْبَنْدَى من الأبعرة : الضخم الطويل ، وناقة عَلْبَنْدَاةٌ - السَّرْبَنْدَى : القوي
 الجريء من كل شيء ، وهي سرنداة .
 ١٧٦ : ٨ - الدَلَسَنْطَى : شديد الدفع والسمين من كل شيء - السبندى
 والسببى : الجريء .

- ١٧٧ : ١ - الصَّمْحَمَحْمَحُ ذكر في ١٣٧ : ٩ - البرَهْرَهة من النساء : التارّة
 الغَضَّة أو البيضاء - الدَلَسَنْطَى ، ذكر في ١٧٦ : ٨ .
 ١٧٧ : ٣ - الشاعر : عمرو بن أحمز بن فرّاص بن مَعْن بن أعصّر ، ولد
 في أفصح بئمة في الأرض ، وأتى بأربعة ألفاظ في شعره لاتعرفها العرب ، وانظر
 ٣١٥ من الشعر والشعراء .

١٧٧ : ٤ - - هذا عجز بيت ، وصلده :

مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمُدُّكَ أَطْنَابَهَا

- كأسُ رَتُونَاةٌ : دأمة على الشرب - الطَّرْفُ من الخيل : الكريم العتيق -
 والطَّمْرُ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كَأْسُ رَتُونَاةٌ عَلَيْهِ أَطْنَابَ
 الْمُدُّكَ فَذَكَرَ الْمَلِكُ ثُمَّ ذَكَرَ أَطْنَابَهُ . وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة ،
 فانظرها في مادة رنا - ١٩ - ٥٦ - ٨ ت من اللسان .

- ١٧٧ : ٥ - شَجَوَجِيٌّ : طويل جداً ، وله معان أُخْر - المَرَوْرَاةُ :
 الأرض لاشيء فيها .

- ١٧٧ : ٩ - العَشَوْتُوَيْلُ : القَدَمُ المَسْرُخِي ، والشَيْخُ الثَقِيلُ .
- ١٧٧ : ١٢ - العَقَنْقَمُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ .
- ١٧٧ : ١٣ - عَدَمَنْصَرٌ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ١٣ - سَجَسَجَلٌ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ - هَمَجَسَجَلٌ : اسْمٌ - عَبَسَبَيْلٌ : جَسِيمٌ غَلِيظٌ .
- ١٧٧ : ١٥ - حَبِيوَتْنٌ : اسْمٌ وَاوْدٌ ، أَوْ اسْمٌ مَوْضِعٌ بِالْبَحْرَيْنِ .
- ١٧٧ : ١٦ - الخَفَيْدُ : الظَلِيمُ الخَفِيفُ .
- ١٧٨ : ٢ - الجُلُوعُوعُ والجُلُوعُوعُ : الجُعُوعُ وَالضَّبَبُ .
- ١٧٨ : ٤ - الذَّرْحَرَحُ يَفْتَحُ الرِّاءَيْنِ وَبِضْمَهُمَا : دُوَيْبَةُ أَعْظَمُ مِنَ الذَّبَابِ شَيْئًا مُتَبَرِّقَشٌ بِحَمْرَةٍ وَسَوَادٍ وَصُفْرَةٍ تَطِيرُ .
- ١٧٨ : ٥ - الغُدُودُنُ : المَسْرُخِي .
- ١٧٨ : ٩ - فِدَاوُكْسٌ : ذَكَرَ فِي ١٤ : ٢ .
- ١٧٨ : ١٠ - عَمِيئِشَلٌ : طَوِيلٌ شَابٌ - عَطُودٌ : ذَكَرَ فِي ١٤٤ : ١٤ .
- ١٧٨ : ١٣ - يَشِيرُ إِلَى « الإِلْحَاقِ المَطْرَدِ فِي الأَسْمَاءِ والأَفْئَالِ » فِي ٤١ : ١٣ وَإِلَى « مَا أَلْحَقَ بِالأَرْبَعَةِ مِنَ الفِعْلِ » فِي ٨٣ : ٤ .
- ١٧٩ : ١٩ - تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ أَبِي عَثْمَانَ ١٧٦ : ٥ - وَهُوَ إِلْحَاقُ الثَّلَاثَةِ بِالخَمْسَةِ إِلْحَاقًا قِيَاسِيًا .
- ١٨٠ : ٢ - قَوْلُ أَبِي عَثْمَانَ : « وَكَانَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ يَجِيزُ الخَ » تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ أَبِي الفَتْحِ فِي ١٧٦ : ١ - وَهُوَ : وَلَكِنْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ .
- ١٨٥ : ١١ - قَوْلُهُ : « لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عَلَنَةٌ لِحَقَّتِهِ » أَيْ لِحَقَّتِهِ لِحَذْفِ فَائِهِ .
- ١٨٧ : ١٣ - سِيَأَبِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي ٢٠٣ : ٦ ، ٧ - « حَاحِيَتٌ وَعَاعِيَتٌ ، وَأَصَابُهُ حَيِّحِيَتٌ وَعَمِيئِيَّتٌ ، فَقَلْبُ اليَاءِ أَلْفًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَحَرِّكَةً .

١٨٧ : ١٥ - الشاعر : هو جرير بن عطية بن الحطّاف البربوعي التميمي
المضريّ ، أحد فحول شعراء العصر الإسلاميّ الثالثة ، وزميله الفرزدق والأخطل ،
مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ - هذا البيت من قصيدة له في هجاء الفرزدق ، وردت في
ص ٦٠ ، ٦١ من الجزء الثاني من ديوانه ، وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو
الثاني فيها . ورواه اللسان في مادة وَجَدَ - ٤ - ٤٥٨ - ٦ - مع خلاف هـ بين
هذه الروايات الثلاث لاتغير المعنى .

تَمَعَّ المَوَادُّ : رَوَى ، وَتَمَعَّ المَاءُ العَطَشَ : أذهب - الشربة : المرّة الواحدة
من الشرب - الحوائم من الإبل : العِطَاشُ جدًّا - وَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ وَجودًا :
أدركه ، وَيَجِدُهُ أيضًا بالضم لغة عامريّة - الغليل : حرّ العطش .
١٩٠ : ١ - هو أبو إسحق الزجاج ، تقدّم في ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ - الشاعر : هو عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، كما جاء في ١ -
١٢ - ٨ - من كتاب سيبويه - والمترّار الفقعمسيّ الأسديّ كما جاء في ذيل هذه
الصفحة للأعلم الشنتمري .

وعمر بن أبي ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة من بني مخزوم ، بطن من
قريش ، شاعر مجيد ، اختص شعره بالغزل ، وكان ذلك مكروها ، والذي شجعه
عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا في الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضأهم فيه ،
ومات سنة ٩٣ هـ .

والمترّار الفقعمسيّ الأسديّ : هو المترّار بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء ، من
شعراء الدولة الأموية ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان يهاجى المساور بن هند ، وكان
مفرط القصر ضئيلا ، وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء ، و ١٧٦ ، ٤٠٨ من
المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه في ١ - ١٢ - ٨ من

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة ، ونسبه الأعلام في ذيل هذه الصفحة للمرآة الفقهسيّ
ورواه مرة أخرى في ١ - ٤٥٩ - ٨ - بدون نسبة ، ورواه اللسان في مادة
طول - ١٣ - ٤٣٧ - ١ ت .

وقال الشنتمري في الموضوع الأول : « أراد : وقدّما يدوم وصال ، فقدّم وأختر
مضطراً لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت ، ثم
قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس ، فطابت نفسه بالقطيعة »
١٩٢ : ١٠ - هذا البيت تقدم في ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ - ليلي الأخيلىّة : هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال من
بني الأخيل من عامر ، كانت من النساء المتقدّمات في الشعر ، وكانت تفد على
الحجاج وتمدحه وتنال جرائزه ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ - روى اللسان في مادة ر ن ب - ١ - ٤١٩ - ١١ - هذا
البيت بلفظ الرءوس ، بدل : ظماء . وروى سيبويه في ٢ - ٣٣١ - ٣ - الشطر
الثاني وحدّه كهاتين الروائين . وقال الشنتمري في الهامش : الشاهد في قولها
« مُؤرَّسَب » وهو « مؤفَعَل » من الأرنب ، فأخرجته على الأصل ، ثم قال :
وأرنب عند سيبويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبة الزيادة على الهمزة أوّلاً
في بنات الثلاثة ، وغيره يزعم أن وزنها « فعلل » وأن همزها أصليّة ، ويحتجّ بهذا
البيت ، والصحيح قول سيبويه اه . والحُصُّ جمع أحصّ وحصاء وصَفَّين من حصّ
شعره : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حصّ شعره فهو لازم ومتعد - ظماء ،
الواحد ظمآن وهي ظمأى .

١٩٢ : ١٥ - الآخر هو خِطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو بشر بن نصر
ابن رباح من بني مجاشع ، والخطام : الزمام ، ورواه اللسان : حُطام ، بجاء
مهمله مضمومة .

١٩٢ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه في بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة - والصلابات : الإثافي التي توضع تحت القدر - والكاف الأولى في قوله
 كما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يُشْفَتَيْن ، ولكنه أخرجه على الأصل ، نحو :
 يؤكرم في ٣٧ : ٢٠ ، وفي ١٩٢ : ١٠ ويقال : « أنفيت أنْفِيَّةً » إذا نصبها
 و « أنْفَتَهَا وَنَفَيْتَهَا وَأَنْفَتَهَا » . وصف دياراً خلعت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية
 لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك . وانظر هامش - ١ : ١٣ - من سيويوه .
 ١٩٣ : ٣ - لم نوقِّق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ - الصنيع : العمل - لم تُشَفَّ له قدرى : لم تصنع لها أثافي .
 وهذا كلام على المجاز ، أى ليس عندى وسائل هذا الصنع .

١٩٣ : ٧ ، ٨ - يُسَلِّقِيهِ وَيَجْعِبِيهِ : ذكروا في ٣٧ : ١٨ .

١٩٣ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت ، وصدوره :

لاتقذفني بركن لا كفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، يمدح فيها النعمان بن
 المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجرّدة ، وهي في ص ١٤٩
 وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي .

الكفاء : المثل والنظير - وتأنفمك الأعداء : التفؤوا حولك فصاروا كالأثافي ،
 والرقند بكسر ففتح : العصب من الناس . والمعنى : لا ترمني بما لا أطيق ولا يقوم
 له أحد ، ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين ، أو يريد : يتساندون
 فيشد بعضهم أزر بعض في الطعن في والنيل مني عندك .

١٩٧ : ١٥ - الخنساء : هي تماضر بنت عمرو بن الشريد السأمية ، من

أجمل نساء عصرها ، وأشعر النساء كافة ، وأجمع رواة الشعر ، أدركت الإسلام
 وأسلمت وهي عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ — هذا عجز بيت لها وصلدره :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت

والبيت في وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت ، فاذا ادكرته حنَّت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلا لفقدتها أخاها صحرا ، وانظره في ١ : ٢٠٧ من الخزانة ، وفي ص ٧٣٧ من الكامل ، طبع أوروبة وفي ١ - ١٦٩ - ٨ من سيويه .

١٩٨ : ٢ — الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلي من بني الحارث ابن ربيعة ، وهو ابن أخت نابط شرا ، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برآق أعدى العدائين لانتلحقتهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد ، المعروفة بلامية العرب لجودتها ، وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ — والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف في الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئنين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا راجعا .

والأيتيم : من لازوج له من الرجال والنساء — واليتيم : من فقد الأب — وليل البيل : شديد الظلام — وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة — أى تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سليا راجعا في ليل شديد الظلام ٢٠٠ : ١ — يقال : « إبلٌ معايا : مُعَيَّيَّةٌ » وانظرها في مادة ع ي ي — ١٩ - ٣٤٧ - ٧ ت من اللسان ، وفي مادة وري - ١٨ - ٢٧٩ - ٣ ت منه .

٢٠٠ : ٩ — حَيَّوَةٌ ، وَضَيَّوَنٌ : انظر ٢ - ٦١ - ٤ ت من سيويه .

٢٠٠ : ١١ — النَّبْبَةُ : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده في المصنوع : « يعنون لُبَّةً » وسمعت أعرابية تعاتب ابنها ، فقيل لها : لم لا تدعين عليه ؟ قالت : « تأبى له ذاك بنات النَّبْبِيِّ » وقالوا : بنات النَّبْبِ : عروق في القلب تكون منها الرقعة . وقال المبرد في المفتوح : « يريد بنات أعقل هذا الحى » .

٢٠٠ : ١٢ - كَلِمَاتٌ عَيْسَنُهُ : التصقت .

٢٠٣ : ٦ - حاحيت وعاعيت : ذكر في ١١١ : ٤ .

٢٠٣ : ١٣ - أبو زيد النحوي : هو سعيد بن ثابت الأنصاري ذكر في ١٢ : ٦

٢٠٥ : ١٧ - هو متمم بن نويرة بن بجمرة بن شداد بن يربوع ، كان

من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بني يربوع ، وكان
لمتمم ولدان شاعران خطيبان .

٢٠٦ : ١ - هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدتها

واحد وخمسون بيتا ، وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من

شرح ابن الأنبارى للمفضليات ، ويروى قَعِيدَكَ ، ويروى فَيَسْجَعًا ، ويروى

فَيَسْجَعًا - وقَعِيدَكَ الله ، وقَعِيدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله - وألّا تسمعي :

للهمى ، وأنّ فى ألّا زائدة - ونكأ الجُرْحَ : قشره - وَيَسْجَعًا : يَسْجَعًا ، أى يؤلم

وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادي فى - ٤

٢١٤ - ٨ ، ١٠ - من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .

٢٠٧ : ١٣ - ظهور : فاعل يدلُّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « إن أصل

حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .

٢١٤ : ٥ - وَوَاصِلٌ : انظر اجتماع الواوين فى أول الكلمة فى ص ٤١

س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .

٢١٦ : ١٠ - يُوْحٌ : بالياء المثناة التحتيّة مصروف ، وفيه لغة أخرى

هى يُوْحَى .

٢١٦ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد فى ٦ : ١٢ .

٢١٧ : ١١ - الدَدَانُ : اللهب واللعب . وفى اللسان فى مادة ددن - ١٧ -

٧ - ٦ لم يجي ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ،

وذكر : البَسْبَرُ ، وقيل البَسْبَرُ أعجمي ، وقيل عربى وافق الأعجمي ، وقد جاء مع

الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن ، وديدن ، وسيسبان ، والددان من السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ — الدَوْدَرَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها: العظيم الخصبين .

٢١٨ : ١ — الشاعر قيل هو مهلهل ، واسمه عدى بن ربيعة التغلبي ، وقيل

اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب ، وخال امرئ القيس أحد أصحاب المعلقات ، ويعدّ المهلهل من الطبقة الأولى في الجاهلية .

وقيل : الشاعر هو أخ للمهلهل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ — روى هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة ١٤٨ من الجزء

الرابع من كتاب الأغاني . وفي اللسان في مادة وقى — ٢٠ — ٢٨٢ — ٢ . وفي التاج

في هذه المادة أيضا ١٠١ — ٣٩٧ — ٨ ت . وفي المقاصد النحوية ٤ — ٢١١ — ٤ ت

من هامش الخزانة . وفي فرائد القلائد في ص ٣١١ س ١٥ في باب النداء فيهما .

يرجع الروايات مطابقة لرواية ص ، إلا في رواية الأغاني فإنها بلفظ « نجرها » بدل

« صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوي في المقاصد والفرائد .

والأوقى جمع واقية ، والواقية : كل ما وقيت به شيئا . . ومعناه : ضربت

صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ،

وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ — أوّل : أفعلّ ، ومؤنثه : وؤلى ، نحو : أفضل وفؤلى ،

فلما انضمت الواو الأولى في وؤلى قلبت همزة فصارت أوّلى .

٢٢٠ : ٥ — يريد بقوله : « لأنه قد بين هذا في أوّل الفصل » قول أبي عثمان

في ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ — شنباء للمؤنث ، وأشذب للمذكر من الشذب ، والفعل كفروح :

وهو بياض وبريق وتحديد في الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ — قطريّ بن الفجاءة ، ذكر في ١٤ : ١١ .

٢٢٣ : ١٣ — هذا البيت من قطعة له في يوم دولا ب ، تقدمت هي الأخرى
في ١٤ : ١٢ . — الخفيرات : جمع خفيرة ، وصف من الخفر ، وهو شدة الحياء
والفعل خفِرَ يخفِرُ خَفَرًا وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ — امرؤ القيس : ذكر في ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ — الغارة : اسم من أغار على القوم إغارة : إذا هجم عليهم
بالخيل — الشعواء : وصف من شعيت الغارة تشعى شعى : إذا انتشرت — وفرس
جرداء : وصف من جردَ يجردُ : سبق الخيل — اللحيان : العظام اللذان فيهما
الأسنان — الشرحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم — ومعروقة اللحين : قليلة
لحمها — وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ — القائل أمية بن أبي عايد العمرى الهذلي ، من شعراء الدولة
الأموية ومدحها ، ومن مدحهم مروان ، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني
مروان قصائد مشهورة ، وله شعر يغنى به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغاني —
بولاق .

٢٢٣ : ١٧ — هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة
وسبعون بيتا ، وهي في ١٧٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين ، وورد
في ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني — دار الكتب — من خمسة عشر
بيتا من القصيدة ، مع اختلاف في الترتيب وفي الرواية — وفي الأغاني « يمر » بدل
« تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حمرا وحشيا ، ولكن المغنين يغنونه بالتاء
على لفظ المؤنث — الجندلة : حجر المنجنيق الذي يرمى به .

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني .

٢٢٤ : ٤ — القائل امرؤ القيس في ٥٠٦٨ .

٢٢٥ : ٥ — صدر بيت هو مطلع معلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقْطِ الأَوْى بين الدخول فحومل

قفا : قيل خاطب صاحبيه ، وقيل : بل خاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج
الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع .
ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ .
وقيل : أراد قَبِنَ بنون التأكيد ، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب
في الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعداني وأعيناني على البكاء عند تذكري حبيبا فارقته ، ومنزلا
غادرته ، بمنقطع الرمل المعوج بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ — القائل : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٧ — عجز بيت لجرير ، وصدرة :

متى كان الخيام بذى طلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ،

في الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ — القائل هو جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ — صدر بيت له ، وعجزه :

وقولى إن أصبتُ لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعى النميرى ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة

والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاعل

بهذه القافية .

٢٢٤ : ١٣ — الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ — القائل جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث

الحجاشعى عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهى فى ص ١٦٦ وما بعدها من

مشارف الأفاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوَات » .

والعِصَوَات : شجر عظام له شوك ، واحدته عِصَة ، والتاء فيه بدل من الواو — والضَّعَوَات : شجر بالبادية مثل النُّهَام ، واحدته ضَعَّةٌ ، والتاء فيه بدل من واو أيضا — والتَّوَلَّج : كِنَاس الظبي .

٢٢٧ : ٣ — قائله العجَّاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ — ورد هذا الشاهد في ٢ — ٣٥٦ — ٦ من كتاب سيبويه ، وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التيقور ، وهو فيقول من الوقار ، وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استئقالا لها وكراهية للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . وصف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلى : تقدم العهد . والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ ، وهو التاسع والعشرون فيها . وقد وردت في ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد في مادة وقر — ٧ — ١٥٣ — ١١ — من اللسان .

٢٢٩ : ١ — القائل ابن مقبل ، وهو تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان الذين هجاهم النجاشي مخضرم ، وكان ممثعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ — روى هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي بأيدينا ، ورواه سيبويه الذي نقل عنه المصنف في ٢ — ٣٥٥ — ٢ ت من كتابه ، ورواه اللسان في مادة وفد — ٤ — ٤٨٠ — ٦ ت والتاج في مادة وفد ايضا — ٢ — ٥٣٨ — ١٩ ، وروايته في هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » ، واستلوت : أى لوت أى عطفت وثبت عن ابن جنى في الجزء الثالث .

وقال الشنتمرى في البيت ما يأتى : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استئقالا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البديل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان — والجباير جمع جبَّار ، وهو الملك . أى نَقِدُ على السلطان فرة ننال من خيره ، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده .

- ٢٣٠ : ٣ - ناقة عُسْرَاء : مضى حملها عشرة أشهر . - الرَّحَضَاء :
العرق إثر الحمى ، أو عرق يغسل الجلد كثرةً .
- ٢٣١ : ١٢ - الوَيْي : الضعف ، مصدر وَّيَّ يَيْنِي كالوَيْيِ والوَيْي .
- ٢٣٧ : ٩ - قوله : « كما تقول : في حائض وطامث » يريد كما تقول
ذلك في حائض وطامث .
- ٢٣٧ : ١٧ - سار يسور سَوْرًا وسَوْرًا : وثب وثار .
- ٢٣٨ : ١٩ - قوله : « وأما طُلْتُ فهي فَعَلْتُ أصل » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣٩ : ٤ - قوله : « خفيف وخُفَاف » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣٩ : ١٦ - قديم من قدُم بالضم مطرد ، وحديث من حَدَث بالفتح
لايطرد ، وإنما حُمِل على تقيضه وهو قدُم فقليل حديث . وضعيف من ضَعُف
بالضم مطرد وقوي من قَوِيَ بالكسر غير مطرد ، وإنما جاء حملا على تقيضه ، هذا
بيان ما يريد الشارح .
- وحدَث بالفتح ، وفي القاموس : ويضم داله إذا ذكر مع قدُم .
- ٢٤٠ : ٢ - قوله : « ونظيره خَفَّ يَخْفُّ » تكرر منه .
- ٢٤٠ : ٤ - يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد
يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش
الأكبر ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .
- ٢٤٠ : ٥ - أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر في ١١٦ : ١٢ - ثعلب :
هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر في ٦٠ : ٩ - قَطْرُب : هو أبو علي النحوي
محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ،
وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .
- ٢٤٠ : ١٣ - الأعشى : تقدمت ترجمته في ١١٣ : ١٥ .
- ٢٤٠ : ١٤ - هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهى فى ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه ، والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ - الشاعر هو الشياخ ، ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ - هذا ثانى بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمى ،

وردت فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها واحد وثلاثون بيتا ، ويجوز

فى دار الرفع والنصب والجرّ - والفتاة : الشابة - والعُطْلُ : التى لاحت على -

والحُسَّانة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ - تَأَبَّطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس

عيلان ، من اللصوص الفتاكين العدائين ، وله فى التلصص والفتك والشجاعة

والعدو نوادر طريفة ، وهو شاعر جاهلى جيّد ، توفى سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له فى أوّل المفضليات عدتها ستة

وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها ، وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال

الشارح : « الأشيب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ - الشاعر : هو رباح بن سُئَيْجِجِ الزنجى مولى بنى ناجية ،

وكان فصيحاً ، وقيل : رباح بن سُئَيْجِجِ .

٢٤٢ : ٨ - هذا البيت من قصيدة له يردّ على جرير ويذكر أكثر من

ولדתه الزنج من أشرف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهى التى وردت

فى النسخ الثلاث ، ولم نجده بها فى المراجع التى بين أيدينا ، وهى فى ص ٤١٦ من ٣

من الكامل ، والشطر الثانى كله :

طالت فليس تنالها الأجبالا

يريد : طالت الأجبال أو الأوعال فليس تنالها . وقد أورده المبرّد شاهدا على أن

طلته وزنه فعّل ، من قولهم طاولنى فطلّته ، أى فعلوته طولا ، وليس من طول

على فعّل ، وهو ضد قصر ، وانظر الكامل فى هذا الموضع .

- ٢٤٥ : ١ - انظر باب « ما الياءُ والواوُ فيه ثانية وهما في موضع العين فيه » ٢ - ٣٥٩ - ٦ من كتاب سيويوه .
- ٢٥٠ : ٣ - قوله : « يندشون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر في هذا ص ٤١٥ من المُحْتَسَب لابن جني .
- ٢٥٠ : ٣ - الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة من مجاشع ابن دارم التيمي البصرى ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاه هما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .
- ٢٥٠ : ٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت وهى فى ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه - والحُسْبَى : جمع حُبوة بضم الحاء وكسرهما فهما اسم من الاحتباء ، وهو أن يضم الرجل فخذه وساقه إلى جذعه ويشدها بثوب والكلام على المجاز .
- ٢٥٠ : ١١ - لم نوفق لمعرفة الراجز .
- ٢٥٠ : ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد وردا فى المختسب لابن جنى فى ص ٤١٦ فى سورة يوسف ، وفى اللسان فى مادة قول - ١٤ - ٩٣ - ات ، وفى التاج فى هذه المادة أيضا - ٨ - ٩١ - ١٥ - مع اختلاف كثير فى الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبى فهو فى بعضها غَضْيًا بالغين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل - والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .
- وابتذلت : امتهنت - والرحال : الطنافس الحيرية . ولعله يريد أن مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لأهل له ولا مال .
- ٢٥٠ : ١٣ - قيل إنه جندل الطهوى : لم نوفق لترجمته .
- ٢٥٠ : ١٤ - هذان بيتان من مشطور الرجز وردا فى اللسان فى مادة خلّ
- ١٣ - ٢٣٣ - ٨ - والتاج فى هذه المادة أيضا - ٧ - ٣٠٦ - ١٢ ت مع اختلاف

في الرواية - ونوط : عُلِّقَ والقياس نِيط كقِيل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة ، فيقول نوط وقول - الخَلَّ : عرق في العنق متصل بالرأس - متمهل : طويلٌ منتصبٌ مستويٌ .

٢٥٠ : ١٥ - لم نوفِّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا في مادة خبط في اللسان - ٩ - ١٥٢ - ٥ - وفي التاج - ٥ - ١٢٧ - ٦ - بنصهما هنا ، وفي المقاصد النحوية - ٢ - ٥٢٦ - من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نيرين » ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما ، ونسبا لرؤية وليس في ديوانه .

والنير بكسر فسكون : عَاسَمُ الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقي - تختبط الشوك ، يقال : اختبط الشجرة : إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها - تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تختبط الشوك فلا يوتر فيها .

٢٥٢ : ١٣ - القائل : أبو خراش خويلد بن مرة من بني تميم الهذلي أحد فرسان العرب وفتاكبهم وعدائهم المشهورين ، شاعر مخضرم ، أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر بن الخطاب ، وترجمته في ١ - ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت الأخير فيها ، ذكر فيها فرقة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها المذكورة في ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى - والقف : واد بالمدينة ، والمعنى على رواية ابن جني واضح .

٢٥٦ : ٥ - الأصمعي في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر في ٣٨ : ١٤ .

أبو الأسود الدؤلي : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني البصري من سادات التابعين ، ومن أكمل الناس عقلا ، ومن أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وضع

شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف
وتوفى سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ - هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميرى
البصرة بالتتابع في قصّةٍ ، وانظرها والأبيات في ١١ - ١١٦ من الأغاني - بولاق .

٢٥٧ : ١٤ - في مادة ك و د من اللسان - ٤ - ٣٨٦ - ٣ ت - تقول لمن
يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كودًا ، ولا ههنا » أى لأهم ولا أكاد
٢٥٨ : ٦ - صَيِّدَ البعيرُ صَيِّدًا : إذا كان لا يستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ - أبو زيد في ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ - الشاعر : هو أبو الخطّاب عمرو بن أحمـر الباهليّ من شعراء
الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفى على
عهد عثمان بن عفّان وأخباره في ٣ - ٣٨ - ٧ ت من الخزانة ، وفي ص ٣٧ ،
٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ - روى اللسان في مادة عور - ٦ - ٢٩١ - ٥ ، ٧ هذا البيت
بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل في ألف تعارا الأخيرة في اللسان ما ملخصه : أصله تَعَارَنُ بنون التوكيد
الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين ؛
إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحذفت للدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول :
« لم تَعَرَّ » .

٢٦٢ : ٧ - الأصمعي ذكر في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر ، ذكر
في ٣٨ : ١٤ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ - هذا بيت من مشطور الرجز له ، ورد وحده في قسم المفردات
من ديوانه - وتبّه نفسه وتوّه بمعنّى : أى حَبَّرَها وطوّحها ، والتبّه : المفازة
يضلّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو عليّ الفارسيّ : ترجمته في المقدمة ، والشاعر الذي أنشد له هو أبو ذؤيب الهذليّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه .
 ٢٦٢ : ١٧ - هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا في ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناها واحد ، وهو دَخَنَ عليها ليطردها من خلایاها ويشتار العسل - والأيام بضم الهمزة وكسرهما : الدخان - وتحسّرت : اجتمع بعضها إلى بعض - وثبات : جماعات ، الواحدة تُبَّةٌ - يقول : « لما أخرج النحل من خلایاه بالدخان تجمع جماعات ذليلة مكتئبة » وفي رواية تحسّرت ، أي لاتدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - ورؤية ذكر في ٤ : ٧

٢٦٣ : ١٠ - تقدم هذا الشاهد في ٢٦٢ : ٩ .

٢٦٣ : ١٣ - جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٦٣ : ١٤ - هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان

وسبعون بيتا وردت في ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البن هنا : الفرقة - والحليط : المخالط للواحد والجمع - والأقران : جمع قرّن

وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين - يقول : إن أصفياه المخالطين له ، خالفوه

وفارقوه ، وقطّعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طأوعوه ما فارقوه .

٢٦٣ : ١٥ - الراجز : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة

وتسعون بيتا ، وهو الخامس عشر فيها ، وهي في ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ،

ورواه اللسان في مادة علكس - ٨ - ٢٤ - ١٣ - بالباء بدل الواو في أوّله .

والفاحم : الأسود - واعلنكس الشعرُ : اشتدّ سواده وكثُر - يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عاجلته حتى كثُر واشتدّ سواده .

٢٦٤ : ١٥ - لعله يريد بقوله : « وهاهنا وجّهٌ ظاهر غير هذا » أن الأصل في مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وأن يفعل بضمّها داخلٌ عليه نحو : قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وانظر قوله في ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ - أبو زيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ - للجبول معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ - الخليل في ١٢١ : ١١ - والأخفش : هو أبو الحسن وذكر

في ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه

عندتها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهي في ص ١٦٥ وما بعدها من ديوانه . وورد في مادة غمّول من اللسان - ١٤ - ٢٢ - ٥ - ومن التاج

٨ - ٥١ - ٢٤ - وفي مادة مطا من اللسان - ٢٠ - ١٥٣ - ٢٢ ، ومن التاج

١٠ - ٣٤٥ - ٥ - وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميله » في آخره ، بدل

لفظ « متيه » ومعنى اللفظين واحد - وتمطت : سارت سيرا طويلا ممدودا -

والغمّول : بُعدُ المفازة ، لأنّه يغتال من يمرّ بها - والميله : أرض تولّه الإنسان ،

أى تحسّره - والمتيه : أرض مُضلة ، وهي التي يقيه فيها الإنسان كالتيه والتيهاء

٢٦٧ : ٦ - مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاوت ، وبايعت ، وتقاولنا ،

وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عودت ، وتعودت ، وعودت ، وتعودت »

ومثال قوله : ولا ياء : « خسّرت وتخسّرت ، وزيّنت ، وتزيّنت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ - هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله ،
وعلى نسبته لقائله في - ١٩١ : ١ ، ٢ .

٢٦٨ : ١ - قوله : « وقولهم : استنوق الحمل : أى صار كالناقة في ذُلها ،
وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه ،
ولمن يُظنّ به غناءٌ وجلدٌ ثم يكون على خلاف ذلك (الأمثال للزمخشري) .

٢٦٩ : ٥ - الشاعر هو المثقّب العبدى ، واسمه مُحصّن ، وقيل عائذ بن
مُحصّن بن ثعلبة ، شاعر جاهلى قديم ، وله شعر جيد ، وترجم له في خزانة الأدب
الكبرى والشع الشعراء لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ - يُنْبِي الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه
عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه - تجاليدى : جسمى - الأفتاد : خشب الرحل ،
واحد قَتَدٌ ، أو هى أدوات الرحل كله - الناوى : السنام والظهر - والفدّان :
التصر المشيد - والمؤيد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت في مادة جلد في اللسان
- ٤ - ٩٧ - ١٦ .

٢٦٩ : ٨ - هو طرفة بن العبد ، تقدم في ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ - هذا البيت الثانى والتسعون من معلّته وهى عشرة أبيات
ومائة بيت ، وهى فى ص ٣٠٨ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل ، ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّد .
وروى البيت بالرفع والنصب فى الوظيف والساق - والمؤيد : الداهية والأمر العظيم ،
والخطاب فى المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور فى البيت السابق
وهو والد طرفة - وهو يلومه فى الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانة
الأدب - ١ - ٥٠٥ - ٤ وما بعده ، ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ - شأز : غليظ مرتفع مشتدّ .

- ٢٧١ : ٤ - مُقال : اسم مفعول من أقاله البيعَ : إذا فسخه وهو يائي .
- ٢٧١ : ١٤ - يشير بقوله : « وقد تقدّم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعال - الأفعال التي جرت عليها » إلى قول أبي عثمان في ٢٦٩ : ١٧ - وأوله ؛ والأسماء من هذه الأفعال - وفي ٢ - ٣٦٣ - ١٢ - من سيبويه كلام في هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .
- ٢٧٢ : ٧ - الأفلك ، ذكر في ٣٧ : ١٥ - الأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ - تَنْضُبُ : ذكر في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٢ - ٨ - تتفل في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٣ : ١ - الأفلك : ذكر في ٣٧ : ١٥ - والأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ - الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزمِله : أي جميعه .
- ٢٧٣ : ١٨ - يريد بقوله : « الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال » الأسماء مثل « يَقُومُ » ، وَيَبْسِيْعُ « مصححين علمين غير منقولين من « يَقُومُ » ، وَيَبْسِيْعُ فِعْلَيْنِ مَعْتَلَيْنِ .
- ٢٧٥ : ١٥ - بناتُ ألببِيه : في اللسان مادة لب - ٢ - ٢٢٦ - ١٤ - وقال المبرد في قول الشاعر :
- قد علمت ذاك بناتُ ألببِيه
- يريد بنات أعقل هذا الحى .
- ٢٧٦ : ١ ، ٢ - اللبُّ : العَقْلُ ، وجمعه ألبابُ وألببُ ، وانظر ٢٠٠ : ١١ .
- ٢٧٦ : ٣ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ٩ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ١٥ - أغالت المرأة ولدّها وأغيلته في ١١٧ : ١٣ .
- ٢٧٧ : ١١ - ابن مِقْسَمٍ ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٢٧٨ : ٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكيت ، فالسكيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ - أغالت المرأة وأغيات : ذكر في ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٧٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ - البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من شواهد الرضى على الكافية ، ومن شواهد شروح الألفية ، وقد ذكر مع البيتين في الموضوعين . وقال البغدادي في ٣ - ٥٦٠ - ١١ ت من الخزانة في البيت الثالث عن ابن جنى عاتة رفعه أنه شبه أن بما (المصدرية) فلم يعملها في صلتها ، ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم - وقال العيني في المقاصد النحوية - ٤ - ٣٨٠ - ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ - أبو ذؤيب الهذلي : ذكر في ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ - هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثي بها بنين له ماتوا في عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وهي في ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبه طرائق الدم في أذرع الأتُن بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة - والظبية : طرف النصل ، والجمع ظبات . وتزيد تاجر كان يبيع العُصَب بمكة . وهو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب إلى بني تزيد البرود التزيدية .

- ٢٨١ : ٣ - هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني البصري الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالي .
- ٢٨١ : ٦ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٨١ : ٦ - أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- عمرو بن عبيد بن بابٍ أبو عثمان البصري من القرّاء ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصري ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف .
بشار بن أيوب الناقد ، وتوفى سنة ١٤٤ .
- ٢٨١ : ٩ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٨١ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .
- ٢٨١ : ١١ - البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان في مادة : زم - ١٥ - ١٦٤ - ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها في مادة قبن - ١٧ - ٢٠٧ - ٨ ت . وروى البيتين الأولين في مادة قب - ٢ - ١٥٣ - ٣ - وفي مادة حمر - ٥ - ٢٩٢ - ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى في شرحه الشافية ٢ - ٢٤٨ - ١٢ ، وكذلك البغدادى في شرح شواهد الرضى على الشافية في ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها في هذه المواضع .
- الخاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذي يجعل في أنف البعير ليقاد به ، وزأمٌ أصله زامٌ ، اسم فاعل من زمّ البعير يزُمُّه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرة والمِقنود .
- ٢٨١ : ١٢ - كُشَّيرٌ : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من عمرو بن خزاعة ثم من الأزدي الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكثرة نسيبه بعزة ، نسب إليها وعرف بها فقبل : كثير عزة ، مات سنة ١٠٥ هـ .
- ٢٨١ : ١٢ - يشير إلى قول كُشَّير :

إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت

وقد رواه المؤلف في ص ٢٣ من كتابه المختسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ - الراجز : معروف بن عبد الرحمن : ولم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيبويه في ٢ - ١٨٥ -

١١ - بلفظ عَيْشٍ بدل دَهْرٍ ، ورواه اللسان في مادة ثوب - ١ - ٢٣٨ - ١ ت وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب في ص ٤٣٩ س ٢ من مجالسه وأعادته في ص ٤٣٩ نفسها في س ٨ وفي ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتاً أخرى ، مع خلاف في رواية الشاهد - وقال فيه : الأعلم الشتيمى في ذيل صفحة سيبويه المذكورة آنفاً - والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب استئقلا لضممة الواو في أفعل ، ولذلك همزه في أثوب .

والمعنى : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

٢٨٤ : ١٧ - تحجر : ذكر في ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، أورده اللسان في مادة دوف

١١ - ٧ - ٦ - وقال : « دُفْتُ الدواءَ وغيره أى بَلَلْتُهُ بماءٍ أو بغيره فهو مَدُوْفٌ ومَدُوُوفٌ ، وكذلك مِسْكٌ مَدُوْفٌ : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية في اللسان « مَدُوُوفٌ » بالرفع وبغير ال .

٢٨٥ : ٦ - أبو العباس : هو المبرد في ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ - أبو عمرو بن العلاء :

اسمه كنيته ، وقيل اسمه : زبَّان بن العلاء بن عمَّار التميمي المازني ، كان من أكثر الناس علماً بالعربية وغيرها ، وبالقرآيات نحوياً لغوياً ثقة مرضياً ، توفي سنة ١٥٤ هـ

٢٨٦ : ١٣ - لم نُوفِّقْ لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ - في اللسان في مادة ط ي ب - ٢ - ٥٣ - ات ، وطيب

الثوب وطابه عن ابن الأعرابي قال :

فكأنها تُفَاحَةٌ مطبوبةٌ

جاءت على الأصل كمْخِيوطٍ وهذا مُطَرِّدٌ .

٢٨٦ : ١٥ - عَلَقَمَةَ بنُ عَبْدَةَ : هو عَلَقَمَةُ الفَحْلُ من تميم ،

كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر ، وتحاكما إلى أم جُنْدُب زوجة امرئ القيس ،

فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة ،

فحكمت لعلقمة ، وتوفى سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ - هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا وهو

البيت الحادي والعشرون فيها ، ونصه كله :

حتى تذكّر ببيضاتٍ وهيَّجَهُ يومُ رَذَاذٍ عليه الريحُ مَعْيُومُ

وهي ثاني قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسيك ، وهو وغيره من بعض أبيات

القصيدة يصف بها ظلما ، وقبلها يصف ناقة .

٢٨٦ : ١٧ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل ذكر في ١٢١ :

١١ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ -

الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٨ : ١٠ - هو سُليمانُ بنُ السُّلَمَكَةِ السُّعَدِيُّ أحد أغربة العرب وعدائها

الذين لا تاحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس

ونجدة ونوادر طريفة .

٢٨٨ : ١١ - الصَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .

واللحم المعرَّض : الذى لم يبائع فى إنضاجه ، ويروى المُعَرَّضُ بالعين المعجمة ،
واللحم الغريض : الطرى ، ولعلّ هذا من ذلك ، ويروى المعرَّض بالعين والصاد
المهملتين ، أى الملقى فى العرَّصَة ليُجفّ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت
فى مادة صرب - ٢ - ١١ - ٨ - بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .

٢٨٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر
بيتا ، وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى
فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع
بيروت ولم ينسبها لقاتلها .

وروى اللسان البيت الثانى من شاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور - ٥ -

٢٩٩ - ٦ - ولم ينسبه كذلك - وفى النوادر .

وأما قوله : من العين الحير ، فإنه جمع عَيْنَاء ، وكذلك جمع أعْيِين ، والحير
جمع حَوْرَاء ، فكان ينبغى أن يقول : من العين الحور ، ولكنه أتبع الحير العين ،
وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلط اهـ - والعَيْنَاء : الواسعة العين ، والمرأة
الحَوْرَاء : البيضاء ، والتَعْيِين الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير
ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ - الراجز : منظور بن مَرْتَدِ الأسدى الفقعسى يصف رمادا ،

ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ - هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور

بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيديويه والشتمرى فى ١ - ٣٠٢ - ثلاثه منها

بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادتي كفر ٦ - ٤٦٤ - ٢ -

وروح - ٣ - ٢٨٢ - ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مما رواه ابن جنى - يعفياً :
 يطمس آثارها - والمور : ما طيرته الرياح من التراب - والدجن : لباس الغيم
 السماء - والمهمور : المنسكب - ودرّس الرسم يدرس : عفا وانمحي - ومكفور :
 سفت عليه الريحُ التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح - ورماد
 مكتئب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكئيب - وممطور : أصابه المطر .

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ - الخليل ، ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد الأخفش : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ - أبو زيد سعيد في ٦ : ١٢ - ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل

هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ - ورد هذا البيت بنصه هذا في ٤ : ١٣ - من النوادر وبعده :

ويروى الجنودا - والحدود : جمع جدّ وهو الحظّ والسعادة والغنى أو أبو أحد
 الوالدين - يأمرهم بتقوى الله ويحدّهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ - القائل : هو ميردّ أس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب جاهلي .

٢٩٠ : ٩ - هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت

في ص ٥ ، ٦ من النوادر - والقبيلة : اسم فرسه - وتجهنّا بفتح الجيم وكسرهما :
 واجهنا وانظرها في النوادر .

٢٩٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١

٢٩١ : ٣ ، ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ - والخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ .

- ٢٩٥ : ١٣ — مَكْوَزَةٌ ، وَمَزِيدٌ : اسمان .
- ٢٩٦ : ١٠ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٦ ، ٢ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٨ ، ١٢ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٩ : ٣ — الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ .
- ٢٩٩ : ٤ ، ١٥ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ١ — الشاعر هو أبو جُنْدُب بن مرّة الهذلي ، وكان بنومرة عشرة منهم جندب ، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدائين لا يدركون ، وكان جندب هذا أشدّهم ، وله في السطو والغزو وقائع تدلّ على شجاعته وشدة بأسه ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات في الحرم وهو يعتمر .
- ٣٠١ : ٢ — ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي : المصوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المصوفة ، والمضيّفة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغاث جاري من شدّة نزلت به أسارع إلى نجاته .
- ٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ — أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ٨ ، ١٠ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠١ : ١٤ — الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، كان دينًا ورعًا على تيبه وعُجْبٍ وتعظُّم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

٣٠٣ : ٧ - الراجز : العجاج في ٤١ : ٩ .

٣٠٣ : ٨ - هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجّاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه - والتأنس : ضد الوحشة - والنّوار : النفور من الريبة - والمعنى : أنّهن يؤنّسن مع النفور من الريبة .

٣٠٣ : ١٣ - الأعشى : ذكر في ١٣ : ١٥ .

٣٠٣ : ١٤ - هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية - هو الزّنبق ، بدل : العنبر ، والزنبق : دهن الياسمين - ويضوع : يتحرك فينتشر - أصويرة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة - وعنبر ورد : أحمر يضرب إلى صفرة حسنة - والأردان : جمع ردّان وهو مقدم كمّ القميص - شيل : عام .

والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت .

٣٠٥ : ٥ - الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي الملقب بالصّعيق أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث في الغزو والسطو تدلّ على بطولته .

٣٠٥ : ٦ - روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه في مادة لف - ١١ - ٢٣١ - ٨ ت .

٣٠٦ : ١٧ - الشاعر : هو الأخطل في ٢١ : ٣ .

٣٠٦ : ١٨ - هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا يمدح بها بشر بن مروان ، وهي في ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .

٣٠٧ : ١٠ - نافع بن أبي نعيم ، هو أبو عبد الرحمن الليثي فهو من موالهم ، وله عدة كُنى أخرى ، أحد القرّاء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد ، صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعاية ، أخذ القراءة عرْضاً عن سبعين تابعياً ، توفي سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠ هـ وقيلت أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ - خارِجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي ، من القراء ؛ أخذ عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوى .

٣٠٨ : ٦ - رُوْبَة : ذكر في ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ - هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتاً يمدح بها الخارث ، وهى فى ٧٧ وما بعدها من ديوانه .

٣٠٨ : ١١ - الخليل فى ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ - الشاعر : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو عشق بئينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها ردّها عنها ، فكانا يجتمعان سرّاً وهما مراقبان ، ولم يُرميا بريبة ، وأوذى من أجلها كثيراً ، شاعر فصيح مقدّم جامع للشعر والرواية ، توفي سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ - ١٥ - هكذا ورد البيت فى اللسان فى (عون) ١٧ - ١٧٢ - ٧ ت

وفيه : لا يأتى فى المذكر مفعّل « بضم العين » إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما المعن والمكرم ، والمعن : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » فى ردّ الوشاة وإن كثروا .

٣٠٨ : ١٧ - الآخر هو أبو الأخرز الحمّاني الراجز ، أحد بنى عبد العزى

ابن كعب بن سعد ، وعبد العزى هو حمّان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ - هذا عجز بيت له رواه اللسان كله منسوباً إليه فى مادة

كرم - ١٥ - ٤١٦ - ٩ - ، وفى مادّة يوم - ١٦ - ١٣٨ - ٧ ت فانظره فيه

فى هذين الموضعين .

٣٠٩ : ١ - الآخر : هو عدِيّ بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهليّ ، كان جدّه حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، فلَمَّا سَبَّ ، تعلم العربية فالفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ - البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدِيّ في الجزء الأول من الأغاني وفي ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء ، وفي ص ١٨٤ ج ١ من الخزانة ، وشيء من ذلك في ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزانة - والمألك : الرسالة ، وقد يكون جمع مألكة وهي الرسالة أيضا ، والرسالة هي قوله :

أنه قد طال حبسي وانتظاري

٣١٠ : ٢ - أبو إسحاق الزجاج : ذكر في ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ - حَلَّاتُ السويق : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء - رَثْنَاءُته : مدحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ - الرثية : اللبن الحامض يخلب عليه فيختر ويغلظ .

٣١٠ : ١٨ - أبو عبيدة : ذكر في ٧٥ : ١٨ ، ورؤبة : ذكر في ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ - الحسن البصرى : هو يسار مولى أمّ سلمة ، أحد أئمة الهدى والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قَطْرِيّ بن الفُجَاءة . وصار كاتباً في دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، توفي سنة ١١٠هـ ، وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ - انظر تفسير الكشاف للزمخشري في تفسير هذه الآية ١٦ من

سورة يونس ١٠ .

٣١١ : ٧ - وانظر تفسير هذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ في المكشاف

أيضا - الشاعر : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجَعَدَةَ لَوْ أَضَاءَ هَمَّا الْوَقُودُ

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتا يمدح بها هشام بن عبد الملك وهي في ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه - واللام في : لَحُبٌّ : جواب قسم محذوف . ولم يأت بقدم مع أن الفعل ماض مثبت ؛ لإجرائه مُجْرَى فعل المدح كقولك : والله لنعم الرجل محمدٌ ، وَحَبٌّ بفتح الحاء وضمها ، أصله : حَبَّبَ كَشْرُفٌ ، أى صار محبوبا ، فأدغم ونقل ضمّ العين إلى الفاء ، وموسى وجعدة : ولداه ، وصفهما بالكرم ، وكنى عنه بايقاد النار ، يعنى أوقدا نار الضيافة ، فأضاء وجوههما الوقود

٣١٢ : ٩ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ - روى اللسان هذا البيت في مائة ركل - ١٣ - ٣١٣ - ١٤

وفي مادة مدن - ١٧ - ٢٨٩ - ١٢ - منسوبا للأخطل في الموضوعين ، وروايته كرواية ابن جنى ، غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » ، وقال البيت في وصف الحمر - وهو أوّل بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت في ص ٥ وما بعدها من ديوانه - ابن مَدِينَةَ : يقال للرجل العالم بالأمر الفطين : هو ابن بجدتها وابن مَدِينَتِهَا وابن بَلَدَتِهَا - المِسْحَاةُ : المِجْرَافَةُ من حديد يجرف بها الطين - وَيَتْرَكَلٌ : يضر بها برجله لتدخل في الأرض .

٣١٤ : ٩ - المِشْوَارُ : المكان الذى تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه .

وله معانٍ أخر .

٣١٤ : ١٦ - الهَيَامُ بالفتح : تُرَابٌ يخالطه رمل ينشَفُ الماءُ نَشْفًا .

٣١٥ : ٢ - الهَيَامُ بالضم : أشدّ العطش مصدر ، وقيل اسم منه .

- ٣١٥ : ٤ - سايور : فاعول من سِرت .
- ٣١٥ : ٥ - أهوناء : جمع هيين ، والهيين : السهل - أعيلاء : جمع عيّل : يقال : عنده كذا وكذا عيّلًا - أبناء جمع بئين ، والبين : الواضح .
- ٣١٨ : ٦ - هو المبرد : ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٣١٨ : ١٢ - النُّحاز : داء يأخذ الدوابّ والإبل في رثائها فتسعل سعالًا شديدًا ، وقد نُحِزَ البعير ونُحِزَ نُحْزًا صار به نُحْازٌ .
- ٣١٨ : ١٣ - الثَّمَاخ : ذكر في ١٠٩ : ١٣ .
- ٣١٨ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتًا ، والشاهد هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات - والوسمي : المطر الذي يسم الأرض بالنبات - السّسنى : شوك البُهَمسى ، وهو نبت معروف من أحرار البقول ، والأخلاة جمع خلال ، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمُسّهج : الذى لطجت فضاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى : أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجفّ فصار يتأذى بسفسى البُهَمسى .
- ٣٢١ : ١٦ - التَّحْلِيءُ : شعر وجه الأديم ووسخه وسواده .
- ٣٢٢ : ٩ - أبو ذؤيب : ذكر في ٢٦٢ - ١٦ .
- ٣٢٢ : ١٠ - هذا البيت من قصيدته المشهورة التى رثى بها خمسة بنين له ماتوا بالطاعون في عام واحد ، وفي رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا في يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتًا ، وردت في القسم الأول من ديوان الهذليين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة في إخال - وغبرت : بقيت - وناصب : أى ذى نصّب بالتحريك ، وهو الجهد والتعب - ومستتبع : مستلحق من استتبع فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا مذهوب بي ، وصائر إلى ما صاروا إليه .

٣٢٢ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلِي .

٣٢٢ : ١٢ - لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا - المرء : المماراة والجدل - وجوثة : قبيلة إليها نسبت تميم - وكأثره الماء إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرّب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومي تميم جوثة ذات الكثرة والعزّة .

٣٢٢ : ١٥ - اليسروع والأسروع : الدودة الحمراء تكون في البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ - الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر في ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو في - ٢ - ٣٦٥ -

٤ - ت منه ، ورواه صاحب اللسان في مادة دور . ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية ابن جنى وسيبويه وهما بنصّ واحد ، ولم ينسبه سيبويه لأحد . وقال الشنتمري في هذا البيت : استشهد به لصحة الواو في تدويرة حيث كانت اسما ، ليفرق بين تفعّل إذا كان اسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب . والتدويرة : مكان مستدير تحيط به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال - والسليط : الزيت ، ويقال : دهن السمسم وانظر الشنتمري في هامش ٢ - ٣٦٥ من سيبويه .

٣٢٦ : ٣ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ - الطّوّل : جبل طويل تشدّ به الدابة - السّمَل : وهو خلّق

من الثياب - السّمَلُ : الشّمَال : وهي ریح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ - المراد بقوله : فجعلوا الهمزة بعد الواو والياء بين بين : أن

ينطق بالهمزة نطقا بينها وبين الياء في خطيئة ، وبينها وبين الواو في مقروءه ، ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروءة هكذا مقروءة/ة فزدنا واواً قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو - وكذلك فعلنا بهياء/ة والألاء/ة ، فزدنا ألفاً في كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ - رجلٌ مالٌ : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ - يوم راحٌ : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ - الحُرْزُزُ : ولد الأرنب - والبِرْزُزُ جمع بِرْزَة : وهى الشارة أو

السلاح .

٣٣٥ : ١٠ - رجلٌ نُؤْمٌ : فى القاموس : النوم : النعاس أو الرقاد -

وهو نائم ونؤوم ونؤومة كهؤمة وصرد - ورجلٌ سُؤْلَةٌ مِنْ سَلَتْ تسال

الآتى فى ٣٣٦ : ١ - لغة أخرى واوية فى سأل . - ولؤومة من لام ، وعييبة

من عاب كلها للمبالغة فى الفاعل .

٣٣٥ : ١١ - صَيْرٌ جمع صَيْرَة : وهى حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ - الحُضْضُ والحُضْضُ : دواء يتخذ من أبوال الإبل ، وفيه

لغات أخر - المِرْرُ جمع مِرْرَة : وهى القوة ، ولها معان أخر .

٣٣٦ : ١ - - سال يسال كخاف يخاف سُوالا بالضم والكسر : لغة أخرى

واوية فى سأل .

٣٣٧ : ١٢ - قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلص من

الاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

- ٣٣٨ : ١٢ - الشاعر : هو عدى بن زيد بن حماد ذكر في ٣٠٩ : ١ .
- ٣٣٨ : ١٣ - هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أورده في
- ٢ - ٣٦٩ - ١ - من كتابه منسوباً إلى عدى المذكور ، وقال فيه الأعمى الشنمري في ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً - والبيت كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو في ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية للبغدادى فانظره في الموضوعين . وفي ٢ - ١٢٧ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية .
- ٣٣٨ : ١٤ - أبو زيد : هو سعيد : ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - الشاعر في اللسان مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وهو في ٧٦ : ١٠ .
- ٣٣٨ : ١٥ - البيت من شواهد شروح الألفية ، أورده العيني في ٣٧٨ : ٧ من كتابه فرائد القلائد ، وفي ٢ - ٥٣٠ - ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية من هامش الخزانة بخلاف هين .
- وقال في المقاصد : لم أقف على اسم قائله ، وهو من المتقارب - وأغرّ : أبيض والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات - وأحم ، الحمة : لون بين الدهمة والكمة . والثلاث جمع لثة - والسووك جمع سواك - والإسحل : شجر تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان في مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ - ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .
- ٣٣٨ : ١٧ - قعنب الغطفانى : هو قعنب بن ضميرة بن أم صاحب من شعراء الدولة الأموية ، وكان في أيام الوليد .
- ٣٣٩ : ١ - هذا البيت له ، وهو في ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفي ١٧ - ١٣٠ - ٦ ت من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره في ١ - ١١ - ١ من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضنّوا فبناه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذلُ عن الجود ، وإن كان الذى يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله ، وإنما يريد أن جوده سخية ، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه ، وانظر قول الشنتمرى فى ذيل ١ : ١١ من كتاب سيوبه .

٣٣٩ : ٣ — الآخر : هو أبو النجم العجلي : ذكر فى ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ — هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سمّاها رؤية أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى ، وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل — ١٣ — ١٢٣ — ٦ من اللسان ، وفى ١ — ٤٠١ — ١٣ من الخزانة ، وفى ١ — ١٩ — ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ — ٣٠٢ — ٧ رواية كرواية الطرائف ، فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ — الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحفّا بدل الوجّى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه .
والوجى : الحفّا ، وهو رقة القدم والحفّ والحافر . والحفا أيضا : المشى بغير خفّ ولا نعل — والأظللُّ هو الأظللُّ ، والأظللُّ من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خفّ البعير — يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفّيه .

والبيت من شواهد سيوبه ٢ — ١٦١ — ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظللُّ ضرورة ، أراد الأظللُّ : وهو باطن خفّ البعير .

٣٣٩ : ٨ — أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر في ٢٨ : ٢ -

هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر في ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ - أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه - ٢ - ٤٤٤ - ٨ بهذه

الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق - ١٢ - ٢٥٥ - ٣ ت -

ونسبه في روايته إلى ثعلب ، وخالفه في شرح « غير مورقة » إذ قال ثعلب : « غير

مورقة » يعنى غير مصيبة ، وقال اللسان : يعنى غير خائبة - وأورق الغازى :

أخفق وغنم ، وهو من الأضداد - والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع ما هن من التأثير والإصابة

قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ - « بُيُضٌ » الذى جرى مجرى جمع « أبيض » وإنما هو جمع

بَيُوض السابق ذكره في آخر قول أبي عثمان ٣٣٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج

بُيُضٌ » جمع « بَيُوضٍ » ، وفي أول هذا القول لأبي عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ

يقول : « ومن قال « رسلٌ » فأسكن قال « بيض » أى فى بَيُوض جمع دجاجة

« بَيُوض » لا جمع « أبيض » وإنما هو مشبّه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ - روى البيت فى المقاصد النحوية فى « ٥٨٨ » ٣ - من

هامش الخزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه طواها ، قال العينى : وقد

رواه القالى طواها على القياس . ورواه المبرد فى الكامل ص ٥١٢ س ١٣ على القياس

أيضا وبلفظ أشداء ، بدل : أعزّاء .

٣٤٣ : ٤ - القارة : الصحرة السوداء ، وقيل الصحرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر - وقال البغدادى فى - ٣ -

٤٢٩ - ٢ - والبيت مع كثرة وجوده لى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

٣٤٣ : ٦ - هذا البيت ذكر في ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية
 للبغدادي ، وفي ٣ - ٤٢٩ - ٦ - من الخزانة ، وهي في شرح شواهد الكافية
 للبغدادي أيضا ، وفي ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعيني ، وفي ٤ - ٥١٧ - ١٧ -
 من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد النحوية للعيني ، وكل هذه الروايات فيها :
 « أخو بَيْضَات » بدل « أبو بَيْضَات » - والرائح : السائر ليلا - والمتأوب :
 السائر نهارا - ورفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما في السير - والسبوح :
 الحسن الخمرى أو اللين اليدى في الخمرى . يصف ظليما (ذكر النعام) شبه به
 ناقته فيقول : ناقتي في سرعة سيرها ظلم له ببيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى
 بيضاته .

٣٤٥ : ١١ - العودُ : الحمل المسنّ وفيه بقيّة ، والجمع عيودَة .

٣٤٦ : ١٤ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ - ابن مقسم : ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ - أبو بكر : في الموضوعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر في ٨٢ :

٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته في ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ - أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ - ذِكارة : من جموع الذكّر ، وهو خلاف الأنثى .

٣٤٨ : ١٣ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أمية

وعدها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهي في ص ١٨٢ وما

بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ يتعين بدل يندبن ، واللفظان بمعنى واحد : هو

البكاء على الميت ، وعدّ حسناته - والبيت في مادة نجم - ١٦ - ٤٦ - ٨ ت من

اللسان - واللمع هنا الإشارة - والمثاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن -

ومُسَلَّبة : وصف من سَلَّبت المرأة : إذا مات ولدُها - وفتيان ضَرَسَ الدهرُ
والخُطْبُ : من عَضَّتْهم الحرب وأحداث الزمان وما سِوَاهَا فصاروا خبِيرين علماء
بها - والخُطْبُ : الخُطوبُ بِحذف الواو . شَبَّهَ أيدى الإبل إذا رَفَعَتْها بِإشارة نائحة
تَشِير بِحرقَة - وانظر شرحه في الموضوعين .

٣٤٨ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في مادة حلق - ١١ -
٣٤٣ - ١٣ من اللسان بلفظ « ابتَلَّت » بدل « بُلَّت » - والحلاقيم جمع حُلُقُوم ،
والحُلُقُوم : طرف الحلق ، والحَلَّق : مخرج النفس ، أو هو مساع الطعام والشراب
إلى المرء ، والجمع حُلُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

٣٤٩ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة نجم
- ١٦ - ٤٦ - ١٦ - بهذا النصّ شاهدا على أن نُجْمًا بضمّين جمع نُجْمٍ .
٣٤٩ : ٥ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز - مُصْمِلات الأمور :
الأحداث الشديدة - يريد بالأمر : الأمور ، وفي اللسان في مادة أمر - ٥ - ٨٦ -
٥ - والأمر : الحادثة ، والجمع أمُورٌ ، لا يَكْسَرُ على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ - ثِيْرَةٌ من جموع ثَوْرٍ - والرثعُ من جموع راتعٍ ، والراتع :
الذي يأكل ويشرب رَغَدًا في الريف .



WITHDRAWN
MIDDLE EAST LIBRARY

UNIVERSITY

MIDDLE EAST LIBRARY



MIDDLE EAST LIBRARY

UNIVERSITY OF
INNESBORO, VERMONT

